الأشباه والنظائر

في النحو

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي

المولود ٨٤٩ هـ - ١٤٤٥ م
المتوفي ٩١١ هـ - ١٥٠٥ م

الجزء الثالث

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الأشباه والنظائر
في النحو

يطلب من : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
هاتف : ٨٠١٣٣٢ - ٨٠٥٦٠٤ - ٨٠٠٨٤٢
ص.ب ٩٤٢٤-١١ - تلكس : NASHER 41245 Le

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لموليه، والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وذويه.

هذا هو الفن الخامس من الأشباه والنظائر وهو فن الألغاز والأحاجي والمطارحات والممتحنات والمعاياة، وهو منثور غير مرتب وسميته:

الطراز في الألغاز

★ ★ ★

اللغز النحوي قسمان: قسم يطلب به تفسير المعنى وقسم يطلب به تفسير الإعراب

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في كتابه (موقظ الوسنان وموقد الأذهان):

اعلم أن اللغز النحوي قسمان، أحدهما ما يُطلب به تفسير المعنى، والآخر ما يطلب به. وجه الإعراب.

بعض ألغاز الحريري

ما يطلب به تفسير المعنى: فالأول كقول الحريري ما العامل الذي يتصل آخره بأوله ـ ويعمل معكوسه مثل عمله؟.

وتفسيره: (يا) في النداء فإنه عامل النصب في المنادى وهو حرفان فآخره متصل بأوله ومعكوسه وهو (أي) حرف نداء أيضا.

وكقوله أيضاً: وما منصوب ابدا على الظرف لا يخفضه سوى حرف.

وجوابه: لفظة عند، تقول جلست عنده وأتيت من عنده لا يكون إلا منصوبا على الظرفية أو مخفوضا بمن خاصة، فأما قول العامة سرت إلى عنده فخطأ.

فإن قيل: لدن وقبل وبعد بمنزلة عند في ذلك فما وجه تخصيصك إياها؟

قلت: لدن مبنية في اكثر اللغات فلا يظهر فيها نصب ولا خفض، وقبل وبعد يكونان مبنيين كثيرا وذلك إذا قُطعا عن الإضافة، وإنما تبين الألغاز والتمثيل بما يكون الحكم فيه ظاهرا.

وكقوله وأين تلبس الذكران براقع النسوان، وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال.

وجوابه: باب العدد من الثلاثة إلى العشرة تثبت التاء فيه في المذكر وتحذف في المؤنث.

ما يطلب به تفسير الاعراب: والثاني ـ وهو الذي يطلب فيه تفسير الإعراب وتوجيهه، لا بيان المعنى، كقول الشاعر:

جاءك سليمان أبو هاشما فقد غدا سيدها الحارث

شرحه: جاء فعل ماض كسليمان جار ومجرور وعلامة الجر الفتح لأنه لا ينصرف، وإنما أفردت الكاف في الخط ليتأتى الإلغاز. أبوها فاعل جاء، والضمير لامرأة قد عرفت من السياق، شما فعل أمر من شام البرق يشيمه ونونه للتوكيد كتبت بالألف على القياس، سيدها نصب بشم كما تقول انظر سيدها، والحارث فاعل غدا ـ انتهى كلام ابن هشام.

لغز لابن هشام: وقال ابن هشام في (المغني): مسئلة يحاجى بها فيقال: ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور أعدت الجار أم لم تعده، وهو الضمير المجرور بلولا نحو لولاي وموسى لا يقال إن موسى في محل الجر لأنه لا يعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار هنا، لأن لولا لا تجر الظاهر، فلو أعيدت لم تعمل الجر بل يحكم للمعطوف والحالة هذه بالرفع، لأن لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائدة لا تقدح في كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية فكذا ما أشبه الزائدة.

عود لألغاز الحريري: قال: ما كلمة إن شئتم هي حرف محبوب، أو اسم لما فيه حرف حلوب؟ وأي اسم يتردد بين فرد حازم، وجمع ملازم؟

وأية هاء إذا التحقت أماطت الثقل، وأطلقت المعتقل؟ وأين تدخل السين فتعزل العامل من غير أن تجامل؟ وأي مضاف أخل من عرى الإضافة بعروة، واختلف حكمه بين مساء وغدوة؟ وأي عامل نائبه أرحب منه وكرا، وأعظم مكرا، وأكثر لله تعالى ذكرا؟ وأين يجب حفظ المراتب على المضروب والضارب، واي اسم لا يفهم إلا باستضافة كلمتين، والاقتصار من على حرفين، وفي وضعه الأول التزام وفي الثاني إلزام؟ وأي وصف إذا أردف بالنون نقص من العيون وقوم بالدون وخرج من الزبون وتعرض للهون.

أراد بالأول نعم، وبالثاني سراويل، وبالثالث هاء التأنيث الداخلة على الجمع المتناهي، نحو زنادقة وصياقلة وتبابعة، وبالرابع باب إن المخففة من الثقيلة وبالخامس لدن، وبالسادس باء القسم ونائبه الواو، وبالسابع نحو كلم موسى عيسى وبالأخير نحو ضيف تدخل عليه النون فيقال ضيفن وهو الطفيلي.

أحاجي الزمخشري

وللزمخشري (كتاب الأحاجي) منشور، وشرحه الشيخ علم الدين السخاوي بشرح سماه (تنوير الدياجي في تفسير الأحاجي) واتبعه بأحاجي له منظومة، وأنا ألخص الجميع هنا:

قال الزمخشري أخبرني عن فاعل جمع على فعلة وفعيل جمع على فعلة.

الأول باب قاض وداع. والثاني نحو سرى وسراة.

وقال: أخبرني عن تنوين يجامع لام التعريف وليس إدخاله على الفعل من التحريف.

هو تنوين الترنم والغالي.

وقال: أخبرني عن واحد من الأسماء ثنى مجموعا بالألف والتاء؟

أخبرني عن موحد في معنى اثنين وعن حركة في حكم حركتين؟
أخبرني عن حركة وحرف قد استويا، وعن ساكنين على غير حدهما قد التقيا.
أخبرني عن اسم على أربعة فيه سببان لم يمتنع صرفه بإجماع، وعن آخر ما فيه إلا سبب واحد وهو حقيق بالامتناع.
أخبرني عن فاء ذات فنين وعن لام ذات لونين.

الأولى ـ نحو البرى والسرى والبثّ والنثّ وقاتعه الله وكاتِعه بمعنى قاتله، وبيد أني من قريش وميد أني، ونحو وزن وأزن، وهو قياس مطرد في المضموم وفي المكسور نحو وشاح وإشاح ووعاء وإعاء، والمفتوح نحو وسن وأسن وو بد وأبد إذا غضب وو له وأله تحير وما وبه له وما أبه سماع بإجماع.

والثانية ـ نحو عضه وسنه هي هاء في عضه وعضاه وبعير عاضه وعضه أي راعي العضاه، وعضهه إذا شتمه، وفي نخلة سنهاء وسانهت الأجير، وواو في عضوات وسنوات.

أخبرني عن نسب بغير يائه ـ وعن تأنيث بتاء ليس بتائه.

الأول: ما دل عليه بالصيغة نحو عواج وبتار ودراع ولابن ونظير دلالتي العلامة والصيغة قولك لتصرب واضرب، والفرق بين البنائين أن فعالا لما هو صيغة وفاعلا لمباشرة الفعل.

والثاني: بنت وأخت لأن تاءهما بدل من الواو والتي هي لام، إلا أن اختصاص المؤنث بالإبدال دون المذكر قام علما للتأنيث فكأن هذه التاء لاختصاصها كتاء التأنيث، ونحوها التاء في مسلمات هي علامة لجمع المؤنث فلاختصاصها بجمع المؤنث كأنها للتأنيث ومن ثم لم يجمعوا بينها وبين تاء التأنيث فلم يقولوا مسلمتات.

فإن قلت: ما أدراك أنها ليست تاء تأنيث؟
قلت: لو كانت كذلك لقلبها الواقف هاءً في اللغة الشائعة.

فإن قلت: فلم قلبها من قلبها هاء في الوقف فقال البنون والبناه؟ قلت رآها تعطي ما تعطيه تاء التأنيث فتوهمها مثلها.

أخبرني: عن نعت مجرور ومنعوته مرفوع، وعن منعوت موحد ونعته مجموع.

الأول نحو هذا جحر ضب خرب، والثاني قول القطامي:

كأن قيود رجلــي حيـن ضمـت حـوالب غـزرا ومعــا جيــاعــا

جعل المعا لفرط جوعه بمنزلة أمعاء جائعـة بجمـع النعـت مـع تـوحيـد المنعوت.

أخبرني عن فصل ليس بين المعرفتين فاصلا وعن رب على المعرفة داخلا.

الأول: نحو كان زيد هو خيرا منك و «إن ترني أنا أقل منك مالاً»[1] وإنما ساغ ذلك في أفعل من لامتناعه من دخول لام التعريف عليه امتناع ما فيه التعريف فشبه به وأجرى حكمه عليه.

والثاني: نحو قولهم رب رجل وأخيه، قال سيبويه ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة.

أخبرني عما ينصب ويجر وهو رفع وعما تدخله التثنية وهو جمع.

الأول: المحكي.

والثاني: قولهم «عندي لقاحان سوداوان»، وقوله:

بين رماحي مالك ونهشل

وقوله:

لاصبـح الحي أوبــادا ولم يجـدوا عنـد التفـرق في الهيجـا جماليــن

---

(١) سورة الكهف: آية ٣٩.

أخبرني كيف يكون متحرك يلزمه السكون؟

هو عين حي وعي وضف، في قولهم ضف الحال، وزنها فعل لأنه من باب فرح وبطر وأشر.

أخبرني عن واحد وجمع لا يفرق بينهما ناطق، إلا أن الضمير بينهما فارق؟

هما فلك وفلك للواحد والجمع ومثله جمل هجان وإبل هجان ودرع دلاص ودروع دلاص.

أخبرني عن فاعل خفي فما بدا، وآخر لا يخفي ابدا.

الأول: فاعل أفعل ونفعل ونحوهما.

والثاني: الواقع بعد إلا، نحو ما قام إلا زيدا وإلا أنا.

أخبرني عن حرف يزاد ثم يزال، وأثره باق ماله انتقال.

هو نون التثنية والجمع تزال وأثرها باق في نحو - هما الضاربا زيد والضاربو زيد.

أخبرني عن حرف يوحد ثم يكثر، ويؤنث ثم يذكر.

الأول: باب تمرة وتمر.

والثاني: باب العدد ثلاثة إلى عشرة.

أخبرني عن معرفة في حكم التنكير، ومؤنث في معنى التذكير.

الأول: مررت بالرجل مثلك أو برجل مثلك، لا يكاد في نحو هذا الموضع يتبين الفرق بين النكرة والمعرفة. ومثله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني

والثاني: باب علاّمة ونسابة.

أخبرني عن واحد يوزن بأربعة، وعن عشرة عند بعضهم متسعة.

الأول: هو باب (ق) و (ع) و (ش) ونحوها توزن بافعل ولا يقال في وزنه ع.

والثاني: حروف العطف عند النحويين عشرة وقد تسعها أبو على الفارسي حيث عزل عنها إما.

أخبرني عن زائد يمنع الإضافة ويؤكدها، ويفك تركيبها ويؤيدها.

هو اللام في قولهم لا أبا لك، هي مانعة للإضافة فاكة لتركيبها بفصلها بين ركنيها وهما المضاف والمضاف إليه، وهي مع ذلك مؤكدة لمعناها مؤيدة لفائدتها من حيث إنها موضوعة لإعطاء معنى الاختصاص. ونظيرتها تيم الثانية في (يا تيم تيم عدي) أقحمت بين المضاف والمضاف إليه وتوسطت بينهما كما قيل بين العصا ولحائها وهي بما حصل بتوسطها من التكرير معطية معنى التوكيد والتشديد. وهذه اللام لها وجه اعتداد ووجه اطراح، فوجه اعتدادها استصلاحها الأب لدخول لا الطالبة للنكرات عليه، ووجه اطراحها أن لم تسقط لام الأب الواجبة الثبوت عند الإضافة. ونحوه قولهم «لا يدي لك» سقوط النون مع اللام دليل الاطراح، وتنكير المضاف وتهيؤه لدخول (لا) دليل على الاعتداد.

فإن قلت: فكيف صح قولهم لا أباك؟

قلت: اللام مقدرة منوية وإن حذفت من اللفظ، والذي شجعهم على حذفها شهرة مكانها وأنه صار معلما لاستفاضة استعمالها فيه، وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال. ومنه حذف لا في ﴿تالله تفتؤ﴾[1] وحذف الجار في قول رؤبة «خير» إذا صبح عند ما قيل له كيف أصبحت؟ ومجمل قراءة حمزة «تساءلون به والأرحام» عليه سديد، لأن هذا المكان قد شهر بتكرير الجار فقامت الشهرة مقام الذكر.

أخبرني عن ميمات عن بدل وعوض وزيادة، وعن واحدة من موصوفة بالجلادة.

---

(١) سورة يوسف: آية ٨٥.

البدل نحو إبدال طيء الميم من لام التعريف، والعوض في اللهم عوضت من حرف النداء، والزيادة في نحو مقتل ومضرب.

والموصوفة بالجلادة هي ميم فم بدل من عين فوه، قال سيبويه: أبدلوا منها حرفا أجلد منها وفي مقامة النحوي من النصائح وتجلد في المضي على عزمك وتصميمه ولا تقصر عما في الفم من جلادة ميمه.

أخبرني عن ثالث مقول أعين هو أم واو مفعول؟ فيه اختلاف سيبويه والأخفش وقد تقدم في أول الكتاب.

أخبرني عن اسم بلد فيه أربعة من الحروف الزوائد وكلها أصول غير واحد.

هو يستعور من بلاد الحجاز فيه الياء والسين والتاء والواو من جملة الزوائد العشرة وكلها أصول في هذا الاسم إلا الواو.

أخبرني عن مائة في معنى مئات وكلمة في معنى كلمات.

المائة فس ثلثمائة في معنى المئات لأن حق مميز الثلاثة إلى العشرة أن يكون جمعا.

والكلمة في معنى كلمات قولهم كلمة الشهادة وكلمة الحويدرة، وقوله تعالى إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله الآية.

أخبرني عن حرف من حروف الاستثناء، لم يستثن شيئاً قط من الأسماء.

وهو لما بمعنى إلا لا يستثنى به الأسماء كما يستثنى بإلا وأخواتها، وإنما يقال نشدتك الله لما فعلت وأقسمت عليك لما فعلت.

أخبرني عن مكبر يحسب مصغرا، وعن مصغر يحسب مكبراً.

الأول: سُكَيِّتْ بالتشديد يحسبه من ليس بنحوي مصغراً وهو خطأ ظاهر لأن ياء التصغير لا تقع إلا ثالثة، بل سكيت مكبر كسِكيت، وسكيت

بالتخفيف مصغرة تصغير الترخيم.

والثاني: حبر ورهو في عداد المكبرات وفي قول الأعرابي الذي سئل عن تصغير الحباري فقال حبرور.

أخبرني عن مصغر ليس له تكبير، وعن مكبر ليس له تصغير.

من الأسماء ما وضع على التصغير ليس له مكبر نحو كميت وكعيت، ومنها ما ورد مكبراً ولم يصغر كأين وكيف ومتى والضمائر ونحوها.

أخبرني عن كلمة تكون اسما وحرفا، وعن أخرى تكون غير ظرف وظرفا.

الأول: على وعن وكاف التشبيه ومذ ومنذ.

والثاني: نحو اليوم والليلة والساعة والحين والخلف والأمام.

أخبرني عن اسم متى أضيفت أخواته وافقها ومتى أفردت فارقها.

هو ذو بمعنى صاحب.

أخبرني عن سبب متى آذن بالذهاب تبعه سائر الأسباب.

هو التعريف في نحو آذربيجان ودرابجرد وخوارزم إذا ذهب عنه بالتنكير لم يبق لسائر الأسباب أثر وهي التأنيث والعجمة والتركيب.

أخبرني عن شيء من العلامات يشفع لأخيه في السقوط دون الثبات.

التنوين هو المقصود وحده بالإسقاط في باب ما لا ينصرف، وإنما سقط الجر لأخوَّة ثبتت بينه وبين التنوين، وذلك أنهما جميعاً لا يكونان في الأفعال ويختصان بالأسماء، فلهذه الأخوة لما سقط التنوين تبعه الجر في السقوط، فالتنوين أصل فيه والجر تبع، كما يسقط الرجل عن منزلته فتسقط اتباعه، وهذا معنى قول النحويين سقط الجر بشفاعة التنوين، فإذا عاد الجر عند الإضافة واللام لم يتصور عود التنوين.

أخبرني عن حرف تلعب الحركات بما بعده ولا يعمل منها إلا الجر وحده.

هو (حتى) يقع الاسم بعدها مرفوعا ومنصوباً ومجروراً والجر وحده عملها.

أخبرني عن اسم صحيح أمكن هو فاعل وما هو مرفوع، وعن آخر داخل عيله حرف الجر وهو عن الجر ممنوع.

الأول: (غير) في قول الشماخ:

لم يخرج الشرب منها غير أن نطقت

والثاني: (حي) في قوله:

على حين عاتبت المشيب على الصبا

أخبرني عن شيء وراء خمسة أشياء يجزم جوابه في الجزاء.

هو الاسم أو الفعل الذي ينزل منزلة الأمر والنهي ويعطي حكمها، لأن فيه معناها ومرادها فيجزم به كما يجزم بها وذلك قولك، حسبك ينم الناس، واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه، بمعنى ليتق الله وليفعل.

أخبرني عن ضمير ما اشتق من الفعل أحق به من الفعل، وفي ذلك انحطاط الفرع عن الأصل.

هو الضمير في قولك هند زيد ضاربته هي، وزيد الفرس راكبه هو، وفي كل موضع جرَت فيه الصفة على غير من هي له، فالمشتق من الفعل وهو الصفة أحق به من الفعل لا بد له منه وللفعل منه بد، إذا قلت هند زيد تضربه وزيد الفرس يركبه، حتى إن جئت به فقلت تضربه هي ويركبه هو كان تأكيدا للمستكن والسبب قوة الفعل وأصالته في احتمال الضمير، والمشتق منه فرع في ذلك، ففضل الفرع على الأصل.

أخبرني عن زيادة أو ثرت على الأصالة، وعن إمالة ولدت إمالة.

الأول ـ حذفهم الألف والياء الأصليتين للتنوين في هذه عصا وهذا قاض، وليائي النسب إلى المصطفى، وحذف اللام لألف التكسير وياء التصغير في فرازد وفريزد، وحذف العين في شاك ولاث وإبقاء ألف فاعل وحذف الفاء في يعد لحروف المضارعة، ومن ذلك قول الأخفش في مقول وحذفه عين مفعول لواوه.

والثاني: قولهم رأيت عمادا ولقيت عبادا، أمالوا الألف الأولى لكسرة العين ثم أمالوا الثانية لإمالة الأولى، ونظير تسبب الإمالة للإمالة تسبب الإلحاق للإلحاق في نحو قولهم الندد، هو ملحق بسفرجل والألف والنون معاً زائدتان للإلحاق، ولولا النون المزيدة للإلحاق لما كانت الهمزة حرف إلحاق، ألا ترى أنها في المد ليست كذلك.

أخبرني عن حلف ليس بحلف وعن إمالة في غير ألف.

الأول ـ قولهم بالله إلا زرتني، وبالله لما لقيتني، وبحق ما بيني وبينك لتفعلن، صورته صورة الحلف وليس به، لأن المراد الطلب والسؤال.

والثاني: امالة للفتحة قبل راء مكسورة نحو الضرر.

أخبرني عن فعل يقع بعد منذ ومذ وعن جملة يضاف إليها المشبه بإذ.

الأول: نحو ما رأيته مذ كان عندي ومذ جاءني.

والثاني: نحو كان ذاك زمن زيد أمير وزمن تأمر الحجاج، حق هذه الجملة أن تكون على صفة الجملة التي تضاف إليها إذ وهي صفة المضي وتكون فعلية تارة وابتدائية أخرى.

أخبرني عن لام تحسب للابتداء، والمحقِّقة يأبون ذلك أشد الإباء.

هي اللام الفارقة الداخلة على خبر إن المخففة.

أخبرني عن دخول ان الخفيفة على بعض الأخبار، غير معوضة واحداً من جملة الإستار.

ان المخففة إذا دخلت على الفعل وهو المراد ببعض الأخبار عوض مما سقط منه أحد الأحرف الأربعة وهي قد وسوف والسين وحرف النفي وشذ تركه فيما حكاه سيبويه «اما ان جزاك الله خيرا».

أخبرني عن عينين ساكنة يفتحها الجامع ما لم يصف ومكسورة لا يفتحها المتكلم ما لم يضف.

الأولى: باب تمرة يحرك بالفتح في الجمع نحو تمرات إلا في الصفة فتقر على سكونها كضخْمات.

والثانية: باب حر تفتح في النسب نحو نمري.

أخبرني عن حرف بدغم في أخيه ولا يدغم أخوه فيه.

هو اللام تدغم في الراء ولا تدغم الراء فيها.

أخبرني عن اسم من أسماء العقلاء لا يجمع إلا بالألف والتاء.
هو طلحة.

أخبرني عن مكبر ومصغرهما في اللفظ مؤتلفان ولكنهما في النية والتقدير مختلفان.

مبيطر ومسيطر إن صغرتهما قلت مبيطر ومسيطر على لفظ التكبير سواء.

أخبرني عن النسبة إلى نمرات وإلى اسم رجل مسمى بتمرات.

النسبة إلى نمرات جمع نمرة نمري لسكون الميم، لأنك ترد الجمع في النسبة إلى الواحد.

وإلى تمرات اسم رجل تمري بفتح الميم لأنك تحذف الألف والتاء عند النسب.

أخبرني عن اسم ناقص له شتى أوصاف موصول ولازم للإضافة ومضاف إلى فعل وغير مضاف.

هو ذو يكون موصولا بمعنى الذي، ولازما للإضافة في نحو ذومال ومضافا إلى الفعل في قولهم اذهب بذي تسلم، وغير مضاف في قولهم الأذواء الذي يزن وذي جدن وذي رعين وغيرهم.

أخبرني عن اسم تكبيره يجعل ياءه هاء وتصغيره يقلب هاءه ياء.

هو (ذي) في إشارة المؤنث تبدل ياؤه هاء في المكبر منه خاصة. نحو ذه أمة الله، فإذا صغرته رددته إلى أصلها ياء فتقول في امرأة سميتها بذه ذيبة لا ذهية.

أخبرني عن الفرق بين ضمتي العليا والعليا وبين ضمتي أولى وأوليا.

الفرق بين الأولين أن الأولى ضمة بناء الفعل والثانية ضمة بناء المصغر، وأما الأخريان فمتفقتان ضمة المصغر هي ضمة المكبر، لأن اسم الإشارة إذا صغر لم يضم أوله.

أخبرني عن الفرق بين لهي أمك ولهي أبوك وبين له ابنك وله أخوك.

لما كان اسم الله سبحانه وتعالى لا شيء أدور منه على الألسنة خففوه ضروبا من التخفيف، فقالوا لاه أبوك بحذف اللامين، وقلبوا فقالوا لهي أبوك، وحذفوا من المقلوب فقالوا له أبوك وبنيْن لتضمن لام التعريف كأمس، وبنى أحدها على السكون لأنه الأصل ولا مانع، والثاني على الكسر لأنه الملجأ عند التقاء الساكنين، والثالث على الفتح لاستثقال الكسرة على ما هو من جنسها.

أخبرني عن مذكر لا يجمع إلا بالألف والتاء ـ وعن مؤنث يجمع بالواو والنون من غير العقلاء.

الأول: نحو سرادق وحمام.

والثاني: باب سنين وأرضين.

أخبرني عن مجموع في معنى المثنى وعن واحد من واحد مستثنى.

الأول: نحو قوله تعالى ﴿فقد صغت قلوبكما﴾[1].

والثاني: مَا جاء في لغة بني تميم من قولهم ما أتاني زيد إلا عمرو بمعنى ما أتاني زيد لكن عمرو، ومنها قولهم ما أعانه إخوانكم إلا إخوانه.

هذا آخر أحاجي الزمخشري ونعقبها بأحاجي السخاوي.

أحاجي السخاوي

قال الشيخ علم الدين السخاوي:

وما اسم جمعه كالفعل منه ... وما اسم فاعل فيه كفعل
له وزنان يفترقان جمعا ... ويتحدان فيه بغير فصل

وقال:

ما اسم ينون لكن ... قد أوجبوا منع صرفه
وما الذي حقه النو ... ن حين جاءوا بحذفه

الأول باب جوار وغواش.

الثاني (وبيض).

وقال:

ماذا تقول أكاذب أم صادق ... من قال وهو يجد فيما يخبر
رجلان أختي منهما وكذاك في ... أخوي أيضاً من تحيض وتطهر
وكذا غلاما زوجتي تناكحا ... حلا وليس عليهما من ينكر

(١) سورة التحريم: آية ٤.

وقال:

ما اسم أنين عن اسم ... وكان لا بد منه
وأين شرط أتى لا ... جواب يلزم عنه
وأين ناب سكون ... عن السكون أبنه

وقال:

ما حروف ذات وجهين لها ... منعوا الصرف وطورا صرفوا
ثم ما اسم كيقوم احتمل الصر ... ف والمنع وفيه اختلفوا

وقال:

وما فاء تداولها ... ثلاثة أحرف عددا
وما عين لها حرفا ... ن يعتورانها أبدا
ولا مات لها حرفا ... ن أيضا مثلها وجدا
وما عينان مع لامـيـ ... ـن لفظهما قد اتحدا
هما في كلمتين هما ... لمعنى واحد وردا
وما ضدان إن وضعا ... ولولا الفاء ما انفردا

الأول: قولهم في دواء السم درياق وترياق وطرياق.

والثاني: نعق الغراب ونغق ومعافير ومغافير.

والثالث: جدث وجدف للقبر، ولازم ولازب.

والرابع: الجداد والجذاذ بالدال المهملة أو المعجمة اتحد في كل منها لفظ العين واللام، والكلمتان لمعنى واحد وهو صرام النخل.

والخامس: الأرى والشرى فالأرى العسل والشرى الحنظل ولولا الفاء ما افترقا، إنما فرقت الفاء بين لفظيها، يقال: له طعمان أرى وشرى.

وقال:

وما اسم غير منسوب إليه ... أتى لفظ العلامة ليس يخفي

وآخر لم تكن فيه فكانت ولم يزدد بها في اللفظ حرفا
وآخر فيه كانت ثم عادت إليه فغيرت معناه وصفا
وأين مؤنث لا تاء فيه بتقدير ولا في اللفظ تلفي

الأول: بخاتي جمع بختي سميت به رجلا.

والثاني: بخاتي المذكور إذا نسبت إليه أزلت الياء التي كانت فيه وجعلت مكانها ياء النسب ولم يزدد حرفا، لأن التي أزلتها منه مثل التي ألحقتها به.

والثالث: بختي اسم رجل إذا نسبت إليه قلت بختي فاللفظ واحد والحكم مختلف، فإنه كان أولا اسما فلما نسبت إليه صار صفة.

والرابع: المؤنث المسمى بمذكر نحو جعفر علم امرأة لا تاء فيه في لفظ ولا تقدير.

وقال:

وما خبر أتى فردا لمبتدأ أتى جمعا
وجاء عن المثنى وه و فرد كافيا قطعا
ويا من يطلب النحو في أبوابه يسعى
أتجمع نعت افراد أجبنا محسنا صنعا
وهل للنعت دون الوصف معنى مفرد يرعى

الأول قول حيان المحاربي:

ألا إن جيراني العشية رائح

فقوله رائح مفرد أراد به الجمع.

والثاني قوله:

فإني وقيار بها لغريب.

والثالث: قولك مررت بقرشي وطائي وفارسي صالحين.

وأما النعت والصفة فلا فرق بينها عند البصريين، وقال قوم منهم ثعلب: النعت ما كان خاصا كالأعور والأعرج لأنهما يخصان موضعا من الجسد، والصفة للعموم كالعظيم والكريم، وعند هؤلاء (الله) تعالى يوصف ولا ينعت.

وقال:

لم إذا قلت أن زيدا هو القا	ثم كان الضمير إن شئت فصلا
فإذا اللام أدخلوها عليه	بطل الفصل عندها واستقلا
وهل الفصل واقعا أوّلا أو	قبل حال هل قيل ذلك أم لا
والذي بعد هؤلاء بناتي	أتراه فصلا مع النصب يتلى
ولم اختص رب بالصدر لم يل	ف له بين أحرف الجر مثلا
ثم هل يحسن اجتماع ضميرين	وما ذا رأى الذي قال كلا

إنما لم يكن فصلا في نحو إن زيدا لهو القائم، لأنها لام ابتداء، فهو إذن مبتدأ مستقل، وأجاز بعض الكوفيين وقوع الفصل في أول الكلام نحو ﴿قل هو الله أحد﴾ [1] وبين المبتدأ والحال، وحملوا عليه قراءة ﴿هؤلاء بناتي هن أطهر لكم﴾ [2] بالنصب، وأبى ذلك البصريون، وإنما اختصت رب بالصدر من بين حروف الجر لأمرين.

أحدهما: أنها بمنزلة كم في بابها.

والثاني: أنها تشبه حرف النفي والنفي له صدر الكلام، وشبهها بالنفي أنها للتقليل والتقليل عندهم نفي ويؤكد الضمير بالضمير نحو زيد قام هو ومررت به هو ومررت بك أنت.

---

(١) سورة الإخلاص: آية ١.

(٢) سورة هود: آية ٧٨.

وقال:

ما لهم استفهموا حخاطبهم في النكر بالحرف عندما وقفوا
وأسقطوا الحرف في المعارف وال وصل ومن بعد ذا قد اختلفوا
وواحد خاطبوا بتثنية وواحد اثنين عنه قد صدفوا

إنما أتوا بالعلامة في النكرة ليفرقوا بينه وبين المعرفة وذلك من أجل أن الاستفهام في المعرفة ليس معناه معنى الاستفهام في النكرة، لأن الاستفهام في المعرفة عن الصفة والاستفهام في النكرة عن العين فلما اختلف المعنى خالفوا بينهما في اللفظ، وإنما لحقت العلامة في الوقف دون الوصل، لأن وصل الكلام يفيد المراد، فلم يحتج إلى العلامة فيه، ولأن الوقف موضع التغيير فكانت العلامة فيه من جملة تغييراته، وإنما لم تلحق هذه العلامات المعرفة لأنهم استغنوا عن ذلك بالحركات التي يقبلها الاسم.

وأما الواحد المخاطب بلفظ التثنية فقولهم اضربا يريد اضرب ومنه ﴿ألقيا في جهنم﴾ (١)

وواحد اثنين عنه قد صدفوا ـ هو قولهم المقصان والكلبتان والغلمان. وقال أبو حاتم: ومن قال المقص فقد أخطأ.

وقال:

ما سكن قد أوجبوا تحريكه ومحرك قد أوجبوا تسكينه
ومسكن قد أسقطوه وحذفه لو زال موجب حذفه يبقونه

الأول: نحو اضرب القوم لالتقاء الساكنين والثاني....

وقال:

ما تاء مخبر إن تقل هي فاعل وتكون مفعولا فأنت مصدق
واسم لفاعل إن نطقت بلفظه وعنيت مفعولا فأنت محقق

---

(١) سورة ق: آية ٢٤.

الأول ـ التاء في نحو بعت، تقول بعت الغلام فالتاء فاعل، ويقول الغلام بُعت فالتاء مفعول يريد باعني مولاي وبني الفعل للمفعول وأصله بيعت كضربت.

والثاني: نحو مختار، تقول اخترت فأنا مختار فيكون اسم فاعل وأصله مختير، واخترت المتاع فهو مختار فيكون اسم مفعول وأصله مختير.

وقال:

وأشكل فاعل في الجمع فيما أطارح فيه ذا لب ونبل
أهل يأتي فواعيل وفعل وفعلة جمعه فانظر بعقل
وهل جمعوا فعيلا أو فعولا على فعل فقل فيه بنقل

الأول: نحو خاتم وخواتيم وصاحب وصحب وصحبة.

والثاني: نحو أديم وأدم.

والثالث: نحو عمود وعمد.

وقال:

وما جمع على لفظ المثني إذا ما الوقف نابها جميعا
وعند الوصل يختلفان لفظا ويفرق فيه بينهما مذيعا

وقال:

ما فاعل أوجب مفعوله تأخيره عن فعله فانفصل
وأي فعل معرب عامل النصب والجزم به ما اتصل

وقال:

ما اسم أزيل ولم يزل تأثيره من بعده فكأنه موجود
ولربما أعطوا أخاه ماله من بعده فكأنه مفقود

وقال

وأي حرف زيد للجمع قد شبهه بالأصل بعض العرب

وبعضهم أجراه في وقفه　　مجرى الذي للفرد ياذا الأدب

وقال:

وما كلم بآخر بعضهن　　الخلف غير خفي
فبعضٌ ظنها عينا　　وقد نقلت الى الطرف
وبعض لا يرى هذا　　وخالف غير منحرف

هي نحو جاءٍ وشاءٍ اسم فاعل من جاءَ وشاءَ، الأصل جائيء وشائيء لأن لام الفعل همزة، والهمزة الأولى هي لام الفعل عند الخليل، قدمت إلى موضع العين كما قدمت في شاكي السلاح وهار، والأصل شائك وهائر، وعند سيبويه هي عين الفعل في أصلها، استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الأخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده، ثم فعل به ما فعل بقاض، فوزنه على هذا فاعل وعلى قول الخليل فالع لأنه مقلوب.

وقال:

وما اسم على ستة كلها　　سوى واحد من هويت السمانا
وأربعة من هويت السمان　　أتت فيه أصل فزده بيانا

المراد سلسبيل وزنه فعلليل وحروفه كلها من حروف الزوائد إلا الياء.

وقال:

وما اسم مفرد في حكم جمع　　وما هو باسم جمع واسم جنس
ومجموع أتي صفة لفرد　　فبينه لنا من غير لبس

الأول: سراويل.

والثاني: قولهم برمة أعشار وبرد أسمال ونحوه.

وقال:

وإلا هل تجيء مكان إما　　وما المعنى إذا جاءت كغير
وهل عطفت بمعنى الواو حينا　　فإن بينت جئت بكل خير

جاءت إلا بمعنى إما في قولهم إما أن تكلمني وإلا فاذهب المعنى وإما أن تذهب، وإذا جاءت بمعنى غير فهي في معنى الصفة، والفرق بين موضعها في الاستثناء والصفة أنك إذا قلت هذا درهم إلا قيراطا بالنصب استثناءً، فالمعنى إن الدرهم ينقص قيراطاً، وإذا قلت هذا درهم إلا قيراط بالرفع صفةً، فالدرهم على هذا تام غير ناقص، والمعنى إن الدرهم غير قيراط، وتجيء إلا عاطفة بمعنى الواو في نحو قوله تعالى: ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا﴾ (1) قيل معناه والذين ظلموا.

وقال:

يريدون بالتصغير وصفا وقلة ... فهل ورد التصغير عنهم معظما

وما اسم له إن صغروه ثلاثة ... وجوه فكن للسائلين مفهماً

ورد التصغير للتعظيم في قولهم جبيل ودويهية.

والمراد بالثاني نحو بين وشيخ مما عينه ياء، ففي تصغيره ثلاثة أوجه، شيخ على الأصل، وشيخ بكسر الشين على الاتباع، وشويخ بقلب الياء واواً لأجل الضمة.

وقال:

ما اسم تصغره فيشـ ... ـبه لفظه لفظ المضارع

فإذا اتى علما فما ... في صرفه أحد ينازع

هو أبيض تصغير أباض وافق لفظ المضارع من بيضت، فلو سميت بهذا المضارع لم يصرف ولو سميت بذلك المصغر صرف، لأن الهمزة فيه أصلية، وإنما يترتب الحكم في هذا من الصرف وامتناعه على الزائد والأصلي.

وقال:

ما لأنواع معاني كلمة ... قد أتت منها على اثني عشرا

ثم زادت واحداً أخت لها ... ثم أخرى ماثلتها ما ترى

(1) سورة البقرة: آية 150.

التي جاءت على اثني عشر وجهاً، ما، والذي على ثلاثة عشر، لا، وأو.

وقال:

هـل تعـرفـون مـؤنثـا يحكـى بصيغتـه المذكـر
ومعـرفـاً لا شـك فيـه ولفظـه لفـظ المنكـر
ومصـدراً بـاللام لا هـي عـرفتـه ولا تنكـر

وقال:

ألستم ترون الوزن بالأصل واجبا فما لكم خالفتموا في الصواقع
فقلتم جميعاً وزن ذاك فوالع وفي كل مقلوب بغير تنازع
وأي حروف العطف يأتي مقدما وذ وعطفه من قبله غير واقع

وقال:

أي الحروف أتى أخاه مؤكداً فـأزال عنـه قـوة الإعمال
مثل الذي يأتي ليسعد ماشيا فيفيده ضرباً من العقال

وقال:

وما بدل من ستة ثم أنه أتي زائداً في خمسة في الزوائد
وتلقاه أصلاً في الثلاثة فأتنا بتفسيره سمحاً بنشر الفوائد

وقال:

ما اسم أضيف فردته إضافته مؤنثاً وعو بالتذكير معروف
وما الذي هو بالتنوين ذو عمل وإن يضاف وغير اللام مألوف

الأول: نحو قولهم هبت بعض أصابعه، وأما الذي يعمل حال التنوين والإضافة ولا يعمل مع الألف واللام إلا مستقبحاً غير مألوف فهو المصدر.

وقال:

وما سببان قد منعا اتفاقاً وصارا يمنعان على اختلاف
وضم إليهما سبب قوي وكانا يحسبان من الضعاف

هما التأنيث والعلمية يمنعان من الصرف بلا خلاف، فإن كان الاسم لمؤنث على ثلاثة أحرف وهو ساكن الوسط صارا مانعين وغير مانعين بعد أن كانا يمنعان اتفاقاً، فإن انضم إلى التعريف والتأنيث سبب آخر لم ينصرف بإجماع نحو ماه وجور.

وقال:

ما الذي أعطته دولته	إن أزال الجار عن سكنه
ونخطيّ بعد ذاك إلى	ثالث أجلاه عن وطنه
ومتى لم يلق جارته	بقي المذكور في وكنه
ثم حرف إن أزيل غدا	جاره يقفوه في سننه
لم تحصنه أصالته	وهي للأصل من جننه

الأول: ياء النسب إذا لحق فَعِيلة أو فُعَيلة أزال تاء التأنيث وتخطي إلى الياء التي قبل الحرف الذي قبل تاء التأنيث فأزالها، نحو حنفي في حنيفة، فإن لم تلق ياء النسب تاء التأنيث بقي المذكور وهو الياء في موضعه لم يحذف، نحو تميمي في تميم.

والثاني: نحويا منصُ في منصور لما أزيل الحرف الأخير في الترخيم تبعه الحرف الذي قبله.

وقال:

وما حرف يليه الفعـ	ـل مجزوماً ومرفوعاً
وينصب بعده أيضاً	وكلٌّ جاء مسموعاً

هو، لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

وقال:

ما فاعل والحق يقضي به	قد جاء في صورة مفعول
ومفرد لكنه جملة	عند ذوي الخبرة والجول

الأول: قولهم زهي علينا وعنيت بحاجتي.
والثاني: صلة الألف واللام في نحو الضارب زيد والمضروب عمرة.

وقال:

وأيـــة كلمـــة في حكـــم شرط وجـــاء جـــوابها ينبيـــك عنهـــا
وقد جمعوا حـروف الشرط عـدّاً ومـا عُـدت لعمـر أبيـك منهـا

هي أما في قولهم أما زيد فمنطلق.

وقال:

ما زائد زيد في اسم فهـو فيـه على حال الأصيل وحال الزائد اجتمعـا
ذو معنيين فهـــذا آثـــروه وهـــا ذا آثـروه وطـورا يصلحـان معـا
وهـل ظفـرت بمفعـول فتـذكـره من الرباعي أم هل فـاعـل سمعـاً

الأول: الألف اللاحقة لفَعلي وفِعليَ وفُعلي فما لم ينون منها فهو للتأنيث، وما نون تارة ولم ينون أخرى فهو للتأنيث والإلحاق، وما نون لا غير لم يكن إلا للإلحاق.

والثاني: مودوع فقط في قوله (جرى وهو مودوع).
والثالث: أيفع فهو يافع وأبقل فهو باقل.

وقال:

أي حـــرف أتي يعـــدونـــه اسماً ثم أي الحـــروف يحســـب فعـــلا
وهـــو اسم ولســـت أعني على أو عـــن فبينـــه زادك الله نبـــلا

الأول: اللام الموصولة.
والثاني: قد بمعنى حسبك يحسب فعلا حين قالوا قدني نحو.

قدني من نصر الخبيبين قدِي

وقال:

أي ظـرف يضـاف إن لم تضفـــه لسوى ما أضفت من حرف عطـف

لم يجز والحروف قـد جـاء فيهـا　　مثـل هـذا بين لنـا أي حـرف

الظرف الذي يضاف ولا بد من إضافته مرة ثانية إلى غير من أضفته إليه أولاً، هو قولك بيني وبينك الله، وقد جاء في الحروف مثل هذا وهو قولهم أخزى الله الكاذب مني ومنك.

وقال:

ولام طلقـت كلمـا ثلاثـا　　طلاقـا ليـس يعقبـه اجتمـاع
ومـا اسم فيـه لام عـرَّفتْـه　　وليس عـن البنـاء لـه ارتجـاع

لام التعريف لا تجامع التنوين ولا الإضافة ولا النداء، والاسم الذي عرف باللام ولم ترده إلى الإعراب الآن والخمسة عشر، وليس في العربية مبني يدخل عليه اللام إلا رجع إلى الإعراب إلا ما ذكر.

وقال:

وإن وقعـت بمعنـى أي ولكـن　　لها شـرط فبيِّنـه مجيبـا
وهـل جـاءت ومعنـاهـا لئلا　　وإذ لا زلـت في الفتـوى مصيبـا

وقال:

مـا اسم يكـون مـؤنثـاً　　فـإذا أضيـف إليـه ذُكِّـر
واسم تفـوه بـأصلـه　　أبـداً إضـافتـه وتخبـر

المراد بالإضافة هنا النسب، وإذا نسب إلى مؤنث حذف منه التاء فصار لفظه على لفظ المذكر، والمراد بالثاني نحو شية إذا نسبت إليه حذفت تاءه وردت فاءه فيقال وشوي.

وقال:

ومـدغمتـان بـدلتـا　　بلفـظ لم يكـن لهمـا
ولـولا ذاك سـويتـا　　بحـرف جـاء قبلهمـا

هما الدال والسين في سدس، بدلتا بالتاء في ست، ولو لم يفعلوا ذلك

وأدغموا الدال في السين لصارت حروف الكلمة كلها سينا وتصير على سين، فيساوي الحرفان المدغمان لفظ الحرف الذي قبلهما وهو السين فأبدلوهما لفظاً لم يكن لهما وهو التاء.

وقال:

ما اسم إذا جاء على بابه   لم تدخل النسبة فيه عليه
حتى إذا حول عن بابه   تجوز النسبة كل إليه

هو خمسة عشر وبابه لا يجوز النسبة إليه وهو على بابه من العدد، فإذا نقل عن بابه إلى التسمية جازت النسبة إليه.

وقال:

وما اسم ناقص لكن بيا   ب الإشارة بابه قول اليقين
وفي باب الكناية جاء شيء   يشبهه به بعض الظنون

هو ذا في قولك ماذا فعلت، وفعلت كذا وكذا.

وقال:

وما اسم مؤنث من غير تاء   وفي حال النداء تكون فيه
وتدخل في مذكرة المنادي   وقد أعيا على من لا يعيه
وقالوا إنها بدل أنيبت   عن الياء التي كانت تليه
وتلك التاء لها بدل سواه   ويجتمعان: هذا مع أخيه

هي أم في قولك يا أمت ومذكره يا أبت، والتاء فيهما عوض من ياء الإضافة، وقد تبدل الياء ألفا فلها إذاً بدلان التاء في يا أبت والألف في يا أبا، وقد يجمع بينهما نحو يا أبتا ويا أمتا ولم يعدوا ذلك جمعاً بين العوض والمعوض لأنه جمع بين العوضين.

وقال:

وما نونان يتفقان لفظاً   ويختلفان تقديراً وحكماً

وما هي ضمة صلحت لأمر حديث أو لما قد كان قدماً

النونان في نحو قولك الرجال يدعون ويعفون والنساء يدعون ويعفون هي في الأول حرف إعراب وفي الثاني ضمير، والضمة في صاد منصور ونحوه إذا قلت يا منص تصلح أن تكون التي في الأصل قبل النداء وأن تكون ضمة النداء على لغة من لا ينتظر.

وقال:

وما كلمة مبنية قد تلعبت بها حادثات القلب والحذف والبدل
وجاءت على خمس عرفن لغاتها أجب باذلاً فالعالم الحبر من بذل

هي كأين.

وقال:

وما ابن جمعه أبدا بنات وفي الحيوان جاء في النبات
وهل من مضمر بالميم وافي لغير ذوي العقول المدركات

الأول: نحو ابن عرس وابن الماء وابن آوى وابن أوبر.

والثاني: نحو قوله تعالى ﴿رأيتهم لي ساجدين﴾(١) استعمل ضمير من يعقل لمن لا يعقل.

وقال:

أسماء لغير ذوي عقول أجازوا جمعها جمع السلامة
لأية علة ولأي معنى أفدنا مرشداً فلك الأمامة

وقال:

وأسماء إذا ما صغروها تزيد حروفها شططا وتغلو
وعادتهم إذا زادوا حروفا يزيد لأجلها المعنى ويعلو

وقال:

(١) سورة يوسف: آية ٤.

وما فرد يراد به المثنى ... كتثنية ذكرناها لفرد
أفدنا وهي خاتمة الأحاجي ... فمن أتيت منقلب برشد

وقال المعري ملغزا في كاد:

أنحوى هذا العصر ما هي لفظة ... جرت في لسانيْ جرهم وثمود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبت ... وإن أثبتت قامت مقام جحود

وأجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله:

نعم هي كاد المرء أن يرد الحمى ... فتأتي لإثبات بنفي ورود
وفي عكسها ما كاد أن يرد الحمى ... فخذ نظمها فالعلم غير بعيد

وأجاب غيره يقال: ويقال إنه الشيخ عمر بن الوردي رحمه الله.

سألت رعاك الله ما هي كلمة ... أتت بلسانيْ جرهم وثمود
إذا ما أتت في صورة النفي أثبتت ... وإن أثبتت قامت مقام جحود
ألا إن هذا اللغز في زال واضح ... وإلا فعندي كاد غير بعيد
إذا قلت ما كادوا يرون فما رأوا ... ولكنه من بعد غير جهيد
وإن قلت قد كادوا يرون فما رأوا ... فخذه ولا تسمح به لعنيد

وقال أبو العلاء المعري ملغزا في ال التي للتعريف:

وخلين مقرونين لما تعاونا ... أزالا قصيا في المحل بعيدا
وينفيهما أن أحدث الدهر دولة ... كما جعلاه في الديار طريدا

وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ ملغزا في إلا التي للاستثناء:

ما لفظ رفع المجاز وقرره ... وهو متضح لمن تدبره

قال في (شرحه): أما كون إلا ترفع المجاز فإن القائل قام القوم إلا زيداً كان قبل إخراج زيد يحتمل إخراج جماعة، فبإخراج زيد فيه أفاد إبقاء اللفظ على العموم الذي هو حقيقة اللفظ مع أن إخراج زيد فيه استعمال مجاز في القوم لكونه إخراج بعضه، فهذه الأداة حصلت مجازاً ورفعت مجازاً ـ انتهى.

قال بعضهم:

سلم على شيخ النحاة وقل لـه ... هـذا سؤال مـن يجبـه يعظـم
أنا إن شككت وجدتموني جازمـا ... وإذا جـزمت فـإنني لم أجـزم

جوابه:

هـذا سـؤال غـامـض في كلمتي ... شرط وإن وإذا مـراد مكلمـي
(إن) إن نطقت بها فإنك جـازم ... (وإذا) إذا تـأتي بها لم تجزم
وإذا لم جـزم الفتى بـوقـوعـه ... بخلاف إن فـافهـم أخـي وفهـم

الغاز لابن الشجري: قـال أبـو السعـادات ابـن الشجـري في المجلس الخامس والستين من (أماليه).

هذه أبيات ألغاز سئلت عنها:

اسمـع أبـا الأزهـر مـا أقـول ... عليـك فيما نـابنـا التعـويـل
مسئلـة أغفلهـا الخليـل ... يـرفـع فيهـا الفـاعـل المفعـول

ويضمر الوافر والطويل

فأجبت بأن الإضمار من الألقاب العروضية والنحوية فهل في العروض لقب زحاف يقع في البحر المسمى الكامل، وهو أن يسكن الحرف الثاني من متيصير متَفاعلن فيصير متْفاعلن فينقل إلى مستفعلن والبحران الملقبان الطويل والوافر ليس الإضمار من ألقاب زحافها، والإضمار في النحو أن يعود ضمير إلى متكلم أو مخاطب أو غائب كقوله في إعادة الضمير إلى الغائب زيد قام وبشر لقيته وبكر مررت به، فهذا هو الإضمار الذي أراده بقوله ويضمر الوافر والطويل، لا الإضمار الذي هو زحاف، وقد وضعت في الجواب عن هذا السؤال كلاماً يجمع إضمار الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل وهو قولك ظننت زيدا الطويل حاضر أبوه، وحسبت عمرا الوافر العقل مقيماً أخوه، فقولك حاضراً ومقيماً مفعولاً لظننت وحسبت وقد ارتفع بهما أبوه وأخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت يحضر أبوه ويقيم أخوه، والهاء في قولك

أبوه ضمير الطويل والهاء في قولك آخوه ضمير الوافر، فقد أضمرت هذين الاسمين بإعادتك إليها هذين الضميرين، وقولك أبوه وأخوه فاعلان رفعهما هذان المفعولان مفعولاً ظننت وحسبت، وبالله التوفيق والتسديد.

لغز لعز الدين الموصلي في أمس: لغز في أمس: كتب بها عز الدين بن البهاء الموصلي إلى الصلاح الصفدي: يا إماماً شاع ذكره، وطاب نشره، فطيب الوجود وعطّر، وفاضلا بين كل معمى ومترجم وأرخ وترجم وعمن عبر عبر، وكتب فكبت الأعادي، وكتب من دون خطر وحطة فرسان الأذهان والأيادي، فتخطي قوام قلمه وتخطر.

إذا أخذ القـرطـاس خلـت يمينـه تفتـح نـورا أوْ تنظـم جـوهـــرا

ما اسم ثلاثي الحروف وهو من بعض الظروف ماض، إن تصحفه عاد فعل أمر، وإن ضممت أوله صار مضارعاً فاعجب لهذا الأمر، إن اردت تعريفه بأل تنكر، أو تغيرت عليه العوامل فهو لا يتغير.

كل يوم يزيد في بعده ولا يقدر على رده، إن نزعت قلبه بعد قلبه فهو في لعبة النرد موجود وقلبه سما فلا تناله الأحزاب والجنود، وكل ما في الوجود إلى حاله يعود، به يضرب المثل ومنه انقطع الأمل، ثلثاه حرف استفهام، إن تعكس يطرد ذلك النظام، وثلثه الأول كذلك، وعكس ثلثيه يترك الحي هالكاً في الهوالك، لا يوصف إلا بالذهاب وليس له إلى هذا الوجود إياب، وهو ثلاثة وعدده فوق المائة وكم رجل يعد بفئة، وليس في الوجود، بني وفيه أس ولكن لا في السماء ولا في الأرض ولا في هبوط ولا في صعود.

طرفاه اسم لبعض الرياحين العطرة، وكله جزء من الياسمين لمن اعتبره، مكسور لا يجبر، وغائب لا يستحضر، أقرب من رجوعه منال معكوسه، يدركه العاقل بفكره وليس بمحسوسه، أبنْه لا زلت تزيل الإشكال وتزين الأضراب والأشكال.

جواب اللغز للصلاح الصفدي: فكتب إليه الجواب ـ وقف المملوك على هذا اللغز الذي أبدعته، وفهم بسعدك السر الذي ودعته، فوجدته ظَرفاً ملأته منك ظُرفاً واسماً بني لما أشبه حرفاً، ثلاثي الحروف، ثلث ما انقسم إليه الزمان من الظروف إن قلبته سما وأراد حرف تنفيس وما بقي منه ما، ثلثاه مس وكله بالتحريك أمس، وهو بلا أول، تصحيفه مبين، وفي عكسه سم بيقين، التقى فيه ساكنان فبني على الكسر ووقع بذلك في الأسر، لا ينصرف بالإعراب ولا يدخله تنوين في لسان الأعراب، يبعد من كل إنسان، وينطق به وما يتحرك به لسان، لا يدرك باللمس، ولا يرى وفيه ثلثا شمس، تتغير صيغته حال النسبة إليه، ويدخله التنوين إذا طرأ التنكير عليه، متى بات فات ولم يعد له إليك التفات، أمين على ما كان من قربه، يعجز كل الناس عن رده، فماضيه ما يرد، وثانيه ما يصد، وطريق ثالثه ما يسد.

ثلاثة أيام هي الدهر كله ... وما هي غير اليوم والأمس والغد

لغز لابن هشام: وقال ابن هشام في تذكرته (لغز): إذا وقف على آخر الفعل الماضي بالسكون فإنه يقدر فيه الفتحة حتى لو وصل بما بعده لوصل بها، فهل تذكر مسئلة يوقف فيها على آخر الفعل الماضي ولا ينوي فيها الفتح، ولو وصل بها فإن قبل عض فهو خطأ؛ لأن هذا لا يصح أن تقول فيه لا يجوز الوقف بالفتح.

وإنما الجواب بقول:

لو أن قومي حين أدعوهم حمل ... على الجبال الصم لارفض الجبل

ألغاز متفرقة

قال الشيخ بدر الدين الدماميني رحمه الله:

أيا علماء الهند إني سائل ... فمنّوا بتحقيق به يظهر السر

فما فاعل قد جر بالخفض لفظه ... صريحا ولا حرف يكون به الجر

وليس بـذي جـر ولا بمجـاور لذي الخفض والإنسان للبحث يضطر
فمنـوا بتحقيـق بـه أستفيـده فمن بحركم مـا زال يستخـرج الدر

أراد قول طرفة:

بجفـان تعتـري نـادينـا وسـديـف حين هـاج الصنبر

قال الخوارزمي:

مـا تـابـع لم يتبـع متبـوعـه في لفظـه ومحلـه يـاذا الثبـت
مـاذا بعلـم غيـر علـم نـافـع بـالغـت في إتقـانـه حتى ثبـت

قال: والعجب أن هذا اللغز في أبياته صورة المسئلة وهو قوله ـ (ماذا بعلم غير علم نافع) ولما عرضه على الزمخشري قال له، لقد جئت شيئا إدّاً أي عجبا.

وقال بعض أدباء المغرب:

يـا علم النحـو أي فعـل إن حلـه الهمـزة لم يعـده
ثم هـو بـالعكس إن تعـري منـه ابّـن يـانسيـج وحـده

أراد أنك إذا قلت ضره تعدي بنفسه وإذا قلت أضر لم يتعد إلا بحرف الجر فتقول اضرّ ولهم من هذا النمط أفعال كثيرة.

في (تذكرة ابن هشام): هل يقال إن المبتدأ إذا كان موصولا مضمنا معنى الشرط كان خبره صلته، كما أن جملة الشرط هي الخبر وهي نظيرة الصلة، ويؤيد ذلك أنهم ربما جزموا جوابه كقوله:

كذلك الذي يبغي على الناس ظـالما تصبه على رغـم قـوارع مـا صنـع

وهي مسئلة إي بها فيقال: أين تكون الصلة لها محل، وخبر المبتدأ إذا كان جملة لا محل له؟

لغز في حرف الكاف: قال الجمال يحي بن يوسف الصرصري الشاعر المشهور ملغزا في حرف الكاف.

وحرف من حروف الخط ليست علامته على العلماء تخفي
يكون اسما مع الأسماء طورا وطورا في الحروف يكون حرفا
تراه يقدم الأسماء طرا ويمنع من مشابهة وينفي
يصير أمامها ما دام حرفا وإن سميته فيصير خلفا
وقد تلقاه بين اسم وفعل قد اكتنفاه كالإبريق. لطفا

لغز في لدن غدوة: وقال سعد الدين التفتازاني ملغزا غدوة واختصاصها بنصبها.

وما لفظة ليست بفعل ولا حرف ولا هي مشتق وليست بمصدر
وتنصب اسما واحدا ليس غيره له حالة معه تبين لمخبر
فمعنى الذي ألغزته عند من يرى يزيل لنا إشكاله غير مضمر
ومنصوبها صدر لما هو ضد ما أتانا لباسا في الكتاب المطهر

لغز في مذ ومنذ: وقال أبو عبد الله محمد بن مصعب المقري في مذ ومنذ:

أيها العالم الذي ليس في الأر ض له مشبه يضاهيه علما
أي شيء من الكلام تراه عاملا في الاسماء لفظا وحكما
خافضا ثم رافعا إن تفهمت يزد فهمك الفهم فهما
يشبه الحرف تارة فإذا ما ضارع الحرف نفسه صار اسما
هو مرفوع رافع وهو أيضا رافع غيره وليس معمى
وهو من بعد ذاك للجر حرف فأجبنا إن كنت في النحو شهما

أورده الحافظ محب الدين بن النجار في تاريخ بغداد.

لغز شعري للسيوطي: ومن ألغازي قلت:

ألا أيها النحوي إن كنت بارعا وأنت لأقوال النحاه تفصل
وأتقنت أبواب الأحاجي بأسرها أبِن لي عن حرف يولى ويعزل

قال ابن هشام في (تذكرته) «ما» تولى وتعزل، فتولى حيث تجزم بعد

إن لم تكن جازمة، وتعزل إن وأخواتها وتكفها عن العمل.

ألغاز نثرية للسيوطي

ما كلمة إذا كثر عرضها قل معناها، وإذا ذهب بعضها جل مغزاها، وأي عامل يعمل فيه معموله، ولا يقطع مأموله، وأي اسم مشترك بين أفعل التفضيل والصفة المشبهة، ونفي إذا ثبت لم تزل أعماله الموجهة، وما حرف قلبه اسم كريم. واسم إذا صغر اختص بالتكريم، وأي كلمة هي اسم وفعل وحرف لم ينبه عليها أحد من علماء النحو والصرف، وأي فعل ليس له فاعل، ومعمول لا ينسب لعامل، وأي لفظة تمد في الأفراد وهي في الجمع مقصورة، ولام لا تجامع النداء ولا في الضرورة، وما فاعل يجب حذفه عند سيبويه، وعامل إن لم يعمل لم يعتب عليه، وأي كلمة جاءت بأصلها، فلم يلتفت إليها بين أهلها، وأي كلمة هي حرف وتضاهي الاسم عند الوقف، وأي فاعل يجب جره، وآخر رفعه في السماء خطره.

أردت بالأول الاسم الجنس الجمعي إذا زيد عليه التاء نقص معناه وصار واحدا كتمر وتمرة ونبق ونبقة.

وبالثاني: أدوات الشرط فإنها تعمل في الأفعال الجزم والأفعال تعمل فيها النصب.

وبالثالث: أكبر وأعظم ونحوهما في صفات الله فإنها في حقه لا تكون بمعنى التفضيل، بل بمعنى كبير وعظيم.

وبالرابع: لا النافية للجنس إذا دخلت عليها الهمزة وصارت للتمني فإن عملها باق.

وبالخامس: نعم فإن قلبها معن وهو اسم لرجل مشهور بالكرم وهو معن بن زائدة.

وبالسادس: فرس وتصغيره فريس.

وبالسابع: بلى فإنها حرف جواب وفعل بمعنى اختبر واسم.

وبالثامن: قلما وطالما.

وبالتاسع: نحو مات زيد.

وبالعاشر: صحراء وصحارى وعذراء وعذارى.

وبالحادي عشر: اللام التي للعهد استثناها ابن النحاس في (التعليقة) من إطلاقهم أن اللام يجامع حرف النداء في الضرورة.

وبالثاني عشر: فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو والله لتضربن ياقوم، وفاعل المصدر، ذكره ابن النحاس في (التعليقة) وأبو حيان في (تذكرته) وتقدم في كتاب التدريب.

وبالثالث عشر: ليت إذا وصلت بما.

وبالرابع عشر: استحوذ ونحوه.

وبالخامس عشر: إذن.

وبالسادس عشر: نحو أكرم بزيد.

وبالسابع عشر: ما ورد من قولهم كسر الزجاج الحجر.

الغاز للشيخ عز الدين ابن عبد السلام: نقلت من خط العلامة شمس الدين ابن الصائغ. قال هذه ألغاز نحوية عن الشيخ عز الدين ابن عبد السلام.

ما شيء يقع حرفا للإعراب، واسما مذموما في الخطاب.

هو الكاف في مساويك إن عنيت به جمعا فهو حرف إعراب، وإن عنيت به مخاطبة فهو اسم في تقدير الإضافة، والأول جمع مسواك والثاني إضافة إلى المساوي.

أي شيء يبني مفردا فيعمل ويعرب مثنى فيهمل؟.

هو هذا يعمل مفردا في الحال والتثنية تمنعه من العمل، وإذا قلنا هذان الزيدان قائمين فالعامل ها لا ذا.

وأي مختص إلغاؤه أكثر، وإن أعمل فعمله لا يظهر.

هو لولا المختصة بالأسماء فإذا وقع بعدها المبتدأ فهي ملغاة وإنما تعمل في موضعين.

أحدهما: الرفع في نحو لولا إنك منطلق أكرمتك، فهي عند سيبويه مبنية على لولا بناء الفعل على المفعول، فبالحقيقة يكون موضعها رفعا.

والموضع الثاني: قولك لولاك، فهي عنده مجرورة وهي في الموضعين لا يظهر عملها.

وأما الحرف الذي يرفع الوضيع، ويضع الرفيع.

وهو لام الابتداء إذا دخلت على الفعل المستقبل ارتفع لشبه الاسم وأعرب، وإذا دخلت على ظننت وأخواتها تمنعها العمل وتضعها عن منصبها.

ما الجملة المفيدة العارية من الرفع، وفيها معنى الدعاء، وطلب النفع.

هو مثل قول الشاعر: (ياليت أيام الصبا، ورواجعا) جاز ذلك لما في ليت من معنى الدعاء وكان في الجملة مرفوعا من جهة المعنى لا في اللفظ.

وما الحرف الذي إن أعمل أشبه الفعل الكامل، أو أهمل أبطل العوامل.

هوما على لغة الحجاز يقولون ما زيد قائماً فيشبه باب كان وإذا أهمل دخل على إن وغيرها فيبطل عملها وقد يبطل الفعل نحو قلما والاسم نحو بينما.

وأي شيء إن نفيته وجب وإن أوجبته سلب.

هو كاد.

وما الاسم المحذوف لامه في التكبير، وعينه في التصغير.

هو ذا لأنه مكبر افع ومصغر افيلا.

وما الزائد الذي يزيل الوصل، ويظهر الفضل، ويوجب الفصل.

هو الألف الداخل عوضا من التنوين في المقصور المنصرف في الوقف، مثل رأيت عصا فإنها زائدة صرفت الأصل وأذهبت الوصل في الكلام وأظهرت الفضل على غير المنصرف لكونها عوضا من التنوين، وأوجبت الفصل بين الاسم المنصرف مثل عصا وغير المنصرف مثل حبلي.

وما الحرف الذي شأنه ينقص الكامل، ويفصل بين المعمول والعامل.

هو النون الخفيفة إذا عنيت بها نون التوكيد نقصت الفعل المضارع، وإن عنيت بها نون الوقاية فصلت بين المعمول والعامل ـ انتهى.

لغز لبدر الدين بن الرضى: قال القاضي بدر الدين بن الرضى الحنفي ملغزا وأرسل به إلى الشيخ شرف الدين الأنطاكي:

سل لي أخا العلم والتنقيب والسهر ... عن قائل قال قولا غير مشتهر

هل معك فعل غدا بالحذف منجزما ... في غير أمثلة خمس بلا نكر

كذاك في غير معتل وذا عجب ... إذا لم يبين لنا في كل مختصر

فأجاب الشرف المذكور:

لقد تأملت ما قد قال سيدنا ... أعيذ طلعته بالآي والسور

ولم أجد فعل فرد صح آخره ... في الجزم يحذف في بعض من الصور

سوى يكون فبالجر بعد غدا ... معناه مع أو بقلب ذا الكلام حري

نعم كيبدأ مما الهمز آخره ... إعرابه كالصحيح الآخر اعتبر

فإن تخففه فاقلب همزة ألفا ... واحذفه في الجزم حذفا واضح الأثر

ألغاز ذكرها الصلاح الصفدي: قال الصلاح الصفدي في (تذكرته) أنشدني من لفظه القاضي جمال الدين إبراهيم لوالده القاضي شهاب الدين

محمود لغزا كتبه إلى شيخه مجد الدين ابن الظهير في (من):

وما مفرد اللفظ مستعمل لجمع الذكور وجمع الإناث
يحرك بالحركات الثلاث فيغدو من الكلمات الثلاث

فكتب إليه الشيخ مجد الدين الجواب:

قريضك يا ملغزا في اسم من يميل إلى صلة كالذي
غدا حامل المسك يحذي الجلي س منه ويحظى بعرف شذي

قال الصلاح الصفدي: وأنشدني من لفظه المولى ناصر الدين محمد بن النسائي الجواب عن ذلك:

أيا من علا في الوري قدره وأضحى لراجيه أولى غياث
أتى منك لغز فألفيته من القول قد حل بعد اكتراث
وها هو حرفان ميم ونون ولم يبلغ القول منه الثلاث
هو اسم وفعل وحرف إذا أردت حصول الأصول الثلاث
فلا زلت للخير مهما حيي تنبعث الدهر أي انبعاث

قال العلامة جمال الدين بن الحاجب رحمه الله تعالى:

أيها العالم بالتصري ف لا زلت تحيا
قال قوم إن يحي إن يصغر فيحيا
وأبي قوم فقالوا ليس هذا الرأي حيا
إنما كان صوابا لو أجابوا بيحيا
كيف قد ردوا يحيا والذي اختاروا يحيا
أتراهم في ضلال أم ترى وجها يحيا

قال الشيخ جمال الدين بن هشام يحتاج في توجيهها إلى تقديم ثلاثة أمور.

أحدها: أنهم اختلفوا في وزن يحي فقيل فعلي، وقيل يفعل، والأول أرجح لأن الثاني فيه دعوى الزيادة حيث لا حاجة.

الثاني: أن الحرف التالي لياء التصغير حقه الكسر كتالي ألف التكسير حملا

لعلامة التقليل على علامة التكثير حملا للنقيض على النقيض، واستثنى من ذلك.

أن يكون ذلك الحرف متلواً بألف التأنيث كحبلى ـ صونا لها من الانقلاب.

الثالث: أنه إذا اجتمع في آخر المصغر ثلاث ياءات فإن كانت الثانية زائدة وجب بالإجماع حذف الثالثة منسية لا منوية كعطاء إذا صغرته تقول عطى بثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن ألف المد والياء المنقلبة والياء المنقلبة عن ياء الكلمة ثم تحذف الثالثة وتوقع الإعراب على ما قبلها، وإن كانت غير زائدة فقال أبو عمرو لا تحذف لأن الاستثقال إنما كان متأكداً لكون اثنين منها زائدين ياء التصغير والياء الأخرى الزائدة.

وقال الجمهور: تحذف نسيا ومثال ذلك أحوى إذا صغر على قولهم في تصغير أسود أسيد فقال أبو عمرو: أقول أحي ثم أعله إعلال قاض رفعا وجرا وأثبت الياء مفتوحة نصبا.

وقال غيره: تحذف الثالثة في الأحوال كلها نسيا، ثم اختلفوا فقال عيسى بن عمر: أصرفه لزوال وزن الفعل كما صرفت خيراً وشراً لذلك.

وقال سيبويه: أمنع صرفه، وفرق بين خير وشر وبين هذا، فإن حرف المضارعة محذوف منهما دونه وحرف المضارعة يحرز وزن الفعل، ولهذا إذا سميت بييضع منعت صرفه.

فإذا تقرر هذا فنقول: من قال إن يحي فعلى قال في تصغيره يحي كما قال في تصغير حبلى حبيلى صونا لعلامة التأنيث عن الانقلاب وهو الذي قال الناظم رحمه الله مشيراً إليه: قال قوم ـ البيت.

ومن قال إنه يفعل قال فيه على قول سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ يحي بالحذف ومنع الصرف، وهو الذي أشار إليه في قوله إنما كان صوابا لو

أجابوا بيحيى، وذلك لأنه استعمله مجرورا بفتحة ثم أشبع الفتحة للقافية وتكمل له بذلك ما أراده من الإلغاز، حيث صار في اللفظ على صورة ما أجاب به الأولون. والفرق بينهما ما ذكرنا من أن هذه الألف إشباع وهي من كلام الناظم لا من الجواب، والألف في جواب الأولين للتأنيث وهي من تمام الاسم.

فان قيل: فإذا لم تكن على الجواب التاء للتأنيث فما بال الحرف الدال على التصغير لم يكسر ما بعده؟

فالجواب: أنه لما صار متعقب الإعراب تعذر ذلك فيه كما في زبيد؛ لأن ذلك يقتضي الإخلال بالإعراب، وأيضا فإن ياء التصغير لا يكمل شبهها بألف التكسير إلا إذا كان بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ـ والله أعلم.

لغز أجاب عنه الشيخ تاج الدين بن مكتوم: نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم

قال: نظم بعض أصحابنا لغزا وكتب به إلي، وهو.

ما قول شيخ النحو في مشكل	يخفي على المفضول والأفضل
في اسم غدا حرفا وفي اسم غدا	فعلا وكم في النحو من معضل
آخره لام وسينا غدا	وهذه أدهى من الأول

فكتب إليه في الجواب:

يا أيها السائل عما غدا	وراء باب عنده مقفل
في النحو ما يعضل تخريجه	لكن هذا ليس بالمعضل
فجيء بصعب غير هذا تجد	عندي جوابا عنه إن تسأل
فمثل هذا منك مستصغر	ومن سواك الأكبر المعتلي
وعند ما أسفر لي ليله	والحظ لي كوكبه من علي
أرسلت طرسا ضامنا شرحه	فهاكه فهو به منجلي

قال: وشرح ما سأل عنه في قول أرسلت طرسا، ففاعل أرسل تاء الضمير

وهو اسم غدا حرفا أي على حرف واحد فهذا حل قوله في اسم غدا حرفا، وهو مُوري به عن الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل، وطرس اسم غدا فعلا أي غدا إذا وزنته فعلا وهو موري به عن الفعل المقابل للاسم، وآخره لام لأن آخر الكلمة الموزونة تسمى لاما في علم التصريف كائنا ما كان في الحروف هو موري به عن اللام الذي هو أحد حروف ـ ا ب ت ث، وهو سين لأن آخره طرس سين كما ترى.

لغز للشيخ محمد الأندلسي: قال الشيخ برهان الدين البقاعي في ثبته: أنشدنا شيخنا الامام محمد الأندلسي الراعي لنفسه لغزاً في كلمة إ بمعنى إذا أتيت قبلها بكلمة قل ونقلت حركة الهمزة إلى اللام الساكنة وحذفتها:

حاجيتكم لحاتنا المصرية أولى الذكا والعلم والطعمية
ما كلمات أربع نحوية جمعن في حرفين للأحجية

قال وأنشدنا لنفسه في ذلك مختصراً:

في أي قول يا نحاة الملة حركة قامت مقام الجملة

ألغاز لابن لب النحوي: ثم رأيت كراسة فيها ألغاز منظومة مشروحة ولم أعرف لمن عي وها هي ذه:

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد ربي حمد ذي إذعان معترف بالقلب واللسان
مصلياً على الرسول المهتدي بهديه في السر والإعلان
ثم الرضى عن آله وصحبه وتابعيهم بعد بالاحسان
وبعد: إني ملغز مسائلا في النحو تعتاص على الأذهان
يخرجها فكر لبيب فطن يوردها بواضح الأذهان
فيا أولى العلم الأولى حازوا العلا عين الزمان جلة الأعيان
حاجيتكم لتخبروا ما اسمان وأول إعرابه في الثاني
وذاك مبني بكل حال ها هو للناظر كالعيان

يعني الألف واللام الموصولة في مثل جاء الضارب ومررت بالضارب على القول بأنها اسم كالذي يكون الإعراب الذي يستحقه الموصول، إنما استقر في الاسم الواقع صلة إجراءً لهذا الاسم مجرى الأداة المعرفة في مثل الرجل ولا يوجد بعده إلا هذا، وقد أشار في البيت الثاني إلى التصريح به بقوله للناظر.

وتخبروا باسم مضاف ثابت التنـ ـوين فيه اجتمع الضدان

يعني كأين إذا استعملت دون من بعدها كقول القائل:

كأين قائل للحق يقضي ويرمي بالقبيح من الكلام

فإن ابن كيسان ذهب إلى أن جر ذلك بإضافة كأين إليه حملا لها على كم الخبرية لأنها بمعناها، ونونها إنما هو تنوين أي، وقد ثبت مع الإضافة، والتنوين مؤذن بالانفصال، والإضافة مؤذنة بالاتصال، فقد اجتمع الضدان، وذهب غير ابن كيسان إلى أن الجر بعدها بمن محذوفة لأن تنوينها هو الغالب في الاستعمال.

واسم بتنوين لدى الوقف يرى كالوصل حالاً هما سيان

يعني أيضاً أيا المتصلة بالكاف المشار إليه في البيت قبله نحو ﴿وكأين من نبي﴾ (١) فإن القراء سوى أبي عمرو بن العلاء وقفوا على تنوينها، ووقف أبو عمرو على الياء بحذف التنوين على مقتضي القياس.

وتابع وليس يلفي تابعا ما قبل في شان وذا في شان

يعنى مثل قولك ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به، على اللغة الحجازية في ما النافية، فلفظ الخبر جر بالباء الزائدة وموضعه نصب بما لأنها في تلك اللغة تعمل عمل ليس، وإلا شيء بدل من الخبر ولم يتبعه في لفظ ولا موضع، فما قبل هذا التابع على شان من جر اللفظ ونصب الموضع، ومن توجه النفي عليه، وشأن التابع بخلاف ذلك لأنه مرفوع أبداً مثبتاً بإلا.

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٤٦.

وقد كنت نظمت في هذه المسئلة قد يما بيتاً وهو قولي:

أحاجيكم ما تابع غير تابع   لمتبوعه في موضع لا ولا لفظ

وقد تنتظم هذه الألغاز هكذا: مسئلة العطف على التوهم كقوله تعالى ﴿فأصدق واكن﴾ [1] على قراءة الجزم، لأن هذا المجزوم لم يتبع الفعل قبله في موضع ولا لفظ، وإنما جاز على مراعاة سقوط الفاء حملاً على المعنى المرادف.

وكقول القائل:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى   ولا ساق شيئاً إذا كان جائياً

إنما جاز جر سابق على توهم جر مدرك بباء زائدة بجواز ذلك فيه.

يا هؤلاء اخبروا سائلكم   ما اسم له لفظ ومعنيان

ولا يراعي لفظه في تابع   والموضعان قد يراعيان

واللفظ مبني كذاك موضع   من موضعيه عاد من بيان

يعني قولك يا هؤلاء في باب النداء فإن في لفظه الكسر للبناء وله موضعان الضم الذي في مثل يا زيد، والنصب الذي هو الأصل في المنادي لظهوره في مثل يا عبدالله، وتقول في التابع يا هؤلاء الكرام بالرفع أو الكرام بالنصب فيراعى الموضعين ولا يراعي اللفظ بوجه، والشأن في البناء لا يراعي في التابع لكنه هنا روعي منه ما لم يظهر ولم يراعي ما ظهر، مع أن الظاهر قوي بظهوره والمقدر ضعيف بتقديره لكن لما كان هذا البناء المقدر شبيهاً بالإعراب صار كأنه موضع إعرابين فجازت مراعاته وصار يعتد به موضعاً بخلاف البناء الأصلي.

ما زائد لفظاً ومعنى لازم   ينوي إذا لم يلف في المكان

يعني في مثل قولك قيامي كما أنك تقوم، أي كقيامك، فالكاف جارة

---

(١) سورة المنافقين: آية ١٠.

لموضع أن وصلتها (وما) فارقة بين هذه الكاف وبينها مركبة مع أن ولا جر لها وذلك في قولك كأن زيدا قائم، والكلام مع كأنه جملة بخلاف الكاف الجارة فإنها مع ما بعدها جزء كلام، فإذا أرادوا التركيب لم يفصلوا بشيء، وإن أرادوا الجارة فصلوا بها فهي زائدة في اللفظ لأن ما بعدها مجرور المحل بالكاف التي قبلها، وفي المعنى أيضاً إذ لا تفيد شيئاً سوى الفرق اللفظي، وقد تخفف أن بعد الكاف الجارة فتقول قمت كما أن سنقوم، وقد تحذف ما في الشعر وتكون منوية فهي زائدة لفظاً ومعنى لازمة، بحيث تنوي إذا لم توجد، وعليه جاء بيت سيبويه:

قروم تسامي عند باب رفاعة كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا

على رواية رفع يؤخذ، أراد كما أنه يؤخذ، ولم يفصل بين أن المخففة من أنّ وبين الفعل ضرورة أيضاً، وعطف فيقتل على المصدر المقدر من أن وما بعدها من باب قوله (االبس عباءة وتقر عيني) جرت أن وصلتها في ذلك مجرى المصدر الملفوظ به.

وما الذي إعرابه مختلف من غير أن تختلف المعاني

يعني مثل قولك زيد حسن الوجه، يرفع الوجه أو ينصب أو يجر، والمعنى فيه واحد، والشأن في الإعراب اختلاف المعاني باختلاف الإعراب.

وما الذي الوصف به من أصله وذاك منه ليس في الإمكان

يعني في مثل قولك أقائم أخوك وأمسافر غلامك أو إخوانك أو غلمانك، فهذا الوصف رافع لما بعده بالفاعلية، ولا يمكن في هذا الموضع جريه على موصوف وإن كان ذلك هو الأصل فيه، لأنك إذا ثنيت الموصوف أو جمعته فالوصف مفرد، وإن أفردته فالمراد اثنان أو جماعة لا واحد، وإنما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللفظ وفي المعنى.

وما الذي فيه لدى إعرابه وقبل ذاك يستوى اللفظان

يعني أن من المعربات ما يستوي لفظه بعد التركيب وجريان الإعراب فيه وقبل ذلك، والشأن في لفظ الإعراب أبداً اختصاصه بحالة التركيب لأنه أثر

العوامل، وذلك مثل الفتى والعصا ويخشى، فالنحاة يقولون في هذا الباب كله تحركت الواو بحركة الإعراب وانفتح ما قبلها فسكنت وانقلبت ألفا، ويقال كذلك اللفظ قبل التركيب مع إن حركة الإعراب مفقودة إذ ذاك بفقد عاملها، فقد كان قياس الصناعة يقتضي أن يقال قبل التركيب والفتي والعصو ويخشى ويرضى بباء أو واو ساكنة في الآخر، كما تقول قبل التركيب رجل وزيد، لكن خرج هذا عندهم مخرج الاستعارة بحالة التركيب وبمراعاة المآل في اللفظ، ولأن من العرب من يقول في يوجل وييأس وياجل وياءس فالتزموا ذلك هنا لما ذكر.

وما اللذان يعملان دولة والعاملان فيه معمولان

يعني أسماء الشرط في مثل قوله تعالى ﴿أياما تدعوا﴾ فأيا منصوب بتدعوا وتدعوا مجزوم بأيا وهكذا نحو من تضرب أضرب، فالمفعولية في اسم الشرط بحق الإسمية والجزم يتضمن أن الشرطية، والرتبة في ظاهر اللفظ متضادة لوجود سبق العامل معموله فيهما.

ومفرد لفظا ومعنى فيهما معنى كلام فيه لفظ ثان

يعني ضمير الشأن والقصة، إذ هو مفرد في اللفظ والمعنى، لكن معناه الذي هو الخبر يفهم معنى كلام يفسره اللفظ الثاني بعده كقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ [1] فهو عبارة عن الخبر أو الأمر أو الشأن وتفسيره الله أحد وهذا إضمار مذكر وإن شئت أنثت الضمير على معنى القصة كقوله تعالى: ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾ [2].

وليس لهذا الضمير في كلا حاليه من الأحكام الإعرابية إلا حكمان، الرفع بالابتداء نحو ما تقدم، أو بكان وأخواتها، والنصب بإن أو ظننت وأخواتها نحو ﴿فانها لا تعمي الأبصار﴾ [3].

(١) سورة الإخلاص.
(٢) سورة الأنبياء: آية ٩٧.
(٣) سورة الحج: آية ٤٦.

مــاذا الذي في كبر مـــؤنـــث   وقبـل ذاك كــان في الذكــران

يعني الذباب المسمى في كبر بنحلة وفي صغره بقراد وفيه أنشد صاحب الإيضاح:

ومـا ذكـر فـإن يكبر فـأنثـي   شديـد الازم ليس بـذي ضروس

* * *

ما اسم لـدى التـذكير بـاد عسره   يرمـي لأجـل العـدم بـالهجـران

وهـو لـدى التـأنيـث ذو ميسرة   مـن أجـل ذا قـرت بـه العينـان

يعني الخوان فإذا كان عليه طعام سمي مائدة فيقضي إذا كان خوانا ويدنى إذا كان مائدة وهذا والذي قبله ألغاز فيما هو من مسائل اللغة.

مـا معـــرب مفعـــول أو مبتـــدأ   ولفظـــه جـــر مـــدى الأزمـــان

يعني كأين وأيش يستعملان مفعولين أو مبتدأين نحو كأين من رجل رأيت، وأيش قلت ونحو كأين من رجل جاءني، وأيش هذا، واللفظ فيهما جر أبدا، لأن كأين أصله كاف التشبيه دخلت على أي فجرتها ثم أجري اللفظ مجرى كم الخبرية في الاستعمال والمعنى، وأيش أصله أي شيء ثم حذفت العرب الياء المتحركة من أي كما حذفوها من ميت وبابه، وحذفوا من شيء عينه ولامه معاً وأبقوا الياء وجعلوها محل الإعراب الذي كان في اللام، فهذا باب من التركيب بقي الاسم الثاني فيه على إعرابه الأصلي.

مـــا اسم لـــه تغيـــر بعـــامـــل   محلـــه مـــن آخـــر حـــرفـــان

يعني امرءاً وابنما وأخاك وبابه لأنه يتغير فيه بالعوامل حرفان الآخر وما قبله بسبب الاتباع.

مـا اثنـان في أواخـر مـن كلمـة   ضـدان حقـاً وهمـا مثـــلان

يعني كل لقبين متقابلين من ألقاب الإعراب والبناء الرفع مع الضم، والنصب مع الفتح، والجر مع الكسر، والجزم مع السكون، هما مثلان في الصورة ضدان في الإعراب والبناء بحسب الانتقال واللزوم.

ما فاعل بالفعل لكن جره   مع السكون فيه ثابتان

يعني الصنبر في قول طرفة:

بجفان تعتري نادينا   من سديف حين هاج الصنبر

والصنبر البرد بسكون الباء.

قال ابن جني في خصائصه في وجه ذلك: كان حق هذا إذ نقل الحركة أن تكون الباء مضمومة لأن الراء مرفوعة، ولكنه قدر الإضافة إلى الفعل يعني المصدر كأنه قال حين هاج الصنبر، يعني أنه نقل الحركة في الوقف إلى الباء الساكنة وسكنت الراء لكنه لم ينقل إلا حركة توجد في الأصل وهي الجر الذي يوجبه إضافة مصدرها إلى الضمير، لأن الظرف قد أضيف إلى الفعل، وأصله أن يضاف إلى المصدر، فقد ثبت في هذا الاسم الجر المنقول مع سكون محله وهو الراء، والاسم مع ذلك فاعل بالفعل وهو هاج.

ما فاعل ونائب عن فاعل   بأوجه الإعراب يجريان

يعد مثل قولك زيد قائم الأب وقائم الأب وقائم الأب ونحو زيد مضروب الأب ومضروب الأب ومضروب الأب.

ما كلمة قد أبدلت عين لها   إبدالها يصحبه قلبان

فأول لآخر وآخر   لأول حالاهما هذان

يعني مسئلة أينق في جمع ناقة على أفعل أصله أنوق كما قالوا نوق فأبدلوا العين في أنيق ياء، لكن هذا الإبدال صحبه قلبان أحدهما أنهم قلبوا العين سالمة إلى موضع اللام فصار اللفظ انقو ثم فعلوا فيه ما فعلوا في أدل وأجر وبابهما فصار انقيا ثم لما صارت الواو المتطرفة ياء لوجوب ذلك قلبوها على حالها إلى موضع الفاء وهذا هو القلب الثاني، فصار اللفظ أنيقا وعادت بنية الجمع إلى أصلها لخروج حرف العلة عن التطرف بنقله إلى موضع الفاء فقد صار هذا الإبدال مرتبطا بالقلب الأول الذي هو لآخر الكلمة وبالقلب الثاني الذي هو لأولها فهذان حالان للقلبين المذكورين.

قال أبو القاسم الزجاجي في (نوادره): هذا المذهب في هذه الكلمة قول المازني وحذاق أهل التصريف.

ما كلمة مفردها وجمعها   بواوه قد يتاثلان

يعني في قولك جاءني أخوك الكريم، وجاءني أخواك الكرام، وهكذا أبوك تقول هذا أبوك وهؤلاء أبوك، يكون واحداً من الأسماء الخمسة وجمعها بالواو والنون، لكن حذفت النون للإضافة، وعليه أنشدوا:

فقلنا اسلموا إنا أخوكم   فقد برئت من الإحن الصدور

وقول الآخر:

فلما تبين أصواتنا   بكين وفديننا بالأبينا

* * *

وأي جمع نصبه كالجر في   مفرده إذ يتساويان

يعني قولك رأيت أبيك الكرماء وأخيك الفضلاء جمعاً على حذف النون للإضافة، وتقول في المفرد مررت بأبيك الكريم وبأخيك الفاضل فيتساويان في اللفظ.

ما كلمة متى أتى اسم بعدها   فرفعه والجر جاريان
والفعل بالرفع وبالجزم أتي   وهي لها في كل ذا معان

يعني كلمة (متى) يقع بعدها الاسم مرفوعاً تارة ومجروراً أخرى ويقع بعدها الفعل مرفوعاً أو مجزوماً ومعناها مختلف باختلاف أحوالها، تقول متى القيام في الاستفهام ويرتفع الاسم وتقول العرب أخرجها متى كمه بمعنى وسط فجروا بعدها وجروا أيضاً بها بمعنى من كقوله:

إذاً أقول صحا قلبي أتيح له   سكر متى قهوة سارت إلى الرأس

أي من قهوة، وقال أبو ذؤيب:

شربن بماء البحر ثم ترفعت   متى لجج خضر لهن نئيج

متى فيه بمعنى وسط عند الكسائي.

وقال يعقوب: هي بمعنى من وتقول متى تقوم في الاستفهام فترفع الفعل ومتى تقم أقم في الشرط فتجزم.

مـا حـرف إن سبقـه ذو عمـل   كـر على العمـل بـالبطلان
صـدر ولكـن ليس صـدرا فلـه   تقـدم تـأخـر وصفـان

يعني لام الابتداء إذا وقعت بعد أن تقول علمت أن زيدا قائم فتعمل علمت في أن تؤثر فيها الفتح، فإن جرت باللام في الخبر بطل العمل فقلت علمت أن زيدا لقائم وهذه اللام أداة مصدر في محلها الأصيل لها وهو الدخول على أن، ولذلك منعت من فتحها ولا صدرية لها في موقعها بعد أن فقد عمل ما قبلها فيما بعدها لأن أن رافعة للخبر الداخلة هي عليه، وعمل أيضاً ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى ﴿إن الله بالناس لرءوف رحيم﴾ [1].

فالباس متعلق برءوف وتقول إني زيدا لأضرب فلهذه اللام هنا وصفان تأخر في اللفظ تقدم في الأصل.

بـأي حـرف إثـر لعـامـل   إعـراب معـرب وذا شبهـان

يعني (إن) فإنها تفتح بالعامل وتكسر دونه تقول إنك قائم وعجبت من أنك قائم، سمي سيبويه وقدماء النحاة هذا عملا، فهذا في الحروف وإعراب المعربات شبيهان فكأنه إعراب في الحروف.

مجرور حرف قـد يـريـك مبتـدا   مـؤكـدا وإن لـه وجهـان

يعني مثل قولك الزيدان لهما غلامان والهندان لهما بنتان والزيدون لهم غلمان والهندات لهن بنات، إذ أخذت هذا الكلام على أن الثاني للأول ملك أو سبب كانت اللام جارة، وإن أخذته على أن الأول هو الثاني فاللام ابتدائية مؤكدة والاسم بعدها مبتدأ مؤكد بها، والكلام صالح للوجهين، يرجع في تعيين أحدهما إلى ما يقتضيه منصرف القصد من المعنى كقوله تعالى: ﴿إنهم

---

(١) سورة البقرة: آية ١٤٣.

لهم المنصورون وإن جندنا لهم الغالبون﴾ [1] فالمعنى المقصود عين أن الأول هو الثاني:

وأي مبنـــي بـــه تلاعبـــت عـــوامـــل إرادة البيـــان

يعني الضمائر المختلفة الصور بالرفع والنصب والجر نحو أكرمتك وإياك أكرمتك على حد زيد ضربته أو زيدا ضربته، في باب الاشتغال، وبك مررت في الجر، فاختلاف صور الضمائر بالعوامل مع أنها مبنيات كاختلاف أوجه الإعراب في المعربات.

ما كلمـة في لفظهـا واحـدة وجمعهـا قـد يتعـاقبـان

يعني مثل تخشين الله يا هندا ويا هندات، وترمين يا دعدا ويا دعدات، فهذا الفعل صالح للفظ الواحدة ولجمعها والتقدير مختلف؛ لأن تخشين للواحدة أصله تخشين كتذهبين ولجمعها أصله على لفظ تفعلن كتذهبن، وترمين للواحدة أصله ترميين كما تقول تكتسبين، فأعلّ تخشين بما يجب لكل واحد منها في التصريف، وترمين يا هندات تفتعلن على مقتضى لفظه.

كذلك للجمع لفظ واحد ذكـر أو أنـث لا لفظـان

يعني مثل الزيدون يدعون والهندات يدعون، قال الله تعالى ﴿وأصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم﴾ [2] وقال: ﴿رب السجن أحب إلى مما يدعونني إليه وإلا تصرف عني كيدهن﴾ [3] فهذا يفعلن للإناث والأول يفعلون للذكور واللفظ فيها واحد.

ما موضع يغلب الأنثى بـه ولفظه في الأصل للـذكـران

يعني مثل سرنا خمسا من الدهر وخمس عشرة بين يوم وليلة، لأن الزمان يغلب فيه الليالي لسبقها، وليس ذلك في غيرها، ونزع التاء من أسماء العدد

---

(١) سورة الصافات: آية ١٧٣.

(٢) سورة الكهف: آية ٢٨.

(٣) سورة يوسف: آية ٣٣.

علامة تأنيث المعدود وذلك خاص بباب العدد، والأصل في اللفظ الخالي من علامة التأنيث أن يكون للمذكر كما في سائر الأبواب نحو قائم وسائر الصفات، ومن ههنا استقام ألغاز الحريري في العدد بقوله ما موضع تبرز فيه ربات الحجال بعمائم الرجال يعني نزع التاء من أسماء العدد.

حرفان قد تنازعا في عمل　　واسمان للحرفين مطلوبان

يعني ليت أن زيدا قائم، فالاسمان بعد أن مطلوبان لها ولليت من جهة المعنى لكن العمل فيهما لأن، وأغنى ذكرهما بعدها عن ذكرهما لليت فهو إعمال مع تنازع بين حرفين، والشأن في التنازع اختصاصه بالأفعال وما يجري مجراها وإنما خصه النحاة بذلك إذ قصدوا فيه ما يتصور فيه إعمال العاملين.

فيهما أيضاً فصيحاً قد يرى　　فعل وحرف يتنازعان

يعني مثل علمت أن زيدا قائم، فالاسمان قد يتنازع فيهما الفعل والحرف معاً لكن الواجب أن يعمل الحرف وهذه كالمسئلة قبلها.

وقد يرى مبتدأ خبره　　في الرفع والنصب له حالان

يعني المسئلة الزنبورية وبابها كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي. قال سيبويه، أو فإذا هو إياها قاله الكسائي وحكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب، والضمير في الأول مبتدأ ولا خبر له من جهة المعنى غير الضمير الذي بعده لأنه المستفاد من الكلام، والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة فرفعه ظاهر جلي، والنصب في القول الصحيح على إضمار فعل قام معموله مقامه وناب عنه بنفسه دون فعل يحصل معناه دون فعل، والتقدير فإذا هو يساويها، لأن باب زيد زهير إنما معناه يساويه، ومما يدخل تحت هذا البيت ما أجازه بعض نحاه المتأخرين في مثل قول ابن قتيبة في الأدب، إن اللطع بياض في الشفتين، وأكثر ما يعتري ذلك السودان، والنصب على أنه مفعول يعتري وما مصدرية أي أكثر اعتراء ذلك السودان، وهذا المفعول هو الذي أغنى عن الخبر لأنه الجزء المستفاد من الكلام، فموضع الإلغاز من هذه المسائل دخول النصب فيما هو خبر لمبتدأ جوازا في اللفظ ولزوما في المعنى،

ومثل كلام ابن قتيبة قولك أكثر ما أضرب زيد.

ما علة تمنع الاسم صرفه ... وهي أخرى ليس تمنعان

يعني أن مثل صياقل وصيارف وملائك يمتنع صرفه بعلة تناهي الجمع، فإذا قلت صياقلة وصيارفة انصرف مع بقاء الجمعية وانضمام التأنيث إليها، والتأنيث من علل منع الصرف، ولكنه بالتاء شاكل الآحاد، فلذلك انصرف كطواعية وعلانية وكراهية.

ما اسم في الاستثناء منصوب به ... وهو أداته له الحكمان

يعني مسئلة الاستثناء بغير وسوى نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على الاستثناء فنصبه نصب الاستثناء وليس بمستثنى وإنما هو أداة استثناء، ومجروره هو المستثني فهو غريب في بابه لأنه سري إليه حكم مجروره فله حكم الأداة في المعنى وحكم المستثني، وهذا أشبه ما يقوله بعضهم في المفعول معه نحو جئت وزيدا، أن الأصل جئت مع زيد فلما جاء الحرف وهو الواو وقع إعراب مع على زيد فاجتمع المسئلتان في محكى الاسم بإعراب ملابسه.

ما اسم يريك النصب في اسم بعده ... وأشنه الجر لدى اقتران

يعني مسئلة لدن غدوة فإن لدن مع غدوة لها شأن ليس لها مع غيرها قاله سيبويه، لأنها تنصب غدوة ولا عمل لها في غيرها إلا الجر كقوله تعالى ﴿من لدن حكيم عليم﴾[1].

وما اللذان جردا من صلة ... لكن هما في الأصل موصولان

يعني الموصولان في مثل قول العرب فعلته بعد اللتيا والتي، يعنون بعد صغر الأمر وكبره أي بعد مشقة، فهما موصولان في الأصل جردا من الصلة في الاستعمال، وقدر بعضهم بعد اللتيا دقت والتي جلت، وقيل اللتا والتي يراد بها الداهية، وقد حكي بعض النحاة جاءني الذين واللاتي يعني الرجال والنساء ولا يريد إحالة على فعل شيء ولا على تركه.

---

(١) النمل: آية ٦.

مـا معـرب إعـرابـه وحـرفـه   كلاهمـا في الوصـل محذوفـان

يعني مثل قوله تعالى ﴿أو كانوا غزى لو كانوا﴾ [1] فعلامة نصب غزى الفتحة المقدرة في الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين بالتنوين فحذف من الكلمة نفسها الإعراب وحرفه الذي هو محله وذلك مما ينافي حال الإعراب لأنه وضع للبيان وهكذا الاسم المقصور إذا نون.

مـا أثـر في كلمـة مـوجبـه   وجـوده وفقـده سيـان

يعني مثل عيد، أصله الواو من العود وموجب انقلاب هذه الواو الساكنة ياء وجود الكسرة قبلها، ثم إن هذه الكسرة زالت وبقيت الياء في أعياد، فقد استوى وجود هذه الكسرة وفقدها مع أنها الموجبة، ومن هذه مسئلة أينق المتقدمة لأن موجب الياء قد زال وهي باقية منبهة على قصد العلتين، إذ لو رجعت الواو ولم تحمل إلا على قلب واحد.

مـا عـارض روعـى في كلمـة   ولم يـراع سُمـع الأمـران

يعني مثل الأحمر إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف؛ فإن شئت أبقيت ألف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لأنها عارضة، وإن شئت حذفت الألف معتدا بلفظ الحركة بعدها. وعلى هذا أجاز الفراء في مذهب ورش أن يقرأ ﴿الآن خفف الله عنكم﴾ [2] ونحوه بثبوت الألف وحذفها، وعلى هذا قرىء ﴿لمن الآثمين﴾ [3] بفتح نون من اعتبار بسكون اللام لأنه الأصل، كما تقول من الرجل وقرىء في الشاذ ﴿لمن الآثمين﴾ بإدغام نون من اللام اعتداداً بحركتها كما تقول من لدن، وهذا وإن كان البيت يسترسل عليه فليس هو المعتمد وجود الأمر بن معا في الكلمة الواحدة والاستعمال الواحد سماعا من العرب، وذلك نحو ما حكي أبو عثمان المازني من قول بعض

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٥٦.

(٢) سورة الأنفال: آية ٦٦.

(٣) سورة المائدة: آية ١٠٦.

العرب في رضوا رضيوا بسكون الضاد مع بقاء الياء فاعتدوا بالسكون العارض، فردوا اللام التي كان حذفها لأجل الحركة، فقالوا رضيوا كما تقول في الأسماء ظبي، ولم يعتدوا بالسكون حين ردوا اللام ياء وأصلها الواو من الرضوان وإنما أوجب انقلابها ياء لكسرة في رضي كسقي ودعي وبابها، فراعوا الكسرة الذاهبة في الياء الباقية فتدخل على هذه الكلمة العلة في البيت قبل هذا مع ذكر فيه من أعياد ونحوه.

ما اسم كحرف من الاسم قبله   هما كواحد والأصل اثنان

يعني اثني عشر في باب العدد، حذفت العرب نون اثنين منه لتنزيلها عشر منزلتها إذ الإضافة فيه ولهذا يقولون أحد عشرك وخمسة عشرك إلى سائرها، ولم يقولوا اثني، كما لا يصح في اثنين أن يضاف وفيه النون، فاثنا عشر كاسم واحد في دلالته على مجموع ذلك العدد كدلالة عشرين، وأصله اسمان اثنا وعشرة، لكن في قوله في البيت: والأصل اثنان دون ضميمة، ففي البيت شيء مما تقدم في قوله ها هو للناظر كالعيان، وفي قوله يا هؤلاء أخبروا سائلكم وفي قوله ما كلمة متى اسم بعدها، وسيأتي التنبيه على نحو ذلك.

واسم له الرفع وما من رافع   يوجد من قاص ولا من دان

يعني الضمير الواقع فصلا المسمى عند الكوفيين عمادا لأنه اسم مرفوع دون رافع منه ولا قريب، وهو بدع من الأسماء في اللسان، ولهذا رفع في كتاب سيبويه وعظيم والله جعلهم فصلا.

وما من الحروف يلغي زائدا   في لفظ أو معنى هما قسمان
أو فيهما واسم وفعل لها   هنا دخول أين يدخلان

يعني أن من الحروف ما يلغي زائدا في اللفظ خاصة نحو جئت بلا زاد، ونحو ﴿إن لا تنصروه﴾ (١) و ﴿لا يضركم كيدهم﴾ (٢) أو في المعنى خاصة

---

(١) سورة التوبة: آية ٤٠.

(٢) سورة آل عمران: آية ١٢٠.

نحو ﴿إنما الله إله واحد﴾ [1] و ﴿إنما يأتيكم به الله﴾ [2] و ﴿كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون﴾ [3] (فما) في المعنى زائدة وهي في اللفظ معتمدة كافة أو مهيئة، أو تكون الزيادة في اللفظ والمعنى معا كقوله تعالى ﴿فما رحمة من الله﴾ [4] و ﴿فما نقضهم﴾ [5] و ﴿مما خطيئاتهم﴾ [6] فهذه أقسام ثلاثة في زيادة الحروف مع أنها حروف معان، فزيادتها على خلاف الأصل، ويعني بدخول الاسم في باب الزيادة نحو قول عنترة:

يا شاة من قنص لمن حلت له ... حرمت عليّ وليتها لم تحرم

روى ما قنص ومن قنص على الزيادة وإضافة شاة إلى قنص، هذا هو الظاهر، وقد تُؤولت (من) على الزيادة بتكلف، وقد استجاز أهل الكوفة زيادة حين في مثل زيد حين بقل وجهه، وكقولهم وجهه حين وسم، وقد رأى بعضهم زيادة أسماء الزمان كيوم وحين عند إضافتها إلى إذ كقولك يومئذ وحينئذ لأن ذلك اليوم والحين هو مدلول إذ، وقد اكتفي بها وحدها كقول الشاعر:

نهيتك عن طلابك أم عمرو ... بعافية وأنت إذ صحيح

وقد تأول قوم ذلك على أن الحين هو المعتمد وسيقت إذ لتدل على مضيه بنفسها وعلى ما حذف مما هو مراد بتنوينها، قال: وذلك لأنهم أرادوا قطع يوم أو حين عن الإضافة مع التعويض ولم يصح لتعويض التنوين فيه من الجملة المحذوفة إذ هو مشغول بتنوين التمكين الذي هو من أصله فلا يحتمل تنوينه على غيره، فجاءوا بإذ تعيينا للمضي الذي يحرزه وتحصيلا للدلالة على

---

(١) سورة البقرة: آية ١٧١.

(٢) سورة هود: آية ٣٣.

(٣) سورة الأنفال: آية ٦.

(٤) سورة آل عمران: آية ١٥٩.

(٥) سورة النساء: آية ١٥٥.

(٦) سورة نوح: آية ٢٥.

المحذوف بالتنوين الذي يقبله، فقالوا حينئذ أي حين كان ذلك، ولهذا قلنا يوجد في كلام العرب إذ هذه المتصلة بالزمان مضافة غير منونة لكن هذه لا تخلص من دعوى زيادة الحين، لأن إذ تغني عنه، لأنها تخلص الزمان ومضيه كما اكتفي بها في البيت المتقدم. ونعني بدخول الفعل في باب الزيادة مثل قوله:

سراة بني أبي بكر تساموا على كان المسومة العراب

فزاد كان بين الحرف ومجروره، وكقولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأ العشية، وكذلك ما كان أحسن زيدا، فكان زائدة في اللفظ ومحرزة لمعنى المضي.

ما شكل أفعال يرى جمعا ولم يصرف ولم يشركه في ذا ثاني

يعني أشياء جمع شيء من جهة المعنى، وهو في ظاهر أمره على شكل أفعال جمع فعل كفيء وأفياء وحي وأحياء، فكان القياس صرفه كنظائره لكنه لم يصرف، قال الله تعالى ﴿لا تسألوا عن أشياء﴾ [1] ولم يشركه في هذا شيء شيء مما هو من بابه، ثم اختلف النحاة في وجهه فهو فعلاء مقلوبا عند أهل البصرة أصله شيأ فقدمت الهمزة، وأفعلاء محذوفا عند الفارسي من الكوفيين والأخفش من البصريين أصله أشيئا جمع شيء فخففا معا بحذف الباء المكسورة والتزم التخفيف، وهو عند الكسائي وأكثر الكوفيين أفعال مشبه بفعلاء فمنع ومن ههنا جمعوه على أشياوات.

ما فعل أمر وخطاب صالح بعينه ومنقضى الزمان

يعني مثل خافوا وناموا وتذكروا وتعالوا يصلح هذا ونحوه للأمر على جهة الخطاب، وللفعل الماضي على جهة الغيبة.

وصيغة الماضي ترى مضارعا من لفظها فيه يرى الفعلان

---

(١) سورة المائدة، آية ١٠

يعني مثل تحامي وتعاطي وتسمي وتزكي كقوله تعالى «قد أفلح من تزكى» فهذا ماض وكقوله سبحانه «هل لك إلى أن تزكي»، على قراءة التخفيف فهذا مضارع على حذف التائين، ويحتمل الوجهين بين امرىء القيس:

تحاماه أطراف الرماح تحاميا وجاد عليه كل أسحم هطال

ويتعين المضارع في قول الآخر (قروم تسامي عند باب رفاعة).

وأي كلمتين في كلمة وأي فعلين هما خصمان

يعني بكلمتين في كلمة مثل عبشمي في عبدشمس وعبقسي في عبدقيس وعبدري في عبدالدار، ويعني بالفعلين الخصمين فعلا التنازع نحو ضربت وضربني زيد، لأنهما قد تنازعا المعمول كما يتنازع الرجلان الشيء عدوا، والمتنازعان خصمان لأن كل واحد يخاصم صاحبه ويدفعه.

وأي مضمر مضاف وأي أشياء هما شيئان

يعني بالمضاف من المضمرات قول العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشباب، بناء على أن إيا هو الضمير، ويعني بالأشياء عبارة عن شيئين في مثل قوله تعالى ﴿فقد صغت قلوبكما﴾ والمراد قلبان خاصة[1].

ما واحد ليس بذي تعدد لكنه يقال فيه اثنان

يعني اليوم الذي بعد الأحد من الأيام يطلق عليه اثنان وهو واحد، تقول ليلة الاثنين، والاثنان اسم عدد كثلاثة وأربعة وليس بعلم فجاء للواحد على خلاف وضعه، وإنما كان القياس أن يقال ثان، أو اسم مشتبه اللفظ بالاثنين كالثلاثاء والأربعاء والخميس.

ما اسم يجيء فاصلا حتى به الخافض والمخفوض مفصولان

يعني الألف واللام الموصولة على القول باسميتها تفصل من العوامل كلها

(١) يقول الله تعالى: «أن تتوبا إلى الله».

على اطراد، بخلاف الذي والتي مع أنها بمعناها، ولا يطرد الفصل بين الخافض والمخفوض بغيرها من الأسماء، والصحيح اسميتها لوضوح ذلك فيها حيث تقع على غير ما تقع عليه صلتها، نحو مررت بهند المكرمها أنا، فالألف واللام واقعة على هند ومكرم للمتكلم فوضعها هنا وضع التي.

وما الذي وهو حرف خافض يفصل ما أضيف باستحسان

يعني مثل لا أبا لزيد، ولا أخا لعمرو، ويا بؤس للحرب، ولا غلامي لك، ولا يدي لك بكذا، فاللام حرف جر في الأصل مقحمة بين المضافين، هذا في بابها وهو خلاف القياس.

وكيف للموصول يلفي صلة فهكذا ألفي موصولان

يعني مثل جاءني الذين الذي أبوه منطلق منهم أي جاءني الذين منهم الذي أبوه منطلق وقد أنشدوا:

من النفر اللاء الذين إذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا

قيل: الذين توكيد للاء وقيل هم هو من صلة، أي اللاء هم الذين، ويصح في الكلام أن يقال التي الذي يأتيها تلزمه هند، على معنى التي تلزم الذي يأتيها هند، وهكذا ما كان مثله.

وما الذي بنى وفي آخره دليل إعراب لذي تبيان
وذلك الإعراب في اسم سابق وذلك الدليل في اسم ثان
يلفي لديه عوضا من خبر أم ليس لذاك يجتمعان
حرف لإعراب بمبنى وقد ناب عن اسم حل في المكان

يعني هذه الأبيات الأربعة حكاية النكرات بمن نحو منو، في حكاية المرفوع ومنا في حكاية المنصوب ومني في حكاية المجرور، فمن مبنية وهذه العلامة اللاحقة دليل الإعراب الذي في الاسم السابق، ومن مبتدأ أغنت تلك العلامة عن خبره، وقامت مقامه، ولذلك لا يجمع بينها وبين الخبر فلا يقال منو ومنا الرجل، والبيت الرابع محصل لما تقدم في الأبيات الثلاثة، فالاقتصار

عليه وحده مغن عما قبله. فيقال:

ما حرف إعراب بمبنى وقد ناب عن اسم حل في المكان
ما فعل أمر جائز الحذف سوى حركة تبقى على اللسان

يعني فعل الأمر من وأي يئي بمعنى الوعد تقول فيه إيا زيد، فإن وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة إليه على قياس الهمزة قلت قل بالخير يا زيد أي عدنا بخير، وهند قالت بخير يا عمرو، فلم يبق من الفعل غير الكسرة في لام قل، وتقول على هذا يا زيد قلي يا هند فبقيت الحركة، والياء بعدها إنما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلا بفعل الأمر المحذوف.

ما اسم له حركة بعامل ينسخها حركة اقتران

يعني مثل الحمدلله فيمن كسر الدال ونحو ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا﴾ [1] فيمن ضم تاء الملائكة فحركة الإعراب ذهبت بحركة الاتباع وهي حركة الاقتران.

ما معرب في لفظه حركة إلا عراب والسكون حاصلان

يعني مثل البكر إذا وقفت عليه بنقل حركة آخره إلى الساكن قبله في لغة من يقف بالنقل، تقول هذا البكر ومررت بالبكر ففي اللفظ حينئذ حركة الإعراب والسكون معا كلاهما حاصل فيه.

ونحو دنيا مع صنو مظهر في كلمة فأين يدغمان

يعني النون الساكنة وبعدها ياء أو واو في كلمة يجب إظهارها فرارا من اللبس بالمضاعف لو أدغمت وبابها الإدغام، فإذا لم يكن لبس روجع الأصل فوجب الإدغام نحو انفعل، إذا بنيته من وجل أو من يئس، تقول أو جل وأيأس فتدغم إذ لا لبس هنا لعدم أفعل في كلامهم ووجود انفعل.

---

(١) سورة البقرة: آية ٣٤.

مـا عـامـل وعمــل قــد أهملا   وفي انعـــدام قـــد يقـــدران

يعني مسئلة ليس زيد بقائم ولا قاعدا، لك أن تهمل الباء وعملها في تابعها فتنصبه على الموضع كما قال:

معــاوي إننــا بشر فــأسجــح   فلسنـا بـالجبـال ولا الحديـــدا

فقد أهملت في التابع الباء وعملها مع وجودها، ثم ثبت من كلام العرب مراعاتها مع عدمها كقول زهير:

بدا لي أني لست مـدرك مـا مضى   ولا سابق شيئاً إذا كـان جـائيـاً

يروي بجر سابق على توهم لست بمدرك، وبيت سيبويه.

مشـائـــم ليســوا مصلحين عشيرة   ولا نــاعــب إلا ببين غـــرابها

جر ناعب على تقدير ليسوا بمصلحين، ففي هذا بدع من الاعتبار أن يطرح الشيء مع وجوده ثم يعتبر مع عدمه.

مــا ذو بنــاء مــع تصـدر أتي   حــالاه في ذيـــن مخالفـــان

يعني حكاية يونس من قول بعض العرب ضرب من منا، لمن قال ضرب رجل رجلا، فهو سـأل عـن الضـارب وعـن المضروب منهما فـأخـرج مـن الاستفهامية عن بنائها وعن صدريتها الواجبة لها وهو نادر في بابه.

فهـذه سبعـــون بيتــا أكملــت   قصيـــدة ملغــــوزة المعــــاني
عقيلـة قـد سـدلـت ستورهـــا   تكشفهـــا ثـــواقـــب الأذهـــان
بكـــر عليهـــا حجـــب كثيفـــة   تقـــول للخطـــاب لـــن تـــراني
حتى تعـــــاني في طلابي شـــــدة   وينحـــل القلـــب المعنيّ العـــاني
والحمـــــد لله الذي عـــــرفنـــــا   مـــن فضلـه عـــوارف الإحســـان
وصل يـا رب على مـن أحكمـت   آيـــاتـــــه في محكـــم القـــرآن

فهذا تمام الشرح في طرز على القصيدة اللغزية في المسائل النحوية مما قيده ناظمها إبانة لغرضه منها والله الموفق للصواب. انتهى.

ويتلوه (كتاب التبر الذائب في الأفراد والغرائب من الأشباه والنظائر) لشيخنا الجلال السيوطي وهو القسم السادس تغمده الله بالرحمة والرضوان.

تم بعون الله الفن الخامس
ويليه إن شاء الله ـ الفن السادس
وهو كتاب التبر الذائب في الأفراد والغرائب

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السادس

الحمدلله أولا وآخراً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي كملت محاسنه باطنا وظاهرا، هذا هو الفن السادس من الأشباه والنظائر وهو فن:

(الأفراد والغرائب)

باب الكلمة والكلام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في (شرح اللمحة): أجمعوا ـ إلا من لا يعتد بخلافه ـ على انحصار أقسام الكلمة في ثلاثة، الاسم والفعل والحرف.

وقال أبو حيان: زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سماه الخالفة وهو اسم الفعل.

قال ابن هشام: اشتهر بين النحويين أن الحرف يدل على معنى في غيره، ونازعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس في ذلك في (التعليقة) وزعم أنه دال على معنى في نفسه وهو موضع يحتاج إلى فضل نظر ـ انتهى.

وعبارة ابن النحاس: اعلم أن معنى قول النحاة إن الكلمة لها معنى في نفسها أو لا معنى لها في نفسها يعنون به أن الكلمة إن فهم تمام معناها بمجرد

ذكر لفظها من غير ضميمة فهي المعبر عنها بأن لها معنى في نفسها ، وإن كان فهم معناها متوقفاً على ضميمة فهي المعبر عنها بأن معناها في غيرها ، ومعنى ذلك أنك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى نحو الرجل، هو عبارة عن شخص وكذا باقي الأسماء يفهم منه معنى في حال إفراده، والفعل أيضاً إذا ذكرته وحده يفهم منه معنى نحو قام، يفهم منه اقتران القيام بالزمن الماضي وليس الحرف كذلك لأنك إذا ذكرت حرفا لا يفهم منه معنى إلا إذا اقترن بضميمة من أحد قسميه.

فإن قيل: لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنى عند ذكره وحده لأنه يبقى من قبيل المهملات، وإنما الحرف موضوع لا مهمل.

قلنا : لا نسلم أنه لا يلزم من قولنا إن الحرف لا يفهم منه معنى في حال الإفراد أن يكون من قبيل المهملات لأن الحرف وضع لأن يفهم منه معنى عند التركيب وليس المهمل كذلك، فإن المهمل ليس له معنى لا في حال الإفراد ولا في حال التركيب، والحق أن الحرف له معنى في نفسه، لأنا نقول لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة أو لا، فإن لم يفهم موضوعه فلا دليل في عدم فهمه المعنى أنه لا معنى له، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعها لغة كان كذلك، وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة ففهمإنه يفهم منه معنى عملا يفهمه موضوعه لغة، كما إذا خاطبنا إنسانا بهل وهو يفهم أنها موضوعة للاستفهام وكذا باقي الحروف، فإذن عرفنا أن له معنى في نفسه، ولنا طريق آخر، وهو أن نقول وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة فلا نسلم أنه لا يفهم منه معنى، واللغويون كلهم قالوا مثلا إن هل للاستفهام ولم يقيدوا بحال التركيب دون حال الإفراد.

فإن قيل: أي فرق بين معنى الاسم والفعل، وبين معنى الحرف على ما ذكرت؟

قلنا : الفرق بينهما أن كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه حال الإفراد

عين ما يفهم منه عند التركيب، بخلاف الحرف، لأن المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتم مما يفهم منه عند الإفراد، هذا كلام ابن النحاس بحروفه.

وقد ذكر الشيخ جمال الدين بن هشام في (شرح اللمحة) أن أبا حيان تابعه على ذلك في (شرح التسهيل) ولم أره فيه، فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليها، وقد وقع ما هو أغرب من ذلك وهو أني لما كنت بمكة المشرفة سنة تسع وستين وثمانمائة ذكرت هذا البحث في حاشية المطاف بحضرة جماعة وفيهم فاضل من العجم وهو مظفر الدين محمد بن عبدالله الشيرازي فقال لي: هذا البحث وبحث الشريف الجرجاني طرفاً نقيض، فإن الشريف ذهب إلى أن الحرف لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره وخالف النحاة كلهم في قولهم إن له معنى في غيره، وألف في ذلك رسالة، ثم أحضر لي مظفر الدين المذكور تأليفاً لنفسه اختصر فيه شرح (الكافية) للرضي سماه (مرضي الرضى) فرأيته نقل فيه عن الشريف هذا البحث، فتطلبت الرسالة التي ألفها الشريف في ذلك حتى حصلتها وها أنا أسوقها ها هنا بلفظها لتستفاد، قال...

باب الإعراب

قال ابن الانباري في (كتاب): يحكى عن الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع، وذكر السخاوي في (شرح المفصل) أنه ذهب أيضاً إلى أن ما لا ينصرف مبني في حالة الجر على الفتح.

باب الإشارة

ذكر ابن معط في (الفصول): أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بالحروف، قال ابن أياز في (شرحه): وتعليله بناءها بشبهها بالحروف غريب لم أر أحداً ذكره غيره.

باب أداة التعريف

قال في (البسيط): ذكر المبرد في كتابه المسمى (بالشافي): أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام.

باب الابتداء

. قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): لا أعلم خلافا بين النحويين أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثث، وظرف المكان يكون خبرا عن الجثث والمصدر، إلا أن ابن الطراوة رد على جميع النحويين في هذا وقال هما سواء يكونان خبرين عن الجثث والمصادر.

وقال ابن هشام في شرح ابن يعيش: الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز إظهاره، وعندي أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلا مرفوضاً، فأما إن ذكرته أولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع ـ انتهى. قال ابن هشام وهو غريب.

باب كان

ذهب ابن معط إلى أن دام لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، ذكره في (الفصول).

قال ابن أياز في (شرحه): وما وقفت في تصانيف أهل العربية متقدمهم ومتأخرهم على نص يمنع من ذلك، وقد أكثرت السؤال والتفحص عنه فما أخبرت بأن أحدا يوافق هذا المصنف في عدم جوازه، وحكى لي من لا أثق به عن الشيخ تقي الدين الحلب أن ابن الخشاب نقل مثل ذلك وقال وقال هذا جار مجرى المثل، وحكى أن ابن الخباز الموصلي سافر إلى دمشق واجتمع

بالمصنف وسأله عن ذلك فقال: أفكر فيه، ثم اجتمع به مرة أخرى وعاد وسأله فقال لا تنقل عني فيه شيئا.

قال ابن السراج: أنا أفتي بفعلية ليس تقليدا منذ زمن طويل ثم ظهر لي حرفيتها. نقله ابن النحاس في (التعليقة).

باب إن

قال ابن مالك في (شرح التسهيل): إن كان يعني ما بعد إن المخففة مضارعا حفظ ولم يقس عليه نحو ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك﴾ [1] ﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾ [2].

قال أبو حيان: هذا ليس بصحيح ولا نعلم له موافقا.

باب كاد

قال الأُبَّذي في (شرح الجزولية): خالف ابن الطراوة النحاة في عسى.

وقال: ليست من النواسخ لأن حكم النواسخ أن يقدر زوالها فينعقد من معمولها مبتدأ وخبر، وأنت لا تقول زيد أن يقوم وهو غير صحيح، لأنا إذا قدرنا زوال عسى قدرنا زوال أن، ومذهبه في عسى زيد أن يقوم على ما يظهر أن زيداً فاعل، إلا أنها لما علقت على غير ما طلب ألزم التفسير كسمعت زيدا يقول كذا.

---

(١) سورة القلم: آية ٥١.

(٢) سورة الشعراء: آية ١٨٦.

باب ما

قال ابن عصفور في (المقرب): تعمل ما بشرط أن لا يتقدم الخبر وليس بظرف ولا مجرور.

قال ابن النحاس في (التعليقة): تحرز من مثل قولنا ما في الدار زيد وما عندك زيد، فإن الظروف والمجرورات يجوز فيها مالا يجوز في غيرها من أنواع التوسعات.

قال: وهذا شيء اختص به ابن عصفور لا أعلمه لغيره، فإن الناس نصوا على أن الخبر متى تقدم مطلقا بطل العمل: ظرفا أو مجرورا كان أو غيره.

فائدة ـ وجوه الرفع: قال ابن الدهان في (الغرة) قال الفراء الرفع في كلام العرب على ثمانية عشر وجها.

الأول: رفع الاسم بالماضي والمستقبل، نحو قام زيد ويقوم زيد.

الثاني: رفع الأسماء بعائد الذكر، نحو زيد قام.

الثالث: رفع الاسم بالدائم مؤخرا نحو زيد قائم وهما المترافعان.

الرابع: رفعه بالمحل مقدما نحو خلفك زيد، فإذا قالوا زيد خلفك رفعوا زيدا والمضمر بالظرف وهو وجه خامس للرفع.

الخامس: رفع الاسم برجوع الهاء عليه كقولك زيد أبوه قائم وزيد مررت به.

السادس: رفع الاسم باسم مثله جامد، نحو زيد أبوك.

السابع: رفع الاسم بما يغلب عليه أنه يوصف نحو زيد صالح.

الثامن: رفع الاسم بمحل قد رفع غيره، نحو زيد حيث عمرو.

التاسع: رفع الاسم بما ينوب عن رافعه في التقدير، نحو قائمة جاريته زيد، وتقديره رجل قائمة جاريته زيد.

العاشر: رفع الاسم بنعم وبئس.

الحادي عشر: رفع الاسم بحرف الاستفهام، نحو من أبوك وأين أخوك.

الثاني عشر: رفع الاسم بما لا يكون الا سابقا له، نحو لولا زيد لأكرمتك.

الثالث عشر: رفع الاسم بالفعل المزال عن التصريف، نحو حبذا أنت.

الرابع عشر: رفع الاسم بما لا يظهر أنه وصف له نحو عبد الله إقبال وإدبار وعبد الله إقبالا وإدبارا.

الخامس عشر: رفع الاسم بواو منسوقة عليه، نحو كل ثوب وثمنه، تقديره كل ثوب بثمنه، فنابت الواو عن مع والباء فرفعت.

السادس عشر: رفع الاسم بواو مستأنفة، نحو قيامي إليك والناس ينظرون.

السابع عشر: قولهم الرطب والحر شديد ـ انتهى.

باب المفاعيل

قال ابن أياز: نظر أبو سعيد السيرافي إلى قوله تعالى ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا﴾ [1] أي من قومه، فزاد في المفاعيل الخمسة مفعولا آخر سماه المفعول منه.

(١) سورة الأعراف: آية ١٥٥.

قال ابن أياز: وهذا ضعيف جداً، لأنه يقتضي أن يسمى نحو قولك نظرت إلى زيد مفعولا إليه وانصرفت عن خالد مفعولا عنه.

قال الجزولي: لا يكون المفعول له منجرا باللام إلا مختصا نحو قمت لإعظامك، ولا يجوز لإعظام لك.

قال الشلوبين: وهذا غير صحيح بل هو جائز، لأنه لا مانع يمنع منه.

قال الشلوبين: ولا أعرف له سلفا في هذا القول.

باب المصدر

قال ابن هشام في (تذكرته): ذكر ثعلب في (أماليه) أنه يقال ناب هذا عن هذا نوبا ولا يجوز ناب عنه نيابة وهو غريب.

باب العطف

قال ابن هشام زعم ابن مالك أن حتى الابتدائية جارة وأن بعدها أن مضمرة ولا أعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة، ذهب صاحب الأزهرية إلى أن بل تكون حرف جر ووهمه أبو حيان وابن هشام وغيرهما، فقد نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق النحويين على خلافه، ذهب الخوارزمي إلى أن بل ليست من حروف العطف، ولا سلف له في ذلك نقله الأندلسي في (شرح المفصل) ونقلت عبارته في حاشية (المغنى) قال ابن هشام: خرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فزعم أن المنقطعة تعطف المفردات كبل.

باب

لا يجوز جعل مفسر المركب مضمرا: في (تذكـرة) ابن مكتوم أن السيد البطليوسي ذكر عن الأخفش شيئا لم يذكره أحد من النحويين، وذلك

أنه أجاز مررت بهم خمسة عشر هم فجعل مفسر المركب مضمراً وهذا من أخطأ الخطأ ـ انتهى.

باب النداء

نقل ابن الخباز عن شيخه أن الهمزة للمتوسط وأن يا للقريب.

قال ابن هشام في (مغنى اللبيب): وهذا خرق لإجماعهم، أجاز المازني نصب صفة أي، قال الزجاجي في معاني القرآن ولم يجز أحد من النحويين هـذا المذهب قبله ولا تابعه أحد بعده، فهذا مطرح مرذول لمخالفته كلام العرب.

باب نواصب المضارع

قال أبو حيان من غريب مذاهب الكوفيين في (أن) أنهم أجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشرط وأجازوا أيضا إلغاءها وتسليط الشرط على ما كان معمولا لها لولاه، فأجازوا أردت أن إن تزرني أزورك بالنصب، وأزرك بالجزم جوابا للشرط وإلغاء أن.

قال ابن عصفور: زعم الزمخشري أن لن لتأكيد ماتعطيه لا من نفي المستقبل، تقول لا أبرح اليوم مكاني، فإذا أكدت وشددت، قلت لن أبرح اليوم مكاني.

قال: وهذا الذي ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي (بلا) آكد من النفي بلن، لأن المنفى بلا قد يكون جوابا للقسم نحو والله لا يقوم زيد، والمنفى بلن لا يكون جوابا له ونفي الفعل إذا أقسم عليه اكد منه إذا لم يقسم.

قال: وذهب أبو محمد عبد الواحد بن عبد الكريم إلى أن لن تنفي ما قرب ولا يمتد معها النفي.

قال: ويبين ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني (ولا) آخرها ألف، والألف يمتد معها الصوت بخلاف النون فطابق كل لفظ معناه.

قال ابن عصفور: وهذا الذي ذهب إليه باطل بل كل منهما يستعمل حيث يمتد النفي وحيث لا يمتد، فمن الأول في لن ﴿إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئا﴾ [1] ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾ [2] وفي لا ﴿إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعري﴾ [3] ومن الثاني في لن ﴿فلن أكلم اليوم إنسيا﴾ [4] وفي لا ﴿أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام﴾ [5].

قال أبو حيان وعبد الواحد هذا له (كتاب التبيان في علم البيان) ذكره فيه هذا الذي حكاه عنه ابن عصفور، قال: وما يذهب إليه أهل علم البيان ويختصون به ينبغي أن لا يحكي مذهبا، لأنهم يبنون على خيالات هذيانية واستقراءات غير كاملة، وحين وصل (كتاب التبيان) هذا إلى الغرب نقضه ابن رشيد من المقيمين بتونس نقضا في كل قواعده، ونقضه أيضا الكاتب أبو المطرف بن عميرة وكان من البلاغة والتحقق بالعلوم اللسانية والعقلية بحيث لا يدانيه أحد من أهل عصره - انتهى.

قلت: عبد الواحد هذا هو الكمال. ابن خطيب زملكاني له شرح على (المفصل).

قال أبو حيان في (شرح التسهيل): زعم القاضي أبو بكر بن الخطيب يعني الباقلاني أن كون أن تخلص إلى الاستقبال يؤدي إلى القول بخلق القرآن وذلك قوله تعالى: ﴿إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون﴾ [6]

---

(١) سورة الجاثية: آية ١٩.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٤.

(٣) سورة طه: آية ١١٨.

(٤) سورة مريم: آية ٢٦.

(٥) سورة آل عمران: آية٤١.

(٦) سورة يس: آية ٨٢.

فإن كان أن يقول سيقع كان القرآن مخلوقا وهذا هو الكفر عند قوم، أو الضلال والبدعة.

قال أبو حيان: والرد على القاضي أبي بكر في (شرح) أبي الفضل الصفار قال: وخلاف القاضي أبي بكر في اللسان غير معتبر، قال أبو حيان: أجاز ابن مالك الفصل بين كي ومعمولها بمعموله أو بجملة شرطية ولا يبطل عملها نحو جئت كي فيك أرغب، وجئت كي أن تجيء أزورك، قال وهذا مذهب لم يتقدم إليه، فإن في المسئلة مذهبين.

أحدهما: منع الفصل مطلقا باقية على العمل أم لا وهو مذهب البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين.

والثاني: جوازه، ويبطل عملها بل يتعين الرفع، وهو مذهب الكسائي قال: فما قاله ابن مالك من الجواز مع الإعمال مذهب ثالث لا قائل به.

قال أبو حيان: من أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء من أن اللام في نحو قوله تعالى ﴿وما كان الله ليعذبهم﴾ [1] هي لام كي، قال وهذا نظير من سمي اللام في ما جئتك لتكرمني لام الجحود، بل قول هذا أشبه لأن اللام جاءت بعد جحد لغة، وإن كان ليس الجحد المصطلح عليه في لام الجحود، وأما أن يسمي هذه اللام لام كي فسهو من قائله.

قال أبو حيان: لا نعلم خلافا في نصب الفعل جوابا بالأمر إلا ما نقل عن العلاء بن سيابة، قالوا ـ وهو معلم الفراء ـ أنه كان لا يجيز ذلك.

باب الجوازم

قال أبو حيان: من غريب الخلاف في (لا) التي للنهي والدعاء ما ذهب إليه أبو القاسم السهيلي من أنها لا التي للنفي، قال لأن الناهي يطلب نفي

(١) سورة الأنفال: آية ٣٣.

الفعل وتركه كما يطلب الآمر وجوده، وقد تدخل لا النافية بين الجار والمجرور نحو جئت بلا زاد، وبين الناصب والمنصوب نحو أخشى أن لا تقوم، فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم وهو لام الأمر لكنها أضمرت كراهة اجتماع لا مين في اللفظ، كما قالوا ظلت، يريدون ظللت، فكان الأصل، إذا نهيت للا تذهب كما تقول في الأمر لتذهب فأضمرت اللام لما ذكر.

وقال أبو حيان: وهذا الذي قاله في غاية من الشذوذ لأن فيه ادعاء إضمار لم يلفظ به قط ولأن فيه إضمار الجازم هو لا يجوز في ضرورة ولا يصح تشبيهه بقولهم جئت بلا زاد وأخشى أن لا تقوم، فإنه هنا لفَظ بالعامل وفي ذلك لم يلفظ بالعامل يوما قط فلا يحفظ من لسانهم للا تذهب لا في نثر ولا في نظم، فهذه كلها دعاو لا برهان عليها، وأيضا فقد سبق إجماع يين كوفيهم وبصريهم على أن (لا) تفيد معنى النهي عن الفعل وأن الجزم بها نفسها لا نعلم أحدا خالف في ذلك قبل هذا الرجل، وهذا الرجل كان شاذ المنازع في النحو وإن كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة، وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسن بن الطراوة فإنه لم يأخذ علم النحو إلا عنه، وابن الطراوة كما علمه النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون، وقد صنف كتبا في الرد على سيبويه وعلى الفارسي وعلى الزجاجي، ورد الناس عليه ورموه عن قوس واحدة.

مذهب المازني أن فعلي الشرط والجزاء مبنيان، وعنه رواية أن فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبني.

قال أبو حيان: وهو مخالف لجميع النحويين.

قال أبو حيان: من غريب ما يحكي في إذا أن أبا عبيدة معمر بن المثني زعم أنها تأتي زائدة فتكون حرفا على هذا وأنشد.

حتى إذا سلكوهم في قتائده شلا كما شلت الجماعة الرشد

قال زادها لعدم الجواب، كأنه قال حتى سلكوهم وأنشد أيضاً:

فـإذا وذلـك لا انتهـاء لـذكـره   والدهـر يعقـب صـالحا بفسـاد

قال أبو حيان: وقد يؤول البيت الأول على حذف الجواب والثاني على حذف المبتدأ لدخول لاله المعطوف عليه كأنه قال فإذا ما نحن فيه وذلك.

قال الشيخ تاج الدين ابن مكتوم في (تذكرته): أبو العباس محمد بن أحمد الحلواني عرف بابن السراج، له وريقات في النحو تسمى (الشجرة) ذكر فيها في الجوازم (مهمن). وذكر أن قولك قام القوم ما خلا زيدا أن ما اسم ولا تكون صلته إلا الفعل هنا ـ انتهى.

وقال قطرب في جماهير الكلام: وقال بعضهم مهمن ولم يحمل عن فصيح.

باب كم

قال الشيخ تاج الدين ابن مكتوم في (تذكرته): أجاز الزمخشري وصف كم الخبرية وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وكم أهلكنا من قبلهم من قرن هم أحسن أثاثا ورئيا﴾ [1] قال هم أحسن أثاثاً في موضع النصب صفة لكم، ذكر ذلك في (الكشاف)، وقد نص الشلوبين في حواشي (المفصل) وابن عصفور في (شرح الجمل الكبير) على أن كم الخبرية لا توصف.

وقلت لشيخنا الاستاذ أبي حيان قولها معارض بقول الزمخشري، فرد ذلك عليّ وقال: أصحابنا يقولون إن الزمخشري غير نحوي ولا يلتفتون إليه ولا إلى خلافه في النحو، يعني المواضع التي خالف فيها النحويين وانفرد بها، وكتابه (المفصل) عندهم محتقر لا يشتغل به ولا ينظر فيه إلا على وجه النقص له والحط عليه وأنشدني لبعض الأندلسيين.

مـــا يقـــول الزمخشـــري   عنـــد عمـــرو بـــن جعفـــر

(١) سورة مريم: آية ٧٤.

والخليـــل بـــن أحمـــد والفتـــى عبـــد الأكبـــر
لم يـــزدنـــا زيـــادة غير تبـــديـــل الأسطـــر
وســـوى اسمـــه الـــذي نصـف مجمـوعـه خـــريّ

باب جمع التكسير

قال أبو حيان: ومن غريب ما وقع من فعلة معتل اللام وجمع على فعل ولم يذكره النحويون، وإنما وجدته أنا في أشعار العرب قولهم شهوية وشهي قالت امرأة من بني نصر ابن معاوية:

فلولا الشهي والله كنـت جـديـرة بأن أترك اللذات في كـل مشهـد
وحـق لعمـري إنـه غـايـة الردي وليس شهـي لـذاتنـا بمخلـد

باب التصغير

قال ابن مكتوم في (تذكرته): نقلت من خط أبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن صدقة التنوخي النحوي المعروف بالخلب تلميذ ابن خالويه مما نقله عنه.

قال ابن خالويه: أجمع النحويون على فتح اللام في تصغير اللتيا إلا الأخفش فإنه أجاز اللتيا بالضم.

باب النسب

قال أبو حيان: لا أعلم خلافا في وجوب فتح العين في نحو عزو ودئل وإبل عند النسب، إلا ما ذكره طاهر القزويني في (مقدمة) له من أن ذلك على جهة الجواز وأنه يجوز فيه الوجهان.

قال أبو حيان: ذهب الفراء وأبو عبد الرحمن اليزيدي ومحمد بن سعد: أن إلى أن (كلا) بمنزلة سوف وهذا مذهب غريب.

انتهى بعون الله الفن السادس وهو التبر الذائب في الأفراد والغرائب
ويليه ـ إن شاء الله ـ الفن السابع وهو فن المناظرات والمجالسات
والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى
والواقعات والمكاتبات والمراسلات
أعان الله على تمامه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذي جل عن المعارضة والمناظرة، والصلاة والسلام على نبيه محمد المبعوث بالحجج الدامغة القاهرة.

هذا هو الفن السابع، من الأشباه والنظائر هو:

فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والفتاوي والواقعات والمكاتبات والمراسلات

مناظرة سيبويه والكسائي في المسئلة الزنبورية

قال أبو القاسم الزجاجي في (أماليه): أخبرنا أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش النحوي، حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، قال حدثني سلمة، قال: قال الفراء: قدم سيبويه على البرامكة؛ فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما، فلما حضر تقدمتُ والأحمر فدخلنا فإذا بمثال في صدر المجلس فقعد عليه يحيى ومعه إلى جانب المثال جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم، وحضر سيبويه فأقبل عليه الأحمر فسأله عن مسئلة فأجاب فيها سيبويه فقال له أخطأت، فقال له سيبويه هذا سوء أدب، قال الفراء فأقبلت عليه فقلت إن في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء أبون ومررت بأبين كيف تقول على مثال ذلك من وأيت

وأويت فقد فأخطأ، فقلت أعد النظر فقدر فأخطأ، فقلت أعد النظر فقدر فأخطأ ثلاث مرات يجيب ولا يصيب، فلما كثر ذلك قال لست أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره، قال فحضر الكسائي فأقبل على سيبويه فقال تسألني أو أسألك؟ قال لا بل سلني أنت.

فأقبل عليه الكسائي فقال كيف تقول: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها، فقال سيبويه فإذا هو هي ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي لحنت، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو: خرجت فإذا عبدالله القائمَ أو القائمُ. فقال سيبويه في ذلك كله بالرفع دون النصب، وقال له الكسائي ليس هذا كلام العرب، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه، فدفع سيبويه قوله، فقال يحي بن خالد قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما؟! فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب ووفدت عليك من كل صقع وهم فصحاء الناس وقد قنع بهم أهل المصرين وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم فيحضرون ويسألون، فقال يحي وجعفر قد أنصفت: فأمر بإحضارهم فدخلوا وفيهم أبو فقعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله، فأقبل يحي على سيبويه فقال قد تسمع أيها الرجل فاستكان سيبويه وأقبل الكسائي على يحي فقال أصلح الله الوزير إنه قد وفد إليك من بلده مؤملا فإن رأيت أن لا ترده خائباً! فأمر له بعشرة آلاف درهم فخرج وصير وجهه إلى فارس، وأقام هناك ولم يعد إلى البصرة.

قال السخاوي في (سفر السعادة): قال لي شيخنا أبو اليمن الكندي إن سيبويه إنما قال ذلك لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة، قال السخاوي لم أسمع في هذه المسئلة أحسن من قول الكندي ولا أبلغ.

مجلس الخليل مع سيبويه

الكلام في قوله تعالى ﴿ثم لننزعن من كل شيعة: ذكره أبو حيان في (تذكرته) وأظنه أخذه من كتاب (غرائب مجالس النحويين) الآتي ذكره:

قال: سُئل الخليل بن أحمد عن قول الله عز وجل ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا﴾[1] فقال هذا على الحكاية كأنه قال ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال أيهم هو أشد عتيا.

فقال سيبويه: هذا غلط وألزمه أن يجيز لأضربن الفاسق الخبيث بالرفع على التقدير لأضربن الذي يقال له هو الفاسق الخبيث وهذا لا يجيزه أحد.

وقال يونس بن حبيب: الفعل ملغى وأيّ مرفوع بالابتداء وأشد خبره؛ كما قلت قد علمت أيهم عندك، قال سيبويه: وهذا أيضاً غلط لأنه لا يجوز أن يلغي إلا أفعال الشك واليقين نحو ظننت وعلمت وبابها.

وقال الفراء: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ أي لننزعن بالنداء فننادي أيهم أشد على الرحمن عتيا، وله فيه قول آخر وهو أنه قال يجوز أن يكون الفعل واقعاً على موضع (من) كما تقول أصبت من كل طعام ونلت من كل خير، ثم تقدر ننظر أيهم أشد على الرحمن عتيا. وله فيه قول ثالث قال: يجوز أن يكون معناه ثم لننزعن من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع أيهم أشد على الرحمن عتيا، فيكون أي في صلة التشايع.

قال: وأجود هذه الأقاويل قول سيبويه، والقول الآخر من أقوال الفراء ففي الآية ستة أقوال ثلاثة للبصريين وثلاثة للكوفيين.

قال سيبويه: أيهم ههنا بتأويل الذي وهو في موضع نصب بوقوع الفعل عليه، ولكنه بني على الضم لأنه وصل به الذي وأخواته، لأنه وصل باسم

---

(١) سورة مريم: آية ٦٩.

واحد، ولو وصل بجملة لأعرب فأشد خبر مبتدأ مضمر تقديره هو أشد، وعتيا منصوب على التمييز، ولو أظهر المبتدأ لنصب أي فقيل لننزعن من كل شيعة أيهم هو أشد.

مجلس أبي إسحاق الزجاج مع جماعته

تصغير المهوأن: ذكره أبو حيان في (تذكرته) وهو في (كتاب المجالس) المشار إليه وأظنه تأليف تلميذه أبي القاسم الزجاجي فإنه قال فيه: قال لنا أبو إسحاق يوما في مجلسه كيف تصغرون المهوأن في قول رؤبة:

قد طرقت سلمى بليل هاجعا   يطوي إليها مهوأنّا واسعا

فارقت بالحلم ولعا والعا

قال المهوأن الواسع من الأرض البعيد، والولع الكذب، فخضنا في تصغيره فلم يرض ما جئنا به، فقال: الوجه أن يقال مهين وقياس ذلك أن الاسم على ستة أحرف وكل اسم جاوز أربعة أحرف ليس رابعه حرف مدولين فقياسه أن يرد إلى أربعة أحرف في التصغير كما قالوا في سفرجل سفيرج وفي فرزدق فريزد وكذلك ما أشبهه، فوقعت ياء التصغير في مهوأن ثالثة ساكنة وبعدها واو فوجب قلب الواو ياء وإدغام الأولى فيها، فصارت بعد الهاء ياء شديدة وبعدها ثلاثة أحرف همزة ونونان، فلو حذفت النون بطل معنى الاسم واختل فحذفت الهمزة وإحدى النونين فقلت مهين كما ترى، وإن شئت مهيون فأظهرت الواو لأنها متحركة في الاسم قبل التصغير، وتقول في جمعه مهاون، قال: والقياس عندي فيه أن يقال وهوين كما قيل في تصغير مقشعر قشيعر وفي مطمئن طميئن، هذا هو القياس.

مناظرة بين الكسائي واليزيدي
النسب إلى البحرين وإلى الحصنين

قال غازي بن محمد بن علي بن أحمد بن الحسين الأسدي الواسطي في كتابه (برق الشهاب) ما نصه: نقلت من خط عبيدالله بن العباس بن الفرات ما نسخته أخبرني عمي أبو الحسن محمد بن العباس ابن الفرات قال: أخبرني أبو العباس بن أحمد بن الفرات، قال: أخبرنا أبو عبدالله محمد ابن العباس اليزيدي قال: سمعت أبا القاسم عبيدالله بن محمد بن أبي محمد اليزيدي عمن يحدث عن أحمد بن محمد بن أبي محمد أخيه وعمي قال: حدثني أبي محمد بن أبي محمد قال كنا مع المهدي قبل أن يستخلف بأربعة أشهر وكان الكسائي معنا فذكر المهدي العربية وعنده شيبة بن الوليد العبسي، فقال المهدي: يبعث إلى اليزيدي والكسائي وأنا يومئذ مع يزيد بن منصور خال المهدي والكسائي مع الحسن الحاجب، فجاءنا الرسول فجئت أنا وإذا الكسائي على الباب قد سبقني فقال لي يا أبا محمد أعوذ بالله من شرك، قال: فقلت له والله لا تؤتي من قبلي حتى أوتي من قبلك، قال: فلما دخلنا عليه أقبل علي فقال كيف نسبوا إلى البحرين فقالوا بحراني ونسبوا إلى الحصنين فقالوا حصني ولم يقولوا حصناني كما قالوا بحراني، قال قلت ـ أصلح الله الأمير ـ إنهم لو نسبوا إلى البحرين فقالوا بحري لم يعرف إلى البحرين نسبوه أم إلى البحر، ولما جاءوا إلى الحصنين لم يكن موضع آخر ينسب إليه غير الحصنين فقالوا حصني.

قال أبو محمد: فسمعت الكسائي يقول لعمرو بن بزيغ لو سألني الأمير لأخبرته فيها بعلة هي أحسن من هذه، فقال أبو محمد فقلت أصلح الله الأمير: إن هذا يزعم أنك لو سألته لأجاب أحسن مما أجبت به قال فقد سألته: فقال الكسائي: إنهم لما نسبوا إلى الحصنين كانت فيه نونان فقالوا حصني اجتزاء بإحدى النونين من الأخرى، ولم يكن في البحرين إلا نون واحدة فقالوا بحراني.

فقلت أصلح الله الأمير كيف ينسب رجلا من بني جنان يلزمه أن يقول جني لأن في جنان نونين.

فإن قال ذاك فقد سوى بينه وبين المنسوب إلى الجن قال فقال المهدي فتناظرا قال فتناظرنا في مسائل حفظ قولي وقوله إلى أن قلت له كيف تقول إن من خير القوم أو خيرهم بتة زيد.

قال فأطال الفكر يجيب بشيء، قال قلت: أعز الله الأمير لأن يجيب فيخطيء فيتعلم أحسن من هذه الإطالة.

قال: فقال إن من خير القوم أو خيرهم بتة زيدا فقال فقلت أصلح الله الأمير ما رضي أن يلحن حتى لحن وأحال.

قال: فقال كيف قال، قلت: لرفعه قبلَ أن يأتي لإن باسم ونصبه بعد رفعه، قال فقال شيبة ابن الوليد أراد (بأو) (بل) فرفع، قال قلت هذا معنى، فقال الكسائي ما أردت غير ذلك قال فقلت فقد أخطئا جميعاً أيها الأمير لو أراد بأو بل لرفع زيداً لأنه لا يكون بل خيرهم زيدا.

قال فقال له المهدي: يا كسائي لقد دخلت على مع مسلمة النحوي وغيره فما رأيت كما أصابك اليوم؟!

قال: ثم قال هذان عالمان ولا يقضي بينهما إلا أعرابي فصيح تلقي عليه المسائل التي اختلفا فيها فيجيب.

قال: نبعث إلى فصيح من فصحاء الأعراب، قال أبو محمد فإلى أن تأتي الأعراب أطرقت وكان المهدي محبا لأخواله ومنصور بن يزيد حاضر، فقلت أصلح الله الأمير كيف ينشد هذا البيت الذي جاء في هذه القصيدة:

يا أيها السائلي لأخبره ... عمن بصنعاء من ذوي الحسب
حمير ساداتها تقر لها ... بالفضل طرا جماجم العرب
إن من خيرهم وأكرمهم ... أو خيرهم بتة أبو كرب

فقال المهدي: كيف تنشد أنت، قال فقلت أو خيرهم بتة أبو كرب على معنى إعادة إن، قال فقال الكسائي: هو قالها الساعة أصلح الله الأمير، قال فتبسم المهدي وقال إنك لتجيب له وما تدري قال فطلع الأعرابي الذي بعث إليه فألقيت عليه المسائل وكانت ست مسائل فأجاب فيها بقولي فاستفرغني السرور حتى ضربت بقلنسوتي الأرض وقلت أنا أبو محمد، قال فقال شيبة ابن الوليد يتكنى باسمك أيها الأمير قال المهدي والله ما أراد بذلك مكروها ولكنه فعل ما فعل بالظفر وقد لعمري ظفر، قال فقلت: إن الله أنطقك أيها الأمير بما أنت أهله وأنطق غيرك بما هو أهله، قال فلما خرجنا قال لي شيبة تخطئني بين يدي الأمير أما لتعلمن؟! قال فقلت قد سمعت ما قلت وأرجو أن تجد عنها، قال: ثم لم أصبح حتى كتبت رقاعا عدة فلم أدع ديوانا إلا دسست إليه رقعة فيها أبيات قلتها فيه وأصبح الناس ينشدونها وهي:

عش بجد ولا يضرك نـــوك	إنما عيش من ترى بالجدود
عش بجد وكن هبنقة القيـ	ـسي نوكا أو شيبة بن الوليد
شبت يا شيب يا جدي بني	القعقاع ما أنت بالحليم الرشيد
لا ولا فيك خلة من خلال الخيـ	ـر أحرزتها بحزم وجود
غير ما أنك المجيد لتقطيع	غناء وضرب دف وعود
فعلى ذا وذاك يحتمل الدهـ	ـر مجيد إليه وغير مجيد

أخرج هذه القصة أبو القاسم الزجاجي في (أماليه) من طريق أبي عبدالله اليزيدي، عن أبي الفضل بن محمد عن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي فذكر القصة، وفيها فقال المهدي قد اختلفتما وأنتما عالمان فمن يفصل بينكما قلت فصحاء العرب المطبوعون.

قال الزجاجي: المسئلة مبينة على الفساد للمغالطة، فأما جواب الكسائي فغير مرضي عند أحد، وجواب اليزيدي غير جائز أيضاً عندنا لأنه أضمر إن وأعملها وليس من قوتها أن تضمر [فتعمل]، فأما تكريرها فجائز قد جاء في القرآن والفصيح من الكلام، والصواب عندنا في المسئلة أن يقال إن

من خير القوم وأفضلهم خيرهم البتة زيد فتضمر اسم إن فيها وتستأنف ما بعدها. وذكر سيبويه أن بتة مصدر لا تستعمله العرب إلا بالألف واللام وأن حذفها خطأ ـ انتهى.

مجلس بين ثعلب والمبرد

قال أبو بكر الزبيدي في طبقات النحويين، قال أبو عمرو الزاهد، قال لي ثعلب: دخلت على محمد بن عبدالله بن طاهر وعنده أبو العباس محمد بن يزيد وجماعة من أسنانه وكتابه، فلما قعدت قال لي محمد بن عبدالله ما تقول في بيت امرىء القيس:

لـــه متنتـــان خظـــاتـــا كما أكـب على ســاعــديــه النمــر

قال فقلت الغريب أنه يقال خظا بظا إذا كان صلبا مكتنزا ووصف فرسا، وقوله كما أكب على ساعديه النمر أي في صلابة ساعدي النمر إذا اعتمد على يديه، والمتن الطريقة الممتدة عن يمين الصلب وعن شماله وما فيه من الغريب أن أصله خظتا فلما أن تحركت التاء أعاد الألف من أجل الحركة والفتحة، قال فأقبل بوجهه على محمد بن يزيد فقال له أعز الله الأمير إنما أراد في خظاتا الإضافة أضاف خظاتا إلى كما، فقلت له ما قال هذا أحد، فقال محمد بن يزيد بلى سيبويه يقوله، فقلت لمحمد بن عبدالله ما قال هذا سيبويه قط وهذا كتابه فليحضر، ثم قلت وما حاجتنا إلى كتاب سيبويه أيقال مررت بالزيدين ظريفي عمرة فيضاف نعت الشيء إلى غيره، فقال محمد بن عبدالله ـ بصحة طبعه ـ لا والله ما يقال هذا، ونظر إلى محمد بن يزيد فأمسك ولم يقل شيئاً وقمت وتقضي المجلس.

قال الزبيدي: القول ما قال المبرد وإنما سكت لما رأى من بله القوم وقلة معرفتهم وقوله مررت بالزيدين ظريفي عمرو جائز جداً ـ انتهى.

مناظرة بين أبي حاتم والتوزي
هل الفردوس مذكر أم مؤنث

قال الزجاجي في (أماليه): أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة، عن أبي حاتم قال: كنعند الأخفش سعيد بن مسعدة وعنده التوزي، فقال التوزي: ما صنعت في كتاب المذكر والمؤنث يا أبا حاتم، قلت قد جمعت منه شيئاً، قال فما تقول في الفردوس قلت هو مذكر قال فإن الله تعالى قال ﴿الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون﴾ [1] قلت ذهب إلى معنى الجنة فأنثه كما قال تعالى ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾ [2] فأنث والمثل مذكر، لأنه ذهب إلى معنى الحسنات، كما قال عمر بن أبي ربيعة:

فكان مجنّي دون من كنت أتقي ... ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فأنث والشخص مذكر لأنه ذهب إلى النساء وأبان ذلك بقوله كاعبان ومعصر، وكما قال الآخر:

وإن كلابا هذه عشر أبطن ... وأنت بريء من قبائلها العشر

فأنث والبطن مذكر، لأنه ذهب إلى القبيلة فقال لي يا غافل، الناس يقولون نسألك الفردوس الأعلى، قلت: يا نائم هذه حجتي لأن الأعلى من صفات الذكر ان لأنه أفعل، ولو كان مؤنثاً لقال العليا كما قال الأكبر والكبرى والأصغر والصغرى، فسكت خجلا.

مناظرة بين ابن الأعرابي والأصمعي
قد يحمل جمع المؤنث على المذكر والعكس

قال الزجاجي أيضاً، قال الأخفش: أخبرنا ثعلب عن ابن الأعرابي قال

---

(١) سورة المؤمنون: آية ١١.

(٢) سورة الانعام: آية ١٦٠.

دخلت على سعيد ابن مسلم وعند الأصمعي ينشده قصيدة للعجاج حتى انتهى إلى قوله:

فـإن تبـدلـت بـآدي آدا   لم يـك ينـآد فـأمسي انـآدا

فقد أراني أصل القعادا

فقال له ما معنى القعادا فقال النساء قلت هذا خطأ إنما يقال في جميع النساء قواعد قال الله عز وجل ﴿والقواعد من النساء﴾[1] ويقال في جمع الرجال القعاد كما يقال راكب وركاب وضارب وضراب فانقطع.

قال: وكان سبيله أن يحتج عليّ فيقول قد يحمل بعض الجمع على بعض فيحمل جمع المؤنث على المذكر وجمع المذكر على المؤنث عند الحاجة إلى ذلك كما يجمع المؤنث قالوا في المذكر هالك في الهوالك وفارس في الفوارس فجمع كما يجمع المؤنث، وكما قال القطامي في المؤنث:

أبصـارهـن إلى الشبـان مـائلـة   وقـد أراهـن عني غير صـداد

مجلس أبي عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر الكلام في قولهم لبس الطيب إلا المسك

قال الزجاجي في أماليه: أخبرنا أبو عبدالله اليزيدي، يرفعه إلى عمه أبي محمد اليزيدي، واسمه يحيى بن المبارك، قال: كنا في مجلس أبي عمرو بن العلاء فجاءه عيسى بن عمر الثقفي فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك أنك تجيزه، قال: وما هو، قال: بلغني أنك تجيز: ليس الطيب إلا المسك، بالرفع، فقال له أبو عمرو هيهات نمت وأدلج الناس ثم قال لي أبو عمرو: تعال أنت يا يحيى، وقال لخلف الأحمر: تعال أنت يا خلف امضيا إلى أبي مهدية فلقناه الرفع فإنه يأبى، وأمضيا إلى المنتجع بن نبهان التميمي فلقناه

(١) سورة النور: آية ٦٠.

النصب فإنه يأبى، قال أبو محمد، فمضينا إلى أبي مهدية فوجدناه قائماً يصلي فلما قضي صلاته أقبل علينا فقال ما خطبكما فقلت: جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب، قال: هاتياه، فقلنا كيف تقول ليس الطيب إلا المسك فقال أتأمراني بالكذب على كبر سني، فأين الزعفران وأين الجاوي واين إبنة الإبل الصادرة؟ فقال له خلف الأحمر ليس الشراب إلا العسل، قال: فما تصنع سودان هجر ما لهم غير هذا التمر، فلما رأيت ذلك قلت له كيف تقول ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله، فقال هذا كلام لا دخل فيه، ليس ملاك الأمر إلا طاعةَ الله والعملَ بها ونصب فلقناه الرفع فأبى فكتبنا ما سمعنا منه.

ثم جئنا إلى إلى المنتجع فقلنا له كيف تقول ليس الطيب إلا المسكَ ونصبنا فقال ليس الطيب إلا المسكُ ورفع، وجهدنا به أن ينصِب فلم ينصب، فرجعنا إلى أبي عمرو وعنده عيسى بن عمرو لم يبرح بعد فأخبرناه بما سمعنا، فأخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه إلى أبي عمرو وقال بهذا سدت الناس يا أبا عمرو.

مجلس أبي اسحاق إبراهيم بن السري الزجاج مع رجل غريب مسائل نحوية متفرقة

قال الزجاج في (أماليه): حضرت أبا اسحاق الزجاج يوم الجمعة في مجلسه بالجامع الغربي بمدينة السلام بعد الصلاة وقد دس إليه أبو موسى الحامض رجلا غريباً بمسائل.

منها: كيف تجمع هي وهبية جمع التكسير، فقال أبو إسحاق أقول هباي كما ترى فأدغم، وأصل الياء الأولى عندي السكون ولولا ذلك لأظهرتها، فقال له الرجل: فلم لا تصرفه إذا كان أصله عندك السكون كما تصرف حمارا، فقال: لأن حمارا غير مكسر وإنما هو واحد فلذلك صرفته، ولم أصرف هباي لأنه مكسر. قال: وما أنكرت من أن يكونوا أعلوا العين في

هذا الباب وصححوا للام فشبهوا ههنا التي هي لام بعين المعتل ثم أعلوا العين مثل رأيته، فقال: هذا مذهب وهو عندي جائز.

ثم قال له أبو إسحاق: أراك تسأل سؤال فهمٍ فكيف تصغر هي، فقال أنا مستفهم، والجواب منك أحسن، فقال أبو إسحاق يقال في تصغيره هي فتصحح الياء الثانية في الأصل وتدغم فيها الياء الأولى التي هي لام الفعل وتأتي بياء التصغير ساكنة فلا يلزم حذف شيء والهبى والهبية الصبي والصبية ثم قال له الرجل كيف تبني من قضيت مثل جحمرش وهي والعجوز.

قال أبو إسحاق إما على مذهب المازني فيقال فيه قضيي، لأن اللام الأولى بمنزلة غير المعتل لسكون ما قبلها فأشبهت ياء ظبي، فكان ليس في الكلام إلا ياء ان فصحت الأولى من الأخريين وأعللت الآخرة هذا مذهب أبي عثمان. والأخفش يقول: فيها قضيا قال أحذف الآخرة وأقلب الوسطى ألفا لانفتاح ما قبلها.

فقال له الرجل: فكيف تقول منها من قرأت، فقال أبو إسحاق: يقال قرءاء مثل قرعاع، وأصله قرءئي وزنه قرعيع فاجتمعت ثلاث همزات فقلبت الوسطى منهن ياء لاجتماع الهمزات ثم قلبيها ألفا لانفتاح ما قبلها.

فقال له: فما وزن كينونة عندك قال فيعلولة وأصلها كيونونة، ثم قبلت الواو ياء لسبق الياء لها ساكنة، وأدغمت الأولى في الثانية فصار كيونونة، ثم خففت فقيل كئينونة كما قيل في ميّت وهين وطيب ميْت وهين وطيب، قال: ما الدليل على هذه الدعوى والفراء يزعم أنها فعلولة، قال الدليل على ذلك ثبات الياء، لأنه لو كان أصلاً لزمه الاعتلال لأنه لا محالة من الكون، فكان يجب أن يقال كونونة إن كان أصلها فعلولة بإسكان العين؛ وإن كان أصلها فعلولة بتحريك العين فواجب أن يقال كانونة.

فقال له الرجل: فما تقول في امرأة سميت أرؤس ثم خففت الهمزة كيف تصغرها فقال أريس ولا أزيد الهاء، فقال له ولم؟ وقد صار على ثلاثة

أحرف، ألست تقول في تصغير هند هنيدة وعين عيينة؟ فقال: الزجاج هذا مخالف لذلك، فإني ولو خففت الهمزة فإنها مقدرة في الأصل والتخفيف بعد التحقيق، قال: فلم لا تلحقه بتصغير سماء إذا قلت سمية، أليس الأصل مقدراً؟ فقال هذا لا يشبه تصغير سماء، لأن التخفيف في أرؤس عارض والتحقيق فيه جائز وأنت في تحقير سماء تكره الجمع بين ثلاث ياءات وأنت لا تكره التحقق في أرؤس، فلو حققته صار على أربعة أحرف وهو الأصل وسماء الحذف لها لازم، فصار كأنه على ثلاثة أحرف فلحقتها الهاء في التصغير.

قال أبو القاسم الزجاجي ونظير كينونة في الوزن القيدودة وهي الطول، والهيعوهة وهي مصدر هاع الرجل إذا جبن هيعوعة، والطيرورة من الطيران كل هذا أصله عند البصريين فيعولة، ثم لحقته ما ذكرت لك، وكان في المجلس المشوق فأخذ بياضاً وكتب من وقته:

صبراً أبا إسحاق عن قدرة ... فذو النهي يمتثل الصبرا
وأعجب من الدهر وأوغاده ... فإنهم قد فصحوا الدهرا
لا ذنب للدهر ولكنهم ... يستحسون الغدر والمكرا
نبئت بالجامع كلباً لهم ... ينبح منك الشمس والبدرا
والعلم والحلم ومحض الحجا ... وشامخ الأطواد والبحرا
والديمة الوطفاء في سحها ... إذا الربى أضحت بها خضرا
فتلك أوصافك بين الورى ... يأبين والتيه لك الكبرا
يظن جهلا والذي دسه ... أن يلمسوا العيوق والغفرا
فأرسلوا النزو إلى غامر ... وغمرُنا يستوعب النزرا
فالْه أبا إسحاق عن خامل ... ولا تضق منك به صدرا
وعن خشار غدر في الورى ... خطيبهم من فمه يخرا

قال أبو إسحاق: فعقب هذا المجلس سألني محمد بن يزيد المبرد يوما فقال كيف تقول في تصغير أموي فقلت له أقول أمي، فقال لي لم طرحت ياء

التصغير من أموي وأثبتها في هذا؟ فقلت تلك لغيره، تلك للجنس وهذا له في نفسه فلا يطرح ما كان في نفسه حملا على ما كان للجنس، فقال أجدت يا أبا إسحاق.

مجلس ابن دريد مع رجل

شرح أبيات من الشعر: قال الزجاجي في (أماليه): أخبرني بعض أصحابنا قال حضرت مجلس أبي بكر بن دريد وقد سأله بعض الناس عن معنى قول الشاعر:

هجرتك لا قلي مني ولكن رأيت بقاء ودك في الصدود
كهجر الحائمات الورد لما رأت أن المنية في الورود
تفيض نفوسها ظمأ وتخشى حماماً فهي تنظر من بعيد

قال: الحائم الذي يدور حول الماء ولا يصل إليه، يقال حام يحوم حياما.

معنى الشعر: أن الإبل تأكل الآفاعي في الصيف فتحمي وتلهب لحرارتها، فتطلب الماء، فإذا وقعت عليه امتنعت من شربه وحامت حوله تتنسمه، لأنها إن شربته في تلك الحال وصادف الماء السم الذي في أجوافها تلفت، فلا تزال تدفع شرب الماء حتى يطول بها الزمان فيسكن فوران السم ثم تشربه فلا يضرها، فيقول هذا الشاعر: فأنا في تركي وصالك مع شدة حاجتي إليك إبقاء على ودك بمنزلة هذه الحائمات التي تدع شرب الماء مع شدة حاجتها إليه إبقاء على حياتها.

مجلس بكر بن حبيب السهمي مع شبيب بن شيبة
مسائل لغوية

قال الزجاجي في (أماليه): أخبرنا أبو بكري شقير، قال أخبرني محمد بن القاسم بن خلاد، عن عبيدالله بن بكر بن حبيب السهمي عن أبيه قال:

دخلت على عيسى بن جعفر بن المنصور وهو أمير البصرة أعزيه عن طفل له مات، فبينا أنا عنده دخل عليه شبيب بن شيبة المنقري، فقال: أبشر أيها الأمير فإن الطفل لا يزال محبنطئا بباب الجنة يقول لا أدخل حتى يدخل والداي، فقلت: أبا المعمر دع عنك الطاء والزم الظاء، قال: أولى تقولى هذا وما بين لابتيها أفصح مني؟ فقلت: له هذا خطأ ثان، ومن أين البصرة لابة، إنما البصرة الحجارة البيض الرخوة واللابة الحجارة السود، يقال لابة ولاب ولوبة ولوب ونوبة ونوب لمعنى واحد، فكان كلما انتعش انتكس.

وقال أبو بكر الزبيدي في طبقاته: حدثنا محمد بن موسى بن حماد حدثني سلمان بن أبي شيخ الخزاعي، ثنا أبو سفيان الحميري، قال: قال أبو عبيدالله كاتب المهدي قرّى عربية فنون، فقال شبيب بن شيبة إنما هو قرّى عربة غير منونة، فقال أبو عبيدالله لقتيبة النحوي الجعفي الكوفي ما تقول قال. إن كنت أردت القرى التي بالحجاز يقال لها قرى عربية فإنها لا تنصرف، وإن كنت أردت قرى من قرى السواد فهي تنصرف، فقال: إنما أردت التي بالحجاز فقال هو كما قال شبيب.

مجلس ذكره صاحب الكتاب المسمى
غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين

ولم أقف على اسم مصنفه وأظنه لأبي القاسم الزجاجي.

مجلس أبي العباس أحمد بن يحي مع
محمد بن أحمد بن كيسان

حدثني غير واحد أن محمد بن كيسان سأل أبا العباس عن قوله عز وجل ﴿إن الله يمسك السموات الأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد

من بعده﴾[1] وقوله ﴿أو لم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقناهما﴾[2].

فقال أبو العباس بدأوا الجمع باثنين ثم أشركوا بينه وبين واحد من بعده، فإنهم يدعون الجميع الأول ولا يلتفتون إليه، وذلك أن الواحد يلي الفعل فيجعلون لفظ فعل شريكه لفظ فعل الواحد، فيجعلون تقدير لفظ عدد الفعل على تقدير عدد الفردين المشترك بينهما احتياجاً وغير احتياج، كقوله ﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾ وقوله ﴿أو لم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا رتقا ففنقناهما﴾[1].

وقال رؤبة:

فيها خطوط من سواد وبلق   كأنه في الجلد توليع البهق

فقال له ألا تقول فيها فتحمله على الخطوط أو كأنها فتحمله على السواد والبلق، فغضب وقال كأن ذاك بها توليع البهق فذهب إلى المعنى والموضع، فلذلك ذهبوا بذلك إلى السماء، فأما قوله كأنه السواد والبلق هو التوليع، فكأنه قال كأن هذا التوليع توليع البهق، وأما السماء والأرض فالعرب تكتفي بالواحد عن الجميع، فإن شئت رددته على المعنى، وإن شئت على اللفظ، وأما قوله كأن ذاك، فإن ذاك لا يكنى به إلا عن جملة، وكأن هشام وأصحاب الكسائي إذا اتفق الفعل والاسم كنيا بذلك، وإذا لم يتفق الاسم والفعل لم يفعلوا فيقولون ظننت ذاك ولا يقولون كان ذلك ولا إن ذلك، والفراء يجيزه كله لأنه كناية عن الاسم والفعل، فيقولون إن ذاك وكان ذاك، وقال مثل ذلك قوله:

ولو أن عصم عمايتين ويذيل   سمعا حديثك أنزلا الأوعالا

---

(١) سورة فاطر: آية ٤١.

(٢) سورة الأنبياء: آية ٣٠.

فشرك بين عصم وعمايتين ويذبل، ومثل ذلك مما أشركوا الاثنين بواحد وجعلوا لفظ للمضاف إليه لو أن عصم عمايتين ويذبل وعمايتان اثنان ويذبل الثالث فجعل تقدير لفظهم المشترك بينهما، أما هذا فإن عمايتين موضع ويذبل موضع فخبر عنهما، كأنه قال فإن عصم هذين الموضعين لو سمعا حديثك أنزلا الأوعال منهما، وقوله:

تذكـرت بشـر والسمـاكيـن أينهما علّي من الغيث استهلـت مـواطـن

فجعل السماكين واحداً، وفيه تفسيران آخران إن شئت قلت بل حمله على الوضع والمعنى فردوه إلى موضعه وإلى واحد ومعناه فردوا السموات إلى السماء وعمايتين إلى عماية، قال أبو العباس: ولو قال السماكين بجم فرده على معنى نجم كان أصلح، وقوله أيهما خفيف يريد أيها فخفف يريد تذكرت السماكين وهذا الرجل أيهما أصابني الغيث من قبله، وأما قوله رد عمايتين عملي عماية فهو على الموضع أجود، والسموات إلى السماء، فهذا جائز لأنه يقول السماء بمعنى السموات والأرض بمعنى الأرضين، وقال هو كما رد قوله:

تبســـم عـــن مختلفـــات ثعـــل أكـــس لا عـــذب ولا بـــرتـــل

عني الأسنان ثم رده على الفم إلى موضعها ولو قال الأسنان من الفم فرده على الفم لأنه بعضه، وقال مثل قوله:

فهاحــت بــه غــر الثنــا يــا مفلجــا وسيما جلا عنــه الطلال مـــوشما

ذهب إلى الفم وغر الثنايا هو الفم غر ثناياه، فهو خلف، ليس أنه ترك الثنايا ورجع إلى الفم، وقوله:

هـــم منعـــوني إذ زيـــاد كـــأنما يـرى بي اخــلاء بقـاع مـوضعـا

ذهب إلى الخلاء وهو واحدها، والخلاء يكفي من الاخلاء، ولا حاجة به أن يرجع إلى غيره، وإن شئت في التفسير الثاني كما يجعلون لفظ الواحد موضع الجمع وفي معناه كقوله تعالى: ﴿والذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم﴾ [1] فالذين في موضع واحد، والذين قالوا ذلك هم الناس، وإنما

(١) سورة آل عمران: آية ١٧٣.

يجوز هذا في الجمع واحده يكفي منه ولفظه لفظ الواحد فأخرجوا الفعل على لفظه، كقوله:

ألا إن جيران العشية رائح

فرد رائح على الجيران وهم جمع، لأن مثل لفظه يكون واحداً، وقال عز وجل ﴿وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه﴾[1] فرد إلى النعم لأنه يكفي عن الأنعام، قال:

أمن آل وسني آخر الليلي زائر ... ووادي الغوير دونها والسواحر
فجاءت بكافور وعود الوة ... شآمية شبت عليها المجامر
فقلت لها فيء فإن صحابتي ... سلاحا وحرباء الذراعين ضامر

ترك زائر ورجع إليها، وهذا لم يترك زائراً ويرجع إليها، إنما ذكر الخيال، ثم خاطب المرأة لأنه خيالها فالخيال هو هي.

مجلس محمد بن زيادة الأعرابي مع ابن حاتم بعض المعاني اللغوية

قال: وجدت بخط أبي نصر أحمد بن حاتم قال اجتمعت أنا ومحمد بن زيادة الأعرابي فسألته عن قول طفيل الغنوي:

تتابعن حتى لم تكن لي ريبة ... ولم يك عما خبروا مُتعقب

فقلت له: ما معنى متعقب فقال تكذيب، فقلت له أخطأت، إنما قوله متعقب أن تسأل عن الخبر ثانية بعد ما سألت عنه أول مرة، يقال تعقبت الخبر إذا سألت عنه غير من كنت سألت عنه أول مرة، ومنه يقال تعقبت في

(١) سورة النحل: آية ٦٦.

الغزو إذا غزوت، ثم ثنيت من سنتك، وقوله تتابعن يعني الأخبار، وقال في مثله طفيل:

وأطنابه أرسان جرد كأنها صدور القنا من بادىء ومعقب

فأراد أن أطناب البيت أرسان الخيل، وجرد قصار الشعر، وقوله كأنها صدور القنا في طولها وأراد كأنها القنا، والعرب تفعل هذا كقولك جاء فلان على صدر راحلته، وإنما يريد على راحلته، وقوله من بادىء ومعقب يريد من فرس بادىء غزا أول مرة ومعقب غزا ثانية، ومنه يقال صلى فلان أول الليل ثم عقب يريد صلى ثانية. ثم سأله طاهر بن عبدالله بن طاهر ومعنا عدة من العلماء عن معنى بين طفيل:

كأن على أعرافه وسجامه سنا ضرم من عرفج متلهب

فقال له ما معنى هذا البيت. فقال: أراد أن هذا الفرس شديد الشقرة كحمرة النار، فقلت له ويحك أما تستحي من هذا التفسير، إنما معناه أن له حفيف في جريه كحفيف النار ولهبه، ثم أنشدته أبياتا حججا لهذا البيت:

قال أمرؤ القيس:

سبوحا جموحا واحضارها كمعمعة السعف الموقد

وقال رؤبة:

تكاد أيديها تهادي في الرهق من كفتها شدا كإضرام الحرق

فأراد عدوا كأنه إضرام الحرق

وقال العجاج:

كأنما يستضرمان العرفجا فوق الجلادي إذا ما أمحجا

يقول من خفيف عدوهما كأنهما يوقدان عرفجا:

وقال أوس بن حجر:

إذا اجتهدا شدا حسبت عليهما عريشا عليه النار فهو محرق

وسئل عن بيت لطفيل:

كأنه بعد ما صدرن من عرق سِيد تمطر جنح الليل مبلول

فقال كأن الفرس بعدما سال العرق من صدورهن ذئب فقلت أخطأت إنما معناه كأن هذا الفرسِ بعدما برزت صدور هذه الخيل من عرق في الصف وكل طريقة وصف عرق يقال عرق من قطا ومن خيل فيقول كأن هذا الفرس ذئب قد أصابه المطر فهو ينجر ويعدو عدواً شديداً، ثم سئل في هذا المجلس عن بيت لعروة.

مطلا على أعدائه يزجرونه بساحتهم زجر المنيح المشهر

فقيل له ما معناه؟ فقال: يزجرون هذا الرجل إذا نزل بساحتهم كما يزجر المنيح، ثم فسر فقال المنيح من القداح الذي لا نصيب له وإنما هو تكثير في القداح مثل السفيح والوغد، فقلت له ويحك إنما يزجر ما جاء له نصيب وهذا خامل لا نصيب له، ثم قال مشهور. تفسير هذا البيت القدح المعروف بالفوز فيستعار لكثرة فوزه وخروجه، ومنه يقال منحت فلانا ناحي سنة، والناقة تسمى منحية، وذاك إذا أعطيته لبنها ووبرها سنة ثم يردها، فكذلك هذا القدح يستعار فهو يتبرك به لكثرة فوزه، وأنشدته فيه حججا، قال ابن مقبل يصف قدحاً قد استعاره لكثرة فوزه.

مفدي مؤدي بالذي معلن ' خليع لجام فائز متمنح

فأراد بقوله متمنح مستعار.

قال عمرو بن قمئة:

بأيديهم مقرومة ومعالق تثير بأرزاق العيال منيحها

فلو كان المنيح القدح الذي لا نصيب له ما كان يثير أرزاق العيال، ولكنه هو الذي يمنح، أي يستعار فيفوز ويعمر، ثم أنشدته في القدح الذي يستعار ويعلم يعقب أو يؤثر فيه الأسنان.

قال لبيد:

ذعرت قلاس الثلج تحت ظلاله ... بمثنى الأيادي المنيح المعقب

فإنما عقب علامة لكثرة فوزه وقمره.

قال دريد:

وأصفر من قداح النبع فرع ... له علمان من عقب وضرس

الضرس أن يعض بالضرس ليؤثر فيه.

مجلس أبي محمد اليزيدي مع ياسين الفريابي

حدثنا أبو عبيدالله محمد بن العباس اليزيدي، قال: أخبرني عمي الفضل بن محمد بن أبي محمد اليزيدي، عن أبي محمد يحي بن المبارك اليزيدي، قال: إني لأطوف غداة يوم بمكة إذ لقيني ياسين الزيات فقال لي يا أبا محمد ما نمت البارحة لشيء اختلج في صدري منعني الفكرُ فيه النومَ، وما كنت أود إلا أن أصبح فألقاك؟ قلت: وما ذاك؟ قال أيجوز في كلام العرب أن يقول الرجل أريد أن أفعل كذا وكذا لشيء قد فعله، فقلت ذاك غير جائز إلا على ضرب من الحكاية أفسره لك، قال. فما تقول في قول الله تعالى ﴿إن فرعون علافي الأرض وجعل أهلها شيعا﴾ إلى أن بلغ ﴿ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين﴾ [1].

فخاطب بها محمداً ﷺ وقد فعل ذلك قبل.

قلت: هذا من الحكاية التي ذكرتها لك، لأنه قال إنه كان من المفسدين، كأن تقدير الكلام وكان من حُكمنا يومئذ أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض، فحكي ذلك لمحمد ﷺ، كما قال في قصة يحي ﴿وسلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حياً﴾ [2].

(١) سورة القصص: آية ٥.

(٢) سورة مريم: آية: ١٥.

لأن تقدير الكلام وكان من حكمنا سلام عليه ولد ويوم يموت ويوم يبعث حياً، فحكي ذلك لمحمد ﷺ، فقال جزاك الله خيراً يا أبا محمد، فقد فرجت عني بما شرحت لي.

مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السكيت

أخبرنا أبو إسحاق الزجاج، قال: أنا أبو العباس عمر بن يزيد، عن أبي عثمان قال: جمعني وابن السكيت بعض المجالس، فقال لي بعض من حضر: سله عن مسئلة وكان بيني وبين ابن السكيت ود فكرهت أن أتجهمه بالسؤال لعلمي بضعفه في النحو، فلما ألح علي قلت له ما تقول في قول الله عز وجل: ﴿فأرسل معنا أخانا نكتل﴾ [1] ماوزن نكتل من الفعل ولم جزمه؟ فقال وزنه نفعل وجزمه لأنه جواب الأمر، قلت فما ماضيه ففكر وتشور فاستحييت له، فلما خرجنا قال لي ويحك ما حفظت الود خجلتني بين الجماعة؟! فقلت له والله ما أعرف في القرآن أسهل منها، قال فإن وزن نكتل نفتعل من اكتال يكتال وأصله نكتيل فقلبت الواو ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لسكونها وسكون اللام فصار نكتل.

مجلس أبي عثمان المازني مع أبي عمرو الجرمي

حدثني بعض أخواني قال: حدثنا أبو إسحاق الزجاج قال: أخبرنا محمد بن يزيد قال: حدثني المازني قال: قال أبو عمرو الجرمي يوما في مجلسه من سألني عن بيت من جميع ما قالته العرب لا أعرفه فله عليّ سبق، فسأله بعض من حضر قال أبو العباس، السائل المازني ولكنه كنى عن نفسه فقال كيف تروي هذا البيت.

من كان مسروراً بمقتل مالك فليأت نسوتنا بوجه نهار

(١) سورة يوسف: آية ٦٣.

يجد النساء حواسراً يندبه قد قمن قبل تبلغ الأسحار
قد كن يخبأن الوجوه تسترا فالآن حين بدان للنظار

فقال له كيف تروي؟ بدان أو بدين فقال بدان فقال له أخطأت، ففكر ثم قال إنا لله، هذا عاقبة البغي.

قال صاحب الكتاب: وقع في هذه الحكاية سهو من الحاكي لها أو من الناقل أنه حكي أن المازني حضر مجلس الجرمي وهذا غلط، والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره أن الجرمي تكلم بهذا بحضرة الأصمعي، والسائل الأصمعي، وإنما كان ذلك على الأغلوطة والتجربة.

مجلس أبي عثمان المازني مع أبي الحسن بن مسعدة

أخبرنا أبو جعفر الطبري، قال حدثني أبو عثمان المازني، قال لي الأخفش سعيد يوما: على أي وجه أجاب سيبويه في تثنية كساء كساوان بالواو؟ فقلت بالتشبيه بقولهم حمراوان وبيضاوان لأنها في اللفظ همزة كما أنها همزة، فقال لي فيلزمك على هذا أن تجيز في تثنية حمراء حمراءان على التشبيه بقولهم كساءان، لأنك إذا شبهت الشيء بالشيء فقد وجب أن يكون المشبه به مثله في بعض المواضع، فقلت هذا لازم لسيبويه، ثم فكرت فقلت لا يلزمه هذا، فقال لي أليس لـمّا شبهنا (ما) بليس فأعملناها عمل ليس فقلنا ما زيد قائما كما تقول ليس زيد قائما، شبهنا أيضاً ليس بما في بعض المواضع فقلنا ليس الطيب إلا المسكُ ومثل هذا كثير، ومنهم من يقول ليس الطيب إلا المسكَ فنصب فإنه لزم الأصل، وذلك أن خبر ليس منصوب منفياً كان أو موجباً، لأنها أخت كان، والمنفي قولك ليس زيد قائما، والموجب قولك ليس زيد إلا قائما، وما كان زيد إلا قائما، كما تقول ما كان زيد قائما وما كان زيد إلا قائما، وأما من رفع فقال ليس الطيب إلا المسك ففيه وجهان، أحدهما

وهو الأجود أن يضمر في ليس اسمها ويجعل الجملة خبرها كما قال هشام أخو ذي الرمة:

هي الشفاء لـداي إن ظفـرت بها ... وليس منهـا شفـاء الداء مبـذول

التقدير ليس الأمر شفاء الداء مبذول منها، ولكنه إضمار لا يظهر، لأنه أضمر على شريطة التفسير وتكون إلا في المسئلة مؤخرة وتقديرها التقديم حتى يصح الكلام لأنه لا يقع بين المبتدأ والخبر فيكون التقدير ليس الطيب إلا المسك، ومثله ﴿إن نظن إلا ظنا﴾[1] تقديره إن نحن إلا نظن ظنا، والوجه الآخر أن نجعل ليس بمنزلة (ما) فتلغي عملها لدخول إلا في خبرها كما تلغي عمل ما إذا دخلت إلا في خبرها، كما حملوا ما على ليس فنصبوا خبرها، لأنه ليس في الغريب شيئان تضارعا فحمل أحدهما على الآخر إلا جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال.

فقلت: ليس هذا مثل ذاك، وذاك أنه لو أجاز سيبويه في تثنية حمراء حمراءان لجعل علامة التأنيث غير متطرفة على صورتها وهي متطرفة: فهل وجدت أنت علامة التأنيث متوسطة على صورتها متوسطة فسكت.

ثم قال: لم أجد ذلك ولا يلزم سيبويه ما قلنا وما أحسن ما احتججت له.

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة

حدثني أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش، قال أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي.

وصـاحـب أبـداً حلـواً مـزاً ... بحاجـة القـوم خفيفـاً نـزاً

إذا تغشـاه ابـر خـزا ... كـأن قطنـا تحتـه وقـزا

أو فرشا محشوة أوزا

(١) سورة الجاثية: آية ٣٢.

قال أبو الحسن أنشدنا أبو العباس هذه الأبيات ثم قال: يا أصحاب المعاني ما تقولون فخضنا فيه فلم نصنع شيئاً فضحك ثم قال: أخبرني ابن الأعرابي أن اسم ابنته كان مزة فناداها ورخمها كأنه قال وصاحب أبدا حلوا من القول يا مزة ثم حذف الهاء للترخيم، يقال رجل نز إذا كان خفيفاً في الحاجة ومثله خفيف وخفاف، وندب بمعنى واحد، وقوله ابر خزا يريد ابنته يصفها بقلة النوم وخفة الرأس وقوله مملوءة أوزا يريد ريش أوز فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كما يقال صلى المسجد أي أهل المسجد.

مجلس أبي العباس أحمد بن يحي مع أبي الحسن محمد بن كيسان

حدثني بعض أصحابنا، قال أخبرنا أبو الحسن بن كيسان، قال قال لي أبو العباس كيف تقول مررت برجل قائم أبوه؟ فأجبته بخفض قائم ورفع الأب، فقال لي بأي شيء ترفعه فقلت بقائم، فقال أو ليس هو عندكم اسماً وتعيبوننا بتسميته فعلا، وإنما يغلب لفظه لفظ الأسماء، وإذا وقع موقع الفعل المضارع وأدى معناه عمل عمله، لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه، قال فكيف تقول مررت برجل أبوه قائم، فأجبته برفعهما جميعاً، فقال لي فهل تجيز أن تقول مررت برجل قائم فترفع به مؤخراً كما رفعت به مقدماً؟ قلت ذلك غير جائز عند أحد، قال ولم قلت لأنه اسم جري مجرى الفعل وإذا تقدم عمل عمل الفعل ولم يكن فيه ضمير، فإذا تأخر كان بمنزلة الفعل المؤخر فلزمه أن يقع فيه ضمير من الاسم المتقدم يرتفع، كما يكون ذلك في الفعل إذا تأخر، فلما كان الفعل لو ظهر ههنا لم يرفع ما قبله كان الاسم الجاري مجراه أضعف في العمل وأحرى أن لا يعمل فيما قبله، فقال لي فاجعل الاسم مرفوعاً بالابتداء وما بعده خبره على مذهبكم لأن خبر المبتدأ عندكم يكون مخفوضاً ومنصوباً كما تقولون زيد في الدار وزيد أمامك، قلت ذلك

غير جائز، لأن خبر المبتدأ إذا كان هو المبتدأ بعينه لم يكن إلا مرفوعاً كقولنا زيد منطلق وعبدالله قائم وما أشبه ذلك. وكذلك إذا قلنا مررت برجل أبوه قائم فالقائم هو الأب في المعنى، فلا يجوز أن يختلف إعرابها، قال فقد جاء في الشعر الفصيح الذي هو حجة مثل هذا الذي تنكره. قال امرؤ القيس:

فظل لنا يوم لذيذ بنعمة فقل في مقيل نحسه متغيب

تقديره فقل في مقيل متغيب نحسه ثم قدم وأخر كما ترى، فقلت له ليس هو على هذا التقدير، فوقع لي في الوقت خاطر قال فأي شيء تقديره. فقلت هل في مقيل نحسه وتم الكلام كما تقول مررت بمضروب أبو كريم، والتقدير مررت برجل مضروب أبوه، ثم تجعل كريماً نعتا للمتروك الذي في النية فكأنه قال فقل في مقيل نحسه يقال قال نحسه أي سكن، والنحس الدخان أيضاً، ثم قال متغيب بعد أن تم الكلام فقال كأنه قال متغيب عن النحس، فقال هذا لعمري وجه على هذا التقدير، قال أبو الحسن فحدثت أبا العباس المبرد بما جرى، فقال هذا شيء كان خطر لي فخالفت النحويين لأنهم زعموا أنه مما أتى به امرؤ القيس ثم رأيته بعد ذلك هذا أملاه.

مجلس سعيد الأخفش مع المازني

حدثني محمد بن منصور، قال سأل المازني أبا الحسن سعيد بن مسعدة عن قولهم زيد أفضل من عمرو وأكرم منه، فقال الأخفش أفعل في هذا الباب إذا صحبه (من) فإنما يضاف إلى ما هو بعضه فلم يثن ولم يجمع، كما أن البعض كذلك لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث كقولك بعض أخواتك خرجن وخرجنا وخرج، قال أبو عثمان إنما معناه فضله يزيد على فضله وكرمه يزيد على كرمه فكان بمعنى المصدر فلم يثن ولم يجمع، كما أن المصدر كذلك، وقال الفراء إن أفعل في هذا الجنس يضاف إلى شيء يجمع الفاضل والمفضول

فاستغنى بتثنية ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه عن تثنيته في ذاته وجمعه، فصار بمنزلة الفعل الذي إذا تقدم يستغنى بما بعده عن تثنيته وجمعه.

مجلس مروان مع أبي الحسن سعيد ابن مسعدة الأخفش

أخبر أبو جعفر أحمد بن محمد الطبري، قال سأل مروان سعيد بن مسعدة الأخفش أزيدا ضربته أم عمرا فقال أي شيء تختاره فيه، فقال اختار النصب لمجيء ألف الاستفهام، فقال ألست إنما تختار في الاسم النصب إذا كان المستفهم عنه الفعل كقولك أزيدا ضربته أعبدالله مررت به، فقال له فأنت إذا قلت أزيدا ضربته أم عمرا فالفعل قد استقر عندك أنه قد كان وإنما يستفهم عن غيره ومن وقع به الفعل فالاختيار الرفع، لأن المسئول عنه اسم وليس بفعل، فقال له الأخفش هذا هو القياس.

قال أبو عثمان: وهو أيضاً القياس عندي، ولكن النحويين أجمعوا على اختيار النصب في هذا لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل.

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان، قال كنا عند أبي العباس ثعلب فأنشدنا للحصين بن الحمام المري:

تأخرتُ استبقى الحياة فلم أجد   لنفسي حياة مثل أن أتقدما
فلسنا على الأعقاب تدمي كلومنا   ولكنْ على أقدامنا تقطر الدما

فسألنا، ما تقولون فيه؟ فقلنا الدم فاعل جاء به على الأصل، فقال هكذا رواية أبي عبيد، وكان الأصمعي يقول هذا غلط، وإنما الرواية ولكن على

أقدامنا تقطر الذما منقوطة من فوقها، والمعنى ولكن على أقدامنا تقطر الجراحات الدماء فيصير مفعولاً به ويقال قطر المنا وقطرته أنا وأنشدنا:

كـأطـوم فقـدت بــرغــزهــا   أعقبتهـا الغبس منهـا عــدمـا
شغلــت ثم أتـــت تـــرشفـــه   فــإذا هـــي بعظـــام ودمـــا
فـأفـاقــت فــوقــة تــرشفــه   وأغيـض القلـب منهـا نــدمـا

فالدم في موضع خفض عطف على العظام ولكنه جاء به على الأصل مقصوراً كما ترى.

وكان الأصمعي يقول إنما الرواية فإذا هي بعظام ودماء، ثم قصر الممدود والأطوم البقرة الوحشية وبرغزها ولدها والغبس جمع أغبس وهي الكلاب.

مجلس أبي العباس مع رجل من النحويين

حدثني علي بن سليمان، قال سأل رجل أبا العباس في مجلسه عن قول الشاعر:

مرحبا بالذي إذا جـاء جـاء الخير   أو غــاب غــاب عــن كـــل خير

فقال أيهجوه أم يمدحه، فقال بل يهجوه وفيه تقديران أحدهما تفسير محمد بن يزيد قال بصفه بالغفلة والبلادة وتقديره مرحبا بالذي إذا جاء جاء الخير أي حضوره غيبة فهذا المصراع في ذكر بلادته وغفلته - ثم قال أو غاب غاب عن كل خير لأنه لا يرجع إلى خير عنده.

قال أبو العباس أحمد: إنما وصفه بالحرمان فقط وتقدير الكلام عنده مرحبا بالذي إذا جاء غاب عن كل خير جاء الخير أو غاب، يصفه بالحرمان والشؤم على كل حال.

وقد رواه غيرهما بالنصب، معناه مرحبا بالذي إذا جاء أتى الخير أي صادف الخير عندنا أو غاب غاب عن كل خير أي أنه لا يرى الخير إلا

عندنا فإذا غاب عنا حرم ولم يصادف خيرا ومثل هذا مما يسأل عنه:

سألنا من أباك سراة تيم   فقال أبي تُسوده نزارا

تقديره سألنا أباك نزارا من سراة نيم تسود فقال أبي، ينتصب أباك بوقوع السؤال عليه، ونزارا بدل منه، ومن رفع بالابتداء، وسراة مبتدأ ثان. وتسوده الخبر والمبتدأ الثاني والخبر خبر الأول، وقوله فقال أبي تقديره هو أبي فيكون خبر ابتداء مضمر، وإن شئت رفعته بالابتداء والخبر بعده مقدر، كأنك قلت أبي تسوده سراة تيم.

مجلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي عبيدة

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان، قال حدثني محمد بن يزيد. حدثنا المازني، عن أبي عبيدة، قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقرأ «لتخذت عليه أجرا» فسألته عنه فقال هي لغة فصيحة، وأنشد قول الممزق العبدي:

وقد تخذت رجلي إلى جنب غرزها   نسيفا كأفحوص القطاة المطرق

يقال اتخذ مسجدا تخاذا وتخذ يتخذ تخذا بمعنى.

مجلس أبي عمرو مع الأصمعي

حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان. حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى، حدثنا أبو الفضل الرياشي، قال سمعت الأصمعي يقول، سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: الشعف بالعين غير معجمة أن يقع في القلب شيء فلا يذهب، يقال قد شعفني يشعفني إذا ألقى في قلبي ذكره وشغله، وأنشد للحارث بن حلزة اليشكري:

ويئست مما كان يشعفني   منها ولا يسليك كالياس

قلت: قد قرأت القراء قد شغفها حبا بالغين معجمة وشعفها بالعين غير معجمة.

مجلس الأصمعي مع الكسائي

حدث حماد بن إسحاق عن أبية قال: كنا عند الرشيد، فحضر الأصمعي والكسائي، فسأل عن بيت الراعي:

قتلوا ابن عفان الخليفة محرما ودعا فلم أر مثله مخذولا

فقال الكسائي: كان قد أحرم بالحج، فضحك الأصمعي وتهاتف فقال الرشيد ما عندك؟ فقال والله ما أحرم بالحج ولا أراد أيضاً أنه دخل في شهر حرام كما يقال أشهر وأعام إذا دخل في شهر وفي عام، فقال الكسائي ما هو إلا هذا وإلا فما معنى الإحرام، قال الأصمعي فخبرني عن قول عدي بن زيد.

قتلوا كسرى بليل محرما فتولى لم يمتع بكفن

أي حرام لكسرى؟! فقال الرشيد فما المعنى فقال يريد أن عثمان لم يأت شيئا يوجب تحليل دمه وكل من يحدث مثل ذلك فهو في ذمة فقال الرشيد يا أصمعي ما تطاق في الشعر.

مجلس أبي يوسف مع الكسائي

حدث أبو العباس أحمد بن يحي، قال حدثني سلمة عن الفراء، قال كتب الرشيد في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة أفتنا حاطك الله في هذه الأبيات:

فإن ترفقي ياهند فالرفق أيمن وإن تخرقي ياهند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثا ومن يخرق أعق وأظلم

فقد أنشد البيت عزيمة ثلاث بالرفع وعزيمة ثلاثا بالنصب فكم تطلق بالرفع وكم تطلق بالنصب، قال أبو يوسف فقلت في نفسي هذه مسئلة فقهية نحوية إن قلت فيها بظني لم آمن الخطأ، وإن قلت لا أعلم قيل لي كيف تكون

قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا ثم ذكرت أن أبا الحسن على بن حمزة الكسائي معي في الشارع فقلت ليكن رسول أمير المؤمنين بحيث يكرم، وقلت للجارية خذي الشمعة بين يدي فدخلت إلى الكسائي وهو في فراشه فأقرأته الرقعة فقال لي خذ الدواة واكتب أما من أنشد البيت بالرفع فقال عزيمة ثلاث فإنما طلقها بواحدة وأنبأها أن الطلاق لا يكون إلا بثلاثة ولا شيء عليه، وأما من أنشد بالنصب عزيمة ثلاثا فقد طلقها وأبانها، لأنه قال أنت طالق ثلاثا فأنفذت الجواب فحملت إلى آخر الليل بجوائز وصلات فوجهت بالجميع إلى الكسائي.

مجلس الرشيد مع المفضل الضبي: قال الزجاجي في (أماليه): أخبرنا أحمد بن سعيد الدمشقي، حدثنا الزبير بن بكار، حدثني عمى مصعب بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن مصعب، قال قال المفضل الضبي وجه إليّ الرشيد فما علمت إلا وقد جاءني الرسل ليلا فقالوا أجب أمير المؤمنين، فخرجت حتى صرت إليه وهو متكيء ومحمد بن زبيدة عن يساره والمأمون عن يمينه، فسلمت، فأومى إليّ بالجلوس فجلست فقال لي يافضل: قلت لبيك يا أمير المؤمنين قال كم في فسيكفيكهم الله من اسم فقلت ثلاثة أسماء يا أمير المؤمنين، قال فما هي؟ قلت الياء لله عز وجل والكاف الثانية لرسول الله ﷺ، والهاء والميم والواو في الكفار، قال صدقت كذا أفادنا هذا الشيخ تقي الدين الكسائي وهو إذن جالس ثم قال فهمت يا محمد قال نعم قال أعد المسئلة فأعادها كما قال المفضل ثم التفت فقال يامفضل عندك مسئلة تسأل عنها، قلت نعم يا أمير المؤمنين قول الفرزدق:

أخذنا بآفاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع

قال هيهات قد أفادنا هذا متقدما قبلك هذا الشيخ لنا قمراها يعني الشمس والقمر كما قالوا سنة العمرين يريدون أبا بكر وعمر، قلت ثم زيادة يا أمير المؤمنين في السؤال، قال زد، قلت فلم استجيز هذا؟ قال لأنه إذا اجتمع اسمان من جنس واحد وكان أحدهما أخف على أفواه القائلين غلبوه

فسموا الآخر باسمه فلما كانت أيام عمر أكثر من أيام أبي بكر وفتوحه أكثر غلبوه وسموا أبا بكر باسمه، وقال تعالى: ﴿بعد المشرقين﴾ [1] وهو المشرق والمغرب.

قلت قد بقيت مسئلة أخرى فالتفت إلى الكسائي وقال أفي هذا غير ما قلت، قلت بقيت الغاية التي أجراها الشاعر المفتخر في شعره، قال وما هي؟ قلت أراد بالشمس إبراهيم خليل الرحمن وبالقمر محمدا ﷺ وبالنجوم الخلفاء الراشدين، قال فاشرأب أمير المؤمنين ثم قال يا فضل بن الربيع أحمل إليه مائة ألف درهم ومائة ألف لقضاء دينه.

مسئلة بين الزجاجي وبين ابن الأنباري في معنى المصدر: قال الزجاجي في كتابه المسمى (إيضاح علل النحو): مسئلة جرت بيني وبين أبي بكر بن الأنباري في المصدر، قلت له مرة ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة.

فقال: المصدر المكان الذي يصدر عنه كقولنا مصدر الإبل وما أشبهه ثم تقول مصدر الأمر والترائي تشبيها، والمصدر أيضاً هو الذي يسميه النحويون مصدراً كقولنا ضرب زيد ضربا ومضربا وقام قياما ومقاما وما أشبه ذلك، والمفعل يكون مكانا ومصدرا.

قلت له: فإذا كان كذلك فلم زعم الفراء أن المصدر منصدر عن الفعل، فأي قياس جعله بمنزلة العامل، وقد صح عندك أنه يكون معمولا فيه بمعنى مصدرا ومكان كما ذكرت، وهل يعرف في كلام العرب مفعلا بمعنى الفاعل فيكون المصدر ملحقا به؟

فقال: ليس هو كذلك عند الفراء، إنما هو عنده بمعنى مفعول كأنه أصدر عن الفعل، لا أنه هو صدر عنه فهو بمعنى مفعول، كما قيل مركب

(١) سورة الزخرف: آية ٣٨.

فاره ومعناه مركوب ومشرب عذب ومعناه مشروب. قال الشاعر:

وقد عاد عـذب الماء بحرا .فـزادني ... على ظمأي لن أبحر المشرب العـذب

أراد المشروب العذب يقال أبحر الماء واستبحرته إذا صار ملحا غليظا.

قلت له: ليس يجب أن يجب أن يجعل دليله على صحة دعواه ما ينازع فيه ولا يسلم له ولا نجده في كلام العرب.

قال فأين وجه المنازعة ههنا؟

قلت له: إجماع النحويين كلهم على أن المأكل يكون بمعنى الأكل والمكان والمشرب بمعنى الشرب والمكان، ومنه قيل رجل مقنع أي مقنوع به، وليس في كلام العرب مفعل بمعنى مفعل ليس فيه مكرم بمعنى مكرم ولا معطى بمعنى معطى ولا مقفل بمعنى مقفل إنما يجيء المفعل بمعنى المفعول فهل تعرف أنت في كلامهم مفعلا بمعنى مفعل معدولا عنه فيكون مصدرا ملحقا به، هل تعرفه في كلامهم أو تذكر له شاهدا من شعر أو غيره أو رواية أو قياسا يحمل عليه؟

فقال: إن أصحابنا يقولون المصدر جاء بمعنى مفعل شاذاً لا يقاس عليه، إنما هو اختصاص غير مقيس عليه والشواذ في كلامهم غير مدفوعة.

قلت له: إذا صار إلى باب الشهوات والدعاوى بغير برهان فالكلام بيننا ساقط. فأما الشواذ فإنما يقبل ما نقلته النقلة وسمع منها في شعر أو شاهد كلام لا ما يدعيه المدعون قياسا، قال وقد قال بعض أصحابنا إن المصدر بمعنى الانصدار، كأنه ذو الانصدار منه كما قيل السلام المؤمن ومعناه ذو السلام.

قلت له: فقد رجع القول بنا إلى أنه في معنى فاعل، وقد مضى الكلام فيه فذكرت ما جرى بيننا لأبي بكر بن الخياط فقال هذه أشياء يولدها من عنده على مذاهب القوم ليست محكية عن الفراء ولا موجودة في كتبه، ولكنها مما

يرى أنها تزيد المذهب وتنصره، ثم رأيته بعد ذلك بمدة بعيدة قد ذكر هذه الاحتجاجات أو قريبا منها في بعض كتبه ولم يرجع عنها.

مسائل سأل عنها أبو بكر الشيباني أبا القاسم الزجاجي

هذه إحدى عشرة مسئلة سأل عنها أبو بكر الشيباني أبا القاسم الزجاجي في كتاب أنفذه إليه من طبرية إلى دمشق فكتب إليه في الجواب.

بسم الله الرحمن الرحيم

حفظك الله وأبقاك وأتم نعمته عليك وأدامها لك، وقفت يا أخي - جعلني الله فداك - على مضمن كتابك الوارد مع أخينا حفظه الله، والجواب عنه يصدر إليك ولا يتأخر بحول الله ومشيئته، ووقفت على ما ضمنته آخره من المسائل التي اشتبهت عليك وبادرت إليك بتفسيرها في هذا الكتاب لعلمي بتعلق قلبك بها، وليجعل أخونا حفظه الله الانتفاع بها وأتبعتها مسائل من عندي منتخبه من ضروب شتى أنت تقف عليها وتذكرني بها، ومهما عرض لك من أمثال هذا فلا تنقبض في مفاتحتي به، فإني أسر بذلك، وأقضي إليك فيه ما عندك على مبلغ ما يتناهى إليه علمي - إن شاء الله تعالى.

المسئلة الأولى

أما قولهم: هذا زيد السعدي سعد بكر، وقولك كيف يعرب سعد، وما الاختيار فيه؟ فإن هذه المسئلة يختار فيها فيها الكوفيون الخفض، فيقولون زيد السعدي سعد بكر قالوا لأن معنى قولنا زيد السعدي زيد من سعد ثم تقول سعد بكر على الترجمة، لأنا نريد بهذا الكلام الإضافة وليس يمنعون من إجازة نصبه، فأما أصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا البتة؛ لأن

قولنا زيد السعدي سعد مرفوع وليس بمرفوع، وإنما الياء المثقلة في آخره دلت على التسب إليه ولا يكون المضاف إليه أولا والدالّ على الإضافة آخرا، ولعمري إن النسب إضافة، لأنا إذا قلنا رجل بكري وتميمي فإنما نضيفه إليه ولكنه ليس على طريقة المضاف والمضاف إليه، وليس ههنا لفظ خافض ولا مخفوض، وقد سمي سيبويه النسب إضافة على الوجه الذي ذكرته لك، فتقول أصحابنا زيد السعد بكر بالنصب على أعني سعد بكر، ولا يمنعون من الرفع على معنى هو سعد بكر، وليست هذه المسئلة مسطرة لأصحابنا في شيء من كتبهم البتة وهي مسطرة في كتب الكوفيين، ولكني سألت عنها أبا بكر بن الخياط وابن شقير فأجاباني بما ذكرته لك.

المسئلة الثانية

كيف الاختيار في النسب إلى ما درايا وجرجرايا وقالى قلا؟ أما جر جرايا ومادرايا فالاختيار في النسب إليها أن تقول جرجرائي ومادرائي بهمزة بعد ألف بعدها ياء النسب، وقياس ذلك أن الألف التي في آخر جرجرايا فصاعدا ومادرايا يلزم حذفه في النسب، لأن الألف في النسب إذا وقعت خامسة يلزم حذفها؛ كما تقول في النسب إلى حباري حباري وإلى حجبحي حجبحي هذا متفق عليه ولا خلاف فيه، فلما وقعت الألف في هذين الاسمين سابعة كان حذفها لازما، فلما حذفت الألف بقيت في آخر الاسم ياء قبلها ألف في موضع حركة طرفا، فلزم قلبها ألفا، والإبدال منها همزة، كما يلزم مثل ذلك في سقاء وشفاء وكذلك كل ياء أو واو وقعت طرفا قبلها ألف لزم قلبها همزة على هذا القياس فقيل جرجرائي وما درائي كما ترى.

وقال سيبويه في النسب إلى حولايا وبردرايا حولائي وبردرائي، قال تحذف الألف الأخيرة لأنها سادسة وتقلب الياء التي قبلها ألفا لوقوعها طرفا قبل الألف ثم تبدل منها همزة وإن شئت قلت جرجراوي ومادراوي فأبدلت

من الهمزة واوا كما أجازوا في سماء سماوي وفي كساء كساوي وفي سقاء سقاوي تشبيها لها بحمراوي وصفراوي، وأجازوا في التثنية كساوان وسقاوان تشبيها بقولهم حمراوان والوجه الهمز، وكذلك قد أجاز سيبويه في النسب إلى سقاية وصلاية سقاوي وصلاوي والاختيار عنده سقائي وصلائي على ما ذكرت لك.

وأما قالي قلا فليس من هذا لأن هذا من جنس الأسماء المركبة من اسمين نحو يكرب وبعلبك ورام هرمز وشغر بغرفي قولهم ذهب القوم شغر بغر أي متفرقين، وذهبت غنمه شذر مذر، وكذلك قالي قلا حكاه سيبويه في هذا الباب مع هذه الأسماء، وذكر أنه من أسمين جعلا اسما واحدا فالنسب إلى هذا الجنس من الأسماء بحذف الآخر والنسب إلى الصدر، كقولك في النسب إلى معد يكرب معديّ وإلى رام هرمز رامي وإلى بعلبك بعلي، فأما قولهم بعلبكي فمولد من اصطلاح العامة عليه، وإنما وجب حذف الآخر من هذا الجنس في النسب كما تحذف هاء التأنيث؛ لأن القياس فيهما سواء، كقولك في طلحة طلحي وفي عائشة عائشي فكذلك قالي قلا النسب إليه قالي كما ترى بحذف العجز والنسب إلى الصدر كما ذكرت لك.

المسئلة الثالثة

كيف الاختيار في قولهم هذه ثلاثمائة درهم فضة خلاص وازنة جياد. الرفع أم النصب؟ أما الوجه في الفضة والخلاص والجياد فالنصب، لأن هذا تمييز جنس الفضة وتلخيصه فتقول هذه ثلاثمائة درهم فضة خلاصا جيادا فنصبه على التمييز والتفسير ثلاثمائة بالدرهم المخفوض، لأنه وإن كان مخفوضا فهو مفسر لجنس الفضة لأن ثلاث المائة جائز أن يكون دراهم وغير دراهم ثم تمييز الجملة بالفضة أعني جملة الدراهم التي دل عليها الدرهم بالفضة، لأن الدراهم جائز أن تكون فضة وغير فضة من شبه ونحاس

ورصاص وحديد، ثم تمييز الفضة بالخلاص لأن منها خلاص وغير خلاص ثم غير ذلك بالجياد، وهذا وجه الإعراب والاختيار، والرفع جائز على إضمار المبتدأ فتقول هذه ثلاثمائة درهم فضة خلاص جياد، أي هي فضة خلاص جياد وأما الاختيار في وازنة لو أفردتها فالرفع فتقول هذه ثلاثمائة درهم وازنة فترفعها على النعت لأنها ليست مما يميز بها ما قبلها، لأنها غير مميزة جنسا من جنس إذا كانت غير دالة على جنس من الأجناس كدلالة الفضة والخلاص والجياد وإنما هي نعت كأنه أراد أنها وازنة كاملة غير ناقصة والنصب فيها جائز، وإذا ذكرتها مع الفضة والخلاص والجياد نصبتها معها فقلت هذه ثلاثمائة درهم فضة خلاصا وازنة جيادا، والاختيار ما ذكرت لك.

المسألة الرابعة

كيف الاختيار في تعريف ثلاثمائة درهم؟ لا يجيز أصحابنا البصريون أجمعون في هذه إلا إدخال الألف والكلام في الأسم الأخير المخفوض، فيقولون مافعلت ثلاثمائة الدرهم وأربعمائة الدينار، وكذلك كل عدد فسر بمخفوض مضاف إليه فتعرفه بإدخالالألف واللام في المضاف إليه، نحو قولك خمسة الأثواب وخمسة الغلمان وثلاثمائة الدرهم وألف الدينار، هذا هو القياس في تعريف كل مضاف أن يعرف المضاف إليه مثل قولك، هذا غلام رجل وفرس عبد، تقول في تعريفه ما فعل غلام الرجل وفرس العبد فيتعرف المضاف بتعريف المضاف إليه.

قال ذو الرمة، أنشده سيبويه:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاثُ الأثـافي والرسـوم البلاقـع

ولم يقل الثلاث الأثافي.

وقال الفرزدق ـ أنشده أبو عمرو الجرمي:

مـازال مـذ عقـدت يـــداه إزاره فسما فـــأدرك خمســـة الأشبـــــار

والكوفيون يجيزون ما فعلت الخمسة الأثواب والعشرة الدراهم والخمس الحواري والثلاث المائة الدرهم، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة، وكان الكسائي يروي عن العرب أنها تقول: هذه الخمسة الأثواب والمائة الدرهم، قال شبهوه بقولهم هذا حسن الوجه والكثير المال، وليس مثله، لأن قولك هذا حسن الوجه مضاف إلى معرفة، ولم يتعرف لأن إضافته غير محضة، فلما أرادت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام فعرفته بها، وإنما عول الكسائي في ذلك على السماع، ولم يكن ليروي رحمه الله إلا ما سمع، ولكن ليس هذا من لغة الفصحاء ولا من يؤخذ بلغته، وليس كل شيء يسمع من الشواذ والنوادر يجعل أصلا يقاس عليه.

أخبرني أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، قال سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول: إذا جعلت النوادر والشواذ عرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك.

أخبرنا أبو اسحاق، قال: أخبرني أبو العباس المبرد، قال أخبرني أبـو عثمان المازني. قال أخبرني أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، قال اخبرني أبو زيد الأنصاري أن قوما من العرب يقولون هذه العشرة الدراهم والخمسة الاثواب فيجمعون بين الألف واللام والإضافة، قال وليس هم بالفصحاء. وقد حكى أيضا الأخفش سعيد بن مسعدة هذه الحكاية عن بعضهم وردها وقال ليس بمأخوذ بها.

قال أبو عمرو الجرمي فقلت لمن يجيز هذه الخمسة الدراهم والعشرة الأثواب بالخفض: كيف تقول هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم أتجيز هذا النصف الدرهم والثلث الدرهم؟ فقال: لا، هذا غير جائز، لا أقول إلا هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم، فقلت له فما الفصل بينهما؟ فقال الفصل بينهما أن العرب قد تكلمت بذلك ولم تتكلم بهذا، فقلت له فهذه رواية أصحابنا

عنهم تعارض روايتكم، وهذا بيت الفرزدق وبيت ذي الرمة، وبعد فهو القياس اللازم في تعريف المضاف إنما يعرف بتعريف المضاف إليه، فلم يأت بمقنع، وإذا كان العدد مفسرا بمنصوب يميز الجنس فأردت تعريفه أدخلت الألف واللام في وله ولم تدخلها في المميز لعلتين إحداهما: أن التمييز لا يجوز تعريفه لأنه واحد دال على جنس والواحد من الجنس منكور، والأخرى: لان تعريف المميز لا يعرف المميز منه لانقطاعه عنه وانفصاله منه فلا فائدة في تعريفه إذا كان المقصود بالتعريف لا يتعرف به، فتقول ما فعلت الأحد عشر درهما والتسعة عشر ثوبا والخمسون درهما والتسعون ثوبا وكذلك ما أشبهه، هذا هو القياس وعليه اجتماع جملة النحويين من البصريين والكوفيين وحذاق الكتاب، وقد أجاز بعضهم ما فعلت الثلاثة العشر درهما فأدخل الألف واللام في موضعين وذلك خطأ، لأن هذين الاسمين قد جعلا بمنزلة اسم واحد، وأقبح منه إجازة بعضهم ما فعلت الخمسة العشر الدرهم فأدخل الألف واللام في ثلاثة مواضع، وهذا كله فاسد، وكذلك تقول هؤلاء ما فعلت العشرون الدرهم وعليه أكثر الكتاب، والقياس ما ذكرت لك، وقد جاء في الكلام العرب ماركب من اسمين جعلا اسما واحدا ثم عرف فأدخلت الألف واللام في أوله وذلك قول ابن أحمر أنشده سيبويه والفراء والأصمعي والجماعة:

تفقأ فوقه القلع السواري وجن الخازباز به جنونه

فأدخلوا الالف واللام في صدر الاسم ثم لم يعيدوها

المسئلة الخامسة

قولك هذا عشرون درهما نصفين أو نصفان، وما الوجه في نصفين الرفع لأنها صفة للعشرين وليس وما يميز جنس العشرين من سائر الأجناس، والنصب بعد ذلك جائز على التمييز والرفع أجود

المسئلة السادسة

قولك ما لعلة في تأنيث قوله عز وجل ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾ (١) اعلم أن هذه الآية تقرأ على وجهين (من جاء بالحسنة فاه عشرٌ أمثالُها) بتنوين عشر ورفع الأمثال صفة للعشر وجعلوا العشر حسنات، فلذلك أنثوا لأن ذكر الحسنة قد جرى متصلا بالعشر فلا لبس في ذلك وتقرأ (من جاء بالحسنه فله عشرٌ أمثالِها) بترك التنوين وخفض الأمثال والمثل مذكر ولكنه أنث حملا على المعنى، لأن الأمثال حسنات، والأصل فله عشر حسنات أمثالها، ومثله مما أنث حملا على المعنى واللفظ مذكر قول ابن أبي ربيعة:

فكان مجنى دون من كنـت أتقـي ثلاث شخوص كـاعبـان ومعصر

فأنت والبطن مذكر لا خلاف فيه لأنه جعل البطن قبيلة فحمله على المعنى وفسر ذلك بقوله (وأنت بريء من قبائلها العشر) ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما﴾ (٢)

فأنت الوالسبط مذكر لأنه أراد بالسبط الأمة الجماعة، وفسر ذلك بقوله أسباطا أمما، وفسر الأسباط بالأمم، وفي هذه الآية سؤال آخر أن يقال لم قال اثنتي عشر أسباطا، ففسر بالجمع ولم يقل اثنتي عشر سبطا، كما تقول التأيت اثنتي عشر امرأة ولا تقول ناء ولا تفسر العدد بعد العشرة إلى التسعة والتسعين الا بواحد يدل على الجنس، ولا تفسر بالجمع.

والجواب في ذلك أنه لما قصد الأمم ولم يقصد السبط نفسه لم يجز أن يفسره بالسبط نفسه ويؤنث، ولكنه جعل الأسباط بدلا من اثنتي عشرة وهو

---

(١) الأنعام. آية ١٦٠.

(٢) سورة الأعراف. آية ١٦٠.

الذي تسميه الكوفيون المترجم، فهو منصوب على البدل لا على التمييز، ثم فسره بالأمم ولو جاء بالأمة لقال اثنتي عشرة أمة ولم يقل أمما، لأنه قد طابق اللفظ المعنى.

المسئلة السابعة

قولك ما العلة في تحريك أرضين ولم يحركوا خمسين في العدد.

العلة في ذلك أن الأرض مؤنثة لا خلاف في ذلك، ويقال في تصغيرها أريضة، وما كان من الؤنث على ثلاثة أحرف لاهاء فيه للتأنيث فهو بمنزلة ما فيه هاء التأنيث لأنها مقدرة فيه، ألا تر أنها ترد في التصغير فيقال في تصغير هند وعين وشمس وأرض هنيدة وعيينة وشميسة وأريضة؟ هذا مطرد غير منعكس إلا ما كان من نحو حرب وذود وما أشبه ذلك، فإن الهاء لا تلحقها في التصغير لأنها في الأصل مصادر سمي بها، وما كان على ثلاثة أحرف من الأسماء المؤنثة ساكن الأوسط منه مفتوح الأول نحو صحفه وجفنة وضربة، فإذا جُمع جمع السلامة فتح الأوسط منه فقيل صحفات وجفنات وضربات، وأرضات كذلك أيضا تحرك لأنها اسم مؤنث، وكذلك قالت العرب في جمعها الصحيح أرضات ثم لما قالوا أرضون فجمعوها بالواو والنون تشبيها لها بمائة وثبة وعزة وبابها، لأنها مؤنثة، وإن لم تكن مثلها في النقصان لأنهم يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع أحواله، جركوا أوسطها بالفتح كما يحركونه مع الألف والتاء لأنه هو الأصل، فقالوا أرضون ففتحوا، كما قالوا أرضات ففتحوا، لأن ذلك هو الأصل وهذا داخل عليه.

قال سيبويه: فقلت للخليل فلم قالوا أهلون فأسكنوا الهاء ولم يحركوها كما حركوا أرضين، فقال لأن الأهل مذكر فأدخلوا الواو والنون فيه على ما يستحقه ولم يحتج إلى تحريكه، إذليس بمؤنث يجمع في بعض الأحوال بالألف

والتاء فيحرك لذلك، قال الله تعالى ﴿شغلتنا أموالنا وأهلونا﴾[1] وقال ﴿قوا أنفسكم وأهليكم نارا﴾[2].

قال سيبيه: فقلت له فلم قالوا أهلات فحركوا حين جمعوا بالألف والتاء، قال المخيل السعدي:

وهم أهلات حول قيس بن عاصم إذا أدلجوا بالليل يدعون كوثرا

فقال: شبهوه بأرضات ففتحوه لذلك، قال سيبويه ومنهم من يقول أهلات فيسكن الهاء وهو أقيس والتحريك في كلامهم أكثر، وهذا من الشواذ الذي يحكى حكاية ولا يجعل أصلا أعني جمع أهل أهلات، ومثله في الشذوذ قول تعضهم في جمع حرة حرون والحر، كل أرض ملبسة حجار وكل جبل حرة والقياس حرات وحرات لأنه لم يلحقه نقصان فيجمع بالواو والنون عوضا من نقصانه، وهذا نظير قولهم أرضون، وذكر يونس بن حبيب أن من العرب من يقول إحرون فيزيد في أوله همزة ويكسرها وهذا أشذ من الأول فأما خمسون فليس من أرضين في شيء، لأنه اسم مبنى للجمع من لفظ خمسة ولا واحد له من لفظه ينطق به، وإنما هو بمنزلة ثلاثين من ثلاثة، وأربعين من أربعة، ولم يجمع خمسة في العدد خمسات، ثم تدخل الواو والنون عليها، كما قيل في أرض أرضات ، ثم أدخلت الواو والنون عليها فدخلت على حركتها.

المسئلة الثامنة

قول الشاعر:

اشدد يديك بمن تهوى فما أحد يمضي فيدرك حي بعد، خلفا

---

(١) سورة الفتح. آية ١١.

(٢) سورة التحريم. آية ٦.

ويقول زهير:

ألا لا أرى ذا أمـة أصبحـت بـه   فتتركـه الأيـام وهـي كما هيـا

وقوله ما الوجه في قوله فيدرك، وفي قولك فتتركه الأيام، الرفع أو النصب؟ فالوجه فيهما النصب على الجواب، لأن الرفع في مثل هذا يكون على أحد وجهين، إما على العطف على الأول إذا كان يحسن اشتراك الثاني مع الأول كقولك ما تأتينا فتحدثُنا بالرفع، فإنك قلت ما تأتينا وما تحدثنا، أو على القطع والابتداء كقولك أيضا في هذه المسئلة ما تأتينا فتحدثنا كأنك قلت فأنت تحدثنا الآن، ومثله دعني فلا أعود أي دعني فإني لست ممن يعود، كما قال الشاعر:

فلا زال قبر بين تبني وجـاسم   عليه مـن الوسمى جـود ووابـل
فينبـت حـوذانـا وعـوفـا منـورا   سأتبعه مـن خير مـا قـال قـائـل

كأنه قال فهو ينبت ولم يجعله جوابا، ولك أن تقول ما تأتينا إلا لم تحدثنا أي منك إتيان كثير ولا حديث منك، وعلى هذا الوجهالنصب في البيتين الذي سألت عنهما، فيقال في قول زهير المعنى إلا لم تتركه الأيام وهي كما هيا، وكذلك فما أحد يمضي فيدرك حي بعده خلفا بالنصب والتقدير إلا لم يدرك بعده حي خلفا، ألا ترى أنك لو رفعت على العطف لكان التقدير لا أرى ذا أمة ولا تتركه الأيام وهذا غير مستقيم، وكذلك البيت الآخر، فما أحد يمضي فيدرك بالرفع تقديره على العطف فما أحد يمضي ولا يدرك وهذا محال، لأنه ليس يريد أن يقول لا يمضي أحد ولا يدرك حي منه خلفا على نفيهما جميعا، لأن المضي لابد منه ولو رفعت أيضا على القطع والاستئناف لم يستقم، وإذا بطل وجه الرفع فليس إلا النصب على الجواب.

المسئلة التاسعة

ما يسأل زيد عن شيء فيجب فيه، وما يسئل من شيء فيخطيء فيه، أما قوله ما يسئل عن شيء فيحيب فيه، فيجوز فيه النصب والرفع، النصب من

وجهين والرفع من وجه واحد.

فأحد وجهي النصب أن يكون التقدير ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه بالنصب والتقدير وإلا لم يجب فيه أي قد يسأل فلا يجيب، هذا معنى الكلام ونصبه على الجواب.

والوجه الثاني أن يكون التقدير ما يسأل عن شيء فكيف يجيب فيه، أي لو سئل لأجاب.

ووجه الرفع على العطف ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه، أي ما يسأل عن شيء وما يجيب فيه وهو قبيح، لأن مالا يسأل عنه لا يجاب عنه، ولكنه جائز مع قبحه يدخل في النفي مع الأول.

وأما قولك ما يسأل زيد عن شيء فيخطيء فيه، فليس فيه إلا النصب لأن زجه العطف فيه غير مستقيم، الأولى أنك لو قلت ما يسأل عن شيء وما يخطيء فيه كان غير مستقيم، والابتداء به وقطعه عما قبله غير جائز فليس إلا النصب على الجواب وفيه المعنيان اللذان في المسئلة الأولى، ما يسأا زيد عن شيء فيخطيء فيه بالنصب والتقدير إلالم يخطيء فيه، أي فيه كمال فلا يخطيء، والوجه الآخر ما يسأل زيد عن شيء فيخطيء فيه أي فكيف يخطيء فيه، أي لو سئل لأخطأ.

المسئلة العاشرة

قولك: ما السبب في قولهم في النسب إلى طي طائي، وما الأصل في طي، ومن أي شيء أشتقاقه.

أما قولهم في النسب إلى طي طائي، فالنسب في كلام العرب على ثلاثة أضرب: ضرب منه جاء مصروفا عن وجهه وحده شاذا فسبيله آن يحفظ حفظا ويؤدّى ولا يقاس عليه، وذلك قولهم في النسب إبى العاليه علوي وإلى

الشتاء شتوي وإلى الدهر دهري وإلى الروح روحاني وإلى دارابجرد وهي مدينة داروردي وإلى طي طائي وإلى الري رازي وإلى مرو مروزي بزيادة الزاى، وقد قيل مروى على القياس، وقالوا في النسب إلى هذيل وفقيم كنانة هذلى وفقمى والقياس فقيمى وهذيلى، وقالوا في النسب إلى البادية بدوي وإلى البصرة بصري بكسر الباء هذا قول سيبويه، وقال غيره بل قولهم بصري قياس لأنه يقال للحجارة الرخوة بَصرة بفتح الباء وإلحاق هاء التأنيث وبصر بكسر الباء وحذف الهاء لغتان، قالوا ويلزم في النسب حذف الهاء، فإذا حذفت الهاء لزم كسر الباء وهذا مذهب حسن، ومن ذلك قولهم في النسب إلى الأفق أفقي وإلى حروراء وهو موضع حروري وإلى جلولاء جلولي وإلى خرسان خرسي وخراسي وخرساني على القياس ثلاث لغات حكاها سيبويه، ومنه قولهم في النسب إلى صنعاء صنعاني بالنون، وكذلك قالوا في النسب إلى بهراء وهي قبيلة من قضاعة بهراني يالنون وإلى دستواء مدينة دستواني بالنون.

وقال أبو العباس المبرد، النون في قولهم دستواني وبهراني وصنعاني بدل من الهمزة كما أنها في عطشان بدل من ألف التأنيث التي في عطشى وألف عطشى بمنزلة الألف الثانية التي في حمراء المبدل منها الهمزة، لأنه اجتمع ألفان ساكنتان فأبدلت الثانية همزة لأنها لو حذفت صار الممدود مقصورا، فهذا الضرب كثير من النسب جدا في كلامهم والعمل فيه على السماع، وقد ذكر سيبويه أن قولهم في النسب إلى طي طائي من هذا النوع، وعندي أنه مع ما ذكر سيبوية فروى فيه أو نسبه إليه على القياس من اجتماع أربع ياءات وهمزة، لأن في طيء يائين وهمزة كانت تلحقه ياء النسب مثقلة وهي ياءان، وكان السبيل أن يقال طيي مثاله طبيعي فتجتمع أربع ياءات وهمزة وكسرتان فاستثقلوا ذلك فصرفوه إلى المحدود عن بابه، فحذفوا الياء الأولى من طي وهي ساكنة فوجب قلب الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ما قبلها فقيل طائي، فهذا قياسه.

وضرب منه يأتي على القياس كقولهم في النسب إلى بكر بكري وإلى علي

علوي وإلى فتى ورحى فتوي ورحوي وما أشبه ذلك على شروطه ومقاييسه المذكورة في حد النسب.

وضرب منه يأتي على لفظ فعال أو فاعل كقولهم اصاحب الجمال جمال، ولصاحب الحمر حمار، ولذي الزرع زارع، ولذي النبل نابل، ولذي التمر تامر، ولذي اللبن لابن وهو مسموع ينقل ويصح.

فأما القول في اشتقاق طي فإنه لا أحفظ شيئا عن أصحابنا إلا أن ابن قتيبه ذكر على ما أخبرنا عنه أبو القاسم الصائغ أن نقله الأخبار رووا أن طيا أول من طوي المناهل، سمي بذلك، وأن مرادا تمردت فسميت بذلك واسمها يحابر

قال: ولا أدري كيف هذان الحرفان ولا أنا من هذا التأويل فيهما على يقين، فأما اشتقاق مراد من التمرد فغير منكر لأن مرادا فعال من مردفهم مارد وتمرد فهو متمرد واشتقاق مراد من التمرد غير بعيد، وأما اشتقاق طي من طويت فغير مستقيم لأن لام الفعل من طي همزة ومن طويت ياء فهو مخالف له، وليس يجوز أن يكون طي إلا مشتقا، والذي عندي فيه أن الطاءة الظلة، وحروف فائها وعينها ولائها موافقة لحروف طي فيشبه أن يكون فيعلا من ذلك، والناس في الاشتقاق على ثلاثة مذاهب، فأما جمهور العلماء من أهل اللغة والنظر من الكوفيين والبصريين مثل الخليل وأبي عمرو وسيبويه والأخفش ويونس وقطرب والكسائي والفراء والأصمعي وأبي زيد وأبي عبيد وغيرهم، على أن بعض الأسماء مشتق وبعضها غير مشتق، وأهل الظاهر يذهبون إلى أن الكلام كله أصل في بابه ليس شيء منه مشتقا من شيء .فإن قيل: إن القطامي مشتق من القطم وهو الشهوان للحم وغيره.

قالوا :القطم مشتق من القطامي وإن قيل لهم إن زهيرا من الأزهر وهو الأبيض.

قالوا : بل الأزهر من زهير ، وإن قيل لهم إن الباتر في صفات السيف من البتر وهو القطع.

قالوا : الإبل البتر من الباتر، ومن صير أحد هذين أولى بأن يكون أصلا من صاحبه بل الكلام كله أصل في بابه ويدفعون الاشتقاق أصلا ، وهؤلاء ليس ممن يذهب مذهب أهل اللغة ولا يتعلق بأساليبها لأنه ليس أحد من أهل اللغة يدفع الاشتقاق بوجه ولاسبب ، وقوم يذهبون إلى أن الكلام كله مشتق وهذا شيء لم ألق أحدا ممن يوثق بعلمه يقول به ولا قوأت فيه كتابا للمتقدمين مصنفا ، وإنما هو قول شاذ يتعلق به بعض المتكلفين التحقق باللغة ، وبعض الناس يزعم أن أبا إسحاق كتابه الزجاج كان يذهب إليه ـ ومعاذ الله من ذلك ـ وإنما دعاهم إلى هذا إملاء أبي إسحاق كتابه الكبير في الاشتقاق ، وذلك أنه توغل في كثير منه وتقلد في كثير منه مما هو غير مشتق عند أهل اللغة أنه مشتق ، فأما أن يعتقد أن الكلام كله مشتق فمحال ، لأنه لا بد للمشتق من أصل يتناهى إلى غير مشتق.

وذكرت في هذا الفصل رقعة أبي الحسن الصيمري المتكلم إلى أبي بكر محمد بن الحسن ابن دريد في هذا المعنى وجوابها منه ، فأحببت أن أتحفك بها لما فيها من الفوائد من حسن سؤال السائل وإصابة المجيب في الجواب.

كتب أبو الحسن الصيمري إلى أبي بكر بن دريد.

أنت أدام الله عزك كنف الأدب ، وإليك مفزع أهله فيما أشكل من اللغة واستعجم من معاني العربية ، وقد زعم قوم من أهل الجدل أن العرب تسمت بأسماء تأدت إليها صورها ولم يعرفوا هم معانيها وحقائقها ، فقيل لهم أتعرفون ما تحت تلك الأسماء التي لم يعرفوا حقائقها ومجازها والاتساع فيها ؟ فقالوا لا .

هل يجوز عندك أن توقع العرب اسما على مالا معنى تحته يعرفونه هم؟

وقالوا : إن العرب لم تدر ما الاستطاعة وما القدرة وما القوة فما عندك في ذلك ؟

وتفضل بتعريفنا هل في كلامهم إذا قيل لأحدهم بماذا استطعت قطع هذا الحبل وهذا الطنب أو هذا اللحم أن يقول بسكين أو شفرة أو سيف.

وهل يقولون فلان قوي على فلان بماله أو بسيفه أو برمحه.

وهل عندك أن قول الله عز وجل ٧٧ : ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ (١) أنه أراد به الراحلة والزاد دون صحة بدنه، أو أراد به صحة بدنه والزاد والرحلة.

وافتنا في معنى قول الله عز وجل: ﴿أعدوالهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل﴾ (٢).

هل القوة ورباط الخيل مما استطاعوه أو غير ذلك، وإن حضرك ـ أيدك الله ـ شواهد من الشعر أو من مطلق كلام العرب بينت ذلك لنا، وإن اتبعته مسئولا بذكر ما قيل إن العرب لم تعرف شيئا من حقائق الأغراض، وهل جائز عليهم أن يسموا شيئا لا يعرفون حقيقته أم لا، ومننت به علينا ـ إن شاء الله تعالى وأطال الله بقاءك وأدام عزك وتأييدك وأيد أهل الأدب بك وحرس نعمته عليك ومواهبه لديك.

فأجابه أبو بكر بن دريد:

وقفت ـ أدام الله عزك ـ على متضمن كتابك.

فأما المسئلة الأولى فقد بينتها في أول كتاب الاشتقاق وهي قول من زعم من أهل الجدل أن العرب تسمت اسماء تأدت إليها صورها ولم تعرف العرب حقائقها، وإنما تعلق هؤلاء الزاعمون بما ذكره الليث ابن المظفر في (كتاب العين) عن الخليل أنه سأل أبا الّقيس ما الدقيش؟ قال لا أدري إنما أسماء نسميها لا نعرف معناها، وهذا جهل من الليث وادعاء على الخليل، وذلك

---

(١) سورة آل عمران. آية ٩٧.

(٢) سورة الأنفال. آية ٦٠.

أن العرب قد سمت دقشا ثم حقروه فقالوا دقيش ثم صرفوه من فعل إلى فنعل فسموا دنقشا وكل هذه أسماء، فلو لم يكن للدقش أصلا في كلامهم ولم يقفوا على حقيقته لم يجيئوا به مكبرا ومحقرا ومصرفاً من فعل إلى فنعل، والدقيش طائر أغيبر أريقط معروف عندهم، قال غلام من العرب أنشده يونس.

ومكردة يا أُمتاه واخصبى العشيـة   قـد صـدت دقشين وسنـدريـة

وليس قول الليث مقبولا على أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد ـ نضر الله وجهه ـ والدليل على ذلك تخليط الليث في (كتاب العين) واحتجاجه بالأشعار الضعيفة ثم بأشعار المولدين نحو أبي الشمقمق ومن أشبهه.

وأما قولك ـ أيدك الله ـ أيجوز عندك أن توقع العرب اسما على مالا معنى له؟ فهذا خلف من الكلام، ليس في كلامهم كل جد ولا هزل إلا وتحتها معنى من فنها، ولو تكلف ذلك متكلف حتى يستقصيه لأوضح منه ماخفى، فأما قولهم إن العرب لم تدرما الأستطاعة وما القدرة وما القوة فكيف يكون ذلك وقد جاء في الشعر الفصيح عن المطبوعين دون المتكلفين.

قال عمرو بن معد يكرب:

إذا لم تستطـع شيئـا فـدعـه   وجـاوزه إلى مـا تستطيـع

وقال القطامي وهو حجة:

أمـور لـو تـدبـرهـا حليم   لهيـب أو لحذر مـا استطـاعـا

وهذا يكثر ـ أدام الله تأييدك.

فأما القول في أنهم إذا قيل لأحدهم بما استطعت قطع الحبل أو هذا الطنب أن يقول بسكين أو شفرة أو سيف فللاستطاعة عندهم موضعان، موضع بفضل قوة وشدة بطش، وموضع بآلة نحو السيف والشفرة وما أشبهها، وفي الجملة إنهم لا يؤمنون بالاستطاعة إلا إلى الإنسان دون سائر الحيوان، ولهم ترتيب في لغتهم يقولون فلان يستطع أن برقي هذا الجبل، وهذا الجمل

مطيق للسفر، وهذا الفرس صبور على مماطلة الحضر، وكذلك قول الله عز وجل ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ (١) إنما قال استطاع لما وقع الخطاب على (من) وهي تقع على نزاد وراحلة وصحة بذن وكيفما وجد السبيل إليه، هكذا ظاهر الخطاب ومخرجه على مذاهب كلام العرب.

وأما قوله عز وجل: ﴿وأعدوا لهم ما استطعتممن قوة ومن رباط الخيل﴾ (٢) فليس يراد بالقوة ههننا قوة الأجسام التي بها يكون بطشها وتصرفها واقتدارها على ما تحاول، لأن ذلك ليس إلى الناس الزيادة فيه ولا النقصان منه، وإنما الله يزيد في قوة الأجسام وينقص منها كما يريد تبارك وتعالى، وإنما أريد به ـ والله أعلم ـ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة أي من الأشياء التي تتقوون بها على العدو من سلاح وآلة وأصحاب وأنصار وغير ذلك، ومما تفلون به حرب عدوكم وتعلون به عليهم، وكذلك قوله «ومن رباط الخيل» أي وأعدوا لهم من الخيل ما تتقوون به عليهم، وهذه القوة ورباط الخيل مما كانوا يستطيعون إعداده ويمكنهم فأمروا بإعداده للعدو ليرهبوهم وليخيفوهم، وهذا باب يطول جدا، وفيما أومأت إليه دليل على ما سواه مما يتصل به.

وأما سؤالك ـ أيدك الله ـ عن مذهب العرب في العرَض، وهل كانوا عارفين به أم كيف سموا شيئا لا يعرفون حقيقته، فقد ذكرت لك ـ أيدك الله ـ أنه ليس في كلامهم من اسم هزل ولا جد إلا وتحته معنى من جنسه، ولكنهم لم يكونوا يذهبون بالعرَض مذهب المتفلسفة ولا طريق أهل الجدل، وإن كان مذهبهم فيه ـ لمن تدبر ـ مطابقاً لغرض الفلاسفة والمتكلمين في حقيقته، وذلك أنهم يذهبون العرض إلى أسماء منها أن يضعوه موضع ما

---

(١) سورة آل عمران. آيه ٩٧.

(٢) سورة الآنفال آية ٦٠.

اعترض لأحدهم من حيث لم يحتسبه كما يقال علقت فلانة عرضا أي اعتراضا من حيث لم أقدره.

فقال الأعشى:

علقتها عرضا وعلقت رجلا   غيري وعلق أخرى ذلك الرجل

وقد يضعونه موضع مالا يتبت فلا يدوم كقولهم كان ذلك الأمر عن عرض ثم زال، وقد يضعونه موضع مما يتصل بغيره ويقوم به، وقد يضعونه مكان ما يضعف ويقل، فكأن المتكلمين استنبطوا العرض من أحد هذه المعاني فوضعوه لما قصدوا له، وهو إذا تأملته وجدته غير خارج عن مذاهب العرب وكذلك الجوهر عند العرب إنما يشيرون به إلى الشيء النفيس الجليل، فاستعمله المتكلمون فيما خالف الأعراض، لأنها أشرف منها، وقد ولدت أسماء في الإسلام لم تكن العرب قبله عارفة بها إلا أنها غير خارجة عن معاني كلامها واستفادة معرفتها إذ كانت على أوضاعها، والمعاني التي تعلقها نحو الكافر والفاسق والمنافق، وإنما اشتقاق الكافر من كفرت الشيء إذا سترته وغطيته والفاسق من فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها، واشتقاق المنافق من النافقاء وهو أحد حجرة اليربوع إلى كثير من ذلك يطول تعداده، وكذلك في كل زمان وأوان لا يخلو الناس فيه من توليد أسماء يحدث لها أسباب فيتعارفونها بينهما بكل لغة ولسان فليس هذا منكر إذا كان ذلك غير خارج عن الأصول المتفق عليها والمعاني المعقولة بينهم.

وفيما ضمنت من (كتاب الاشتقاق) ما يدلك على ما التمست الوقوف عليه من هذا النحو، وهذا من القول كاف في جواب ما سألت عنه، وأطال الله بقاءك وأدام عزك وتأييدك وأتم نعمته عليك وعلى أهل العلم بك وفيك وعندك.

المسئلة الحادية عشرة

وهي آخر مسائلك وهي قولك ماوزن أرطى وأفعى وأروى. وهل هي على وزن أفعل أم الألف في آخرها منونة؟

أما أرطي فللعرب فيها مذهبان، أكثرهما على أن الهمزة في أولها أصلية والألف في آخرها مزيدة للإلحاق فتقديرها فعلى ملحق بفعال نحو جعفر وسلسب فالألف ألحقته بهذا البناء، والدليل على ذلك قولهم أديم ماروط إذا دبغ بالأرطى، ولو كانت الهمزة مزيدة وكان على وزن أفعل لقيل أديم مرطى، والأرطى جمع واحدتها أرطاة وهي شجرة تدبغ بها الهرب. وذكر الجرمي أن من العرب من يقول أديم مرطى، فأرطى على هذا التقدير أفعل، والهمزة في أولها زائدة، فإذا سمي بها مذكر على المذهب الأول وهو المشهور المعروف لم ينصرف في المعرفة والصرف في النكرة، وإذا سمي بها في المذهب الثاني مذكر لم ينصرف أيضا في المعرفة وانصرف في النكرة.

وأما الآن في موضعها هي شجر فهي مصروفة للنكرة، فتقول أرطاه وأرطى كما ترى مصروف واحده وجمعه لأنه نكرة.وذكر سيبويه وغيره من النحويين أن الاسم إذا كان على أربعة أحرف بهمزة في أوله حكم عليها بالزيادة نحو أفعل وأبدع وما أشبه ذلك، وإنما يحكم علئالهمزة ههنا بالزيادة لكثرة ما جاءت زائدة في هذا النحو مما يدل الاشتقاق على زيادتها فيه نحو أحمر وأصفر وأخضر وأحمد وما أشبه ذلك، فلحق مالا اشتقاق له به، إلا أسماء قام الدليل على أن الهمزة في أوائلها أصلية وهي أرطى وأمعة وأيصر.

فأما أرطى فقد مضى القول فيه، وأما أمعة فالدليل على أن الهمزة في أولها أصلية أنه ليس في الكلام أفعله وإنما هو فعله مثل زنمة وهو القصير، وأما أيصر فالدليل على ذلك أنهم قالوا في جمعه آصار وهو كساء يحتش فيه.

قال الشاعر:

ويجمع ذا نعتين الأصارا

وأما أفعى فالهمزة في أولها مزيدة ووزنها أفعل، إلا أن للعرب فيها مذهبين، أكثرهم على أنها اسم وليس بصفة، وإذا كانت اسما وهي نكرة وجب صرفها، لأن ما كان على أفعل اسما فهو مصروف في النكرة نحو أفكل وأيدع وأربع، وإنما يمتنع من الصرف في المعرفة، وأكثر العرب على صرف أفعى على هذا التقدير.

قال سيبويه: أجدل للصقر وأخيل للطائر، وأفعى الأجود فيها أن تكون أسماء فتصرف لأنها نكرات، وقد جعلها بعضها صفات فلم يصرفوها، لأن ما كان على أفعل نعتا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو أحمر وأصفر وأشقر فكذلك أجدل وأخيل وأفعى عند هؤلاء نعوت فلا يصرفونها.

قال: واحتج هؤلاء بأن قالوا إنما قيل له أجدل من الجدل وهو شدة الخلق فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد وجعلوا أخيل أفعل من الخيلان للونه وهو طائر على جناحه لمعة مخالفة للونه، وكذلك أفعى عندهم وإن لم يكن لها فعل ولا مصدر، وكان امتناع أجدل وأخيل من الصرف وإلحاقه بالنعوت أقوى من ترك صرف أفعى لبيان الاشتقاق في هذين وأنه لا أتقاق للأفعى، والأجود فيها الصرف.

وذكر الجرمي أيضاً: أن أكثر العرب على صرف أفعى،وقد ترك صرفها بعضهم، والأفعى أنثى والذكر أفعوان، وأما أروى فوزنها فعلى والهمزة في أولها أصلية والألف في آخرها للتأنيث فهي بمنزلة سكرى تمتنع من الصرف في المعرفة والنكرة، فهذا منتهى القول في المسائل التي ضمنتها آخر كتابك ـ والله المعين والموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل.

رأي ابن خالويه في تثنية وجمع (البضع): قال ابن خالوية في مجموع له كتب إليّ سيدنا الأمير سيف الدولة أطال الله بقاءه يوم جمعة وأنا في الجامع.

كيف تثنى وتجمع البضع فقلت: إنه جرى في كلامهم كالمصدر لم يثن ولم

يجمع مثل البخل قال الله تعالى ﴿ويأمون الناس بالبخل﴾ [1] ولم يقل بالأبخال ولو جمعناه قياسا لقلنا أبضاعا مثل قفل وأقفل وخرج وأخرج، لأن فعلا يجمع على أفعل.

من الفتاوى النحوية لابن الشجري: قال ابن الشجري في(أماليه) في المجلس الثامن والخمسين: ذكر مسائل استفتى المكني بأبي نزار فجاء بخلاف ما عليه أئمة النحويين أجمعين، وكذلك خالف العرب قاطبة في كلمة أجمعوا عليها وأثبت خطه بما سنح له من هذيانه، واثبت بعده خطه: الشيخ أبو منصور موهوب بن أحمد المعروف بابن الجو البقي.

نسخة الفتوى:

ما تقول السادة النحويون ـ أحسن الله توفيقهم ـ في قول العرب يا أيها الرجل هل ضمة اللام فيه ضمة إعراب، وهل الألف واللام فيه للتعريف، وهل يأمل ومأمول وما يتصرف منهما جائز، وهل يكون سوى بمعنى غير؟

نسخة جواب المكنى بأبي نزار:

الضمة في اللام من قولهم يا أيها الرجل ضمة بناء وليست ضمة إعراب لأن ضمة الإعراب لا بد لها من عامل يوجبها، إذ لا عامل هنا يوجب هـذه الضمة والألف واللام ليست ههنا للتعريف، لأن التعريف لا يكون إلا بين اثنين في ثالث، والألف واللام هنا في اسم المخاطب والصحيح أنها دخلت بدلا من يا أوي، وإن كان منادى فنادؤه لفظي، والمنادى على الحقيقة هو الرجل، ولما قصدوا تأكيد التنبيه وقدروا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير فعوضوا عن حرف النداء ثانيا ها في أيها وثالثا الألف، فالرجل مبنى بناء عارضا، كما أن قولك يا زيد يعلم منه أن الضمة فيه ضمة بناء عارض.

وأما أمل يأمل فلا يجوز لأن الفعل المضارع إذا كان على يفعل بضم العين

---

(١) سورة الحديد. آية ٢٤.

كان بابه أن ماضية على فعل بفتح العين وأمل لم أسمعه فعلا ماضيا.

فإن قيل: يقدر أن يأمل فعل مضارع ولم يأت ماضيه، كما أن يذر ويدع كذلك.

قلت: قد علم أن يذر ويدع على هذه القضية جاءا شاذين، فلو معهما كلمة أخرى شاذة لنقلت نقلها ولم يجز أن لا تنقل، وسمعنا أن ذلك ملحق بما ذكرنا فلا يجوز أمل ولا مأمول، إلا أن يسمعني الثقة أمل خفيف الميم.

وأما سوى فقد نص على أنها لا تأتي إلا ظرف مكان، وأن استهالها اسما منصرفا بوجوه الإعراب بمعنى غير خطأ.

وكتب أبو نزار النحوي نسخة جواب الشيخ أبي منصور موهوب بن أحمد:

ضمة اللام من قولك يا أيها الرجل وشبهه ضمة إعراب ولا يجوز أن تكون ضمة بنا، ومن قال ذلك فقد غفل عن الصواب، وذلك أن الواقع عليه النداء أي المبنى أيضا لأنه مرفوع رفعا صحيحا، ولهذا أجاز فيه أبو عثمان النصب على الموضع كما يجوز في يا زيد الظريف، وعلة رفعه أنه لما استمر الضم في كل منادى معرفة أشبه ما أسند إليه الفعل فأجريت صفته على اللفظ فرفعت، ومحال أن يدعى تكرير حرف النداء مكان (ها) ومكان الألف واللام؛ لأن المنادى واحد، وإنما تقدر الألف واللام بدلا من حرف النداء فيما عطف بالألف واللام نحو يا زيد والرجل، لأن المنادى الثاني غير الأول فيحتاج أن يقدر فيه تكرير حرف النداء فقد صارت الألف واللام هناك كالبدل منه. وليس كذلك يا أيها الرجل لأنه بمنزلة يا هذا الرجل والألف واللام فيه للتعريف.

وأما أمل يأمل فهو آمل والمفعول مآمول، فلا ريب في جوازه عند العلماء وقد حكاه الثقاة منهم الخليل وغيره، والشاهد عليه كثير قال بعض المعمرين:

المرء يأمل أن يعيش وطول عيش قد يضره

وقال الآخر:

ها أنا ذا آمل الخلود وقد أدرك عقلي ومولدي حجرا

وقال كعب بن زهير:

والعفوُ عند رسول الله مأمول

وقال المتنبي وهو من العلماء بالعربية:

حرموا الذي أملوا

وأما سوى فلم يختلفوا فيأنها تكون بمعنى غير وتكون أيضا بمعنى الشيء نفسه تقول رأيت سواك أي غيرك، وحكى ذلك أبو عبيد عن أبي عبيدة وقال الأعشى:

وما قصدت من أهلها لسوائكا

أي لغيرك فهذه بمعنى غير وهي أيضا ظرف، وتقرير الخليل لها بالظروف في الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن أن تكون بمعنى غير، وفيها لغات إذا فتحت مدت لا غير، وإذا ضمت قصرت لا غير، وإذا كسرت جاز المد والقصر والقصر أكثر، وما يحمل المتكلم بالقول الهراء إلا فشو الجهل – وكتب موهوب بن أحمد.

قال ابن الشجري: نسخة جوابي.

الجواب – والله سبحانه الموفق للصواب – **أن** ضمة اللام في قولنا يا أيها الرجل ضمة إعراب، لأن ضمة المنادى المفرد المعرفة لها باطرادها منزلة بين منزلتين فليست كضمة حيث، لأن ضمة حيث غير مطردة وذلك لعدم اطراد العلة الى أوجبتها، ولا كضمة زيد في نحو خرج زيد، لأن هذه حدثت بعامل لفظي، ولو ساغ أن توصف حيث لم يجز وصفها بمرفوع حملا على لفظها، لأن ضمتها غير مطردة ولا حادثة عن عامل، ولما اطردت الضمة في قولنا يا زيد يا عمرو، وكذلك اطردت في النكرات المقصودة قصدها نحو يا

رجل يا غلام إلى ما لا يحصى كثرة، تنزل الاطراد فيها منزلة العامل المعنوي الرافع للمبتْ من حيث اطردت الرفعة في كل اسم ابتدىء به مجردا من عامل لفظي وجيء له بخبر، كقولك زيد منطلق، عمرو ذاهب، إلى ما لا يدركه الإحصاء، فلما استمت ضمةِ المنادى في معظم الأسماء كما استمرت في الأسماء المعربة الضمة الحادثة عن الابتداء شبهتها العرب بضمة المبتدأ فأتبعتها ضمة الإعراب في صفة المنادى في نحو يا زيد الطويل، وجمع بينهما أيضا أن الاطراد معنى كما أن الأبتداء معنى، ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما، حتى أنهم قد حملوا أشياء على نقائضها، ألا ترى أنهم قد اتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة من قرأ الحمد لله بكسر الدل وكذلك اتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في قراءق من قرأ الحمدُ لُله بضم اللام، وكذلك اتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في نحو يا زيد بن عمرو وفي قول من فتح الدال من زيد.

وكان شافهني هذا المتعدي طوره بهذا الهراء الذي ابتدعه والهذاء الذي اختلقه واخترعه، فقلت له إن ضمة المنادى لها منزلة بين منزلتين فقال منكرا لذلك، وما معنى المنزلة بين المنزلتين فجهل معنى هذا القول، ولم يحسن بأن هذا الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربية كهمزة بين بين التي بين الهمزة والألف، أو الهمزة والياء أو الهمزة والواو وكألف الإمالة التي هي بين ألف التفخيم والياء وكالصاد المشربة صوت الزأى، وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف.

وأما قوله إن الألف واللام هنا ليست للتعريف لأن التعريف لا يكون إلا بين اثنين في ثالث، والألفْ واللام هنا في اسم المخاطب، والصحيح أنها دخلت بدلا من (يا) فقول فاسد بل الألف واللام هنا لتعريف الحضرة كالتعريف في قولك جاء هذا الرجل، ولكنها لما دخلت على اسم المخاطب صار الحكم للخطاب، من حيث كان قولنا يا أيها الرجل معناها يا رجل، ولما كان الرجل هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب فاكتفى باثنين،

لآن اسماء الخطاب لا يفتقر في تعريفها إلى حضور ثالث، ألا ترى أن قولك خرجت يا هذا وانطلقت ولقيتك وأكرمتك لا حاجة به إلى ثالث؟ وليس كل وجوه التعريف يقتضي أن يكون بين اثنين في ثالث، ألا ترى أن ضمائر المتكلمين نحو أنا خرجت ونحن ننطلق لا يوجب تعريفها حضور ثالث، فقد وضح لك بهذا أن قوله التعريف لا يكون إلا بين اثنين في ثالث كلام ظاهر الفساد؛ لأنه أطلق هذا اللفظ على جميع التعاريف فتأمل سددك الله هذه الفقرة التي عمى عنها هذا الغبي وعما صدرت به حتى خطأ بجهله الأئمة المبرزين في علم العربية المتقدمين منهم والمتأخرين.

ومن شواهد إعراب الرجل في قولنا يا أيها الرجل نعته بالمضاف المرفوع في قولك يا أيها الرجل ذو المال، وذلك أنشدوا:

يا أيها الرجل ذو التنزئ

فهذا دليل - على إعراب الرجل - قاطع لأن الصفة المضافة في باب النداء لا يجوز حملها على لفظ المبنى، ولا تكون إلا منصوبة أبدا كقولك يا زيد ذا المال.

وقد عارضته بهذا الدليل الجلي الذي تناصرت به الروايات عن النحوي واللغوي، فزعم أنه لا يرفع هذه الصفة ولا ينشد إلا ذا التنزي ولا يعتد بإجماع النحويين واللغويين على سماع الرفع فيها عن العرب، فدل ذلك على أن هذا العديم الحس هو المقصود بالنداء في قول القائل:

يا أيها الجاهل ذو التنزي

وأما قوله ولما قصدوا تأكيد التنبيه وقدروا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير فعوضوا عن حرف النداء ثانيا (ها) وثالثا الألف واللام، فهذا من دعاويه الباطلة، لأنه زاعم أن أصل يا أيها الرجل يا أي يا رجل، فعوضوا من يا الثانية (ها) ومن الثالثة الألف واللام، وليس الأمر على ما قاله وابتدعه من هذا المجال، ولكن العرب كرهوا أن يقولوا يا الرجل وما أشبه

ذلك، فيولوا حرف النداء الألف واللام، فأدخلوا أي فجعلوها وصلة إلى نداء المعارف بالألف واللام وألزموها حرف التنبيه عوضا لها مما منعته من الإضافة، هذا قول النحويين، فمن تكلف غيره بغير دليل فهو مبطل، فلا حاجة بنا إلى أن نقدر أن الأصل يا أي يا رجل، فإنه مع مخالفته لقول الجماعة خلف من القول يمجه السمع وينكره الطبع.

وأما قوله في أمل ويأمل: إنهما لا يجوزان عنده لأنه لم يسمع في الماضي منهما أمل خفيف الميم، فليت شعري ما الذي سمع في اللغة ووعاه حتى أنكر أن يفوته هذا الحرف؟! وإنما ينكر مثل هذا من أمعن النظر في كتب اللغة كلها ووقف على تركيب (ام ل) في كتاب [العين للخليل] بن أحمد و(كتاب الجمهرة) لأبي بكر بن دريد و(المجمل) لأبي الحسين ابن فارس و(ديوان الأدب) لأبي إبراهيم الفارابي و(كتاب الصحاح) لأبي نصر إسماعيل ابن حماد الجوهري النيسابوري وغير ذلك من كتب اللغة فإذا وقف على أمهات كتب هذا العلم التي استوعب كل كتاب منها اللغة أو معظمها فرأى أن هذا الحرف قد فات أولئك الأعيان ثم سمع قول كعب بن زهير (والعفو عند رسول الله مأمول) سمل لكعب وأذعن له صاغرا قميئا، فكيف يقول من لم يتوج سمعه عشرة أسطر من هذه الكتب التي ذكرتها لم أسمع أمل ولا أسلم أن يقال مأمول.

وأما قوله: إنه لا يجوز يأمل ولا يأمل ولا مأمول إلا أن يسمعني الثقة أمَل فقول من لم يعلم، فإنهم قالوا فقير ولم يقولوا في ماضيه فقر ول يأت فعله إلا يالزيادة، أفتراه ينكر أن يقال فقير لان الثقة لم يسمعه فقر فلعله يجحد أن يكونوا قد نطقوا بفقير وقد ورد به القرآن في قوله تعالى ﴿إني لما أنزلت إليّ من خير فقير﴾ [1]. وهل إنكار فقير إلا كإنكار مأمول بل إنكار فقير عنده أوجب، لأنهم لم يقولوا في ماضيه إلا افتقر ومأمول قد نطقوا بماضيه بغير زيادة.

(١) سورة القصص آية ٢٤.

وأما سوى، فإن العرب استعملتها استثناء وهي في ذلك منصوبة على الظرف بدلالة أن النصب يظهر فيها إذا مدت، فإذا قلت أتاني القوم سواك فكأنك قلت أتاني القوم مكانك، وكذلك قد أخذك سواك رجلا أي مكانك، واستدل الأخفش على أنها ظرف بوصلهم الاسم الناقص بها في نحو أتاني الذي سواك، والكوفيين يرون استعمالها بمعنى غير، وأقول إدخال الجار عليها في قول الأعشي:

وما قصدتْ من أهلها لسوائكا

يخرجها من الظرفية، وإنما استجازت العرب ذلك فيها تشبيها لها بغير من حيث استعملوها استثناء، وعلى تشبيهها بغير قال أبو الطيب:

أرض لها شرف سواها مثلها لو كان مثلك في سواها يوجد

رفع سوى الأولى بالابتداء وخفض الثانية بفي فأخرجها من الظرفية، فمن خطأه فقد خطأ الأعشي في قوله لسوائكا، ومن خطأ الأعشي في لغته التي جبل عليها وشعره يستشهد به في كتاب الله تعالى فقد شهد على نفسه بأنه مدخول العقل ضارب في غمرة الجهل، وليس لهذا المتطاول إلى ما يقصر عنه ذرعه شيء يتعلق به في تخطئه العرب إلا قول الشاعر:

حراجيج ما تنفكّ إلا مناخه على الخسف أو يُرمى بها بلدا فقرا

فكل فقرة ينزلها بالعربية يزف أمامها هذا البيت معارضاً به أشعار الفحول من العرب العاربة، وليس دخول إلا في هذا البيت خطأ كما توهم، لأن بعض النحويين قدر في ينفك التمام ونصب مناخه على الحال فينفك ههنا مثل منفكين في قول الله عز وجل: ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى بأتيهم البينة﴾ [1] فالمعنى ما تنفصل عن جهد ومشقة إلا في حال إناختها على الخسف ورمى البلد القفر بها اي تنتقل من شدة إلى شدة.

---

(١) سورة البينة آية ١.

ومن العجب أن هذا الجاهل يقدم على تخطئة سلف النحويين وخلفهم وتخطئة الشعراء الجاهليين والمخضرميين والإسلاميين فيعترض على أقوال هؤلاء وأشعارها بكلام ليس له محصول، ولا يؤثر عنه أنه قراء مصنفا في النحو إلا مقدمة من تأليف عبد القاهر الجرجاني قيل إنها لا تبلغ أن تكون في عشر أوراق، وقيل إنه لا يملك من كتب النحو واللغة ما مقداره عشر اوراق، وهو مع هذا يرد بقحته على الخليل وسيبويه، إنها لوصمة اتسم بها زماننا هذا لا يبدد عارها ولا ينقضي شنَّارها!! وإنما طلب بتلفيق هذه الأهواس أن تسطر فتى فيثبت خطه فيها مع خط غيره فيقال أجاب أبو نزار بكذا وأجاب غيره بكذا، فقد أدرك لعمر الله مطلوبه وبلغ مقصوده، ولو لا إيجاب حق من أوجب حقه والتزمت وفاقه واحترمت خطابه لصنت خطي ولفظي عن مجاورة خطه ولفظه.

قال ابن الشجري في المجلس الحادي والستين من أماليه:

ذكر أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني صاحب (كتاب الأغاني) حديثا رفعه إلى أبي ظبيان الحماني.

قال: اجتمعت جماعة من الحي على شراب فتغنى أحدهم بقول حسان:

إن التي ناولتني فرددتها   قتلت قتلت فهاتها لم تقتل
كلتاهما حلب العصير فعاطني   بزجاجة أرخاهما للمفصل

فقال رجل منهم كيف ذكر واحدة بقوله إن التي ناولتني فرددتها، ثم قال كلتاهما حلب العصير، فجعلها اثنتين؟ قال أبو ظبيان فلم يقل أحد من الجماعة جوابا فخلف رجل منهم بالطلاق ثلاثا إن بات ولم يسأل القاضي عبيد الله بن الحسين عن تفسير هذا الشعر، قال فسقط في أيدينا ليمينه ثم اجتمعناعلى قصد عبيد الله فحدثني بعض أصحابنا السعديين قال فيممناه نتخطى إليه الأحياء، فصادفناه في المسجد يصلي بين العشائين، فلما سمع حسنا أوجز في صلاته ثم أقبل علينا فقال: حاجتكم؟ فبدر رجل منا فقال نحن ـ أعز الله القاضي ـ

قوم نزعنا إليك من طريق البصرة في حاجة مهمة فيها بعض الشيء، فإن أذنت لنا قلنا فقال قولوا فذكر يمين الرجل والشعر، فقال أما قوله إن التي ناولتني ،فإنه يعني الخمر، وقوله قتلت أراد مزجت بالماء، وقوله كلتاهما حلب العصير يعني الخمر ومزاجها، فالخمر عصير العنب والماء عصير السحاب، قال الله تعالى ﴿وأنزلنا من المعصرات ماء ثجاجا﴾ (١) انصرفوا إذا شئتم.

قال ابن الشجري: وأقول إن هذا التأويل يمنع منه ثلاثة اشياء.

أحدها: أنه قال كلتاهما وكلتا موضوعة لمؤنثين والماء مذكر والتذكير أبدا يغلب على التأنيث كتغليب القمر على الشمس في قول الفرزدق:

لنا قمراها والنجوم الطواع

أراد لنا شمسها وقمرها، وليس للماء اسم آخر مؤنث فيحمل على المعنى، كما قالوا أتته كتابي فأحتقرها لأن الكتاب في المعنى صحيفة.

وكما قال الشاعر:

قـــامـــت تبكيـــه على قبره ... مـن لي مـن بعـدك يـا عـــامـــر

تـــركتني في الدار ذا غـــربـــة ... قـد ذل مـــن ليس لـــه نـــاصر

كان الوجه أن يقول ذات غربة، وإنما ذكّر لأن المرأة إنسان فحمل على المعنى.

والثاني: أنه قال: أرخاهما للمفصل وأفعل هذا موضع لمشتركين في معنى، وأحدهما يزيد على الآخر في الوصف. كقولك زيد أفضل الرجلين، فزيد والرجل المضموم إليه مشتركان في الفضل، إلا أن فضل زيد يزيد على فضل المقرون به، والما، لا يشارك الخمر في إرخاء المفصل.

والثالث: أنه قال في الحكاية فالخمر عصير العنب، وقول حسان حلب

(١) سورة النبأ آية ١٤.

العصير يمنع من هذا، لأنه إذا كان العصير الخمر والحلب هو الخمر فقد أضفت الخمر إلى نفسها والشيء لا يضاف إلى نفسه.

والقول في هذا عندي: أنه أراد كلتا الخمرين، الصِّرف والممزوجة حلب العنب فناولني أشدهما إرخاء للمفصل.

قال ابن الشجري في المجلس الرابع والستين.

مسئلة سئلت عنها ـ المعلم والمعلمة زيد عمرا خير الناس إياه أنا.

الجواب: أن المعلم مبتدأ، والمعلمة معطوف عليه، وهو يقتضي اسما فاعلا ويقتضي التعدي إلى ثلاثة مفاعيل كما يقتضي ذلك فعله الذي هو أعلم، فزيد فاعله والهاء المفعول الأول وعمرا الثاني وخير الناس الثالث وإياه ضمير مصدره الذي هو الاعلام وإن لم يجز له ذكر؛ لأن المصدر يحسن إضماره إذا ذكر فاعله أو اسم فاعله كقوله:

إذا نهى السفيه جرى إليه

وقولك أنا خبر المبتدأ الذي هو المعلم، والمعلمة وإن كان عطفا على المعلم لأنه وصف له فلذلك كان خبراً عنهما معا فالتقدير المعلم المعلمة زيد عمرا خير الناس أنا

مسئلة نحوية لابن السيد البطليوسي

قال الإمام أبو محمد ابن السيد البطليوسي في كتاب المسائل والأجوبة.

جمعني مجلس مع رجل من أهل الأدب فنازعني في مسئلة من مسائل النحو، ثم دبت الأيام ودرجت الليالي وأنا أعيرها فكري ولا أخطرها على بالي، ثم اتصل بي أن قوما يتعصبون له ويقرظونه ويعتقدون أني أنا المخطىء فيها دونه، فرأيت أن أذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام، وأزيد ما لم أذكره وقت المنازعة والخصام، ليعلم من المزجي البضاعة وبالله التوفيق.

كان مبتدأ الأمر أن هذا الرجل المزكور قال لي: إن قوما من نحويي سرقسطة اختلفوا في قول كُثير.

وأنتِ التي حببت كل قصيرة إليّ وما تدري بذاك القصائر
عنيت قصيرات الحجال ولِم أرد قصار الخطا شر النساء البحاتر

فقال بعضهم: البحاتر مبتدأ وشر النساء خبره، وقال بعضهم يجوز أن يكون شر النساء هو المبتدأ والبحاتر خبره. وأنكرت أنا هذا القول، وقلت لا يجوز إلا أن يكون البحاتر هو المبتدأ وشر النساء هو الخبر، فقلت له الذي قلت هو الوجه المختار وما قاله النحوي الذي حكيت عنه جائز غير ممتنع، فقال: وكيف يصح ما قال وهل غرض الشاعر إلا أن يخبر أن البحاتر شر النساء ؟. وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ويورد الألفاظ المنطقية التي يستعملها أهل البرهان. فقلت له أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو، وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل الفلسفة: يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يرون أن إدخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون من جهل المتكلم أو ن قصد منه للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى إذا ضاقت عليه طرق الكلام، وصناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة، فيجيز النحويون في صناعتهم أعطى درهم زيدا ويرون أن فائدته كفائدة قولهم أعطى زيد درهما، فيسندون الإعطاء إلى الدرهم في اللفظ وهو مسند في المعنى إلى زيد، وكذلك يجيزون ضرب بزيد الضرب وخرج بزيد اليوم وولد لزيد ستون عاما، وقد علم أن الضرب لا يضرب واليوم لا يخرج به وأن السنين عاما لا توله، فهذه الألفاظ كلها غير مطابقة للمعاني لأن الإسناد وقع فيها إلى شيء وهو في المعنى إلى شيء آخر اتكالا على فهم السامع وليس هذا بضرورة

شاعر، بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينها في محاوراتها وهذا أشهر عند النحويين من أن يحتاج فيه إلى بيان. ومما يبين هذا أن النحويين قد قالوا إذا اجتمعت معرفتان جعلتَ أيتها شئت الاسم وأيتها شئت الخبر، فنقول كان زيد أخاك وكان أخوك زيدا.

فإن قال قائل: الفائدة فيها مختلفة لأنه إذا قال كان زيد أخاك أفادنا الأخوة، وإذا قال كان أخوك زيدا أفادنا أنه زيد.

والجواب: أن هذا جائز صحيح لا ينازع فيه منازع، ويجوز أيضا أن يقال كان أخوك زيدا والمراد كان زيد أخاك، فيقع الإسناد في اللفظ إلى الأخ وهو المعنى إلى الذي، والدليل على ذلك أن القراء قرأوا ﴿فما كان جواب قومه إلا أن قالوا﴾[1] برفع الجواب ونصبه فتارة يجعلون الجواب الاسم والقول الخبر، وتارة يجعلون القول الاسم والجواب الخبر، وليس يشك أحد أن الغرض في كلتا القراءتيين واحد، وأن الإخبار في الحقيقة إنما هو عن الجواب، وكذلك قوله تعالى: ﴿فكان عاقبتها أنهما في النار﴾[2] قرىء برفع العاقبة ونصبها ولا فرق بين الأمرين عند أحد من البصريين والكوفيين، وكذلك قول الفرزدق:

شهدت قيس فما كان نصرها قتيبة إلا عضها بالأباهم

ينشد برفع النصر ونصب العض، وبرفع العض ونصب النصر والفائدة في الأمرين جميعا واحدة، وكذلك قول الآخر:

علم الأقوام ما كان داؤها بثهلان إلا الخزي ممن يقودها

ينشد برفع الداء ونصب الخزي وبنصب الداء ورفع الخزي، والفائدة فيها جميعاً واحدة، وإنما تساوي ذلك لأن المبتدأ هو الخبر في المعنى.

---

(١) سورة النحل: آية ٥٦.

(٢) سورة الحشر: آية ١٧.

ومما يبين ذلك بياناً واضحاً أن القائل إذا قال شر الناس فاسق، أو قال الفاسق شر الناس، فقد أفادنا في كلا الحالتين فائدة واحدة، وكذلك إذا قال أبوك خير الناس فائدته كفائدة قوله خير الناس أبوك، لا يمكن أحد أن يجعل بينهما فرقا، ويشهد لذلك قوله زهير:

وأما أن تقولوا قد أبينا فشر مواطن الحسب الإباء

فهذا البيت أشبه ببيت كثّير وقد جعل زهير شراً هو المبتدأ والإباء هو الخبر، وإنما غرضه أن يخبر أن الإباء هو شر مواطن الحسب. ولا يجوز لزاعم أن يزعم أن الإباء هو المبتدأ وشر خبره، لأن الفأ لا يجوز دخولها على خبر المبتدأ إلا أن يتضمن المبتدأ معنى الشرط، ألا ترى أنه لا يجوز زيد فقائم وكذلك من رواه وشر مواطن بالواو، لأن الواو لا تدخل على الأخبار ولا يجوز زيد وقائم.

ومما يبين لك تساوي الأمر عند النحويين باب الإخبار بالذي وبالألف واللام، فمن تأمل قول النحويين فيه رأي ما قلناه نصا، لأن القائل إذا سأل فقال أخبرني عن زيد من قولنا قائم زيد؟ فجوابه عند النحويين أجمعين أن يقال الذي قام زيد والقائم زيد، ألا ترى أن المجيب قد جعل زيدا وإنما سأله السائل أن يخبر عنه، ولم يسأله أن يخبر به، فلو جاء الجواب على حد السؤال لقال زيد الذي قام وزيد القائم، وباب الإخبار كله مطرد على هذا، وإنما جاز ذلك عندهم لأن الفائدة في قولك الذي قام زيد كالفائدة في قولك زيد الذي قام، كذلك الفائدة في قولك زيد القائم كالفائدة في قولك القائم زيد، ولولا أن الأمرين عندهم سواء لما جاز هذا.

ومن أظرف ما في هذا الأمر أن جماعة من النحويين لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه إذا كان معرفة، فلا يجيزون أن يقال أخوك زيد، والمراد زيد أخوك، واحتجوا بشيئين.

أحدهما: أن المعرفتين متكافئتان ليست إحداهما أحق بأن يسند إليها من

الأخرى، وليس ذلك بمنزلة المعرفة والنكرة إذا اجتمعنا.

والحجة الأخرى: أنه يقع الإشكال فلا يعلم السامع أيها المسند وأيها المسند إليه، فلما عرض فيهما الإشكال لم يجز التقديم والتأخير، وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول إذا وقع الإشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك ضرب موسى عيسى وهذا قول قوي جداً غير أن النحويين كلهم لم يتفقوا عليه، فعلى مذهب هؤلاء لا يجوز أن يكون شر النساء خبراً مقدماً بوجه من الوجوه، فإن كان هؤلاء القوم يريدون صناعة النحو فهذا ما يوجبه صناعة النحو، وإن كانوا يريدون صناعة المنطق فقد قال جميع المنطقيين لا أحفظ في ذلك خلافاً بينهم أن في القضايا المنطقية قضايا تنعكس فيصير موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً، والفائدة في كلا الحالتين واحدة، وصدقها وكيفتها محفوظان عليها.

قالوا: فإذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمي ذلك انقلاب القضية لا انعكاسها، ومثال المنعكس من القضايا قولنا لا إنسان واحد بحجر، ثم نعكس فنقول لا حجر واحد إنسان، فهذه قضية قد انعكس موضوعها محمولا ومحمولها موضوعاً والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة، ومن القضايا التي لا تنعكس قولنا كل إنسان حيوان فهذه قضية صادقة فإن صيرنا موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً فقلنا كل حيوان إنسان عادت قضية كاذبة، فهذا يسمونه انقلاباً لا انعكاساً ـ وبالله التوفيق.

مسئلة نحوية من كتاب المسائل للبطليوسي

سأل سائل ـ أدام الله عزك ـ من بقي عندنا من طلبة النحو عن مسئلة وقعت، وهي إذا سميت رجلا بالألف ومن (ما) كيف يكون بناء الاسم من ذلك وصورته في الخط، فجاوب عن ذلك المسئول بما هذه نسخته: فأملت أعزك الله هذا السؤال، والقياس النحوي يقتضي ألا يشترط التسمية بحرف

ساكن مثل هذا إذ لا بد من ان يبني الاسم عليه وأن يكون الحرف المذكور أول ذلك الاسم، فإن كان كما شرط ساكناً فلا بد من تحريكه ليتوصل إلى النطق به فيختل الحرف الساكن عن حاله التي كان يجب أن لا يغير عنها في التسمية لئلا تشتبه التسمية بما سمي به من حرف متحرك، مثل ذلك كمن قال سم لي رجلا بالألف من أكرم أو ما كان مثله، إن قلنا إن الحرف الساكن المذكور يحرك بالفتح فلهذا كان ينبغي أن تمتنع التسمية بالألف من (ما)، وإن قلنا إنه يجوز أن يسمي رجل بالألف من (ما) فإنما ذلك على ضرب من قياس النحو أيضاً ومجاري التعليل فيه، فينبغي على تجويز ذلك أن تحرك الألف الساكنة من ما بالفتح لما سنذكره بعد ـ إن شاء الله تعالى ـ فتصير همزته مفتوحة ثم يزداد عليها من جنسها ألف وهمزة ليكون الاسم من ذلك مبنياً على أقل حروف الأسماء الأعلام المتمكنة وذلك ثلاثة أحرف، كما قالوا إذا سميت رجلاً بالسين من سوف فإنك تزيد على السين ألفا وهمزة ليكون الاسم على أقل البناء في المتمكن العلم كما قلنا فتقول، جاءني ساء ورأيت ساء ومررت بساء، وكذلك فعلنا في مسئلتنا لما حركنا الألف الساكنة من ما بالفتح لما نذكره بعد وصارت همزة مفتوحة زدنا على الهمزة ألفا وهمزة من جنسها ليكمل البناء الأقل المذكور فجاء على وزن بكر، فنقول منه في الرفع جاني أأأ ورأيت أأأ ومررت بأأأ فهذا بناؤه وصورته في الخط، وإن شئت كتبته بالعين وأسقطت الثالثة التي هي عين الوزن استخفافاً لئلا يجتمع ثلاث ألفات في كلمة واحدة.

فإن قيل: فكيف استجزت إسقاط هذه الألف من مثل هذا الاسم وأنت قد بنيته على ثلاثة أحرف وهو أقل البناء فقد أخللت ببنائك في الخط.

فالجواب: أنا وجدنا مثل هذا الاسم من الوزن والتمكن قد أسقط منه ألف عين الوزن في الخط وأبقوه على حرفين، وذلك الاسم آل، فقد اتفقوا في المصحف وغيره على كتبه بألف واحدة وكان فيه ألفان إذ وزنه آأل فسهلوا الهمزة الوسطى ثم أسقطوها فبقي من الاسم حرفان، وإنما استجازوا مثل ذلك

لدلالة الباقي على الذاهب وطلباً للاختصار الذي كلام العرب مبني عليه ولذلك جوزنا نحن كتب أاء بالعين قياساً على ذلك وإنما قلنا إن تحرك الألف الساكنة من ما بالفتح لأنها لما كانت الفتحة أولى بها من الكسرة والضمة، لأن الألف تتولد من الفتحة إذا أشبعت وتتغلب بسببها إذا كانت بعدها حركة على ياء أو واو، نحو قام ونام، فكانت الفتحة أولى لتحريك الألف من غيرها لذلك، وأيضاً فهذه الألف المسمى بها من ما قد صابرت أولا وأصلا وفاء الوزن من هذا الاسم فصارت كألف أخ وأب وهما ألفا قطع، وأصل حركة ألف القطع الفتح إلا ما شذ لمعنى، وأيضاً فلا تكسر ويصح من الألفات السواكن عند الحاجة إلا ألفات الوصل وهذه الألف ليست كذلك، فصح بذلك كله ما قلنا.

وفي هذا اللمع كفاية فيما قصدته فهذا أدام الله تأييدك نص الجواب، وما كان من الواجب أن يكتب مثل هذا الجواب لمثلك إلا نص السؤال مجردا إلا أنه تعين كتب السؤال والجواب لأمر وقع، وذلك أنه وقف على هذا السؤال والجواب رجل ينتمي إلى علم النحو فقال إن هذا الجواب ناقص عما يجب، وزعم أن على المسئول في هذه المسئلة أن يجاوب فيها على كل وزن جاء في كلام العرب من الثلاثية إلى السباعية، وزعم أنه يجوز أن يسمى بالألف من ما رجل فيهنى منه الاسم على كل وزن حتى على وزن أشهبيات، وألا يقتصر في التسمية به على أقل الأوزان المتمكنة، بل يجوز على كل وزن، وعضد قوله بأن قال لو قال قائل ابن لي من ألف (ما) مثال جحمرش لصح البناء على ذلك المثال وغيره، وهذا فيما رأينا خلاف مقاييس النحو، ونحن واقفون عند قليل علمنا منه لا نتجاوز بمثل قول هذا المدعي إلا عن دليل واضح نميل إليه أو هدي من مثلك نعوّل عليه، فعسى أدام الله تأييدك أن تمن بالوقوف على هذه الجملة وتتطول على الجميع بإشارة كافية منك إلى ما يجوز من هذا كله والله يبقيك للعلوم تحييها والقلوب تكشف غبنها وتحويها بحوله وطوله.

الجواب: وقفت على سؤال السائل وإجابة المجيب واعتراض المعترض،

والذي تقتضيه صناعة النحو والتصريف أنه إذا سمي بحرف من الحروف لزم أن يزاد عليه حتى يبلغ بصيغته أقل ما تكون عليه صيغ الأسماء المتمكنة وذلك ثلاثة أحرف، ويزاد على كل حرف حرف من نوعه فيقال في ما ماء وفي لا لاء وفي لو لوّ وفي أي أيّ وإنما فعل النحويون ذلك لأنه رأوا العرب قد فعلت مثل ذلك فيما أعربته وصيرته اسماً من هذه الحروف، ألا ترى قول النمر بن تولب:

علقـــت لـــوّا تكـــرره إن لـــوّا ذاك أعيـــانـــا

وقال القطامي:

ولكـن أهلكـت لـوٌّ كثيـراً وقبـل اليـوم عـالجهـا قـدار

وإن أراد مريد أن يسمى من حرف قد سمي به مثل جعفر أو جحمرش ونحوها من أمثلة كلام العرب كان له ذلك.

وأما قول المعترض: إن جواب المجيب لا يصح ولا يكمل حتى يتكلف أن يصوغ من الحروف الذي يسأل عنه أمثلة على جميع أوزان كلام العرب فإنه تعسف وغير لازم إلا أن يشترط عليه السائل ذلك في مسئلته.

وأما التسمية بالألف من ما، ولا، فقد ذكر ذلك ابن جنى وفيه خلاف لما قاسه هذا المجيب عن المسئلة، فقال إذا أردت أتصير الألف من لا اسما زدت على الألف ألفا ثانية فتجتمع ألفان ساكنتان فتحرك الأولى منهما بالكسر لالتقاء الساكنين فتنقلب الثانية لانكسار ما قبلها، فتصير أي، ولا يكون اسم متمكن على حرفين الثاني منهما حرف لين، فتزيد على الياء أخرى وتدغم الأولى فيها فتقول أيّ كما تقول إذا صيرت في الخافضة اسم رجل فيّ

قال ابن جنى: فإن بنيت من هذه الكلمة فعلا على حد قولك كؤفت كافا وقوفت قافا وسينت سينا وعينت عينا لزمك أن تقول أويت ألفا، قال: وإنما جعلنا قياس عين هذه الكلمة أن تكون واوا دون أن تكون ياء لأنا لما على الألف ألفا واحتيج إلى زيادة حرف ثالث ليتم الاسم ثلاثة أحرف

صارت الألف المزيدة المجهولة ثانية عينا أو في موضع العين وجب على ما وصانا به سيبويه أن نعتقد فيها أنها منقلبة عن واو حملا على باب طويت وشويت، لأنه أكثر من باب حييت وعييت، فصارت أي كأنها من باب قحوسى ونحوهما مما عينه واو، فكما أنك لو بنيت من القي والسي فعلت فقلت قويت وسويت فاظهرت العينين واوين فكذلك تقول في فعلت من أي التي أدى إليها القياس أويت، فهذه مسئلة قد كفانا ابن جنى فيها التعب وأرادنا وجه القياس فيها، فينبغي لمن أراد أن يصوغ منها مثالا على صورة أمثلة كلام العرب أن يجريها مجرى أوى يأوى، ويركب على ذلك قياسه فيقول في مثال جعفر منها أيا وفي مثال سفرجل أو يّا وفي مثل جحمرش أيي، وفي مثال إوزة ونحو ذلك ـ وبالله التوفيق.

مسائل أخرى سئل عنها البلطيوسي

وردت من الشعر منظومة في أبيات من شعر، وهي:

جـوابـك يـاذا العلم إني لسـائـــل ... عن اشياء من ذا النحو تخفي وتعظم
فأورد عليها من كلامـك شـافيـا ... تبين بـــه كـــل البيـــان وتُفهـــم
فمثلك للأفهـام يـدعـى وتـرتجى ... فـوائـده إن جـل أو عـز مبهـــم
علام تعمـــــل الشيء علـــة غيره ... فتسقمـــه وهـــو الصحيـــح المسلم
ويبرأ إن أضحـــى ســـواه مسلما ... مـن اعلالـه وهـو العليـل المسقـم
وما القول في لا بأس إن يك معربا ... فحذفـك للتنـويـن نكـر معظـم
وإن يـك مبنيـا فقـولـك نصبـه ... بلا خطـأ يحصى عليـك ويـــرسم
وإن يك مبنيـا لـديـك ومعـربـا ... فذا النكر أدهى في النقوس وأعظـم
فبرد غليلا في نفـــوس كـــأنها ... طيـور ظماء حـول علمـك حُـوَّم
ولمَ صرفوا ما كان وصفا مـؤنثـا ... كعاقلـة والوصـف بـالمنـع يحكـم
ولم صرفـوا اسما لـذات معـرفـــا ... وذلك بطـل يبطـل البـاب معظـم

أيصرف والتأنيث فيه محقق ويمنعه إن كان لغو ويحرم
فقرطس بسهم العلم أغراض مطلبي ولا تك فيه الظن بالغيب ترجم

جواب المسئلة الأولى: فأجاب أبو محمد بن السيد رحمه الله:

سألت لعمري عن مسائل تقتضي جوابا وتفهيما لمن يتعلم
لأن اطراد الحكم ليس بلازم إذا أوجبته علة ليس تلزم
وقد أوجبوه في مواضع جمة بلا علة تقضي بذاك وتحكم
سوى علقة لفظية وتناسب خفي يراه الماهر المتقدم
لأن تصاريف الكلام شبيهة بنشء فروع عن أصول تقسم
فتشرك منها الجر أقسامه التي تناسبه فيما يصح ويسقم
وفي كل علم إن نظرت تسامح كثير وإقناع وظن مرجم
وما النحو مختصا بذلك وحده لمن يكثر التنقير عنه وينعم
ولكن له فيما وجدنا نظائر يراها بعين اللب من يتوسم
فلا تطلبن في كل شيء حقيقة فلم يك تعدو إن فعلت وتظلم
سأضرب أمثالا لما أنا قائل لها موقع في لب من يتفهم
ألم ترى أن الداء يسري دفينه فيضني بعدواه الصحيح ويؤلم
وينزع عرق السوء من بعد غاية فيسري به في النسل داء ويعظم
كحذفهم للهمز من يكرم الفتى مشاركة فيما جنى المتكلم
وحذفك واو الوعي حملا على التي تعل وذا حكم من النحو محكم
كذلك قرين السوء يردي قرينه وينجي من الشر البعاد ويعصم
لذلك أردى من جهينه ياءها مقارنة الهاء التي تتهضم
ونجى قريش أن تصاب بيائه تنائي قرين السوء فهو مسلم
ألم تر صوّاما نجت إذ تباعدت عن اللام من داء غدت فيه صليم
وللجار أسباب يراعي مكانها وللرحم الدنيا حقوق تقدم
كصحة عين الفعل من عور الفتى لصحتها في أعور ـ والله أعلم
وكاجتوروا صحت لأجل تجاوروا شفاعة ذي القربي لمن هو محرم

وقد زعموا التصحيح للواو فيهما إرادة تنبيه على الأصول منهم

كأعولت يا ثكلي وأطولتِ يافتى وأجوت يا سعدي وأغيلت تكتم

وإن شئت أجريت التحرك فيهما كمجرى حروف اللين إن كنت تفهم

كما إن يرمي القوم أو يقعد الفتى سواء إذا جازيت أو حين يجزم

ومثل حباري في الإضافة عندهم غدت جمزي في ما به النحو يحكم

ومكرزة شبه بذاك ومحسب وثهلل إن حصلت قولي ومريم

وقد جعلوا للاسم سيمى لكونه على وزن مثل الفعل فيما تيمموا

فقالوا لمن يشكي الخليل ويشتكي ألام ولاكن.. يا أنت ألوم

وقد يلجئون الضد طورا بضده كرب فتى أودى وكم نيل مغنم

جواب المسئلة الثانية

ولا بأس في إعرابه وبنائه بأيهما قلت اعتراض ملزم

لحذفك تنوين الذي هو معرب وذلك رأي عندنا لا يُسلم

واين يك مبنيا ففيم وصفته على لفظه والنُّكر في ذاك أعظم

وجمعك للضدين أعظم شنعة ولم يتوهم فيه ذا متوهم

وقد أكثروا فيه المقال وشتتوا إلى أن أملوا الناظرين وأبرموا

وأكثر ماقالوه ما فيه طائل لقارئه إلا الكلام المنمنم

فمن قائل ظن البناء وقائل يضارع إعرابا وذا الرأي أحكم

كما ضارع الإعراب في غيره البنا إذا قلت جارات لأسماء أكرم

توسط بين الحالتين فأمره خفي على غير النحارير منهم

إذا كثر الإشكال فيه فلم يبن وخلط فيه كل من يتكلم

ويشبهه حال المنادي كلاهما من النحو مخصوص بهذا ويعلم

لذلك جاز الحمل للوصف فيهما على اللفظ والمعنى كما جاء عنهم

فهذا الذي أختار فيه لأنه لمبصره أهدى سبيلا وأقوم

جواب المسئلة الثالثة

ولست تعد التاء في النحو علة ... لشيء سوى الأعلام إن كنت تعلم
وما كان فرقا لم يعدّ بعلة ... كذا قال ذو الفهم النبيل المعظم
يراعون في ذاك اللزوم كطلحة ... وليس يراعي منه ما ليس يلزم
وعلته أن الصفات مقيسة ... على الفعل في تصريفها إذ تقسم
فقام وقامت منها صيغ قائم ... وقائمة فيما تقول وتزعم
لذا أنثوا الأوصاف طَور أو ذكروا ... لما أرجئوا في الفعل منها وقدموا
وما لم يصغ منه فليس مؤنثا ... كقولهم هند ولود ومئتم
وتأنيثنا للفعل ليس حقيقة ... ولا لازما بل ضده فيه ألزم
فأضعفها ضعف الذي هو أصلها ... كذا ضعف أصل الشيء يوهي ويهدم
وقوي التي في الاسم إن ليس جاريا ... على الفعل فالتأنيث فيه مخيم
وعلة سكري أو جلولاء فردة ... ولكنها كالعلتيت لديهم
كذا علتا تلك الصفات كعلة ... قضى فيه بالعكس القياس المقدم
إذا عد في ذاك اللزوم بعلة ... مسلّمة فالضد في ذا مسلّم
فدونكها تحوي غوامض جمة ... من العلم لا يبدو عليهن ميسم
ضربت لها أمثالها بنظائر ... من الحسن عن معقولهن تترجم
وزدت أمورا قادها الطبع سمحة ... وساعدني فيها القريض المنظم
وأكثر أهل النحو عنهن نائم ... وأفهامهم عنهن تكبو وتكهم
نتيجة ذهن صائغ منهن حلية ... تحلي بها للعلم جيد ومعصم
تباهي بطليوس بها كل بلدة ... وتشهد أني وجهت وتكرم

مسئلة نحوية في أمالي ثعلب

أنشد الفرزدق:

يا أيها المشتكي عكلا وما جرمت ... إلى القبائل من قتل وابأسُ
إنا كذلك إذا كانت همرّجة ... نسبي ونقتل حتى يسلم الناس

قال قلت له: لم قلت من قتل واباس، فقال ويحك كيف أصنع وقد قلت حتى يسلم الناس، قال قلت فبم رفعته قال بما يسوءك وينوءك. قال ثعلب وإنما وفعه لأن الفعل لم يظهر بعده كما تقول ضربت زيدا وعمرو ولم يظهر الفعل فرفعت كما تقول ضربت زيدا وعمروا مضروب.

مسئلة في تذكرة ابن هشام

حضر الفرزدق مجلس عبد الله بن أبي إسحاق فقال له كيف تنشد هذا البيت؟

وعينان قال الله كونا فكانتا   فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فأنشده فعولان، فقال له عبدا الله ما كان عليك لو قلت فعولين. فقال الفرزدق لو شئت أن أسبح لسبحت ونهض فلم يعرفوا مراده، فقال عبد الله لو قال فعولين لأخبر أن الله خلقها وأمرها ولكنه أراد أنها تفعلان ما تفعل الخمر.

مسئلة للفارسي: قال أبو على الفارسي في التذكرة.

سأل مروان بن سعيد الكسائي في مجلس يونس عن وزن ألق، فقال الكسائي أفعل فقال مروان استحييت لك يا شيخ، قال أبو علي وذلك أن ألق يحمل وجهين.

أحدهما: أن يكون فوعلا من تألق البرق فتكون همزته أصلا.

الثاني: أن يكون أفعل من ولق إذا أسرع لأن الأولق الجنون وهي توصف بالسرعة ويكون ألق فهو مألوق إذا أخذه الأولق من البدل اللازم كما قالوا عيد وأعياد - انتهى.

قال أبو حيان: ولا ينكر على الكسائي لأنهم قالوا أولق فهو مولوق،

قال: ولو ادعى مدع أن الأصل الواو وأنها أبدلت همزة كقولهم في وعد أعد ثم لزم البدل في مألوف وكثير هذا أكثر من أصله لكان قولا - انتهى.

مسئلة ذكرها أبو حيان: قال أبو حيان في شرح التسهيل:

من المسائل التي جرى فيها الكلام بين أبي العباس بن ولاد وأبي جعفر النحاس.

كيف تبني من رجا مثل افعللت، سأل أبو جعفر عن ذلك فقال أرجووت، فقال أبو جعفر هذا خطأ لا نعلم خلافا بين النحويين أن الواو إذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثة من الفعل أنها نقلب ياء كما قالوا في أفعلت من غزوت أغزيت وفي استفعلت استغزيت والوجه ارجويت ارجوي ارجواء، وأنا مرجو مثل احمررت احمرارا وأنا محمر، إلا أنك تقلب في ارجويت أرجوي وتدغم في احمر يحمر.

وقال أبو محمد بن بدر البغدادي قول أبي العباس في افعللت ارجووت تمثيل على الأصل، قبل الإعلال، وسبيل كل ممثل أن يتكلم بالمثال على الأصل ثم ينظر في إعلاله بعد، فافعللت على الأصل ارجووت وعلى الإعلال ارجويت، ومن قال كينونة فيعلولة ذهب إلى الأصل، ومن قال فيعلولة ذهب إلى اللفظ وإذا بنوا مثل عصفور من غزا قالوا غزوو، فالفراء يتركه على هذا ولا يعله وسيبويه يعله بعد ذلك وبقول غزوى، وقد رد على ابن بدر مصنف كتاب (سفر السعادة) فقال قول ابن بدر في ارجووت إنه تمثيل على الأصل غير صحيح، لأن ذلك لم ينطق به في الأصل كما نطق بكينونة كما قال:

يا ليت إنا ضمنا سفينة حتى يعود الوصل كينونه

وإنما يمثل بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ، كقولك في عدة أنه فعله ولا تقول علة وفي غد إنه فعل ولا تقول فع،ثم إن أبا جعفر لم يسأل عن

تمثيل الأصل وإنما سأل عما يصح أن ينطق به فما للمسؤول اقتصر على تمثيل الأصل وترك ما ينبغي أن يقال.

قال أبو حيان ومارد به (صاحب سفر السعادة): لا يلزم ألا ترى ما قاله أبو بكر بن الخياط في وزن ارعوى أنه يجوز أن يقال فيه افعلل وافعلى فافعال على الأصل وافعل على الفرع، قال وذكر وزنه على الأصل أقيس فأدغم اعلل في نحو فصار افعل، وأعل في نحو ارعوى فجاز أن يقال وزنه أفعل وأفعلى.

مسئلة في طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي:

أنشدنا بعض الأدباء لأبي عبيد الله محمد بن يحيي بن زكريا المعروف بالقلفاط:

يا سائلي عن وزن مسحنكك … من أن أينا وأني يأني
تقديره من آن مؤينن … ومن أني قولك مؤني
فهكذا تقديره منهما … ليس على ذي بصر يغبى
تصغيره لا شك لا شك فيه … كسي فمن في مثل ذا يخطي
أربع ياءات وأنت امرء … نقصته ياء ولم تدري
وبعد هذا فعين واسمعن … فإنني إياك مستفتي
عن وزن فيعول وعن وزن فع … لول جميعاً من طوى يطوي
وعن فعول من قرى ومف … ول أجب أعجل ولا تبطي
وكيف تصغير مطايا اسم إنسا … ن وما الحرف الذي تلفي
منه؛ فإن كنت امرءا … جاهلا فلست تحلي لا ولا تمري
وعن خطايا اسما مسمى به … إن كنت تصغيرا له تدري
هل ياؤه قل بدل لازم … أنت لها لا بد مستبقي
أم هل تعود الياء مهموزة … فسر لنا تفسير مستقصي
إن كان تصغير مطايا كتصغي … ر خطايا قل ولا تخطي
فإن تصب هذا فأنت امرؤ … أعلم من خليل النحوي

قال أبو بكر الزبيدي: لم يصنع شيئاً في قوله آن أينا وفي قوله مؤينن، لأن اشتقاق ييئن من الأوان.

فإن قال قائل: كيف يكون فعل يفعل من ذوات الواو وقد حظر ذلك جماعة النحويين.

قيل له: إن يبن على مثال فعل يفعل مثل حسب يحسب وكذلك زعم سيبويه نصاً، ولذلك انقلبت الواو ياء وذكر القنى أن ييئن من أنى يأنى وذلك أيضاً غلط لما بيناه، فأما أنى يأنى فمن ذوات الياء ومنه اشتق الآني لواحد الإناء وكذلك قوله ولا تمري إنما هو ولا تمر والذي قاله من كلام العامة ـ انتهى.

مناظرة بين ابن ولاد وبين ابن النحاس: وقال الزبيدي: حدثني محمد بن يحيى الرياحي، قال: بلغني أن بعض ملوك مصر جمع بين أبي العباس بن ولاد وبين أبي جعفر بن النحاس وأمرهما بالمناظرة، فقال ابن النحاس، لأبي العباس: كيف تبني مثال افعلوت من رميت فقال له أبو العباس ارمييت فخطأه أبو جعفر، وقال ليس في كلام العرب افعلوت ولا افعليت، فقال أبو العباس إنما سألتني أن امثل لك بناء ففعلت.

قال الزبيدي وأحسن ابن ولاد في قياسه حين قلب الواو وقال في ذلك بالمذهب المعروف لأن الواو تقلب في المضارعة لو قيل ألا ترى أنك كنت تقول فيه يرمي فلذلك قال ارميت.

والذي ذكره أبو جعفر أنه لا يقال افعلوت ولا افعليت صحيح، فأما ارعوبت واجأويت فهو على مثال افعللت مثل احمررت فانقلبت الواو الثانية ياء لانقلابها في المضارعة أعني يرعوى، ولم يلزمها الإدغام كما لزم احمر لانقلاب المثال الثاني ألفاً في ارعوى، وقد كان سعيد الأخفش يبني من الأمثلة ما مثل له، وسئل أن يبني عليه وإن لم يكن ذلك في كلام العرب وفي ذلك حجة لابن ولاد وإن كان قولا قد رغب عنه جماعة النحويين ـ انتهى.

وزن ارعوى: في شرح التسهيل لأبي حيان.

قال أبو بكر محمد بن يحيى بن منصور المعروف بابن الخياط وهو من شيوخ أبي القاسم الزجاجي ومن أصحاب أبي العباس أحمد بن يحيى: أقمت سنين أسأل عن وزن ارعوى فلم أجد من يعرفه ووزنه له فرع وأصل، فأصله أن يكون أفعل مثل أحمر كأنه ارعوّ وكرهوا أن يقولوا ذلك، لأن الواو المشددة لم تقع في آخر الماضي ولا المضارع ول نطقوا بارعو ثم استعملوه مع التاء لوجب إظهار الواوين، كما أنهم إذا ردوا أحمر إلى التاء قالوا احمررت وأظهروا المدغم، فلم يقولوا ارعووت فيجمعوا بين الواوين، كما لم يقولوا قرووت فقلبوا الواو الثانية منه، ولا ريب أن إحدى الواوين زائدة، كما لا ريب في أن إحدى الرائين في احمررت زائدة.

قال: فإن قيل فما الحاصل في وزن ارعوى قال فجائز أن يقول افعلل، قال ولو قال قائل افعلي لكان وجهاً والأول أقيس، ولو قيل ابنِ من الغزو مثل احمر لقيل اغزوي كما قيل ارعوى، وكذا جميع ذوات الثلاثة التي ياؤها في موضع الواو جارية هذا المجرى ـ انتهى كلامه.

الأصل في مهيمن: للشيخ بهاء الدين ابن النحاس.

قال المبرد: بلغني ان ابن قتيبة قال: إن مهيمنا تصغير مؤمن والهاء بدل من الهمزة، فوجهت إليه ان اتق الله فإن هذا خطأ يوجب الكفر على من تعمده، وإنما هو مثل مسيطر.

القول في فاضت نفسه وفاظت: قال صاحب (المقرب) قال الحميدي في (جذوة المقتبس) قال لي أبو محمد علي بن أحمد كتب الوزير أبو الحسن جعفر بن عثمان المصحفي إلى أبي بكر محمد ابن الحسن الزبيدي اللغوي كتابا فيه فاضت نفسه بالضاد فجاوبه الزبيدي بمنظوم بين له فيه الخطأ دون تصريح وهو:

قـال للـوزيـر السني محتـده — لي ذمة منك أنت حـافظهـا
عنـايـة بـالعلـوم معجـزة — قـد بهظ الأولين بـاهظهـا
يقـر لي عمـروهـا ومعمـرهـا — فينـا ونظّـامهـا وجـاحظهـا
قد كـان مـا في قبـول حـرمتهـا — لكـن صرف الزمـان لافظهـا
وفي خطـوب الزمـان مـوعظـة — لو كـان يثنـى النفـوس واعظهـا
إن لم تحافـظ عصـابـة نسبـت — إليـك قـدمـا فمـن يحافظهـا
لا تـدعـن حـاجتي مطـرفـة — فـإن نفسي قـد فـاظ فـائظهـا

فأجابه المصحفي:

خفض فواقـا فـأنـت أوحـدهـا — علما ونقـابها وحـافظهـا
كيـف تضيـع العلـوم في بلـد — أبنـاؤه كلهـم يحافظهـا
ألفـاظهـم كلهـا معطلـة — مـا لم يعـول عليـك لافظهـا
من ذا يساويـك إن نطقـت وقـد — اقـر بـالعجـز عنـك جـاحظهـا
علـم ثنـي العـالمين عنـك كما — ثني عـن الشمس مـن يلاحظهـا
وقـد أتتني ـ فـديـت ـ شـاغلـة — للنفس إن قلـت فـاظ فـائظهـا
فـأوضحتهـا تفـز بنـادرة — قـد بهظ الأولين بـاهظهـا

فأجابه الزبيدي وضمن شعره الشاهد على ذلك:

أتـاني كتـاب مـن كـريم مكـرم — فنفس عـن نفس تكـاد تفيـظ
فسـّر جميـع الأوليـاء وروده — وسيء رجـال آخـرون وغيظـوا
لقد حفظ العهد الذي قد أضاعـه — لـدي سـواه والكـريم حفيـظ
وباحثت عن فاظت وقد قيل قـالها — رجال لـديهم في العلـوم حظـوظ
روى ذاك عن كيسان سهل وأنشدوا — تعـالى إلى الغيـاظ وهـو مغيـظ
وسميت غيـاظـا ولسـت بغـائـظ — عـدوا ولكـن الصـديـق تغيـظ
ولا رحـم الرحمن روحـك حيـة — ولا هـي في الأرواح حين تفيـظ

مسئلة في تذكرة ابي حيان:

كيف يخفي عنك ما حل بنا   أنا أنت القاتلي أنت أنا

أنا الأول مبتدأ وأنت الأول مبتدأ والألف واللام لأنا وقاتلي لأنت، فقد جرى اسم الفاعل صلة على الألف واللام التي هي أنا، فأبرز ضميره وهو أنت، فأنت مرتفع بقاتلي، وأنا خبر عن الألف واللام، وهي وما بعدها خبر عن أنت الأول، وهو وما بعده خبر عن أنا الأول، والعائد إلى أنا الأول أنا الثاني وإلى أنت الأول أنت الثاني، والياء في قاتلي عائدة على الألف واللام، وموضع أنت الثاني وما بعده رفع لأنه خبر مبتدأ، وموضع الألف واللام رفع لأنه خبر المبتدأ الذي هو أنا، وأنت فاعل قاتلي، وأنا خبر عن الألف واللام.

وقال ابن بري فيه وجهان أحدهما: أن يجعل الألف واللام لأنا والفعل لأنت، فأنا مبتدأ وأنت مبتدأ ثان والقاتلي مبتدأ ثالث، لأنه غير أنت، إذ الألف واللام لأنا والعائد على الألف واللام الياء في القاتلي، لأنها أنا في المعنى، وأنت فاعل في القاتلي أبرزه لما جرى على غير من هو له، إذ الألف واللام لأنا والفعل لأنت وأنا خبر القاتلي والقاتلي، وخبره خبر أنت، وأنت خبره خبر أنا.

والثاني: أن تكون الألف واللام والفعل لأنت، فأنا على هذا مبتدأ، وأنت مبتدأ ثان، والقاتلي خبر أنت، ولا يبرز الضمير فيه لأنه جرى على من هو له. ويكون الكلام قد تم عند قوله القاتلي أنت أنا، على طريقة المطابقة للأول، ليكون آخر الكلام دالا وجاريا على أوله، ألا تراه قال في أول الكلام أنا أنت؟ ولهذا قال في آخره أنت أنا، أي كيف أشكو ما حل بي منك وأنا أنت وأنت أنا، فإذا شكوتك فكأنما أشكو نفسي.

قال: ولو جعلت الألف واللام والفعل في هذه المسئلة لأنا لقلت أنا أنت القاتلك أنا، فأنا مبتدأ وأنت مبتدأ ثان والقاتلك مبتدأ ثالث لأنه غير أنت،

وفيه ضمير يعود على الألف واللام التي هي أنا في المعنى، ولم يبرز الضمير الذي في القاتلك، والقاتلك وخبره خبر أنت، وأنت وخبره خبر أنا.

قال السخاوي في (سفر السعادة) هذا البيت وضعه النحاة للتعليم.

المسائل التي جرت بين السهيل وابن خروف رحمها الله تعالى منقولة من تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم

ذكر بعض الناس محجورين في عقد له يتضمن ذكوراً وإناثاً فاحتاج في خلال العقد إلى ذِكره أنثى منهم فقال إحدى المحجورين فمنع من ذلك السهيلي وقال قول الشاعر (إحدى بني الحارث) هو كقول النابغة (إحدى بلى) وقول الآخر (إحدى ذوي يمن) وليس في شيء منها شاهد لمن زعم أنه يجوز إحدى المسلمين وأنت تعني مسلماً ومسلمة أو إحدى المسلمين وأنت تعني مسلمة ومسلمين، لأن الجمع الذي على حد التثنية هو بمنزلتها، ولو جاز هذا لجاز أن تقول في حماروتان هذه إحدى الحمارين، وما تقدم من الأبيات إنما هو على حذف المضاف كما قال الله تعالى ﴿فله عشر أمثالها﴾ فأنث لأنه أراد عشر حسنات، ولو قال أيضاً هي أحد قريش أو أحد بلى لم يمتنع، وأما الذي لا بد فيه من لفظ أحد فما تقدم من قوله أحد المسلمين وأنت تعني مسلماً ومسلمة، وقولك أحد المسلمين وأنت تعني كذلك، وشاهد ذلك قوله عليه السلام للمتلاعنين ﴿أحدكما كاذب فهل من تائب﴾ ولو كانوا ثلاثة لقيل أحدهم امرأة؛ لأن لفظ التذكير قد شملهم، فحكم الجزء إذن حكم الكل ولا سيما إذا كان ذلك الجزء لا يتكلم به إلا مضافاً، والأصل في هذا النفي العام، تقول ما في الدار أحد فيقع على الذكر والأنثى، وإنما قالت العرب أحد الثلاثة، لأنك أردت معنى النفي، كأن المعنى لا أعين أحداً منهم دون آخر، ويدل أيضاً على ذلك أن تغليب المذكر على المؤنث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد وتغليب المذكر أقوى في القياس؛ لأن لفظ المذكر

أصل ثم يدخل عليه التأنيث، وليس كذلك لفظ من يعقل، وقد تعدى تغليب من يعقل الجملة إلى جزئها قال الله تعالى ﴿فمنهم من يمشي على بطنه﴾[1] لما كان جزءا من الجملة التي غلبه فيها من يعقل في قوله تعالى فمنهم، وإذا جاز هذا هنا فأحرى أن يجوز في إحدى أربعة أوجه.

أحدها: أن أحداً يقع على الذكر والأنثى لكونه في معنى النفي كما تقدم في قولك أحد الثلاثة.

والآخر: أن تغليب المذكر أقوى من تغليب من يعقل؛ لأن المذكر والمؤنث جنس واحد بل نوع واحد تميز أحدهما بصفة عرضية، ألا ترى أنه لا يسبق إلى الوهم تحليل الخنزيرة الأنثى لأجل ذكره في القرآن مذكراً وما لا يعقل مخالف لجنس من يعقل.

والثالث: أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

والرابع: أن أحداً مع أنه مضاف لا يستعمل منفصلا، لا يقال هذه المرأة إحدى ولا رجل أحد.

قال ابن خروف: إحدى المحجورين صحيح يعضده السماع والقياس قال تعالى: ﴿قالت أخراهم لأولادهم﴾[2] فجمع بين تذكير وتأنيث في مضاف ومضاف إليه وهو بعضه، وإحدى المحجورين أحرى؛ لأن تأنيث الآية غير حقيقي، ويشبهه قوله سبحانه ﴿هي حسبهم﴾[3] وقوله (ما هذه الصوت) وقوله (وهي فرع أجمع) فذكر بعض الجملة وأنث بعضا وهما جميعاً شيء واحد، ومن ذلك قولهم أربعة بنين وثلاثة رجال فأنثوا المضاف والمضاف إليه مذكر، وقالوا في أربعة رجال وامرأة خمسة، فإذا أشاروا إلى المرأة قالوا خامسة خمسة.

---

(١) سورة النور: آية ٤٥.
(٢) سورة الأعراف: آية ٣٨.
(٣) سورة التوبة: آية ٦٨.

ومما يدل عليه: أنا وجدنا العرب راعت المعنى المؤنث ولم تراع اللفظ المذكر في كثير من كلامها قال:

تقول هزيز الريح مرت بأثأب

وقوله (تواضعت سور المدينة) ومثله كثير، فهذا ونحـوه روعي فيه المعنى، فهو أشد مما نحن بصدده، وإحدى بلى وأمثاله لا يحتاج فيه إلى حذف مضاف كم زعم السهيلي، لكن لما كانت قبائل تجمع الذكور والإناث جاز ذلك فيها، وإجازته هي أحد قريش وهي أحد بلى عطف، ولو قيل أحد المحجورين على قوله سبحانه ﴿لستن كأحد من النساء﴾[1] لم يجز لأنه في الآية الكريمة بعد النفي والمراد به نفي العموم، ثم بين بقوله من النساء، وأما استشهاده بقوله في المتلاعنين أحدهما كاذب فغفلة، لأن المقصد هنا أحدهما لا بعينه ولو عنى المؤنثة لأنث فهو كقوله سبحانه ﴿إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما﴾[2] ومنح من إفراد أحد وإحدى وقد قال سبحانه ﴿قل هو الله أحد﴾[3].

وقالوا أحد وعشرون وإحدى وعشرون، وقوله لا يسبق إلى وهم أحد تحليل الخنزيرة الأنثى، قد ذهب إلى ذلك طوائف من أهل الفساد ولم يدل عندنا على تحريمها إلا فحوى الخطاب وكون الألف واللام للجنس.

قال السهيلي: لا دليل في قوله سبحانه ﴿قالت أخراهم لأولادهم﴾[4] لأنه لم يجتمع في الآية مؤنث ومذكر فغلب المذكر، يعني أن آحاد الأمم مؤنثات من حيث الأمم جمع أمة، وليس في جمع أمة على أمم نقل مؤنث إلى مذكر، ولكن هذا هو باب جمع هذا المؤنث، فإذا قلت أخراهم فلم ينقص

---

(١) سورة الأحزاب: آية ٣٢.
(٢) سورة الإسراء: آية ٢٣.
(٣) سورة الإخلاص: آية ١.
(٤) سورة الأعراف: آية ٣٨.

كما فعلته في إحدى المحجورين ؛ لأنك في إحدى المحجورين نقلت مؤنثا إلى مذكر وجعلت محجورة محجورا كأنه شيء محجور، فإذا فعلت ذلك فواجب عليك أن تقول أحد من حيث قلت فيه محجور، وقد يتعقب هذا بأن ضمرهم ضمير مذكرين نساء ورجال بلا شك، فوجه الجمع بين إحدى المحجورين وبين أخراهم، أن لفظ هم لم يستعمل حتى صير من كان ينبغي أن يقال فيه هي يقال فيه هو، كما نقلت محجورة إلى محجور فانظره.

وأيضاً: فإن أولى وأخرى قد تستعملان منفصلتين بخلاف إحدى، وقوله سبحانه ﴿هي حسبهم﴾[1] وقول الشاعر (وهي فرع أجمع) لا دليل فيهما وليسا في شيء مما نحن بصدده بل يشبهان قولك هي أحد المسلمين، فإنا نقول هي ثم نقول إحدى، وقوله سبحانه ﴿هي حسبهم﴾ كقولك امرأة عدل، وقوله وهي فرع كقولك للمرأة إنسان، وأما قوله ما هذه الصوت فلا حجة فيه وليس مما نحن فيه في شيء، وإنما اضطر فأنث لإرادة الصيحة، واستدلاله أيضاً بثلاثة بنين وأربعة رجال ليس من الباب في شيء. واستدلاله بخامسة خمسة كذلك، لأن خامسة من باب اسم الفاعل كقائمة وقاعدة، واسم الفاعل يجري على أصله إن كان لمذكر فهو مذكر وإن كان لمؤنث فهو مؤنث فقولك خامسة خمسة كقولك ضاربة الرجل.

قال ابن خروف في هذا: إذا كان اسم الفاعل ينبغي أن يجري على أصله فكذلك أحد وإحدى، واللبس الذي كان يدخل في اسم الفاعل لو لم يؤنث هو اللبس الذي يدخل في إحدى.

قال السهيلي: اما استشهاده بنحو هزيز الريح والأبيات التي أنشدها سيبويه فلا حجة في شيء من ذلك، وأما قوله وإحدى بلى وأمثاله لإخراج إنما قصدت أنه لا يلزم غير وجود إحدى بلى أن تقول إحدى المحجورين، فإن بينهما فرقا وهو أن المحجورين لا يشتمل على جملة نساء كما يشتمل عليها

---

(١) سورة التوبة: آية ٦٨.

القبيلة، وأما رده عليّ في قوله عليه السلام أحدهما كاذب فهذيان، لأنه لم يستشهد بالحديث إلا على تغليب المذكر خاصة، وأما رده المنع من إفراد أحد وإحدى واستشهاده بقوله سبحانه ﴿قل هو الله أحد﴾ [1] فليست الآية مما نحن فيه، وأما قوله قد ذهب إلى تحليلها دون الذكور طوائف من النقاد فتعقب سخيف ـ انتهى.

قال ابن الحاج: ورد ابن خروف هذه الفصول كلها بما لا يشفي، وأبان أنه لم يفهم عن السهيلي شيئاً ولم يذكر ابن الحاج الرد.

مسئلة

مناظرة بين ابن خروف والسهيلي

أكل كل ذي ناب من السباع حرام. قال ابن خروف للسهيلي في هذا الحديث من سوء التأويل والهذر والافتيات على رسول الله ﷺ ما لا خفاء أعاذنا الله مما ابتلى به، وإنها لزلة عظيمة يجب استتابة قائلها، وذلك أنه قال يجوز أن يحمل الحديث على أصل رابع وهي المضارعة، فإن الله تعالى إذا حرم شيئاً حرمت الشريعة ما يضارعه، كما حرم ما يضارع الزنا مضارعة قريبة وكره ما يضارعه من بعد كالنظر والقعود في موضع امرأة قامت عنه حتى ترد، روى ذلك عن عمر رضي الله عنه، والتلذذ بشم الطيب على امرأة ونظائره كثيرة، فلما حرم الله الخنزير حرم رسول الله ﷺ ما يضارعه ويشاركه في الباب والصفة الخنزيرية، فحرم الله سبحانه الأصل وحرم رسوله الفرع والكل من عند الله، كما حرم الله الجمع بين الأختين، وحرم رسول الله الجمع بين العمة وابنة أخيها وبين الخالة وابنة أختها وبين العمتين والخالتين بناء منه عليه السلام على الأصل الثابت في كتاب الله تعالى والتفاتا إليه، كذلك

---

(١) سورة الإخلاص: آية ١.

حرم كل ذي ناب بناء على الأصل الثابت من تحريم الخنزير استنباطا منه ونظراً إليه.

قال ابن خروف: فهذا الرجل يخبر أن رسول الله ﷺ وسلم يحرم شيئاً بالاستنباط من غير أن يؤمر بتحريمه، وقوله والكل من عند الله كلام ملغى إذ لا يجتمع مع ما قبله، وَلرسول الله ﷺ البراءة والتنزيه بما نسب إليه.

قال السهيلي: ما أجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره أحد وهو مسطور في مختصر الطليطلي، لأن مؤلفه ذكر أنه ﷺ يستنبط الشرائع، وهذا الجاهل من جفاة المقلدين فليقنعه على طريقة التقليد كلام الطليطلي واستنباط رسول الله ﷺ صحيح لا مدفع في ثبوته، ولا ينكره إلا جلف جاف، وكل ورد عنه ﷺ مما لم ينطق به القرآن وإن كان متضمنا لكل شيء فهو على هذا المنحى، وإذا لم يستنبط رسول الله ﷺ فمن ذا يستنبط.

مسئلة

بين السهيلي وابن خروف

قال السهيلي في قوله تعالى: ﴿وجعل منهم القردة والخنازير﴾ [1] الألف واللام يدلان على معنى الاتعاظ والاعتبار، وفهم ابن خروف عنه أنه يثبت للألف واللام معنى ثالثاً أو رابعاً وهو معنى الاتعاظ، فرد عليه، بأنه قال ما لم يقله أحد.

قال السهيلي راداً عليه: إنما أردت أن الله سبحانه لما خاطب أهل الكتاب بهذا فأشار إلى الجنس المعروف من القردة والخنازير التي مسخ من سلف من الأمم على هيئتها وصورتها لم يكن بد من الألف واللام الدالتين على تعيين

(١) سورة المائدة: آية ٦٠.

الجنس حين دخل الكلام معنى الاتعاظ والاعتبار والتخويف، ولو قال قردة وخنازير لم يكن فيه ذلك.

مسئلة

لابن العريف يبلغ وجوه إعرابها أكثر من ألفي ألف وجه

مسئلة من تخريج ابن العريف تبلغ من وجوه الإعراب ألفي ألف وجه وسبعمائة ألف وجه وأحداً وعشرين ألف وجه وستمائة وجه وهي هذه (ضرب الضارب الشاتم القاتل محبك وادّك قاصدك معجباً خالدا في داره يوم عيد) فترفع الضارب بالفعل، والشاتم نعته، والقاتل نعت ثان، ومحبك نصب بالقاتل، ووادك نعته، وقاصدك نعت ثالث، وتنصب معجباً بضرب، وخالدا بمعجب، ولك رفع قاصدك بالابتداء وخبره محذوف، أهو خبر محذوف المبتدأ، ونصبه بأعنى وعلى الحال من القاتل أو من الضارب أو لوادك، فهذه سبعة لك مع كل واحد منها نصب وادك بأعنى أو الحال للقاتل وللضارب أو مفعولاً، ولك رفعه بأنه خبر وبالعكس فذلك (٤٢). ولك في محبك النصب بالقاتل وبأعنى والرفع بالابتداء وبالخبر فذلك(١٦٨) لك مع كلٍ منها نصب القاتل بالشاتم وبأعنى ورفعه بالابتداء وبالخبر، وخفضه تشبيهاً بالوجه الحسن، ورفعه بنعت ما قبله فذلك (١٠٠٨)، لك مع كل منها نصب الشاتم بالضجه الحسن ورفعه بالنعت (٦٠٤٨). مع كل منها نصب معجباً بالحال لقاصدك وبالخبر، وجره تشبيها، وبالحال للكاف من قاصدك، وبالحال من الضارب ونعتا لقاصدك، ونصبه بضرب (٣٠٢٤٠) مع كل منها نصب خالدا بضرب، ورفعه بضرب، وبنصب الضارب، ولك جعل خالد بدلا من الضارب، ولك عطفه عليه عطف البيان، ونصبه بأعنى، ورفعه بالابتداء وبالخبر، ونصبه بمعجب (٢٧٢١٦٠). مع كل وجه منها أن تجعل في داره متعلقاً بالضارب أو بمحبك (٥٤٤٣٢٠)

وبوادك أو بقاصدك أو بخالد، وكذلك القول في يوم عيد فيتضاعف ذلك إلى العدد المذكور.

الكلام في قوله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾: قال ابن الصائغ في تذكرته.

سئل العلامة مجد الدين الروذراوي عن قوله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ [1] فتكلم عليه.

فاعترض عليه ابن مالك فامتعض الروذراوي لكلامه وطعن في كلام ابن مالك، وهذا ملخص كلامهما مع حذف ما لا تعلق له بالمسئلة من الطعن والإزراء.

قال الشيخ مجد الدين: استشكل الأئمة تذكير القريب مع تأنيث الرحمة، وتخيل الأفاضل من قدمائهم في الجواب وجهين.

أحدهما: أن الرحمة بمعنى الإحسان وهو مذكر.

الثاني: أن الرحمة مصدر والمصادر كما لا تجمع لا تؤنث، هذان ذكرهما الجوهري والزمخشري في كتابيهما.

وقال الفراء: القريب إذا كان للمكان وكان ظرفاً كان بلا هاء، وإذا ضمن معنى النسبة والقرابة دخلت الهاء، تقول في الأول كانت فلانة قريباً مني، وفي الثاني فلانة قريبتي، قال وهذا كله تصرف في كلام الله تعالى بمجرد الظن، وهلا كانوا كالأصمعي فإنه أعلم المتأخرين بكلام العرب، وكان إذا سئل عن شيء من كلام الله تعالى سكت، وقال لو أنه غير كلام الله تعالى تكلمت فيه، والقرآن إنما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبع أشعارهم، فقد كان عكرمة وهو تلميذ ابن عباس إذا سئل عن شيء من

---

(١) سورة الأعراف: آية ٥٦.

مشكل القرآن يفسره ويستدل عليه بيت من شعر العرب ثم يقول (الشعر ديوان العرب).

والجواب الحق: أن القريب على وزن فعيل والفعيل والفعول يستوي فيهما المذكر والمؤنث حقيقياً كان أو غير حقيقي.

قال امرؤ القيس:

برهرهة روقة رخصة كخرعوبة البانة المنفطر
فتور القيام قطيع الكلا م تفتر عن ذي غروب خصر

وقال في لفظ القريب:

له الويل إن أمسي ولا أم هاشم قريب ولا البسباسة ابنة يشكرا

وقال جرير:

أتنفعلك الحياة وأم عمرو قريب لا تزور ولا تزار؟!

وأغرب من ذا أن لفظةً قد اجتمع واحدةً فيها التأنيث الحقيقي وغير الحقيقي وهي لفظة هن، ومع ذلك حمل عليها فعيل بلا هاءوهي في قول جميل:

كأن لم نحارب يابُثَيْن لو انها تكشف غماها وأنت صديق

وقال جرير:

دعوت النوى ثم ارتمين قلوبنا بأسهم أعداء وهن صديق

فلو عرف القوم بعض هذه الاستشهادات لما وقعوا في ذلك.

وقال العلامة جمال الدين بن مالك: فعيل وفعول مشتبهان في الوزن والدلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول، إلا أن فعيلا أخف من فعول فلذلك فارقه بأشياء.

منها: كثر الاستغناء به عن فاعل في المضاعف كجليل وخفيف وصحيح وعزيز وذليل، وإنما حق هذه الصفات أن تكون على زنة هاعل لأنها من فعل

يفعل، فاستغنى فيها بفعيل، ولاحظ لفعول في ذلك.

ومنها: اطراد بنائه من فعُل كشريف وطريف وكريم، وليس لفعول فعل يطرد بناؤه منه.

ومنها: كثرة مجيئه في صفات الله تعالى وأسمائه كسميع وبصير وعلي وغني وقيب، ولم يجي فيها فعول إلا رؤوف وودود وعفو وغفور وشكور، وإذا ثبت أنه فائق لفعول في الاستعمال فلا يليق أن يكون له تبعا، بل الأولى أن يكون الأمر بالعكس، أو ينفرد كل منهما بحكم هو به أولى، وهذا هو الواقع، فإنهم خصوا فعولا المفهم معنى فاعل بأن لا تلحقه التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث، وأن يشتركا فيه فيقال رجل صبور وامرأة صبور، وكذا شكور ونحوهما، إلا ما شذّ من عدو وعدوة، فإن قصد بالتاء المبالغة لحقت المذكر والمؤنث فقيل رجل ملولة وفروقة وامرأة ملولة وفروقة، ولا يقدم على هذا الوزن إلا بنقل، وإن لم يقصد بهذا الوزن معنى فاعل لحقته التاء أيضاً كحلوبة وركوبة ورعونة، وليس في شيء من هذا إلا النقل، فلما كان لفعيل على فعول من المزية ما ذكرته استحق أن يخص بأحوط الاستعمالين وهو التمييز بين المذكر والمؤنث كجميل وجميلة وصبيح وصبيحة ووضيء ووصيئة ونحوه، وإن كان فعيل بمعنى مفعول وصحب الموصوف استوى فيه المذكر والمؤنث كرجل قتيل وامرأة قتيل، وإن لم يصحب الموصوف وقصد تأنيثه نحو رأيت قتيلة بني فلان، هذا هو المعروف، وما ورد بخلاف ذلك عد نادراً أو تلطف في توجيهه بما يلحقه بالنظائر ويبعده عن الشذوذ، فمن ذلك قوله تعالى ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ [1] وفيه ستة أقوال.

أحدها: أن فعيلا وإن كان بمعنى فاعل فقد جرى مجرى فعيل الذي بمعنى مفعول في عدم لحاق التاء، كما جرى هو مجراه في إلحاق التاء حين قالوا خصلة حميدة وفعلة ذميمة بمعنى محمودة ومذمومة فحمل على جميلة

---

(١) سورة الاعراف: آية ٥٦.

وقبيحة في إلحاق التاء، وكذلك قريب من الآية الكريمة حمل على عين كحيل وكف خضيب وأشباههما من الخلو من التاء، ونظير ذلك: ﴿قال من يحي العظام وهي رميم﴾[1].

الثاني: أنه من باب تأول المؤنث بمذكر موافق في المعنى كقول الشاعر:

أرى رجلا منهم أسيفا كأنما ... يضم إلى كشحيه كفا مخضبا

فتأول كفا وهو مؤنث بعضو فذكر صفته لذلك، وكذلك الرحمة متأول بالإحسان، فذكر خبرها وتأولها بالإحسان أولى من تأول الكف بالعضو لوجهين.

أحدهما: أن الوجه معنى قائم بالراحم والإحسان بر الرحم المرحوم، ومعنى البر في القرب أظهر منه في الرحمة.

الثاني: أن ملاحظة الإحسان في الرحمة بالقرب من المحسنين مقابلة للإحسان الذي تضمنه ذكر المحسنين، فاعتبارها يزيد المعنى قوة، فصحت الأولوية، ومن تأوّل المؤنث بمذكر ما أنشده الفراء:

وقائع في مضر تسعة ... وفي وائل كانت العاشرة

فتأول الوقائع بأيام الحرب فلذلك ذكر العدد الجاري عليها فقال تسعة، وإذا جاز تأول المذكر بمؤنث في قول من قال جاءته كتابي فاحتقرها أي صحيفتي، وفي قول الشاعر:

يا أيها الراكب المزجي مطيته ... سائل بني أسد ما هذه الصوت

أي الصيحة، مع ما في ذلك من حمل أصل على فرع، فلأن يجوز تأويل مؤنث بمذكر لكونه حمل فرع على أصل أحق وأولى.

الثالث: أن يكون من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع

---

(١) سورة يس: آية ٧٨.

الالتفات إلى المحذوف، فكأنه قال إن مكان رحمة الله قريب، كما قال حسان:

يسقون من ورد البريص عليهم   بردى يصفق بالرحيق السلسل

ومثله قول ﷺ مشير إلى الذهب والحرير: «هذان حران على ذكور أمتي» أي استعمال هذين.

الرابع: أن يكون من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أي إن رحمة الله شيء قريب أو لطف أو بر أو إحسان، وحذف الموصوف سائغ من ذلك كقوله:

قامت تبكيه على قبره   من لي من بعدك يا عامر
تركتني في الحرب ذا غربة   قد خاب من ليس له ناصر

أي شخص، وإنسان ذا غربة، ومثله قول الآخر:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني   فراقِك لم أبخل وأنت صديق

أي شخص صديق وعلى ذلك حمل سيبويه قولهم حائض وطامث، قالوا: كأنهم قالوا شيء حائض.

الخامس: أن يكون من باب اكتساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحا للحذف والاستغناء عنه بالباقي ـ والموجه في هذا تأنيث المذكر لإضافته إلى مؤنث على الوجه المذكور كقوله:

مشين كما اهتزت رياح تسفهت   أعاليها مر الرياح النواسم

ومثله:

بغي النفوس معيدة نعماؤها   نقما وإن عميت وطال غرورها

وإذا كان الإضافة تعطي المضاف تأنيثاً لم يكن فيه على الوجه المذكور، فلأن تعطيه تذكيراً لم يكن له كما في الآية الكريمة أحق وأولى، لأن التذكير أصل فالرجوع إليه أسهل من الخروج.

السادس: أن يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين لكونه الآخر تبعا له أو معنى من معانيه، ومنه في أحد الوجوه قوله تعالى: ﴿فظلت أعناقهم لها خاضعين﴾ (١) أي فظلت أعناقهم خاضعة وظلوا لها خاضعين، فهذا منتهى ما حضرني.

وبلغني أن بعض الفقهاء زعم أن إخلاء قريب من المحسنين المشار إليه من التاء لم يكن إلا لأجل أن فعيلا يجري مجرى فعول في الوقوع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وضُعْف هذا القول بيِّن وتزييفه هين، وذلك أن قائل هذا القول إما أن يريد أن فعيلا في هذا الموضع وغيره يستحق ما يستحقه فعول من الجرى على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وإما أن يريد أن فعيلا في هذا الموضع خاصة محمول على فعول.

فالأول مردود لإجماع أهل العربية على التزام التاء في ظريفة وشريفة وأشباههما، ولذلك احتاج علماؤهم أن يقولوا في قوله تعالى ﴿ولم أك بغيا﴾ (٢) أن أصله بغوي على فعول، فلذلك لم تلحقه التاء.

والثاني أيضاً مردود، لأنه قد تقدم التنبيه على ما لفعيل على فعول من المزايا، ولأنه لا يليق أن يكون تبعا لفعول، بل الأولى أن يكون أمرهما بالعكس، ولأن ذلك القائل حمل فعيلا على فعول وهما مختلفان لفظاً ومعنى، أما اللفظ فظاهر وأما المعنى فلأن قريباً لا مبالغة فيه لأنه يوصف به كل ذي قريب وإن قل، وفعول المشار إليه لا بد فيه من مبالغة، وأيضاً فإن الدال على المبالغة لا بد أن يكون له بنية لا مبالغة فيها، ثم يقصد به المبالغة فتتغير بنيته كضارب وضروب وعالم وعليم، وقريب ليس كذلك، فلا مبالغة فيه، والظاهر أن ذلك القائل إنما أراد حمل فعيل على فعول مطلقاً، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

---

(١) سورة الشعراء: آية ٤.

(٢) سورة مريم: آية ٢٠.

فتــور القيـــام قطيـــع الكلام تفتر عـــن ذي غـــروب حصر

والاحتجاج بهذا ساقط من وجوه.

أحدها: أنه نادر، والنادر لا حكم له ولو كثرت صوره وجاء على الأصل كاستحوذ واعولاّ واستنوق البعير، فما ندر ولم تكثر صوره ولا جاء على الأصل أحق.

الثاني: أن يكون قطيع الكلام أصلـه قطيعـة الكلام ثم حـذفـت التـاء للإضافة، فإنها مسوغة لحذفها عند الفراء وغيره من العلماء، وحمل على ذلك قوله تعالى ﴿وإقام الصلاة﴾[1].

ومثل ذلك قوله:

إن الخليـط أجـد البين فـانجردوا وأخلفوك عدا الأمر الذي وعـدوا

وعلى هذه اللغة قـرأ بعـض القـراء ﴿ولـو أرادوا الخروج لأعـدوا لـه عدة]﴾[2] أراد عدته.

الثالث: أن يكون فعيل في قوله قطيع الكلام بمعنى مفعول، لأن صاحب المحكم حكى أن يقال قطعه وأقطعه إذا بكته، وقطع هو وقطع فهو قطيع القول، فقطيع على هذا بمعنى مقطوع أي سكت، فحذف التاء على هذا التوجيه ليس مخالفاً للقياس؛ وإن جعل قطيع مبنياً على قطع كسريع من سرع فحقه على ذلك أن تلحقه التاء عند جريه على المؤنث، إلا أنه شبيه بفعيل الذي بمعنى مفعول فأجرى مجراه ـ والله أعلم.

فأجاب الشيخ مجد الدين وقال: حق على من مارس شيئاً من العلم إذ سئل عن بعض مشكلاته أن يتجنب في جوابه الإيجاز المخل والتطويل الممل ويتوقى

---

(١) سورة الأنبياء: آية ٧٣.

(٢) سورة التوبة: آية ٤٦.

الزوائد التي لا يحتاج إليها؛ فإن العالم من إذا سئل عن عويص أوضحه بأوجز بيان من غير زيادة ولا نقصان.

وقد سئل العبد الضعيف عبدالمجيد أبو الفرج الروذراوي عن هذه الآية بناء على استغراب من قصر في إمعان كلام العلاب باعه فاستبعد حمل المذكر على المؤنث.

فكان جوابه: أن القرآن المجيد عربي وإذا أطلق فصحاء العرب لفظ القريب على المؤنث الحقيقي فكيف لا يسوغ إطلاقه على غير الحقيقي، قال أمرؤ القيس (له الويل إن أمسي) البيت، وقال جرير (أتنفعك الحياة) البيت. ومه هذه الحجة الواضحة لا حاجة إلى التأويلات والتعسفات.

وقد كتب في ذلك بعض النحاة المشهورين العصريين هذه الأوراق المتقدمة وذكر فيها ما يقتضيه صناعة النحو، وحكى ما قيل في المسئلة مع أنه لا يشفي الغليل، لأن العرب لم تقل ذلك ولا تعلم لو عرض عليهم هل كانوا يرتضونه أم لا؟! بخلاف ما أوردت من الشواهد، فإنه نص قولهم، ولا ريب في صحته وكونه حجة، والذي أورده من الأقوال الستة مستنبط من الظن والقياس وقد يكون جمعاً وقد لا يكون.

وقد أحل عليَّ جماعة في أن أورد على فوائده هذه ما يتوجه عليها من الاعتراضات فكنت آبي ذلك خيفة سقطة تتفق، حتى غلبوا على رأيي وقالوا هذا لا يعد قدحا في فضله. فشرعت في التنبيه على ما يرد على قوله.

أما ما ذكره من استثناء فعيل وفعول في الوزن والدلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول، وأن فعيلا أخف من فعول وأنه فاقه بأشياء.

منها: اطراد بنائه من فعل وكثرة مجيئه في أسماء الله تعالى، وإذا فاته لا يكون تبعا له وهل الأمر إلا بالعكس أو مستويان إلى آخره، فكل هذه دعاوٍ

تعسر إقامة الحجة عليها خصوصاً مع المنازعة، ولئن سلمت فهي خارجة عن مسئلتنا، لأن السؤال وقع عن جواز إطلاق القريب على الرحمة فجوابه ذلك جار لمن لا له كذا وكذا عليه، فبقية المقدمات ضائعة مبذولة لا مدخل لها في ما وقع السؤال عنه، ومثاله من سئل عن زيارة الكعبة المعظمة هل نجب أم لا فأجاب بأن المتوجه إليها لا بد أن يكون محرماً وميقاته من جهة المدينة ذو الحليفة وعددً له المواقيت، فيقول له السائل إنا لم نسأل إلا عن وجوب زيارتها، وما ذكرته بمعزل عن ذلك، ويجري مجرى هذا قول المتكلم في فعيل وفعول أبواب المصادر ستة فعل يفعل كحلب يحلب، وفعل يفعل كضرب يضرب وفعل يفعل كذهب يذهب، وفعل يفعل كقرم يقرم، وفعل يفعل ككرم يكرم، وفعل يفعل كوثق يثق، وكله مشتق منه فعيل، إلا أن أكثره من فعُل يفعُل ويكون بمعنى فاعل كشريف وظريف وكريم وعظيم، وقد يرد من غيره بمعنى المفعول كصريع وجريح وكليم وهذيم.

ونتكلم في فعول بما يناسب ذلك أو يقارنه عند الشروع في مسئلتنا في لفظة القريب، في أن هذه المباحث لا مدخل لها فيما نحن فيه وإن كانت من تفاريع لفظة القريب.

وقوله في فعول إن لم يقصد معنى فاعل لحقته التاء كحلوبة وركوبة، منقوض بقولهم ناقة جنوب للتي تعصب ركبتاها عند الحلب، وسلوب وعجول للتي اخترم ولدها فإن وزنه فعول وليس للفاعل ولا تلحقه التاء، وكذا الجزور والخلوج والبسوس والحصوف والسطور والثلوب، وكل هذه صفات للناقة والشاة، ووزنها فعول لم تلحقها التاء وليست للفاعل.

وأما الأقوال الستة التي ذكرها فإني أشير إلى ما يرد على كل واحد منها إشارة لطيفة.

أما قوله: قريب معنى فاعل أجرى مجرى فعيل بمعنى مفعول كما أجرى ذلك مجرى هذا في لحقا التاء، فلا شك أنه من قول النحاة، لكن ما الدليل

إذا دل على معنى فإما أن يدل عليه على وجه الحقيقة أو المجاز والقسمان منتفيان هنا، لأن حضور المعنى بالبال لازم عند إطلاق اللفظ في كلا القسمين لجواز انفكاك كل واحد منهما عن الآخر، لأن الرحمة قد توجد وافرة فيمن لا يتمكن من الإحسان أصلا كالوالدة الفقيرة بالنسبة إلى ولدها، وقد يوجد الإحسان ممن لا رحمة في طباعه كالملك القاسي، فإنه قد يحسن إلى بعض أعدائه لمصلحة نفسه أو ملكه، ولا تلفي عنده رحمة، وإذا تبين جواز انفكاك كل عن الآخر، فلا يجوز إطلاق أحدهما على الآخر، ولا انفكاك بين الكف وبين كونها عضواً لأن كل كف عضو وإن لم يكن كل عضو كفا، فبينهما ملازمة الخاص والعام، والملازمة مصححة للمجاز، ولا ملازمة بين الرحمة والإحسان كما بينا، فيتعذر تأويل الرحمة بالإحسان، وقد سلمنا أن معنى القرب في البر أظهر منه في الرحمة، ولكن هذا لا يوجب جواز إطلاق اسم أحدهما على الآخر لأن جواز الإطلاق منحصر في الحقيقة والمجاز وكلاهما معدوم فيما نحن فيه.

قوله ثالثاً: إنه من باب حذف المضاف، فذلك إنما يصح حيث يحسن ويتعين كقوله تعالى ﴿واسأل القرية﴾[1]. فإنه يتعين إضمارا أهلها وههنا لا يصح إضمار المكان ولا يحسن ولا يتعين، أما أنه لا يصح فلأن الوجه صفة الله تعالى والموصوف لا مكان، له، لأن البراهين القاطعة دلت على أن ربنا لا يحل مكاناً وإلا لكان جسماً أو مفتقراً إلى جسم، فكذلك صفته لا يكون لها مكان - انتهى.

قال الشيخ علاء الدين ابن التركماني: هذا غلط وغفلة، لأن الرحمة من صفات الفعل لا من صفات الذات حتى يستحيل فيها المكان - انتهى رجع.

وإما أنه لا يحسن ولا يتعين فلأنهما فرعا الصحة وبطلان الأصل يقتضي بطلان الفرع، وأما الظواهر المشعرة بإثبات المكان كقوله (وإرتفاع مكاني)

(١) سورة يوسف: آية ٨٢

إذا دل على معنى فإما أن يدل عليه على وجه الحقيقة أو المجاز والقسمان منتفيان هنا، لأن حضور المعنى بالبال لازم عند إطلاق اللفظ في كلا القسمين لجواز انفكاك كل واحد منهما عن الآخر، لأن الرحمة قد توجد وافرة فيمن لا يتمكن من الإحسان أصلا كالوالدة الفقيرة بالنسبة إلى ولدها، وقد يوجد الإحسان ممن لا رحمة في طباعه كالملك القاسي، فإنه قد يحسن إلى بعض أعدائه لمصلحة نفسه أو ملكه، ولا تلفي عنده رحمة، وإذا تبين جواز انفكاك كل عن الآخر، فلا يجوز إطلاق أحدهما على الآخر، ولا انفكاك بين الكف وبين كونها عضواً لأن كل كف عضو وإن لم يكن كل عضو كفا، فبينهما ملازمة الخاص والعام، والملازمة مصححة للمجاز، ولا ملازمة بين الرحمة والإحسان كما بينا، فيتعذر تأويل الرحمة بالإحسان، وقد سلمنا أن معنى القرب في البر أظهر منه في الرحمة، ولكن هذا لا يوجب جواز إطلاق اسم أحدهما على الآخر لأن جواز الإطلاق منحصر في الحقيقة والمجاز وكلاهما معدوم فيما نحن فيه.

قوله ثالثاً: إنه من باب حذف المضاف، فذلك إنما يصح حيث يحسن ويتعين كقوله تعالى ﴿واسأل القرية﴾[1]. فإنه يتعين إضمارا أهلها وههنا لا يصح إضمار المكان ولا يحسن ولا يتعين، أما أنه لا يصح فلأن الوجه صفة الله تعالى والموصوف لا مكان، له، لأن البراهين القاطعة دلت على أن ربنا لا يحل مكاناً وإلا لكان جسماً أو مفتقراً إلى جسم، فكذلك صفته لا يكون لها مكان - انتهى.

قال الشيخ علاء الدين ابن التركماني: هذا غلط وغفلة، لأن الرحمة من صفات الفعل لا من صفات الذات حتى يستحيل فيها المكان - انتهى رجع.

وإما أنه لا يحسن ولا يتعين فلأنهما فرعا الصحة وبطلان الأصل يقتضي بطلان الفرع، وأما الظواهر المشعرة بإثبات المكان كقوله (وإرتفاع مكاني)

(١) سورة يوسف: آية ٨٢

فيجب تأويلها جزما وإلا لبطل حكم العقل، ويلزم من بطلانه بطلان الشرع، لأن صحته لم تثبت إلا بالعقل. نعم لو أضمر إثر رحمة الله لكان قريباً.

وأما قوله رابعاً: إنه من باب حذف الموصوف إلى آخره وما ذكر عن سيبويه طامث وحائض، فبالله أحلف أن هذا التقدير والتقرير لا يرتضيه فصيح بدوي ولا بليغ حضري وأي حاجة إلى أن يضمن في الآية شيء فيقال شيء قريب ولا يكفي في تقدير مباني كلام الله وإيضاح معانيه مجرد الجواز النحوي ولا إشمال الإعرابي، بل لا بد من رعاية الفصاحة القصوى والبلاغة العليا، وأية فصاحة في أن يقول القائل شيء قريب، وأي لطف في أن يقال المرأة شيء حائض، مع أن الشيء أعم المعلومات ولذلك يشمل الواجب والممكن حتى بعض المعدومات عند بعض أهل العلم، ومن الذي يرضى لنفسه بمثل هذا الكلام المستهتر، وهلا قيل الهاء والتاء إنما يحتاج إليهما للفرقان بين المذكر والمؤنث في صفة يمكن اشتراكهما فيها إماطة للالتباس؟! أما الصفة المختصة بالنساء كالحيض فلا حاجة فيها إلى العلامة المميزة، والناس لفرط جمودهم على ما ألفوه يظنون أن ما قاله سيبويه هو الحق الساطع وأن إلى قوله المنهي في معرفة كلام العرب، ولا خفاء في أنه الجواد السابق في هذا المضمار، فأما أن يُعتقد أنا أحاط بجميع كلام العرب وأنه لاحق إلا ما قاله فليس الأمر كذلك، فما من أحد إلا ويقبل قوله ويرد منه، ولو لم يكن لسيبويه إلا قوله في باب الصفة المشبهة مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن إلى الوجه وإضافة الوجه إلى الضمير العائد على الرجل فقد خالفه جميع البصريين والكوفيين في ذلك، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه، فكيف يعتقد مع هذا صحة قوله في كل شيء.

وأما قوله خامساً: يكتسب المضاف حكم المضاف إليه لا سيما التأنيث فله نظائر صحيحة فصيحة يوثق بها لتقدم قائلها وشهرتهم.

قال النابغة:

حتى استقر بأهـل الملـح صـاحبـه يركضن قد قلعت عقد الأطابيـب

وقال الأعشى:

كما شرقت صدر القناة من الدم

وقال لبيد:

فمضى وقـدمهـا وكـانـت عـادة منـه إذا هـي عـردت أقـدامهـا

وقال جرير:

لما أتـى الزبيـر تـواضعـت سـور المدينـة والجبـال الخشـع

فبمثل هذا ينبغي أن يتمسك لا بأشعار المجاهيل الخاملين التي تمسك بها، وأظنها للمحدثين، فأما اكتساب التأنيث من المؤكد فقد صح بقولهم، وأما تمسكه فيحتاج إلى الشواهد ومن أدعى جوازه فعليه البيان.

وأما قوله سادساً: إنه يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر إلى آخره، فإن قوله ﴿فظلت أعناقهم لها خاضعين﴾ (1) ليس من هذا القبيل، لأن المراد بأعناقهم رؤساؤهم ومُعظموهم، وأيضاً فإن الخبر محكوم به الاسم فكيف يعرض عنه ويحكم به على المضاف إليه، ولو جاز ذلك لساغ أن تقول: كان صاحب الدرع سابغة فظل مالك الدار متسعة.

وقوله رحمة الله قريب وهو قريب وحذف الخبر من الجملة الأولى والمبتدأ من الثانية واجتزأ بالخبر في الثانية عن الخبر في الأولى، فكلام عجيب تقصر عبارتي عن شرح ضعفه.

وأما ما نمى إلى من جرى فعيل مجرى فعول وقوله إما أن يدعي ذلك على العموم في جميع الصور إلى آخره، فهذا لم أقصده ولا ذكرت الأصالة

(1) سورة الشعراء: آية ٤.

والتبعية، ولا أن هذا بمعنى فاعل وذاك بمعنى مفعول، بل لما سُئلت عن جري قريب على الرحمة، أجبت بأنه لا غرو ولا استبعاد، لأن أفاضل العرب وفصحاءهم قد أطلقوا الفعيل والفعول على المؤنث الحقيقي فعلي غير الحقيقي أولى، ومن جملتهم امرؤ القيس.

قوله: الاستدلال به ضعيف، ليس كذلك، لأن الفتور على وزن فعول وقد أطلق بعض فصحاء العرب في هذا البيت كليهما على امرأة والتأنيث فيهما حقيقي.

وقوله: إنه نادر، قلنا لا نسلم، بل نظائره كثيرة وهي محفوظة فطالبونا بها نوردها، ولئن سلمنا أنه نادر فالغرض أنه عربي، على أن نقول إن ساغ الاستشهاد بالنادر فلا وجهَ لإنكار ما ذكرنا، وإن لم يسغ فكيف احتج بقوله (وقائع في مضر تسعة).

وقوله: يجوز أن يراد بالقطيع القطيعة والإضافة تسقط التاء.

قلنا: لو جاز ذلك لجاز أن يقال ماتت ابني فلان يريد ابنته.

وقوله: وقد يجوز أن يكون فعيل بمعنى مفعول في قطيع إلى آخر.

قلنا: تدعى جواز الإطلاق وهو أم، فالوجهان الآخران اللذان ذكرهما آنفاً بتقدير صحتهما لا يقدحان في استدلالنا.

وقوله: إن كان سرع فإنما يحذف منه التاء تشبيهاً له بفعيل الذي في معنى مفعول، مدخول، لأن هذا مشتق من اللازم وذاك من المتعدي.

وقوله: فيما كتب لأجل صوابه أن يقول من أجل قال الله تعالى من أجل ذلك.

وقال الشاعر:

من أجلك يا التي تيمت قلبي

وقال آخر:

عليهم وقار الحلم من أجل أنني ... به أتغنى باسمها غير معجم

وقوله: إن قصد به المبالغة ليس بصحيح، فإن قصد لا يتعدى بنفسه بل باللام وبإلى.

قال جرير:

إن القصائد يا أخيطل فاعترف ... قصدت إليك مجرة الأرسان

وقال آخر:

وأوقد للضيوف النار حتى ... أفوز بهم إذا قصدوا لناري

ونقله رغوثة غير موثوق به ولا بد له من شاهد.

قال الراعي النميري:

فجاءت إلينا والدجا مدلهمة ... رغوث شتاء قد تقرب عودها

آخر ذلك.

وإذ وصلنا إلى هنا فلنتمم الفائدة، فإن الشيخ جمال الدين بن هشام ألف في هذه القضية رسالة فلنسقها.

قال رحمه الله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور، الأدب في إيراده وإيراد أمثاله أن يقال ما الحكمة في كذا تأدبا مع كتاب الله تعالى، فيقال ما الحكمة في تذكير قريب مع أنه صفة مخبر بها عن المؤنث وهو الرحمة، مع أن الخبر الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث، تقول هند كريمة وظريفة، ولا يقال كريم ولا ظريف، وإنما بينت كيفية السؤال لأنني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسرين في تفسير السؤال أنكرتها - اللهم ألهمنا الأدب مع كلامك ولا تردنا على أعقابنا بأهوائنا - وحسن السؤال نصف العلم.

وقد أجاب العلماء رحمهم الله تعالى بأوجه جمعتها فوقفت منها على أربعة

عشر وجهاً منها قوي وضعيف وكلٌّ مأخوذ من قول ومتروك، ونحن نسرد ذلك بحول الله وقوية متتبعين له بالتصحيح والإبطال بحسب ما يظهره الله تعالى والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

الوجه الأول: أن الرحمة في تقدير الزيادة والقرب قد يزيد المضاف، قال الله سبحانه ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ أي سبح ربك، ألا ترى أنه لا يقال في التسبيح سبحان اسم ربي إنما يقال سبحان ربي، والتقدير إن الله قريب فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم الأعظم إن الله قريب من المحسنين.

قلت: وهذا لا يصح عند علماء البصرة، لأن الأسماء لا تزاد في رأيهم إنما تزاد الحروف، وأما سبح اسم ربك الأعلى فلا يدل على ما قالوه لاحتمال أن يكون المعنى نزه أسماءه عما لا يليق بها فلا يجر عليه اسماً لا يليق بكماله أو لا تجر عليه اسما غير مأذون فيه شرعاً وهذا هو أحد التفسيرين في الآية الكريمة، وإذا أمكن الحمل على محمل صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له، لأن الأصل عدم الزيادة.

الثاني: أن ذلك على حذف مضاف أي أن مكان رحمة الله قريب، فالإخبار إنما هو عن المكان، ونظيره قوله ﷺ مشيراً إلى الذهب والفضة «إن هذين حرام» فأخبر عن المثنى بالمفرد لأن حقيقة الكلام وأصله أن استعمال هذين حرام، وكذلك قول حسان:

يسقون من ورد البريص عليهم ... بردى يصفق بالرحيق السلسل

أي ماء بردى، فلهذا قال بالتذكير، مع أن بردى مؤنث ـ انتهى.

وهذا المضاف الذي قدره في غاية البعد، والأصل عدم الحذف والمعنى مع ترك هذا أحسن منه مع وجوده.

الثالث: أنه على حذف الموصوف أي إن رحمة الله شيء قريب كما قال الشاعر:

قامت تبكيه على قبره	من لي من بعدك يا عامر
تركتني في الدار ذا غربة	قد ذل من ليس له ناصر

أي تركتني في الدار شخصاً ذا غربة، وعلى ذلك يخرج سيبويه قولهم امرأة حائض، أي شخص ذو حيض. وقول الشاعر أيضاً:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني	طلاقك لم أبخل وأنت صديق

أي وأنت شخص صديق، وهذا القول في الضعف كالذي قبله، بل هو أشد منه ضعفاً، لأن تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف مذكر محذوف شاذ ينزه كتاب الله عنه، ثم الأصل عدم الحذف.

الرابع: أن العرب تعطي المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث إذا صح الاستغناء عنه، فمثال إعطائه حكمه في التأنيث قولهم قطعت بعض أصابعه، فأعطوا البعض حكم الجمع المضاف إليه في التأنيث، ومنه القراءة الشاذة ﴿تلتقطه بعض السيارة﴾[1] ومثال إعطائه حكمه في التذكير قوله:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى

ومنه الآية الكريمة ـ انتهى.

وهذا الوجه قال فيه أبو علي الفارسي في تعاليقه على كتاب سيبويه ما نصه: هذا التقدير والتأويل في (القرآن) بعيد فاسد، إنما يجوز هذا في ضرورة الشعر.

الخامس: أن فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث كرجل جريح وامرأة جريح، نقل هذا الوجه أبو البقاء في إعرابه، وأقر قائله عليه وهو خطأ فاحش، لأن فعيلا هنا ليس بمعنى مفعول.

السادس: أن فعيلا بمعنى فاعل قد شبه بفعيل بمعنى مفعول، فيمنع من

---

(١) سورة يوسف: آية ١٠ والقراءة المشهورة «يلتقطه»

التاء في المؤنث كما قد يشبهون فعيلا بمعنى مفعول بفعيل بمعنى فاعل فيلحقونه التاء، فالأول كقوله سبحانه ﴿قال من يحي العظام وهي رميم﴾ (١) ومنه ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ (٢) والثاني كقولهم: خصلة ذميمة وصفة حميدة، حملا على قولهم قبيحة وجميلة.

السابع: أن العرب قد يخبرَ عن المضاف إليه وتترك المضاف كقوله تعالى ﴿فظلت أعناقهم لها خاضعين﴾ (٣) فخاضعين خبر عن الضمير المضاف إليه الأعناق لا عن الأعناق، ألا ترى أنك إذا قلت الأعناق خاضعون لا يجوز، لأن جمع المذكر السالم إنما يكون من صفات العقلاء لا تقول أيد طويلون ولا كلاب نابحون - انتهى.

ولعل هذا القول يرجع إلى القول بالزيادة، وقد بينا ما عليه، وقد قيل إن المراد بالأعناق في هذه الآية الكريمة الرؤساء وقيل الجماعة، وإنه يقال جاء زيد في عنق من الناس أي جماعة.

الثامن: الرحمة والرحم متقاربان لفظاً وهذا واضح معنى بدليل النقل عن أئمة اللغة فأعطي أحدهما حكم الآخر، وهذا القول ليس بشيء؛ لأن الوعظ والموعظة يتقارب أيضاً، فينبغي أن يجيز هذا القائل أن يقال موعظة نافع وعظة حسن، وكذلك الذكر والذكرى فينبغي أن يقال ذكرى نافع كما يقال ذكر نافع.

التاسع: أن فعيلا هنا بمعنى النسب، فقريب هنا معناه ذات قرب، كما يقول الخليل في حائض إنه بمعنى ذات حيض، وهذا أيضاً باطل، لأن استعمال الصفات على معنى النسب مقصور على أوزان خاصة وهي فعّال وفَعِل وفاعل.

---

(١) سورة يس: آية ٧٨.

(٢) سورة الأعراف: آية ٥٦.

(٣) سورة الشعراء: آية ٤.

العاشر: أن فعيلا مطلقا يشترك فيه المذكر والمؤنث، حكي ذلك ابن مالك عن بعض من عاصره، وهذا القول من أفسد ما قيل لأنه خلاف الواقع في كلام العرب، يقولون امرأة ظريفة وامرأة عليمة ورحيمة، ولا يجوز التذكير في شيء من ذلك، ولهذا قال أبو عثمان المازني في قوله تعالى ﴿وما كانت أمكِ بغيا﴾[1] إنه فعول والأصل بغوي ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة وأدغمت الياء في الياء، فأما قول الشاعر:

فتـــور القيـــام قطيـــع الكلا　　م تفتر عـــن ذي غـــروب خصر

فالجواب عنه من أوجه.

أحدها: أنه نادر.

الثاني: أن أصله قطيعة ثم حذفت التاء للإضافة كقوله سبحانه ﴿واقام الصلوة﴾ وأصله وإقامة، والإضافة مجوزة لحذف التاء كما توجب حذف النون والتنوين، نص على ذلك غير واحد من القراء.

الثالث: أنه جاز لمناسبة قوله فتور، ألا ترى أن فتوراً فعول، وفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث.

الحادي عشر: أنهم يقولون فلانة قريب من كذا، يفرقون بذلك بين قريب من قرب النسب وقريب من قرب المسافة، وإذا قالوا قريب فمعناه من القرابة.

وهذا القول عندي باطل لأنه مبني على أنه يقال في القرب النسبي فلان قريبي، وقد نص الناس على أن ذلك خطأ وأن الصواب أن يقال فلان ذو قرابتي، كما قال:

يبكي الغريب عليـه ليس يعـرفـه　　وذو قـرابتـه في الحي مســـرور

الثاني عشر: أن هذا من تأويل المؤنث بمذكر موافق في المعنى. واختلف

---

(١) سورة مريم: آية ٢٨.

هؤلاء فمنهم من يقدر أن إحسان الله قريب، ومنهم من يقدر لطف الله قريب، ومن مجيء ذلك في العربيه قول الشاعر:

أرى رجلا منهم أسيفا كأنما يضم إلى كشحيه كفا مخضبا

فأوّلَ الكف على معنى العضو، وهذا الوجه باطل، لأنه إنما يقع هذا في الشعر، وقد قدمنا أنه لا يقال موعظة حسن إنما يقال كما قال ﴿الموعظة الحسنة﴾[1] هذا مع أن الموعظة بمنزلة الوعظ في المعنى وهذا يقاربه في اللفظ، وأما البيت الذي أنشدته فنص النحاة على أنه ضرورة شعر، وما هذه سبيله لا يخرّج عليه كتاب الله تعالى.

الثالث عشر: أن المراد بالرحمة هنا المطر والمطر مذكر، وهذا القول يؤيده عندي ما يتلوه من قوله سبحانه ﴿وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته﴾[2] وهذه الرحمة هي المطر، فهذا تأنيث معنوي إلا أنه قد يعترض عليه من أوجه.

أحدهما: أن يقال لو كانت الرحمة الثانية هي الرحمة الأولى لم تذكر ظاهرة لأن هذا موضع الضمير.

فإن قيل: إن ذلك ليس بواجب، قلت نعم ولكنه مقتضي الظاهر، وبهذا يصح الترجيح.

الثاني: إن أمكن الحمل على العام وهو مطلق الرحمة لا يعدل إلى الخاص، لا يقال هذا إذا لم يعارض معارض يقتضي الحمل على الخاص كالتذكير، لأنا نقول هذا إنما يقال إذا لم يكن للتذكير وجه إلا الحمل على إرادة المطر كما ذكرت، وليس الأمر هنا كذلك.

الثالث: أن الرحمة التي هي في المطر لا تختص بالمحسنين، لأن الله تعالى

---

(١) في قوله تعالى: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» سورة النحل: آية ١٢٥.

(٢) سورة الأعراف. آية ٥٧.

تكفل برزق العباد طائعهم وعاصيهم، وأما الرحمة التي هي الغفران والتجاوز فإنها تختص في خطاب الشرع بالمحسنين المطيعين وإن كانت غير موقوفه عليها لا شرعا ولا عقلا عند أهل الحق، إلا أن ذلك يذكر على سبيل التنشيط للمطيعين والتخويف للعاصين وهذا فيه لطف ، وقلكا يتنبه إلا الأفراد ومن ثم زلت أقدام المعتزلة فإنهم يجدون في خطاب الشرع ما يقتضي تخصيص الغفران والتجاوز والإحسان بالمطيعين فينفون رحمة الله عن أصحاب العصيان فيحجرون واسعا ﴿أهم يقسمون رحمة ربك﴾[1] ﴿والله يختص برحمته من يشاء﴾[2]، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، هذا الذي فطرنا الله عليه من حسن الاعتقاد وإياه نسأل التوفيق عليه بمنه وكرمه. وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأنه كما جاز تخصيص الخطاب بالغفران بالمحسنين على سبيل الترغيب، كذلك يجوز تخصيص المطر الذي هو سبب الأرزاق بهم ترغيبا في الإحسان.

الرابع: أنك لو قلت إن مطر الله قريب لوجدت هذه الإضافة تمجها الأسماع وتنبو عنها الطباع، بخلاف إن رحمة الله، فدل على أنه ليس بمنزلة في المعنى. وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأمرين.

أحدهما: أن يقال لا ندعي أن الرحمة بمعنى المطر بل أن مجموع رحمة الله استعمل مراداً به المطر.

والثاني: أن المطر معلوم أنه من جهة الله سبحانه فإضافته إليها كأنها غير مفيدة، بخلاف قولك رحمة الله، فإن الرحمة عامة، فإن للعباد رحمة خلقها الله سبحانه يتراحمون بها بينهم، فإذا أضيفت الرحمة إليه سبحانه أفاد أنه ليس المقصود الرحمة المضافة إلى العباد .ونظيره أنك تقول كلام الله؛ لأن الكلام عام، ولا تقول قرآن الله لأنه خاص بكلام الله سبحانه.

---

(١) سورة الزخرف. آية ٣٢.

(٢) سورة البقرة. آية ١٠٥.

والإنصاف أن يقال في هذا القول إنه لا يخلو أمر قائله من أمرين، وذلك لأنه إما أن يدعى أن الرحمة لفظ مشترك بين المطر وغيره وأنه موضع بالأصالة للمطر كما أنه موضع لغيره بالأصالة، أو يدعي أنه موضع لغيره بالأصالة، أو يدعي أنه موضع لغير المطر بطريق الأصالة ثم تجوز به عن الرحمة، فإن ادعى الأول فقد يمنع بأن الذهن إنما يتبادر عند إطلاق الرحمة إلى غير المطر، والمشترك إنما حقه أن يكون على الاحتمال بالنسبة إلى معنييه أو معانيه، لا يكون أحدهما أولى من غيره، وإنما يتعين المراد بالقرينة، ثم إنا لا نجد أهل اللغة حيث يتكلمون على الرحمة يقولون ومن معانيها المطر فلو كانت موضوعة له لذكروها كما يذكرون معاني المشترك، وإن ادعى الثاني فيلزمه أن يجيز في فصيح الكلام أرض مخضر وسماء مرتفع ورحمة واسع، ويقول أردت بالأرض المكان وبالسماء السقف وبالرحمة الإحسان وهذا ما لا يقول به أحد من النحويين،وإنما يقع ذلك في الشعر أو في نادر من الكلام وما هذه سبيله لا يخرَّج عليه كتاب الله تعالى الذي نزل بأفصح اللغات وأرجح العبارات وألطف الإشارات.

فإن قلت: فإني أجد في كلام كثير من المفسرين تخريج آيات من التنزيل على مثل ذلك كما قالوا في قوله سبحانه:﴿وإذا حضر القسمة﴾[1] ثم قال تعالى ﴿فارزقوهم منه﴾ أنه جاز حملا على معنى القسمة وهو المقسوم.

قلت: الذي عليه أهل التحقيق أن الضمير عائد على (ما) من قوله تعالى ﴿مما ترك الوالدان﴾ على أن القسم والقسمة واقعان في العربية على المقسوم وقوعا كثيرا فلا يمتنع عود الضمير على القسمة مذكرا، يدلك على ذلك قوله سبحانه: ﴿ونبئهم أن الماء قسمة بينهم﴾[2] أي مقسوم بينهم.

---

(١) سورة النساء. آية ٨

(٢) سورة القمر. آية ٢٨.

واعلم أنه لا بُعد في أن يقال إن التذكير في قوله سبحانه قريب لمجموع أمور من الأمور التي قدمناها.

فنقول: لما كان المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير وهي مقاربة للرحم في اللفظ وكانت الرحمة هنا بمعنى المطر، وكانت قريب على صيغة فعيل، وفعيل الذي بمعنى فاعل قد يحمل على فعيل الذي بمعنى مفعول جاز التذكير، وليس هذا نقضا لما قدمناه، لأنه لا يلزم من انتفاء أعتبار شيء من هذه الأمور مستقلا انتقاء اعتباره مع غيره، هذا آخر ما تحرر لي في هذه الآية الكريمة والله تعالى أعلم بغيبه ـ انتهى كلام ابن هشام.

رأي نحوي لابن الصائغ

الكلام في قوله تعالى:

﴿فتول عنهم فما أنت بملوم. وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين﴾.

تكلم بعض مشايخ العصر وهو الشيخ تقي الدين السبكي بمدرسة الملك المنصور على قوله تعالى في سورة والذرايات ﴿فتول عنهم فما أنت بملوم. وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين﴾[١]ونقل عن المفسرين عنها قولين.

الأول: أن المعنى تول عن أولئلك الكفار وأعرض عنهم فما تلام على ذلك، وارفع التذكير فإن الذكرى تنفع المؤمنين ﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب﴾[٢].

الثاني أن المعنى تول عن الكفار وأعرض عنهم وذكر المؤمنين فإن الذكرى تنفع المؤمنين.

---

(١) سورة الذاريات. آية ٥٤، ٥٥.

(٢) سورة ق. آية ٣٧.

قال: وعلى القول الثاني يحتمل أن تكون الآيه من باب التنازع، فاعترف على هذا بأن شرط باب التنازع إمكان تسلط العاملين السابقين على المعمول المتنازع فيه، ولذا لم يجز سيبويه كون بيت امريء القيس من باب التنازع، أعني قوله:

كفاني ولم أطلب قليل من المال

ومن أجاز ذلك فلما ذكره المازني ليس هذا موضع ذكره، أو لما ذكره ابن ملكون وقد رُد عليه، وإذا تحرر هذا فالآية لا يمكن أن تحمل على التنازع لأن ذكّر لا يمكنه العمل في المؤمنين من جهة الحيلولة بينهما بالفاء وإن، وكل منهما له صدر الكلام، وماله صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده، وقد نقل عن ابن عصفور أنه قال كل ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل ما قبله فيما بعده، فنازع في أ الفاء مانعة، واستند في منعه إلى ما حكى من قولهم زيدا فاضرب، وقال هذه الفاء للسببية كالتي هنا لا فرق بينهما، إذ المعنى تنبيه فاضرب زيدا.

وقال أيضا: إن المعربين اتفقوا على تعلق يوم من قوله: ﴿إن عذاب ربك لواقع ما له من دافع يوم تمور السماء مورا﴾ [1] بواقع، مع أن (ما) لها صدر الكلام، ولم يمنع من ذلك ما عدا الإمام فخر الدين، واستند الامام فخر الدين في ذلك إلى أن عذاب المكنى عنه لم يقع في ذلك اليوم بل بعد ذلك في يوم البعث، وهذا اعتراض قريب، لأن اليوم يطلق على تلك الأزمنة جميعها، وعلى هذا فلا مانع من أن تكون الآية السابقة من باب التنازع، واستند بعضهم في منع التنازع في الآية إلى أن ذلك يتخرج على أحد القولين في الجملة الاسمية الواقعة جوابا، هل لها موضع من الإعراب أو لا؟

فإن قلنا: إن لها موضعا من الاعراب ينبغي أن لا يجوز التنازع، لأن

---

(١) سورة الطور. آية ٧، ٨، ٩،.

يشترط في باب التنازع أن يكون كل من العاملين له استقلال، ولا أدري كيف قبل بذلك، فإن النحاة جمهورهم يعدون قوله تعالى: آتوني أفرغ عليه قطرا﴾ [1] من باب الاعمال مع صريح الجزم فيه، وكذلك قوله تعالى ﴿وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله﴾ [2] ثم إن شرط الاستقلال تحجير في المسئلة لم نر من قيد بذلك بل من جوز ذلك حيث الاستقلال، فقد رد ابن الصائغ على ابن عصفور استدلاله، أعني ابن عصفور، على استعمال عسى في قوله تعالى ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا﴾ [3] وجعله ذلك دليلا قاطعا من جهة أنه لا يجوز أن يعتقد أن [لفظ] ربك مرفوع بعسى ويبعثك محتمل للضمير لئلا يلزم الفصل بين أبعاض الصلة بمعمول غيرها.

وقال ـ أعني ابن الصائغ ـ يمكن أن تكون الآية من باب التنازع بأن يعمل الثاني ويجعل في الأول ضمير يعود على ربك، فهو كما تراه قد أجاز التنازع مع أن العامل الأول لم يستقل، وإنما ذلك شيء. كان يقوله شيخنا أثير الدين في قوله تعالى: ﴿وأنه كان يقول سفيهنا﴾ [4] ويقول كيف يجعل هذا من باب التنازع ولا استقلال في كلا المحملين، وهل مثل هذا فنذكر ذلك على سبيل الاستكشاف لا على سبيل التقييد للباب.

قال ابن الصائغ: وأقول: إن من منع أن تكون هذه الآيه من باب التنازع فلم يستند لأقوى من أن (إن) والفاء لها صدر الكلام يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله، فكذلك ينبغي أن يمنع ما قبله من العمل فيما بعده من جهة صدريته، وإذا استقر ذلك وكان من شرط باب التنازع إمكان تسلط العامل على ذلك المعمول وعمله فيه كما تقدم في النقل عن سيبويه، والعامل هنا أعني الأول لا يمكن أن يعمل في المتنازع فيه لما مر، وقد يتقوى ذلك بما ذكره

(١) سورة الكهف. آية ٩٦.

(٢) سورة المنافقون. آية ٥.

(٣) سورة الإسراء. آية ٧٩.

(٤) سورة الجن. آية ٤.

الخفاف في (شرح الكتاب) وأنه قال فيه بعد إنشاد قول الشاعر:

كـأنهن خـوافي أجـدل قـرم ولي ليسبقـه بـالأمعـز الخـزب

وقال: لا يجوز أن يعمل ولي في الخرب لأن لام كي تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها فتمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها - انتهى.

فأقول: إن من منع التنازع في الآية لم يأت بشيء إذ كان مستنده ذلك، لأن معنى قولك سيبويه وغيره من النحاة إن العاملين يشترط فيهما في هذا الباب إمكان تسلطهما على المعمول إنما يراد ذلك من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، ثم إن الذي يقول بأن ما يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده إن كان من أجلاء النحاة فلا نعني به إلا أنه لا يصح أن يقول ضربت ما زيدا، كما لا يصح أن يقول زيدا ما ضربت، وإن كان من غيرهم فلا يعول عليه، كيف ومن نقل عنه ذلك وهو ابن عصفور قد جعل قول الشاعر:

قطـوب فما يلقـاه إلا كـأنـه روى وجهه إن لا كه فوه حنظـل

وقول الآخر:

ولم أمـدح لأرضيـه لشعـري لئيمـا أن يكـون أفـاد مـالا

من باب التنازع على إعمال الأول، ولا شك في أن ناصب الفعل عنده من أدوات الصدور، وكذلك جعل قول الشاعر:

ألا هـل أتـاهـا على بـابها بما فضحـت قـومهـا غـامـد؟!

منه أيضا على إعمال الثاني، وكيف يعتقد هذا وقد اشترط النحاة كلهم أو غالبهم في هذا الباب أن يكون للجملة الثانيه بالأولى تعلق إما بالعطف أو نحوه، نحو قوله صلى الله عليه وآله وسم: ﴿كما صليت وباركت ورحمت على إبراهيم﴾. ومن إثبات العطف في ذلك:

ولكن نصفا لـو سببـت وسبنـي بنو عبد شمس من مناف وهـاشم

وقوله :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثـافي والرسـوم البلاقـع

وقوله :

ألم يـأتيـك والأنبـاب تنمـي بما لاقـت لبـون بني زيـاد

وقوله :

أرجو وأخشى وأدعـو الله مبتغيـاً عفوا وعـافيـة في الروح والجسـد

وقوله :

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهاراً فكن في الغيب أحفظ للعهد
والغ أحـاديـث الوشـاة فقلما يحاول واش غير هجـران ذي ود

وقوله :

وكمتـا مـدمـاة كـأن متـونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

وقوله :

قضي كلَّ ذي ديـن فـوفيَّ غـريمه وعـزة ممطـول معنـى غـريمهـا

وقوله :

وإذا تنـور طـارق مستطـرق نبحـت فـدلتـه عليـه كـلابي

وقول الآخر:

جفـؤني ولم أجـف الأخلاء إنني لغير جميـل مـن خليلي مجمل

وقول الآخر:

هو ينني وهيت الغانيات إلئشبت أن شبت فانصرفت عنهن آمـالي

وقول الآخر:

يـرنـو إليَّ وارنـو مـن أصـافيـه في النائبـات فـأرضيـه ويـرضيني

وقول الآخر:

سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا فسيان لا حمد لديك ولا ذم

حتى أن ابن الدهان نقل عن البغداديين اشتراط العطف في هذا الباب، ولا شك أن حرف العطف يمتنع أن يعمل ما بعده فيما قبله، والمشترط ذلك محجوج بقوله تعالى: ﴿هاؤم اقرأوا كتابيه﴾[1] وقوله تعالى ﴿آتوني أفرغ عليه قطرا﴾[2].

وقول الشاعر:

ولقد أرى يعني به سيفانة يصبو الحكيم ومثلها أصباه

وبقول الشاعر:

بعكاظ يغشى الناظرين إذا همو لمحوا شعاعه

وبقوله:

علموني كيف أبكيهم إذا خفّ القطين

وكل هذه الشواهد وغالبها يرد على من منع التنازع في الآية.

وكان من سنين وقع الكلام في قوله تعالى ﴿وإنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً﴾[3] وأنه يجوز أن يكون ذلك من باب التنازع، ولا أثر للموصول في منع ذلك.

ولا يقال: إن (أن) والفعل لا تضمر فلا يجوز التنازع، لأن من شرط باب التنازع صحة عمل المهمل في الضمير.

لأنا نقول: لا يمتنع أن يعود الضمير على مثل ذلك، ومنه قوله تعالى

---

(١) سورة الحاقة: آية ١٩.

(٢) سورة الكهف: آية ٩٦.

(٣) سورة الجن: آية ٧.

﴿وأن تصوموا خير لكم﴾[1] وقوله تعالى ﴿وأن تعفوا أقرب للتقوى﴾[2] وكان أيضاً تقدم لي مع الشيخ علاء الدين مثل ذلك في قوله تعالى ﴿ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك﴾[3] وأنه يجوز أن يكون من ذلك على تقدير على ألسنة رسلك.

وإذا استقر جواز التنازع في الآية فاعلم أنه على إعمال الثاني، والقاعدة في مثل ذلك أن الأول إذا طلب منصوباً حذف على المختار إن كان مما يجوز الاستغناء عنه، ولكن بقي النظر هل نقدره ضميراً أو ظاهراً، والأولى أن تقدره مضمراً لأن ذلك شأن باب التنازع.

فإن قلت: قد تقرر أنه متى دار الأمر بين شيئين وكان أحدهما هو الأصل وجب المصير إليه.

قلت: نعم، الأمر كذلك، إلا لعارض، وههنا ثم ما يمنع من ذلك، وهو أنه إذا كان من باب التنازع وجب القول، بأن الأول ضمير وساغ لتشبث الجملة الثانية بالأولى ولم يقبح من جهة أنه ليس مذكوراً لفظاً، ولو لم يكن كذلك لاستحالت المسئلة ولم يكن إذ ذاك من باب التنازع، وهذا فرق ما بين المحذوف للدلالة أو التفسير فتنبه لذلك، فإني لم أجد أحداً نبه عليه، ومما يقوى ذلك منع النحاة كالخفاف في الشرح التنازع في الحال والتمييز، فلا يقال جاء زيد وقعد عمرو ضاحكاً على التنازع، والسبب في ذلك أنه لا بد في التنازع من أنك إذا أعملت الواحد أضمرت في الآخر إما تحذفه وإما تبقيه وإلا فلا شك أنه يجوز جاء زيد وقعد عمرو ضاحكاً، على أنك حذفت من الأول لدلالة الثاني عليه، هذا ما لا اعتقد فيه خلافا ـ انتهى.

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته ـ ومن خطه نقلت: سُئل

(١) سورة البقرة: آية ١٨٤.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٢٧.

(٣) سورة آل عمران: آية ١٩٤.

شيخنا أبو حيان هل يجوز مثل قام زيد وعمرو وبكر وخالد كلهم، فأتى بالجواز قياساً على التثنية، قال:

أولاك بنو خير وشر كليهما

وقياس على النعت نحو قام زيد وعمرو وبكر العقلاء، لاشتراكهما في أنهما تابعان بغير واسطة ـ انتهى.

قال ابن مكتوم: ويقتضي النظر عدم الجواز، لأن مثل ذلك لا يحتاج إلى التأكيد لكونه نصاً في المراد منه، فليتأمل.

وفي هذه التذكرة، قال ابن الأبرش سألني الوزير أو أبو الحسين بن سراج عن قول طفيل:

وراكضة ما تستجن بجنة   بعير حلال غادرته مجعفل

فقال ألم تقل النحاة إن اسم الفاعل إذا وصف بطل عمله، وقد وصف هذا بقوله ما تستجن بجنة وأعمل في بعير حلال، وكان يجب أن لا يعمل.

قلت له: الذي قال ذلك قال: إذا نوى الإعمال قبل الصفة، وكذلك فعل هنا فاستحسنه.

قال ابن الأبرش: ثم إني رأيت لابن جنى أن هذه الجملة في موضع نصب على الحال من الضمير في راكضة، وليست بصفة ـ انتهى.

وفي (التذكرة) المذكورة: قال غالي بن عثمان بن جنى: سألت أبي عن إعراب قوله:

غير مأسوف على زمن   ينقضي بالهم والحزن

فأجاب: أن المقصود ذم الزمان الذي هذه حاله، كأنه قال زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، فزمان مبتدأ وما بعده صفة له وغير خبر للزمان، ثم حذفت المبتدأ مع صفته وجعلت إظهار الهاء مؤذنا بالمحذوف

لأنك إنما جئت بالهاء لما تقدمها ذكر ما ترجع إليه، فصار اللفظ بين الحذف والإظهار، غير مأسوف على زمن، ينقضي بالهم والحزن، قال وإن شئت قلت: إنه محمول على المعنى كما حملت (أقل امرأة تقول ذلك) على المعنى، فلم تذكر في اللفظ خبراً لأقل أنه مبتدأ وقد أضفت أقل إلى امرأة ووصفت المرأة بتقول ذلك، كأنك قلت قل امرأة تقول ذاك، فلم يحتج أقل إلى خبر، لأنها في معنى قل، وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول من قال خطيئة يوم لا أراك فيه، على معنى يوم خطأ يوم لا أراك فيه، وما حمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام - انتهى كلام أبي الفتح رحمه الله.

وقال ابن الحاجب في إعرابه، لا يصح أن يكون عامل لفظي هنا يعمل في (غير) وإذا لم يكن عامل لفظي فإما أن يكون مبتدأ وإما أن يكون خبراً، فلا يصح أن يكون مبتدأ لأنه لا خبر له، لأن الخبر إما أن يكون ثابتاً أو محذوفا، الثابت لا يستقيم لأنه إما على زمن وإما ينقضي وكلاهما مفسد للمعنى، وأيضاً فإنك إذا جعلته مبتدأ لم يكن بد من أن تقدر قبله موصوفا وإذا قدرت قبله موصوفا لم يكن بُد من أن يكون غير له، وغير ههنا ليست له، وإنما هي لزمن، ألا ترى أنك لو قلت رجل غيرك مرَّ بي لكان في غير ضمير عائد على رجل، ولو قلت رجل غير متأسف على امرأة مر بي لم يستقم، لأن غيراً لما جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفة لما قبله، ولو قلت رجل غير متأسف عليه مر بي جاز؛ لأنه في المعنى للضمير، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام، فتبين أيضاً أنه لا يكون مبتدأ لذلك.

وإن جعلت الخبر محذوفا لا يستقيم لأمرين.

أحدهما: أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه.

والآخر: أنه لا قرينة تشعر بحذفه، ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة وإن جعلته خبر مبتدأ مقدر لم يستقم لأمور.

منها: أنك إذا جعلته خبرا لم يكن بد من ضمير يعود منه إلى المبتدأ،

لأنه في معنى مغاير، ولا ضمير، فلا يصح أن يكون خبراً.

الثاني: أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه.

الثالث: أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة، فتبين إشكال إعرابه كذلك.

وأولى ما يقال فيه: إنه أوقع المظهر موقع المضمر لما حذف المبتدأ من أول الكلام، فكان التقدير زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به أتى به ظاهراً مكان المضمر، فصارت العبارة فيه كذلك، وهو وجه حسن ولا بعد في مثل ذلك؛ فإن العرب تجيز إن يكرمني زيد إني أكرمه، وتقديره إني أكرم زيدا إن يكرمني، فقد أوقعت زيدا مقام الضمير لما أخرته عن الظاهر، فتبين لك اتساعهم في مثل ذلك وعكسه، ويحتمل أن يقال إنهم استعملوا غيراً بمعنى (لا) كما استعملوا (لا) بمعنى غير، وذلك واسع في كلامهم، فكأنه قال لا تأسف على زمن هذه صفته، ويدل على استعمالهم غيرا بمعنى (لا) قولهم زيد عمرا غير ضارب، ولا يقولون زيد عمرا مثل ضارب، لأن المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف إليه، ولكنه لما كان (غير) تحمل على (لا) جاز فيها ما لا يجوز في (مثل) وإن كان بابهما واحدا، فإذا كانوا استعملوا أقل رجل يقول ذلك بمعنى النفي مع بُعده عنه بعض البعد، فلأن يستعملوا (غيرا) بمعنى (لا) مع موافقتها (لا) في المعنى أجدر.

فإن قيل: فإذا قدرتموه بمعنى لا فلا بد له من إعراب من حيث إنه اسم فما إعرابه؟!

قلنا: إعرابه كإعراب أقل رجل يقول ذاك؛ فهو مبتدأ لا خبر له استغناه عنه، لأن المعنى ما رجل يقول ذاك، فإذا كان كذلك صح المعنى من غير احتياج إلى خبر، ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له إذا كان المعنى بمعنى جملة مستقلة، كقولهم أقائم الزيدان فإنه بالإجماع مبتدأ ولا مقدر محذوف،

والزيدان فاعل به، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير، وإنما استقام لأنه في معنى أيقوم الزيدان، وكذلك قول بعض النحويين في مثل دراك ونزال إنه مبتدأ وفاعله مضمر ولا خبر له لاستقامة المعنى، من حيث كان معناه أنزل، وهذا هو الصحيح فيه، وقد ذهب كثير إلى أنه منصوب انتصاب مصدر، كأنه قبل في نزال انزل نزولا وهذا عندي ضعيف، لأنه لو كان كذلك وجب أن يكون معرباً بمثابة سُقيا ورُعيا ونحن نفرق بين سقيا وبين نزال، فكيف يمكن حملها على إعراب واحد، وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبني ـ والله أعلم.

وقال ابن مكتوم في موضع آخر من (تذكرته): مأسوف مفعول من الأسف وهو الحزن (وعلى) متعلق به كقولك أسفت على كذا أسفا وحزنت عليه حزنا ولهفت عليه لهفاً وأسيت عليه أسى، وموضع قوله بالهمّ نصب على الحال، والتقدير ينقضي مشوبا بالهمّ، وغير رُفع بالابتداء، (ولما) أضيفت إلى اسم المفعول وهو مسند إلى الجار والمجرور استغنى المبتدأ عن خبر كما استغنى قائم ومضروب غلاماك عن خبر من حيث سد الاسم المرفوع بهما مسد الخبر، لأن قائم ومضروب قاما مقام يقوم ويضرب فتنزل كل واحد منهما مع المرفوع به منزلة الجملة، وكذلك إذا أسندت اسم المفعول إلى الجار والمجرور سد الجار والمجرور مسد الاسم الذي يرتفع به، وكقولك أيحزن على زيد وما يؤسف على عمرو، فلما كانت غير للمخالفة في الوصف جرت لذلك مجرى حرف النفي وأضيفت إلى اسم المفعول وهو مسند إلى الجار والمجرور، والمتضايفان بمنزلة الاسم الواحد سد ذلك مسد الجملة، حيث أفاد قولك غير مأسوف على زيد ما يفيده قولك ما يؤسف على زيد، قال أبو حيان: ونظيره في الإعراب قول المتنبي:

ليس بالمنكر إن برزت سبقا　　　غير مدفوع عن السبق العراب

قال ابن مكتوم في تذكرته:

ذكر لي شيخنا أبو حيان أن بعض الطلبة سأل ابن الأخضر عن نصب (مقالة) في قول الشاعر:

مقالة إن قد قلت

فأنشده ابن الأخضر:

ولا تصحب الأردى فتردي مع الردى

قال: فكرر الطالب عليه السؤال وذلك بحضرة ابن الأبرش: فقال ابن الأبرش قد أجابك لو عقلت.

قال ابن مكتوم: وذكر لي شيخنا أنه كُوتب بذلك من غزة وأنه أجاب عن ذلك على الفور بما حاصله أن مقالة بدل من فاعل فعل في بيت قبل البيت الذي هي فيه، وهو قول النابغة الذبياني:

أتاني أبيت اللعن أنك لمتني وتلك التي تستك منها المسامع

مقالة إن قد قلت

فمقالة بدل من فاعل أتاني وهو إنك لمتني، وهي تروي بالرفع والنصب، فمن رفع فظاهر ومن نصب بناها على الفتح لإضافتها إلى مبنى، وصار ذلك نظير قوله تعالى ﴿لقد تقطع بينكم﴾[1] و ﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾[2].

وقول الشاعر:

وإذ ما مثلهم بشر
ولم يمنع الشرب منها غير أن نطقت

انتهى معنى جواب شيخنا ـ وهو محكي عن أبي الحجاج الأعلم، وفي هذا الجواب نظر، فإنهم نصوا على أنه ليس كل ما يضاف إلى مبني يجوز بناؤه

---

(١) سورة الأنعام: آية ٩٤.

(٢) سورة الذاريات: آية ٢٣.

وإنما ذلك مخصوص بما كان مبهماً، نحو غير ومثل وبين ودون وحين ونحوها، وقد ذكرتُ له ذلك بعدُ فأذعن له، فإن كان ابن الأخضر أراد ذلك ففيه ما ذكرناه وإن كان أراد غيره فيفكر في وجهه - انتهى.

قال ابن مكتوم: سألني بعض الأصحاب عن نصب يمين وشمال في قول أبي الطيب المتنبي.

وأقسم لو صلحت يمين شيء   لما صلح العباد له شمالا

فأعربتها تمييزين، ثم ظهر لي بعد ذلك أنها حالان، وذاكرت بذلك شيخنا الأستاذ أبا حيان فقال لي سألني شيخنا بهاء الدين ابن النحاس عن نصبها فقلت له على الحال كقولي صلح لك غلاما وتلمذا، فقال يظهر لي أنه تمييز. قلت له التمييز الذي على تمام الكلام، وهذا البيت منه على تقديرك لا بد أن يكون منقولا من فاعل أو من مفعول على رائي، وهذا لا يصلح فيه ذلك، ولا في قولي أصلح لك تلميذاً، فقال يصح لك أن يقدر يصلح لك تلميذي، فقلت له لفظ التلميذ هو الفاعل أو المفعول والتلميذ مصدر، ولو قدرناه يصلح لك تلميذي لم يكن معناه معنى أصلح لك تلمذا.

قال: وحكي لي الشيخ بهاء الدين أن بعضهم حكي عن المخلص الطوخي أنه أعربه خبر صلح وجعلها من أخوات صار وبمعناها، قلت له هذا لم يثبت عن أهل اللسان فيما علمناه فلا نقول به - انتهى كلام أبي حيان.

عود الضمير في لكن في قول الحسن البصري (كأنك بالدنيا لم تكن)

في (تذكرة) ابن مكتوم: قال الشيخ جمال الدين أبو عبدالله محمد بن محمد بن عمرون الحلبي في شرحه لمفصل الزمخشري، وانتهى فيه إلى قوله الوزن الرابع عشر نجده في المصادر في قول الحسن البصري (كأنك بالدنيا لم تكن

وبالآخرة لم تزل) يحتمل الضمير في تكن أن يكون للمخاطب وأن يكون للدنيا، وكذا الضمير في لم تزل، وتقديره على الأول كأنك لم تكن بالدنيا، ويكون التشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال، ومثله كأن زيداً قائم، فقد ظهر أن التشبيه لا يفارق كان، وليس قول من قال إنها تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسما وأما إذا كان فعلا أو ظرفا أو حرف جر تظن وتخيل ليس بشيء، لأن ما ذكرناه من التأويل لا يبقى إشكالاً، وجريها على حقيقتها أولى، وتقديره إن حالك في الدنيا شبه حالك زائلا عنها، وكأن حالك في الآخرة الكائنة عن حالك في الدنيا بحالة لم تزل في الآخرة، والأول أولى، فإذا كان الضمير للمخاطب يكون بالدنيا ظرفا وكان تامة وهي خبر كأن، وإذا جعلت الضمير في تكن للدنيا فيحتمل أن يكون بالدنيا الخبر ولم يكن في موضع نصب على الحال من الدنيا أو على أنه صفة لمحذوف إذا لم يجوز أن يقع الماضية حالا يجعلها صفة تقديره دنيا لم تكن ونصب دنيا على الحال وإما على تقدير واو الحال وكذا لم تزل.

فإن قيل: إن بالدنيا لا يتم به الكلام، والحال فضلة.

فالجواب: أن من الفضلات ما لا يتم الكلام إلا به كقوله تعالى: ﴿فما لهم عن التذكرة معرضين﴾ [1] فمعرضين حال من الضمير المخفوض ولا يستغنى الكلام عنها؛ لأن الاستفهام في المعنى إنما هو عنها.

ومما يبين ذلك أيضاً قولهم: ما زلت بزيد حتى فعل، لا يتم الكلام بقولك بزيد، ومما يبين صحة الحال جواز دخول الواو فتقول كأنك بالشمس وقد طلعت، وعلى ذلك يحمل قول الحريري: كأني بك تنحط، يكون بك الخبر وتنحط، جاء في هذا هو الوجه، وخرجه المطرزي في (شرح المقامات) كأبي أبصر بك، إلا أنه ترك الفعل لدلالة الحال.

---

(١) سورة المدثر: آية ٤٩.

وما ذكرته أولى لأن فيما ذكره إضمار فعل وزيادة حرف جر لا يُحتاج إليه فيما ذكرت - انتهى.

آراء نحوية لابن جني: وفي تذكرة ابن مكتوم قال ابن جني في تعليقة من تعاليقه أنشدها أبو علي لمخلد الموصلي يهجو طفيلياً:

لو طُبخت قدر على فرسخ أو بذري نيق على التنور
وكان يحمي القدر كل الورى بكل ماضي الحد غضب بتور
وكنت في السند لوافيتها يا عالم الغيب بما في القدور

ثم سألنا عن قوله يا عالم الغيب بما في القدور أين موضع السؤال منه؟ فرجعنا إليه فقال: قوله بما في القدور بدل من الغيب وعالم هنا بمعنى عارف الذي يتعدى إلى مفعول واحد، والتقدير يا عالما بما في القدور، مثل يا ضارب زيد أبا عمرو، تقديره يا ضاربا أخا عمرو، ولا يكون بما في القدور مفعولا ثانياً لعالم الذي بمعنى عارف، لأنك تقول عرفت زيدا، فقوله بما في القدور مفعول به. تقول علمت زيدا وعلمت بزيد.

وفيها قال ابن جني آخر بيت ألفاه أبو علي على أصحابه قوله:

لم يطيقوا أن ينزلوا فنزلنا وأخو الحرب من أطاق النزولا

ولم يذكر شيئاً، وقال سلني عنه في وقت آخر، قال ابن جني اكتفى بالمسبب عن السبب لأن تقديره فأطقنا قبولنا.

وفيها قال ابن ابن جني: دخلت على أبي يوما وبين يديه كانون فقال لي كيف تبني من ضرب مثل كانون على رأي من جعله من الكن وعلى رأي من جعله من كون الكانون، فقلت إذا أخذته من الكن تقول ضاروب وتوقفت في الآخر فقال ضربون لأن كانون على هذا فعلون.

وفيها قال ابن جني: جرى حديث مبرمان عند أبي علي فقال ذكر مبرمان أنه سأله المبرد عن قوله، فغض الطرف، فقال إن كنت تلفظت بها وحدها

أولا فإني أجوز فيها الأوجه الثلاثة مثل (مدّ ومد ومد) والرفع على هذا أجود، ثم دخلت الألف واللام في الاسم الذي يليها وقد حركت الضاد لالتقاء الساكنين بالضم للاتباع، فإن أوليتها اسماً فيه الألف واللام قبل أن تحرك الضاد الثانية فإني أجوز الكسر ولا أجوز الضم لأن التحريك الآن للساكن الثالث وهو لام التعريف، ولا يصح فيه اتباع لأن التحريك من الثالث لا من الثاني، قال فقال لي المبرد: ما كان عندي أن الآخر يفهم مثل هذا.

وفيها قال ابن جنى قال أبو علي الفارسي: سألت ابن خالويه باشام عن مسئلة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات، وهو كيف تبني من وأي مثل كوكب على قراءة من قرأ قد أفلح بفتح الدال على تخفيف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه إلى نفسك.

وجوابها: أنه في الأصل ووأي نحو كوكب فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار (ووأا) ثم خففت الهمزة فألقيت حركتها على الواو الساكنة فصار ووااً اجتمع معك واوان في الأول فقلبت الأولى همزة فصار أوا ثم جمعته بالواو والنون أو يون مثل مصطفيون في الأصل، فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار أواون فاجتمع ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار أوون مثل مصطفون، ثم أضفته إلى نفسك فقلت أووى وحذفت النون لأنها لا تجمع مع الإضافة فاجتمع حرفا علية وسُبق أحدهما بالسكون فقلبته ياء وأدغمته ياء بعدها فصار أوي وهو الجواب.

قال ابن جنى أنشد أبو علي المتنبي:

من كل من ضـاق الفضـاء بجيشـه حتى ثـوى فحـواه لحد ضيِّـق

وقال لأصحابه كم مجروراً في هذا البيت، فقال بعض الحاضرين: خمسة وقلت أنا ستة فتعجبوا من قولي وقالوا قد عرفنا كل ومن وجيش والهاء المتصلة به وثوى، فأين الآخر قلت الجملة من الفعل والفاعل وهي ضاق

الفضاء، لأن (من) نكرة غير موصولة، لأن كلا لا يضاف إلاّ إلى النكرة التي في معنى الجنس وضاق الفضاء مجرور الموضع، لأنه صفة لمن، قال الشيخ: هو كما قال.

قال ابن جنى: سأل بعضهم الشيخ أبا علي عن قولنا زيد منطلق، فقال زيد معرفة ومنطلق نكرة والمنطلق هو زيد نفسه فكيف صار معرفة ونكرة في حين واحد.

فأجاب: بأن العين واحدة والحال مختلفة ومعنى هذا أن منطلق هو زيد عينا، ولكن فيه بيان حال واخبار ما هو مجهول غير زيد وهو الانطلاق.

قال ابن جنى: قال لنا أبو علي: سقط على فكري البارحة شيء جيد يدل على شدة اتصال تاء التأنيث بالكلمة وهو قولك دحرجة وبابه، ووجه الاستدلال من ذلك أنه قد ثبت أن المشتق يجب أن يكون لفظه مخالفاً للفظ المشتق منه، لأنه لو كان مثله ولم يكن مخالفاً له كان إياه، ولم يكن أحدهما بأن يجعل أصلا أولى من الآخر، وقد بينت أن الفعل مشتق من المصدر فيجب أن يكون لفظها مخالفاً ولا مخالفة بين دحرج الذي هو فعل ماض مشتق وبين دحرجة إلا بالتاء، ولو جعلتها منفصلة زال الخلاف بينهما، فدل هذا على شدة اتصال التاء بها، وللتاء تأثير في تغيير الكلمة، ألا ترى أنك تقول ليس في الكلام مفعل نحو مكرم، وتجد هذا المثال مع تاء التأنيث نحو المقبرة؟ قال بعض الحاضرين مضرب مثل ضرب، فعبس وجهه وقال أتريد تغييراً أكثر من التحريك والتسكين.

قال ابن جنى: سألنا أبا علي عن قولنا إن لم يفعل، ما العامل في يفعل؟ فقال لم، فقلت فإن للشرط والمعنى عليه فما عملها؟ قال إنها عاملة في لم يفعل كلها بمجموعها، لأن لم تنزلت منزلة بعض أجزائه، والدليل على صحة هذا قول سيبويه زيدا لم أضرب، وحرف النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله إلا (إن) لم تنزلت منزلة بعض الفعل فعمل كما عمل لو لم يكن معه لم، ولا

خلاف ولا إشكال في جواز إن لم يفعل، والجازم لا يدخل على الجازم، كما لا يدخل الناصب على الناصب، ولا الجار على الجار، إذ الحرف لا يكون وحده معمولا، ولا بد من هذا التنزيل، ولكن لا علامة لجزم إن في اللفظ وإنما هو مجزوم الموضع بإن.

مسئلة

لابن مكنون في تذكرته

قال جرير يرثي عمر بن عبد العزيز:

الشمس طالعة ليست بكاسفة   تبكي عليك نجوم الليل والقمرا

اختلف الرواة في رواية هذا البيت، فرواه البصريون هكذا ورواه الكوفيون (الشمس كاسفة ليست بطالعة) ورواه بعض الرواة تبكي عليك نجوم الليل والقمرا برفع نجوم ونصب القمر، ورواه بعضهم بنصبهما معا، وقد اختلف أصحاب المعاني وأهل العلم من الرواة وذوو المعرفة من النحاة في تفسير وجوه هذه الروايات وقياسها في العربية، فأما من روى الشمس طالعة ليست بكاسفة فإنه ينصب نجوم الليل بكاسفة ويعطف القمر عليها، وتبكي يحتمل أن يكون في موضع رفع على أنه خبر بعد خبر، ويحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال، إما من الشمس وإما من إسم ليس، ونصب نجوم الليل بكاسفة أشهر الجوابات وأعرفها مأخذا، والمعنى أن الشمس لم تقو على كسف النجوم والقمر لإظلامها وكسوفها بسبب هذا المصاب العظيم، وقيل نجوم الليل والقمر منصوبان بتبكي نصب الظرف، أي تبكي عليك مدة نجوم الليل والقمر، كما قالوا لا أكلمك سعد العشيرة ولا أكلمك مسيرة ابن سعد والقارظين ونحو ذلك، وهذا الإعراب موافق لرواية الكوفيين الشمس كاسفة ليست بطالعة، وقيل إن نجوم الليل والقمر منصوبان بتبكي نصب المفعول به، ومعنى تبكي تغلب في البكاء فهو من باب المغالب الآتي على فاعلته ففعلته

أفعله بضم العين، إلا في باب وعدت وبعت ورميت فإنه يجيء على أفعله بكسر العين قالوا وعلى هذا فيحتمل أن يراد بالنجوم والقمر السادات والأماثل كما قال النابغة:

فإنك شمس والملوك كواكب   إذا طلعت لم يبد منهن كوكب

وأما من رفع نجوم الليل ونصب القمر فإن ذلك من باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة، وهذا الإعراب أيضا موافق رواية الكوفيين. وذكر أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي في رواية من نصب نجوم الليل والقمر، أن المعنى تبكي الشمس عليك مع نجوم الليل والقمر فحذف الواو وهو يريدها وهو أغرب الوجوه المقولة في هذا البيت.

واما رواية الكوفيين الشمس كاسفة ليست بطالعة فإنه استعظم أن تطلع الشمس ولا تكسف لمثل هذا المصاب العظيم كما قالت الخارجية:

أيا شجر الخابور مالك مُورقا   كأنك لم تجزع على ابن طريف

قال ابن مكتوم في تذكرته:

قال ابن الطراوة في المقدمات في قول سيبويه باب ما يحمل الاسم فيه على مرفوع ومنصوب: كلامه في هذا الباب صحيح، وعارضوه بأوهام كثيرة فوقفت عليها وعلى بعضها من كتب الشارحين، وإنما أوقع لهم الشك توهمهم أن الواو عاطفة ولم يعرضوا للجامعة بحرف، وقد أشرت إليها في قوله ما مثل زيد ولا أخيه يقول ذاك ويقولان ذاك على معتقدي في الواو.

وأظرف ما رأيت من هذا الجهل قالوا: والجامعة شيء نصه الفسوى في (الإيضاح) فإنه بسط القول في التأنيث والتذكير فكان فيما ذكر أن التاء تحذف مع المؤنث من غير الحيوان وعدّد منه ضروبات، قال وجمع الشمس والقمر فأدخله في باب ما يحذف منه التاء والأصل استعمالها، ولم يفطن لما هو بسبيله من الواو الجامعة وأن التاء لا تجوز هنا البتة، وإنما اختبرتك بهذا لتعلم أن هذه الأصول التي أغفلت من أوكد الواجبات إحكامها والأخذ بما يتوهم

فيه نقضها وإبرامها ، وهـذه الحال نفسهـا هـي التي أوقعـت خـواص أهـل الأندلس في طرح الواو من قولك وصلى الله على محمد إذ توهموها عاطفة فاختلفت آراؤهم فيما وضعوا مكانها واتفقوا على إسقاطها تقصيرا بالسلف وتمرسا بالخلف مع العُجب بأنفسهم والغفلة عما تورطوا فيه من جهلهم، ومن الحق على من لا يعلم أن يقتدي بمن تقدمه ولا يرسل في الباطل قدمه لا سيما فيما نقلته الكافة وأطبقت عليه الأمة ـ انتهى.

راي في إعراب « إن هذان لساحران »: رأيت بخط ابن القماح قال ذكر القفطي في كتاب (انباء الرواة على أبناء النحاة) أن القاضي إسماعيل بن إسحاق سأل أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ما وجه قراءة من قرأ (إن هذان لساحران) على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب، فأطرق ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة، وقد استقام الأمر، قال فما علة بنائها قال لأن المفرد منها هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني فتحمل التثنية على الوجهين فأعجب القاضي ذلك، وقل ما أحسنه لو قال به أحد، فقال ابن كيسان ليقل به القاضي وقد حسن.

في كتاب سفر السعادة وسفير الإفادة للإمام علم الدين السخاوي.

مسئلة نحوية للحريري

سأل عنها على بن زيد الفصيحي أبا محمد القاسم بن علي الحريري قال ما يقول سيدنا أدام الله توفيقه في انتصاب لفظي بعض الشعراء وهو قوله:

تعيرنـــا أننـــا عـــالـــة ونحـــن صعاليك أنتـــم ملـوكـا

وعلى ماذا عطف قوله ونحن، وعلى أي وجه يعمل المتنبي وغيره من الشعراء نحو أسمر مقبلها وأبيض مجردها، وهل هما من الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين أو لا فإن الشريطة في الصفة المشبهة باسم الفاعل أن لا تكون جارية على يفعل من فعلها نحو حسن وكريم فإن حسنا ليس على وزنه يحسن وأسمر

على وزنه يسمر، فان اللغتين قد حكيتا وليس هذا شرطها تنعم بإيضاحها.

الجواب: اللهم إنا نعوذ بك أن نعنت كما نستعيذك أن نُعنت وننوء إليك من أن نفضح كما نستعصمك من أن نفضح ونستمنحك بصيرة تشغلنا بالمهات عن الترهات وتنزهنا عن التعلم للمباهاة والمباراة، ونسألك اللهم أن تجعلنا ممن إذا رأى حسنة رواها وإن عثر على سيئة واراها برحمتك يا أرحم الراحمين. وقفت على السؤالين الملوح بشر مصدرهما وهجنة مصدرهما، إذ كان رسول الله ﷺ نهى عن الأغلوطات وزجر عن تطلب السقطات والعثرات، وكان ابن سيرين إذا سئل عن عويص اشمأز منه وقال سل أخاك إبليس عن هذا، ومع هذا فإني كرهت رد السائل ولرب عي أفصح من لسن لا سيما إذا لم يأت بحسن.

أما السؤال الأول فهو من مسائل المعاياة واسوله الإعنات ولا عيب أن يجهله النحوي المدرس فضلا عمن لا يدعي ولا يلبس، وهو من الأبيات التي جرى فيها التقديم والتأخير لضرورة الشعر، وتقديره تعيرنا أننا عالة صعاليك ملوكا أنتم ونحن، وعالة فيه جمع عائل المشنق من عال يعول، وانتصاب صعاليك به وملوكا صفتهم، وأما أسمر وأبيض فإنما أعملا لمجيء الفعل منهما على افعلّ وافعالّ المخالفين لزنتيهما، فهذا ما حضرني من الجواب، ولعلي نكبت فيه عن طريق الصواب.

قال السخاوي: وما أرى هذا الجواب مستقيما لأن الملوك لا تكون صفة للصعاليك وقوله في تقديره صعاليك ملوكا أنتم ونحن لا معنى له، وإنما الصواب أن عالة بمعنى عالني الشيء إذا أثقلني، أي تعيرنا بأننا عالة ملوكا أي نثقلهم بطرح كلنا عليهم في حال التصعلك، فصعاليك منصوب على الحال، وقوله ونحن مبتدأ وأنتم خبره، أي ونحن مثلكم فكيف تعيرنا؟ قال الله تعلى ﴿وأزواجه أمهاتهم﴾ [1]. وقول النحاة (أبو يوسف أبو حنيفة) وتقدير

(١) سورة الأحزاب: آية ٦.

الشعر تعيرنا أننا عالة ملوك صعاليك ونحن أنتم، وفي عال بمعنى أثقل جاء قول أمية بن أبي الصلت:

سلــع مّــا ومثلـــه عشر مّـــا عــائـل مّا وعــالــت البيقـــورا

أي أثقلت البقر بما حملت في أذنابها من السلع والعشر وأما أسمر وأبيض وأحمر فإنهم أجروا هذا الضرب مجرى الصفة المشبهة باسم الفاعل ومن ذلك أجب في قوله:

ونمسـك بعــده بــذِ نـــاب عيش أجــب الظهـــر ليس لـــه سِنــام

يجوز في الظهر الرفع والنصب والجر، وكذلك نقول في مؤنث أحمر مررت برجل حمراء جاريته كما تقول حسنة جاريته أجروا حمراء مجرى حسنة، وشبهت هذه بالصفة المشبهة باسم الفاعل في أنها تذكر وتؤنث وتثني وتجمع وأنها تدل على معنى ثابت، وشبه أيضا أفعل التفضيل بالصفة المشبهة إذا لم يكن مصحوبا بمن وكان صفة لما ذكرناه نحو أجبّ.

مسائل جرت بين أبي جعفر ابن النحاس وابن ولاد: وفي سفر السعادة أيضا هذه مسائل جرت بين أبي جعفر النحاس وبين أبي العباس ابن ولاد وبعث قولها إلى ابن بدر ببغداد ومال مع أبي العباس على أبي جعفر ميلا مفرطا وكأنه قد ارتشى.

وقال شيخنا أبو القاسم الشاطبي رحمه الله وقد أوقفته على هذه المسائل واغتبط بها غاية الاغتباط ... أبو جعفر النحاس يسلك في كلامه طريق النحاة، وأبو العباس له ذكاء وصدق رحمه الله، وستقف من كلام الرجلين على ما يدلك على صحة ذلك.

المسئلة الأولى: ابتدأ أبو جعفر فقال لابن ولاد كيف تبني من رجا يرجو أفعللت وافعليت وافعلوت؟ فقال أبو العباس أما افعليت فارجويت وأما افعلوت فارجووت، وأما افعللت فارجووت أيضا، فقال أبو جعفر هذا كله

خطأ أما ارجويت في افعليت فلا يعرف في كلام العرب افعليت، ولو جاز أن يكون ارجويت افعليت للزم أن يقول في اغويت افعيت، لأن من زعم أن الراء من جعفر زائدة لزمه أن يقول هو فعلر، وأن يقول في ضرب فعب ولا يقوله أحد.

قال السخاوي: هذه العبارة في قوله: لأن من زعم أن الراء من جعفر زائدة ليس بجيدة لأنها تُوهم أن من الناس من يقول ذلك، وكان الصواب أن يقول إذ لو زعم زاعم أن الراء من جعفر.

ثم قال: وأما ارجووت في افعلوت وافعللت فأعجب في الخطأ من الأول، لأنا لا نعلم خلافا بين النحويين أن الواو إذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثة من الفعل أنها تقلب ياء كما قالوا في افعلت من غزوت اغزيت وفي استفعلت استغزيت، والوجه عند أبي جعفر أن لا يبني من رجا إلا افعللت فيقال ارجويت ارجوي إرجواء فأنا مرجو، مثل احمررت أحمر احمرارا فأنا محمر إلا أنك تفك في ارجويت أرجوي وتدغم لا في أحمر يحمر وهو كثير في كلام العرب نحو ابيضضت واصفررت، قال محمد بن بدر إنما قال في افعليت ارجويت بالياء لأنها مبدلة من الواو والمبدل من الحرف زائد بمعنى البدل، والزائد يمثل على لفظه.

قال السخاوي: هذا خطأ لأن هذا لو صح لقيل في قال وباع وزنه فال.

قال ابن بدر: وأما جوابه في افعلوت ارجووتت وفي افعللت أرجووت أيضا فإنه تمثيل على الأصل قبل الإعلال، وسبيل كل ممثل أن يتكلم بالمثال على الأصل ثم ينظر في إعلاله بعد، فافعللت على الأصل ارجووت وعلى الإعلال ارجويت، ومن قال كينونة بفعلولة ذهب إلى الأصل، ومن قال فيعلولة ذهب إلى اللفظ، وإذا بنوا مثال عصفور من غزا قالوا غُزْوُوٌ، فالفراء يتركه على هذا ولا يعله وسيبويه يعله بعد ذلك فيقول غُزُوِيّ.

وقال ابن بدر: وقول أبي جعفر لو جاز أن يكون ارجويت افعليت إلى

قوله لا يقوله أحد فغث لا معنى له ولا للإتيان به.

وقد قال السخاوي قول ابن بدر في أرجويت إنه تمثيل على الأصل غير صحيح لأن ذلك لا ينطق به في الأصل كما نطق بكينونة.

كما قال:

يـا ليـت أنـا ضمنـا سفينـه   حتى يعـود الوصـل كينـونـه

وإنما يمثل بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ، كقولك في عدة إنه فعلة ولا تقول إنه علة وفي غدانه فعل ولا تقول هوفع، ثم إنه لم يسأل عن تمثيل الأصل وإنما سئل عما يصح أن ينطق به فماله اقتصر على تمثيل الأصل وترك ما ينبغي أن يقال؟!

المسئلة الثانية: قال أبو جعفر: سألني هذا الفتى كيف تقول ضرب زيد فقلت ضرب زيد فقال كيف تتعجب من هذا الكلام؟ فقلت ما أكثر ما ضرب زيد!

فقال: فلم لم تجز التعجب من المفعول بلا وسادة كما جاز التعجب من الفاعل بلا زيادة.

فقلت: لأن التعجب يكون الفعل فيه لازما فإذا قيل أخرجه إلى باب التعجب فمعناه اجعل الفاعل مفعولا، كما تقول قام زيد، ثم تقول ما أقوم زيدا، فمعناه على مذهب الخليل شيء أقوم زيدا، فإذا جئنا إلى ما لم يسم فاعله لم يجز أن نتعجب منه حتى نزيد في الكلام لأنه لا فعل فيه.

فقال: ليس يخلو المتعجب منه في حال الزيادة من أن يكون فاعلا في الأصل أو مفعولا، فإن كان مفعولا في الأصل فقد نقضت قولك بأنا لا نتعجب إلا من الفاعل، وإن كان فاعلا فقد لزمك أن تتعجب منه على ما قدمت من القول فلا زيادة.

فقلت: ألزمتني ما لم أقل، لأنه قال إن كان مفعولا في الأصل فقد

نقضت قولك وإلا فقد قلت إني لا أتعجب منه إلا على كلام آخر، فكيف يلزمني أن أتعجب منه؟.

فقال: أما قولك إني ألزمتك ما لا يلزمك فدعوى لا تُنصر معها، وأما قولك إني لا أتعجب منه إلا بزيادة فليس يخلو تعجبك من أن يكون واقعا عليه في تعبينه أو على الزيادة، فإن كان واقعا عليه فقد لزمك ما ألزمتك، وإن كان واقعا على الزيادة فقد تعجبت مما لم أسألك عن التعجب منه.

فإن قلت: إني أنما تنكبت التعجب منه وتعجبت من الزيادة التي لم تسألني التعجب منها لأنه لا يجوز التعجب منه إذ كان مفعولا.

قلنا: ولم لا جاز ذلك وصرت في هذا إذا سألتك لا تتعجب منه تعجبت من غيره وهي الزيادة فقلت قد أجبناك فيما مضى من الكلام لم لا يجوز أن يتعجب منه، فليس لإعادتنا إياه معنى.

قال: وقد نقضت العلة التي اعتللت بها في منع الجواز وهو أنه مفعول وقد يقال إن ذلك فاسد، فإن كانت عندك زيادة فزد.

قلت: هذه المطالبة محال أن يتعجب من المفعول لما بينا من أن المفعول لا يتعجب منه فيجب على من أنكر هذا أن يتعجب من المفعول فكأنه يجعل المفعول مفعولا وهذ محال.

فقال: نحن إذا قلنا اجعل العامل مفعولا ساغ لنا ذلك في الفاعل إذا تعجبنا منه ولم يكن في الأصل مفعولا كان ذلك جائزا فيما قام مقامه، وهو ما لم يسم فاعله، وإلا لم يكن في موضعه ولا في مقامه.

قلت: هو وإن قام مقامه في أنا نحدث عنه كما نحدث عن الفاعل فنحن نعلم أنه مفعول في الأصل، فكيف يقال أقمه مقام المفعول؟ وأيضا فإن أقمناه مقام المفعول فإن الفاعل هو المحدث للفعل وليس كذلك ما يقوم مقامه.

فقال: قد لزمك بهذا القول أن لا تتعجب منه على حال من الأحوال

بزيادة ولا بغير زيادة، فإنك إن زدت فيه فهو مفعول في الحقيقة اللهم إلا أن يكون يزعم أنك لم تتعجب منه البتة وإنما تعجبت من غيره، ونحن لم نسألك عن التعجب من غيره.

قلت: هذا الذي ألزمته من قولك، فقد لزمك بهذا القول أن لا تتعجب منه على حال من الأوال بزيادة ولا بغير زيادة تبين بعضه أنه لا يجوز أن تقول ما احمر زيداً فإذا زدت فيه وقع التعجب منه، فقلت ما أشد حمرة زيد.

فقال: أما تشبيهك احمر ونحوه بباب الثلاثي فإنه خطأ، وذلك أنهم قد أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه فلا زيادة ما لم يكن لونا ولا خلقة، وذلك أن الخليل زعم في قوله ما أحمرزيدا وما أشبهه، أنهم لم يتكلموا به لأنه صار عندهم بمنزلة اليد والرجل، لأنك لا تقول ما أيداه ولا ما أرجله، فخالف باب الثلاثي لهذه العلة، فقد بان الخليل الفرق بين هذين وشبهت بشيئين غير مشتبهين.

قلت: هذا الكلام فيه تطويل لأني إنما شبهته بالألوان لأنها جميعا لا يجوزان وليس يلزمني إذا شبهت به من جهة أن أشبه به من كل الجهات.

فأنا أقول: إذا سئلت كيف تتعجب من قولنا انطلق زيد لا يجوز فقد صار لا يجوز في هذا كما لا يجوز ما أحمر زيدا، فهل يلزمني أن أكون شبهت اللون بغير اللون، وأنا إنما شبهت به من أن هذا لا يجوز كما أن هذا لا يجوز.

وأما قوله قد أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا أو خلقة فاستثناؤه ما لم يكن لونا أو خلقة من أعجب الكلام، لأنه لا يتعجب إلا من الثلاثي أو مما يكون أصله الثلاثي، وزيد عليه مثل أعطى وشبهه، فإنه لا يعرف في الألوان فعل ثلاثي، فكيف يستثني ما لم يعرف في الكلام؟! وأما ما كان خلقة وهو ثلاثي فلم يترك التعجب منه عند الأخفش إلا أن أصله أكثر من الثلاثة وذلك عور وحول، والأصل عنده اعورّ واحول

واعوارّ واحوالّ فلما رايناه ثلاثيا ولم ندر ما اصله استثنيناه من الثلاثي، ولو كان من الثلاثي لما قيل عور ولا حول، ولكان يقال عارْ وحال فتنقلب الواو ألفا لحركتها وانفتاح ما قبلها، وقولهم عور وحول يدل على أن أصله اعوار واحوال واحول واعور، والذي يقول في هذا إنه يتعجب منه وهو ثلاثي لا يعرف أصله، وهذا القول مشهور من قول الأخفش.

قال: أما قولك بأنه استثنى اللون والخلقة من الثلاثي إنه من أعجب العجب فليس ذلك بعجب، لأني إنما استثنيت ذلك من الثلاثي لأنه قد يأتي شيء بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثيا، كقولك عور الرجل، فاستثنيت ذلك لهذه العلة.

وأما قولك: انطلق زيد، لا يجوز أن يتعجب منه فهذا نقض لما قدمته، وذلك أنك ذكرت أن الفاعل يتعجب منه وجعلت ذلك علة التعجب منه وهو أنه فاعل، وجعلت علة الامتناع من التعجب أن يكون مفعولا فقد لزمك أن تتعجب من زيد في قولك انطلق زيد.

قلت قوله: إنما استثنيت من الثلاثي لأنه قد يأتي شيء بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثيا كقولك عور الرجل، يدل على أنه لا يدري ما أصل عور، وقد بينا أن أصله عند النحويين اعورّ واعوارّ وإنكاره منعنا أن نتعجب من انطلق زيد فهذا شيء قد أجمع النحويون على منعه إلا زيادة فما معنى إنكاره ما أجمع النحويون عليه؟!

وأما قوله: إنك ذكرت أن الفاعل يتعجب منه وجعلت ذلك علة للتعجب منه وهو أنه فاعل، فنحن لم نقل إنا تعجبنا منه، لأنه فاعل، وإنما قلنا إنه لا يتعجب من المفعول وبينا ذلك، وأما الفاعل فإنه يتعجب منه في أكثر المواضع، وإنما منع الفاعل في قولك انطلق زيد أن يتعجب منه، لأن الفعل قد جاوز ثلاثة أحرف فلا يجوز أن ينقل إلا بزيادة نحو قولك ما أكثر انطلاق زيد وما أشبهه.

قال محمد بن بدر النحوي: أعطي أبو جعفر علة قياسية في التعجب فقال إنما معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً ثم لا يكون تعجباً نحو: أقمته وأجلسته، ونجد معنى التعجب موجوداً كقولنا: جل الله وعز الله على معنى ما أجل الله وما أعزه، لا على معنى الخبر بأنه صار جليلا ولا بأنه صار عزيزا، وهكذا عظم شأنك وعلت منزلتك إذا لم ترد الخبر، قال الله تعالى ﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم﴾ (١) وقال تعالى ﴿كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾ (٢) وقال ساعدة:

هجوت غضوب وحبّ من يتغضب

أي ما أحبها متغضبة.

وقال الشاعر:

لم يمنع الناس منهم ما أردت ولا   أعطيتهم ما أرادوا حَسن ذا أدبا

أي ما أحسن هذا أدبا.

ومما حكاه النحويون من اللفظ ومعناه التعجب.

سبحان الله، ولا إله إلا الله، ولله دره، ولله أنت، وبالله، ولله، وأنشد سيبويه:

لله يبقى على الأيام ذو حيد   بمشمخر به الظيان والآس

وقال هذا الرجل تعجب، ويا للماء تعجب، وأنشد:

لخطاب ليلى يال برثن منكم   أدل، وأمضي من سليك المقانب

وأعطي علة أخرى قياسية فقال لا يتعجب مما لم يسم فاعله لأنه لا فاعل فيه، وتبطل هذه العلة قول العرب في جن زيد وما أجنه وما أعتهه وما أشبه ذلك.

وأما قوله: على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا أو خلقة،

---

(١) سورة الكهف: آية ٥.

(٢) سورة الصف: آية ٣.

فاستثناؤه: ما لم يكن لونا ولا خلقة من أعجب الكلام، ثم قال لأنه لا يتعجب إلا من الثلاثي أو ما يكون أصله الثلاثي ثم زيد عليه مثل أعطي.
وليس في قوله: إنما يتعجب من الثلاثي دليل على أنه أراد لا يتعجب إلا من الثلاثة، ألا ترى أن قائلا لو قال إنما صلاة الظهر أربع لم يكن في قوله دليل على أن غيرها من الصلوات لا تكون أربعاً، أو قال إنما في الرقة ربع العشر، لم يكن هذا دليلا على أن غير الرقة لا يكون فيه ربع العشر.

قال السخاوي: لا يخفي على العلماء ميل هذا الرجل وحيفه على أبي جعفر وتخليطه فيما يتكلم به، ألا تراه يقول وليس في قوله إنما يتعجب من الثلاثي دليل على أنه أراد لا يتعجب إلا من الثلاثة ظنا منه أن هذا كلام أبي العباس وأخذ في الجواب عنه، وهذا إنما هو من كلام أبي جعفر، وأما أبو العباس فإنما قال قد أجمعوا على أن الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة ما لم يكن لونا أو خلقة، فأنكر عليه أبو جعفر استثناءه اللون والخلقة من الفعل الثلاثي، لأن الألوان ليس فيها فعل ثلاثي، ولو قال أبو العباس إنما يتعجب من الثلاثي لانحصر التعجب في الثلاثي وليس هذا كقوله إنما صلاة الظهر أربع، إنما ذلك لمن يمنع أن تكون أقل من أربع أو أكثر، وقوله أعطي أبو جعفر علة قياسية في التعجب، قال: إنما معنى التعجب أن اجعل الفاعل مفعولا قال ونحن نجعل الفاعل مفعولاً ثم لا يكون تعجباً نحو أقمته وأجلسته، وهذا لا يلزم لأنه لم يقل لا يصير الفاعل مفعولا إلا في التعجب إنما قال إن قولك ما أحسن زيدا أخرجت فيه الفعل الذي كان لازما فجعلته متعديا، وكان الأصل حسن زيد فصار فاعل حسن مفعول أحسن، وما أورد عليه من الكلمات التي معناها التعجب لا ترد عليه، لأنه إنما تكلم في التعجب المبوب له، ألا ترى أن من تكلم في باب التأكيد لا يرد عليه، ما يجيء فيه معنى التأكيد من إن واللام وما أشبه هذا.

ثم قال محمد بن بدر وقوله مثل ما أعطى وما أشبهه ركاك في العبارة كما قال لا يجوز التعجب من قولنا انطلق زيد كما لا يجوز ما أحمر زيدا، فهلا

قال لا يجوز كما لا يجوز أن يصلي الظهر ثلاثاً ولا المغرب أربعاً فإنه أظهر.

قال السخاوي: وأين هذا من ذاك إنما شبه ممتنعاً في التعجب بممتنع فيه وأنه يتعجب من القبليين بأشد ونحوه.

ثم قال محمد بن زيد: إن بعض النحويين قال لا يجوز التعجب من أفعل إلا على شريطة.

قال: وأما قوله أيضاً فلا يعرف في الألوان فعل ثلاثي، فقد قال سيبويه أدم يأدم أدمة، وأدم يأدم، وشهب يشهب، وشهب يشهب شهبة، وقهب يقهب، وكهب يكهب، وصدأ يصدأ صدأة، وسود يسود، وأنشد لنصيب.

سودت فلم أملك سوادي وتحته قميص من القو هيّ بيض بنائقه

وقال غيره ذرئت عينه ذرأ والذرأة البياض، وقال الراجز.

وقد علتني ذرأة بادي بدى ورثية تنهض في تشددي

وقال الشاعر:

لقد زرفت عيناك يا ابن مكعبر كما كل ضبيّ من اللؤم أزرق

وأما قوله إنما ترك الأخفش التعجب في عور وحول، لأن أصله أعور وأحول فخلاف ما عليه أهل العلم لأنهم مجمعون على أن الأصل الثلاثي وما فيه زيادة فرع، فحول أصل لا حولّ واحوالّ.

قال سيبويه: وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء فضرب واستضرب مأخوذان من الضرب لا أن ضرب من استضرب ولا استضرب من ضرب.

قال السخاوي: وهذا لا يُلزم أبا جعفر لأنه رد على الأخفش لا عليه، وإنما يلام لو نقل عن الأخفش ما لم يقل، وأيضاً فإن ما ذكره عن سيبويه لا يلزم منه تخطئة الأخفش فيما ذهب إليه، لأنه لم يقل إن عور مأخوذ من اعورّ واعوارّ ولا إن حول مأخوذ من احول واحوال وإنما قال إنه في معناه وكما لم

يتعجب من ذلك لم يتعجب من هذا.

ثم قال محمد بن بدر: وأما قوله لو كان من الثلاثي لما قيل حول وعور ولقيل حال وعار بالقلب فليس ذا بوهم، وإنما صحت الواو لأنهم أرادوا بحول من المعنى ما أرادوا باحول فأجروه مجراه، لا أن أصل فعل افعلّ ولا افعالّ، ألا ترى أنهم قالوا احتال واعتاد واقتاد بالإعلال، وإنما أصحوه حين أرادوا معنى ما يصح فقال اخترنوا واعتونوا واحتوشوا لأنهم أرادوا معنى تجاوروا وتحاربوا وتحاوشوا، لا أن أحدهما أصل الآخر، فهكذا عور وحول، يدل على هذا أنهم إذا أرادوا غير هذا المعنى أعلوه فقالوا عار زيد عين عمرو وسادها.

قال: وأما قوله فتقلب الواو لحركتها وحركة ما قبلها، فيلزمه أن يقول في أدلو أدُلا لحركتها وحركة ما قبلها، والوجه تحركها وانفتاح ما قبلها.

قال: وأما قول الأخفش فإنما أراد به أن افعلّ وافعالّ الأصل في الاستقبال لا أن حول مأخوذ منهما وهذا قول سيبويه واستغنوا عن حمر بأحمر كما استغنوا عن فقر بافتقر، والمستغني به هو الفرع والمستغني عنه هو الأصل.

قال السخاوي: قوله إن الأخفش أراد أنهما الأصل في الاستقبال فأي استقبال في عور وحول وليس ما قاله سيبويه في حمر واحمر، ثم استدرك خطأه فقال على أن افعل وافعال مطردان في الألوان نحو اسود واسواد وابيض وابياض واصفر واصفار، إلا أن أفعل أكثر لأنه الأصل في الاستقبال، قال وأما حول وعور فمن باب الأدواء لأنهما عيبان والعيب أشبه لأبادواء، وليس افعل وافعال في باب الأدواء كثيراً لا يكادون يقولون في اجرب اجراب ولا في اجذم اجذام وإنما يجرونه مجرى الداء نحو جرب وضلع وشتر وهو أدخل في الداء منه في الألوان، إلا أنهم يشبهون الشيء بالشيء إذا قاربه فيقولون حول وعور كما قالوا وجع وضمر وزمن، ولا تكاد تجد في الألوان اسماً على فعل فلا يقولون حمر ولا صفر ولا شهب، قال فهذا يقوى أن العيوب مخالفة للألوان التي لا يمتنع فيها افعل وافعال، وافعال

لا يمتنع من الألوان لأنه مبني له، وأما العيوب فأقرب إلى الأدواء وهكذا ذكر سيبويه.

قال محمد بن بدر: إنما لم يتعجبوا من ضرب زيد وأشباهه إلا بالزيادة كراهة أن يلتبس ففرقوا بين التعجب من فعل الفاعل، والمفعول، وذلك أنهم فرقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير التعجب، فأرادوا أن يفرقوا بينهما أيضاً في التعجب، فلو قالوا في ضرب زيد ما أضرب زيدا لالتبس فعل الفاعل بفعل المفعول، فأتوا بالزيادة ليصلوا إلى الفرق بينهما.

فإن قيل: فقد قالت العرب في جُن زيد ما أجنه وهذا يبطل علتك، قيل له: إن قولهم ما أجنه محمول على المعنى فاستجازوا فيه ما استجازوا فيما حمل عليه، ألا ترى أن جن زيد فهو مجنون داخل في حيز الأوصاف التي لا تكون أعمالا وإنما تكون خصالا في الموضعين بغير اختيار مثل كرم فهو كريم ولؤم فهو لئيم، خصال لا يفعلها الموصوف، فهكذا جن زيد فهو مجنون إنما هي خصلة في الموصوف لا اختيار له فيها فأجرى مجرى رقع فهو رقيع وبلد فهو بليد إذا كان داخلا في معناه. والدليل على صحة هذا أن العرب لا تتعجب من أفعل لا يقولون ما أحمره ولا ما أسوده ولا ما أفطسه ويتعجبون من أحمق وأرعن وألد وأنْوك فيقولون ما أحمقه وما أرعنه وما ألده وما أنوكه لأن أحمق بمنزلة بليد وألدّ بمنزلة مرس وأنوك بمنزلة جاهل فحملوه على المعنى، فهكذا جن زيد حمل على المعنى، لأن العرب تشبه الشيء بالشيء وتحمل على المعنى إذا وافقه واقترب منه، فمن ذلك قولهم حاكم زيد عمرو برفع الاثنين جميعاً، لأن كل واحد منهما فاعل.

قال أوس:

تـراهـن رجلاهـا يـداه ورأسـه ... لـه قتـب جلـد الحقيبـة رادف

وقال القطامي:

فكـرّت تبتغيـه فصـادفتـه ... على دمـه ومصرعـه السبـاعـا

لأن السباع قد دخلت في المصادفة وقال:

لـن تـراهـا وإن تـأملـت إلا ولها في مفـارق الرأس طيبـا

لأن الطيب قد دخل في الرؤية:

قال السخاوي: إنما قالوا ما أجنه لأن جن لا فاعل له فهو في المعنى تعجب من الفاعل، لأنه لا يقال جنه إنما يقال أجنه.

قال محمد بن بدر:

فإن قال فقد قالوا ما أسرني بكذا وكذا، وهذا دليل على أنه يجوز أن يتعجب من ضرب زيد.

قيل له: ليس في هذا دليل على جواز التعجب من ضرب زيد، لأنه يجوز أن يكون ما أسرني تعجباً من سررت فيكون محمولا على ما قدمناه ذكره في جن زيد فيكون بمنزلة برحجكم فهو مبرور، قال ويجوز أن يكون ما أسرني بكذا تعجباً من سار أي حسن الحال في نفسه وأهله وماله، وفرس سار أي حسن الحال في جسمه ولحمه، وضيعة سارة بمعنى آهلة عامرة فيكون سار بمعنى قولك ذو سرور لم يتعجب منه على هذا، كما قالوا عيشة راضية أي ذات رضي ورجل طاعم كاس أي ذو طعام وكسوة، فيكون ما أسرني جاريا على ما قدمنا غير خارج عما رتبنا.

المسئلة الثالثة: قال أبو جعفر كيف تأمر من قوله تعالى ﴿لقد جئتم شيئاً إدّا﴾ [١] ومن قوله تعالى: ﴿ولا يؤوده حفظهما﴾ [٢] فقال أبو العباس هاتان مسئلتان، أما إدّاً فلا يؤمر منه لأنه اسم موضوع للداهية والأمر العظيم.

قال أبو جعفر: وقد قالت العرب أد يؤد فنطقت بالفعل ثم صرفه

(١) سورة مريم: آية ٨٩.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٥٥.

النحويون فقالوا في الأمر منه أد يا هذا بالإدغام والضم والكسر، وبالإظهار نحو أودد مثل أردد.

قال أبو العباس: التصريف فيها دعوى تحتاج إلى برهان، قال أبو جعفر لا يحتاج إلى ذلك وقد حكوا لها نظائر من المضاعف.

منها: قول أحمد بن يحيى تقول أزرر عليك قميصك وزره وزره وزره مثل مدّه ومدّه ومده.

قال أبو العباس: هذه الأشياء لا تصرف قياساً ولا يشبه بعضها ببعض إلا بسماع من العرب إذ لو كان هذا لجاز أن تقول وذر يذر وودع يدع قياساً على قام يقوم وضرب يضرب، وإنما يصرف منه ما صرفت العرب ويترك منه ما لم تصرفه العرب اقتداء بها.

قال أبو جعفر: ليس هذا قول أحد من النحويين علمناه، وذلك أنه لا يمتنع القياس في شيء من المضاعف على رد برد فتقول سن يسن وأدّ يؤد قل كما قلنا ردّ يرد، ولو كنا لا ننطق إلا بما نطق به العرب ولا نقيس على كلامها لبطل أكثر الكلام ولا يجوز قياس وذر يذر وودع يدع على المضاعف لأنه معتل قل استعمالهم الماضي فيه لاستثقالهم الواو حتى تبدل، فيقولون في وحد أحدا فلما استثقلوا الواو وكان ترك في معنى ودع ووذر استغنوا عنه بترك، وكان بعض العرب قد قال ودع ووذر على القياس فلا معنى لقوله لجاز أن تقول وذر وودع لأنه قد قيل.

قال أبو العباس: إنا لم نشبه مضاعفاً بمضاعف وإنما أردنا أن نريك أن العرب قد تصرف شيئاً وتمنعه في نظيره، وأما قولك إن هذا معتل فليس بالاعتلال منع من أن يبني له ماض مثل وزن يزن، قال أبو جعفر هذا الذي ألزمتنيه من أني قلت من أنه لم يبن منه ماض لأنه معتل غير لازم وكلامي يبين خلاف هذا، لأني قلت لم يبن منه ماض لعلة فكيف ألزم أني اعتللت بأنه لم يقع منه ماض لأنه معتل، قال أبو جعفر ولم يجب عن المسئلة الأخرى وهي ولا يؤوده.

والجواب أن نقول (أد) باهذا نظير قل لأن آد يؤود مثل قال يقول، قال محمد بن بدر قول أبي العباس لا يجوز أن يؤمر من قوله تعالى إداء، لأن العرب لم تبن منه فعلا الذي عليه عامة أهل العلم لا لأن الأد وصف غير جار على فعل، وإنما هو موضوع في كلام العرب للأمر العظيم فحكمه حكم الأسماء التي جاءت غير جارية على فعل، وإذا كان هكذا لم يجز أن يبني منه فعل من حيث إن الأسماء ليست مأخوذة من الأفعال، وإنما تصدر الأفعال عنها، ولو كانت الأسماء كلها مشتقة لارتفع أن يكون في الكلام اسم البتة، والدليل على هذا أنه ليس أحد من العرب ولا من العلماء يجيز أن يأمر من صاع وفرس ولا من جعفر وحبرج وضفدع، ولا من الأوصاف التي ليست بجارية على فعل نحو خود وبكر ولص وسلهب وعرطل وجعشم، لأن هذه الأسماء غير جارية على فعلها، يدل على أن من الأوصاف ما لا يجوز أن يبني له فعل متصرف في الأمر والدعاء والخبر وغير ذلك الأسماء المبنية للمبالغة نحو أكّال وأكول، لا يجوز أن يصرف منها فعل لأن هذه الأبنية وإن كانت تعمل عمل الأفعال فهي غير جارية على الفعل، وإذا كان ما يعمل عمل الفعل لا يجوز أن يصرف له فعل فما لا يعمل عمل الفعل أولى أن لا يصرف له فعل.

هذا قول أهل التحصيل من أهل صناعة النحو، ولا يقال أد يؤد فهو إد، كما يقول أد يؤد أدا فهو آد، وليس الإد هو الآد، فإن الآد جار على الفعل والإد وصف غير جار على فعل، وقول أبي جعفر قد صرفه النحويون تقوّل منه والذين يقلون أد يؤد فهو آد إذا ألقاه في الإد فهو بمنزلة لحمه يلحمه فهو لاحم إذا أطعمه اللحم.

فلو قليل لنا: كيف تأمرون من اللحم؟ لقلنا لا يجوز لأن اللحم اسم غير مشتق من فعل ولا هو وصف جار على فعل ولا تكلم من لفظه بفعل فيكون هو اسماً لذلك الفعل، وكذلك شحمه وزبده إذا أطعمه الشحم والزبد، وقولك أده بمنزلة قولك زبده وقولك يؤده بمنزلة قولك يزبده وقولك آد

كقولك زابد والإد الذي هو الأمر العظيم بمنزلة الزبد الذي هو اللبن، فكما لا يجوز أن يأمر من الزبد كذلك لا يجوز أن يأمر من الإد ولا تصرف له فعلا يكون هو اسماً له، هذا هو الذي عليه أهل العلم باللغة، ومعنى قولهم كيف تأمر من الأسماء إنما هو مجاز لأن الأسماء لا يؤمر بها وإنما يؤمر بالفعل إذا كان غير واقع، فإذا قال قائل كيف يؤمر من ضارب أو من طويل فإنما معناه كيف يؤمر من الفعل الذي هو جار عليه أو اسم له فتقول اضرب وطل لا أنهم يقولون ضرب وطال.

فإن قيل لنا كيف يؤمر من بكر وخود.

قلنا لا يجوز لأنه ليس اسما للفعل ولا جار على فعل فسبيله سبيل الأسماء التي هي موضوعة غير مشتقة، وكذلك قتال وأكال وضروب لا أفعال لها وهكذا سلهب وعكروت وما أشبهه وهو كثير، فهذا حقيقة ما ذهب إليه خصمك ولا حجة فيما حكيته عن ثعلب لأنا لا نخالفك فيه وحكايتك عن النحويين أنه لا يمتنع شيء من الأسماء من أن نقيسه على رد يرد كذب عليهم، وقولك لو كنا لا ننطق إلا ما نطقت به العرب ولا نقيس على كلامها لبطل أكثر الكلام، يدل على جهل باللغة، لأن من الكلام ما لا يقاس.

ولو قيل: كيف يؤمر بإد أو بكر أو صارد أو قتال أو ما أشبه ذلك مما ليس بجار على فعل؟

لقلنا: العرب لا تأمر من هذه الأوصاف بلفظ الصفة إلا أن يكون له فعل منطوق به نحو طل وأقصر وأسهل وأكرم لأنهم يقولون طال وقصر وسهل وكرم، ولا يأمرون من بكر ولا خود ولا لهن ولا إد وما أشبهه لأنها لا فعل لها، فإن أثرنا أن نأمر بشيء منها ألزمناه كان وجعلناه خبراً لها فنقول كن إدا وكوني خودا، وذلك أن معنى اضرب كن ضارباً، فهكذا ينبغي إذا أمرت بهذه الأوصاف، وكذلك الأسماء يؤمر بها على هذا فيقال كن عليه سيفاً وكن له حجراً وكن فيها أسداً، قال الله تعالى ﴿قل كونوا

حجارة أو حديدا﴾ [١] ﴿وقالوا كونوا هودا أو نصارى﴾ [٢] ﴿ولكن كونوا ربانيين﴾ [٣] وقال الشاعر.

أحار بن بدر قد وليت ولاية　　فكن جُرذاً فيها يخون ويسرق

فإن قيل، فكيف يؤمر من حراين ما يتكلم عليه أهل اللغة من التصريف من الأبنية قياساً لم يتكلم به.

قيل له إذا تكلفنا ذلك فإن إذا ليس يعمل ذا ولا داء ولا علة ولا لون ولا خلقة وإنما هو خصلة وأفعال الخصال لا تكون إلا على فعل يفعل فيكون الفعل من أد كالفعل من حل فتكون إد بكسر الهمزة كقولك حل، فإن شئت قلت إد بكسر الهمزة والدال كقولك حل وإن شئت قلت ايدد كما تقول احلل، وقولك إد كقولك حل، هذا هو القياس الذي يعمل عليه و يألفه الثقة.

المسئلة الرابعة: سأل أبو العباس فقال كيف تقول: مررت برجل أسهل خد غلام أشد سواد طرة.

فقال أبو جعفر في هذه المسئلة وجوه، أجودها أن تزيد فيها ألفا ولاما فتقول مررت برجل أسهل خد الغلام أشد سواد الطرة، وإنما قلنا إن هذا أجود الوجوه لأن سيبويه قال، اعلم أن كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكون فيه الألف واللام، لأن الأول في الألف واللام وغيرهما ههنا على حالة واحدة، يعني سيبويه أن الأول لا يتعرف بإدخالك الألف واللام في الثاني ألا ترى أن قولك مررت برجل أسهل خد الغلام أشد سواد الطرة، أنه لم يتعرف أسهل ولا أشد، فاختير دخول الألف واللام ليكونا بدلا من الهاء، وإن شئت جئت بالهاء فقلت مررت برجل أسهل خد غلامه أشد سواد طرته.

---

(١) سورة الأسراء: آية ٥٠.

(٢) سورة البقرة: آية ١٣٥.

(٣) سورة آل عمران: آية ٧٩.

قال أبو العباس في هذه الأجوبة ما قد أحلت به على قول النحويين أجمعين وليس فيها جواب عما سألناك عنه، وذلك أنا سألناك فيها بلا ألف ولام ولا هاء فزدت فيها ما ليس فيها، وكان ينبغي أن ترد المسئلة على هيئتها فتقول هي خطأ إذا لم تدخل فيها الألف واللام أو الهاء، وتبين من أي وجه كانت خطأ أو تجيب فيها إذا كانت صوابا على هيئتها إذا أجبت.

قال أبو جعفر: أما قولي مررت برجل أسهل خد الغلام أشد سواد الطهرة فهو بمنزلة قولك مررت برجل أحمر خد الغلام وما أشبهه وهو كثير في كلام العرب. أنشد سيبويه:

أهـوى لها أسفـع الخديـن مطـرق ريش الصوارم لم تنصب له الشبـك

فقوله أسفع الخدين بمنزلة أسهل خد الغلام، وأما قولي مررت برجل أسهل خد غلامه أشد سواد طرته، فأسهل مرفوع بالابتداء وخد غلامه خبره والجملة في موضع جر وكذا الجملة الثانية كما تقول مررت برجل أسود غلامه أحمر أبوه، وهذا أشهر من أن يحتاج أن يستشهد له، ونظيره قوله عز وجل: ﴿أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالـذيـن آمنـوا وعملـوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم﴾ (١) على قرأة من قرأ بالرفع وهو أحسن، وكذلك الرفع في المسئلة أحسن، وكذلك سهل ما لم يكن جاريا على الفعل فهذا حكمه.

وأما قولي مررت برجل أسهل خد غلامه أشد سواد طرته فعلي أن أجعل أسهل نعتاً لرجل واجعله بمعنى يسهل فارفع خد بأسهل وكذلك الجملة الثانية كما تقول مررت برجل أحمر أبوه، والرفع أجود وإنما جاز أن تجريه على الأول لأنه بمعنى ما هو جار على الفعل، ونظيره القراءة ﴿سواء محياهم ومماتهم﴾.

---

(١) سورة الجاثية: اية ٢١.

وأما قولك: إني زدت في المسئلة ألفا ولاما وهاء فقد بينا لم زدنا الألف واللام على مذهب سيبويه وقد ذكرناه.

قال محمد بن بدر: ذكر أن سيبويه قال كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن ثم جعله في غير موضعه، وإنما الذي ينبغي أن لو جعلها في موضعها لو كان من أهل العلم لعرف الموضع الذي يجعل الألف واللام في الآخر منه دون ما لا يجعلان فيه.

قال سيبويه: وتقول فيما لا يقع إلا منوناً عاملاً في نكرة وإنما وقع منوناً لأنه فصل فيه بين العامل والمعمول والفصل لازم له أبدا مظهراً أو مصغراً، وذلك كقولك هو خير منك أبا وأحسن منك وجهاً. وإن شئت هو خير عملا وأنت تريد منك، فالفصل الذي قال هو لازم أبداً في الإضمار والإظهار هو من، وأكده بأن قال ولا يعمل إلا في نكرة، لأنه لم يقو قوة الصفة المشبهة، هذا نظير كلامه، وأين حكايتك عنه أن كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكونا فيه؟! وقد قال إنه لا يعمل إلا في نكرة والنكرة سواء كانت مفردة أو مضافة، لأنا نقول هذه عشرون مثقالا وعشرون مثقال مسك فلا يتغير عن أن يكون تمييزاً فقولك أسهل كقولك أحسن؛ وقولك وجهاً كقولك خد غلام لا كما كان عشرون مثقالا ومثقال مسك سواء، والصفة المشبهة بالفاعل هي الأوصاف التي تكون خصالا وألواناً أو خلقاً في الموصوفين ولا تكون اعمالا لهم نحو كريم وكريمة ولئيم ولئيمة وأحمر وحمراء وأعرج وعرجاء، والفاعل الذي هو أشبه به نحو ضارب وقاتل ومكرم ومستمع، والأول غير عمل يعمله الموصوف ولا يقع باختياره، والثاني عمل يعمله الموصوف ويقع باختياره، والشبه الذي بينهما في اللفظ أن تقول مررت برجل حسن الوجه فيكون كقولك مررت برجل ضارب زيد ومررت برجل حسن الوجه فيكون كقولـه مـررت بـرجـل ضـارب زيـدا وكذلك مررت بامرأة حسنة الوجه كقولك مررت بامرأة ضاربة زيد، وحسنة الوجه كقولك ضاربة زيدا، وكذلك مررت برجل أحمر الوجه

وبامرأة حمراء الوجه وما أشبهه وكذلك مررت برجل حسن وجهه كقولك مررت برجل قائم أبوه، فهذه الصفة التي قال سيبويه، وكينونة الألف واللام في الثاني أحسن وأجود، إلا أن هذه الصفة لا تعمل إلا فيما كان منها أو من سببها، واسم الفاعل يعمل فيما كان من سببه ومن غيره، فأما ما كان من الأوصاف على وزن أفعل يراد به التفضيل ويلزمه الفصل على ما شرط سيبويه فإنه لا يعمل إلا في نكرة وينصبها على التمييز نحو هذا أحسن منك وجها وأكثر منك ما لا وإن شئت قدمت فقلت أحسن وجهاً منك، وإن شئت حذفت الفعل وأنت تريده كما قال، فتقول أنت خير أبا تريد منه، قال الله عز وجل ﴿هم أحسن أثاثا ورئيا﴾ يريد منهم، وإن شئت حذفت المعمول فيه وجئت بالفصل فتقول زيد أفضل من عمرو، ولا يجوز أن تحذفهما جميعاً إلا أن يكون مشهوراً في الخلق كقولهم (الله أكبر) لأنه قد علم أن الأمر كذلك، فكأنه قد نطق بالفصل أو يكون شائعاً في أمته نحو قول الفرزدق:

إن الذي سمك السماء بنى لنا   بيتا دعائمه أعز وأطول

وأما قول من يقول إن هذا قد يكون بمعنى فاعل أو غيره فليس عندنا بشيء لأنه لا نجد عليه دليلا، فإذا أردت إضافة أفعل هذا الذي للتفضيل ومعنى التعجب لم تضفه إلا إلى جمع [محلى بالألف واللام يكون جنسا] والألف واللام لا تكون جنسا للأول، ويكون الأول بعضا للثاني نحو قولك زيد أفضل الرجال، ولا تكون الإضافة في هذه الأوصاف التي في هذا المعنى إلا على هذا، ألا ترى أنك لا تقول زيد أفضل الخيل ولا فرسك أفضل الناس، لأن الناس ليسوا جنسا للفرس ولا الفرس بعضا لهم وهكذا جمع هذا، وقد يجوز أن تحذف الألف واللام وتبدل الجمع من الجنس استخفافا فتقول زيد أفضل الرجال كما قلت هذه مائة درهم وأنت تريد من الدراهم وكل رجل تريد الرجال، ولا يشبه أفعل الذي يكون بلا فصل أفعل الذي يلزمه الفصل ولا هو منه في شيء، لأن الذي لا يلزمه الفصل يثنى ويجمع ويؤنث ويذكر، والذي يلزمه الفصل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، تقول زيد أفضل من

عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، وهند أفضل من دعد وما أشبه ذلك، ولأفعل الذي يلزمه الفصل وجوه كثيرة تدل على أنه ليس بينه وبين أفعل الذي لا يلزمه الفصل معنى وليس بها خفاء على من اعتبرها أدنى اعتبار، والذي يدل على تميهه أنه قال: ألا ترى أن قولهم مررت برجل أسهل خد الغلام أشد سواد الطرة أنه لم يتعرف أسهل ولا أشد فيحتاج إلى أن يعلم من قاله فإنه كذب لم يقله أحد.

وقوله: أما قولي مررت برجل أسهل خد الغلام أشد سواد الطرة فهو كقولك مررت برجل أحمر خد الغلام وما أشبهه وهو كثير في كلام العرب، وأنشد سيبويه البيت الذي ذكره وإن أسفح الخدين بمنزلة أسهل خد الغلام فمحال كله.

أما قوله: هو مثل مررت برجل أحمر خد الغلام وهو كثير، فكذب، وكان ينبغي أن يذكر من ذلك ولو حرفا واحداً، وأسهل خد الغلام لا يقوله أحد لا من العرب ولا من العجم لما تقدم من الفرق بين أفعل الذي لا يلزمه الفصل والذي يلزمه، وليس اسفع مثل أسهل؛ لأن أسفع إنما الصفة واقعة فيه على الثاني وهو الخدان والسفعة لهما دون الأول، وأفضل الناس الصفة هي للأول دون الثاني، والفصل له المضاف إليه، فإذا قلت أسهل الخد فإنما تعنى موضعا من الخد، كما تقول الصدر أجود الدّراج والسرة أطيب الحوت ووجه أخيك أحسنه، ولو أردت بأسفع ما أردت بأسهل لم يجز؛ لأنك تقول مررت برجل أُسهل خدا من زيد، ولا تقول مررت برجل أسفع خدا من زيد، وإن اسهل خد الغلام معرفة وقد وصفت به النكرة. ويدل على أن أفعل الذي يلزمه الفصل يكون معرفة إذا أضفته إلى الألف واللام أنك لا تدخل عليه الألف واللام فتقول هذا الأفضل الناس ولا هذا الأسهل خد الغلام وأنت تقول هذا الأحمر الوجه والأسفع الخدين، وأما البيت فإن سيبويه قال في الصفة المشبهة إنها تنون فتنصب، وتحذف التنوين فتضيف، ثم

قال ومما جاء منونا قول زهير (أهوى لها) فذكر البيت على أن الشاهد مطرق لا غير، كذا قال أهل العلم.

قوله: وأما قولي مررت برجل أسهل خد غلامه أشد سواد طرته، فأسهل مرفوع بالأبتدأ وخد غلامه خبره وكذلك الجملة الثانية، يدخله الخطأ من وجوه.

أحدهـا: أنه رفع أسهل بالأبتداء وهو نكرة وخد غلامه الخبر وهو معرفة وإن أسهل للمفاضلة لا يجوز أن يحذف منه المفعول والمعمول فيه معا ولا دليل على ذلك.

وأنه جعل الجملتين وصفا للرجل والجمل إذا كانت أو صافا أو أخبارا أو أحوالا يعطف بعضها على بعض، فتقول مررت برجل قام أبوه وقعد، ولا تقول قام أبوه قعد.

وأنه إن جعل الهاء في طرته للرجل أحال، إنما المراد أن الغلام هو الأسهل الخد الأسود الطرة ليس الرجل، وائن جعلها للغلام أحال لأن الإعراب يصير لحنا، ولا يجوز أن يكون أشد مجرورا ولكن يكون منصوبا كما تقول هذا رجل أسهل خد غلام أشد سواد طرة فتجعل أشد منصوبا على الحال، قالوا مررت برجل متيمة أمه منطلقا أبوها لا غير.

وقوله هذا أشهر من أيستشهد له الكذب.

قوله: أما قولي مررت برجل أسهل خد غلامه أشد سواد طرته، فعلى أن أجعل أسهل نعتا لرجل بمنزلة سهل فأرفع خد بأسهل، وكذا الجملة الثانية قد أحال فيه، لم يأت لأسهل ولا أشد بالفصل ولا بالمعمول فيه ورفع به الظاهر وإنما سبيله أن يرفع المضمر لأن هذا الوصف الذي للمفاضلة لا يرفع إلا المضمر لا غير، ومثلوه بقولهم ما رأيت أحدا أحسن في عينه الكحل منه في عينه، وما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ،والكلام على الهاء ههنا كالكلام عليها قبل.

المسئلة الخامسة:قال أبو جعفر تقول إن سارّ كلامك. قال أبو جعفر، هذا التقدير خطأ بإجماع النحويين لأنهم قد أجمعوا على أنه لا يفرق بين إن واسمها إلا بالظرف أو ما قام مقامه.

فإن قال قائل، إني أقدم حديثك وأجعله يلي إن.

قلت هذا فرار من المسئلة ومجيء بمسئلة أخرى، أيضا فإن لم يقدر في جواب تقدير المسئلة فيفهم ما بناه عليه من الجواب، قال أما قوله إن هذا التقدير خطأ فعلى خلاف ما ذكر إذ كنا لم نفرق بين إن وبين اسمها في حال التقدير وإنما كان تفريقنا بينهما في حال الإلغاء والتقدير صواب.

وأما قوله: إن هذا التقدير أيضا خطأ فقد أخطأ، وقد كان يجب أن يبين من أي وجه كان خطأ، لأن الفائدة في الحجة لا في الدعوى.

قال: قد بيناه بقولنا: إنه لا يفرق بين إن وبين اسمها إلا بالظرف أو ما أشبهه.

وجواب هذه المسئلة: إن سارا سارة حديثك كلامك والتقدير إن قولا سارا رجلا سارة حديثك كلامك، فسارا منصوب لأنه نعت لقول، وقول اسم إن، وقولك سارة نعت لرجل ورجل منصوب بوقوع سار عليه، وحديثك مرفوع بقولك سارة وكلامك خبر إن.

قال محمد بن بدر: هذا نص ما ذكرته عن خصمك وارتضيته عن قولك وليس فيما عبت عليه شيء تنكره العلماء ولا يعدل عنه الفهماء.

المسئلة السادسة: ثم سأل أبو العباس فقال: كيف تقول هده ساعة أنا فرح بغير تنوين فقال أبو جعفر أقول هذا ساعة أنا فرح فتكون هذه في موضع رفع بالابتداء وقولك ساعة خبره،وأنا فرح مبتدأوخبر في موضع جر، ويجوز أن تقول هذا ساعة أنا فرح، على كلام قد جرى كأنك قلت هذه القضية ساعة أنا فرح تريد أن هذا الأمر ساعة أنا فرح قال الله تعالى ﴿هذا

يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ [1] الفعل والفاعل بمنزلة المبتدأ وخبره عند أهل العربية.

قال أبو العباس: سيبويه وغيره يفسدون هذا الجواب ويحيلونه، وذلك أنهم لا يضيفون إلى الأبتداء والخبر والفعل والفاعل إلا ظرفا في معنى المضي، كقولك جئتك يوم زيد أمير، وجئتك يوم يقوم زيد، وذلك أنه إذا كان ماضيا كان بمعنى إذ كقولك جئتك إذ زيد أمير وجئتك إذ يقوم زيد، فإذا كان في معنى الاستقبال لم يضف إلا إلى الفعل ولا يجوز إضافته إلى المبتدأ والخبر، لأنه يكون جينئذ بمعنى إذا كما تقول أنا آتيك يوم يقوم زيد، لأن إذا في معنى الجزاء، وإنما تضيف الظرف إذا كان في معناها إلى الفعل ولا تضيفه إلى الابتداء والخبر؛ لأن حروف الجزاء لا تقع على الابتداء والخبر، وهذه المسئلة مسطورة لسيبويه، وهذا الاعتلال اعتلاله وهي منه مأخوذة.

قال أبو جعفر: جوابنا عن المسئلة على معنى المضي، والدليل عليه قولنا على كلام قد جرى وقولنا كأنك قلت هذه القضية ساعة أنا فرح.

المسائل العشر المتبعات إلى الحشر

قال السخاوي في (سفر السعادة) هذه عشر مسائل سماها أبو نزار الملقب بملك النحاة المسائل العشر المتعبات الى الحشر، وتحدي بها.

المسئلة الأولى: سأل عن قوله تعالى ﴿أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون﴾ [2] فقال إن (أن) الأولى لم يأت لها خبر، وسأل عن العامل في إذا، ثم قال إذا بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر، فإذا قلت تقديره مخرجون وقت موتكم كان محالا، لأن الإخراج

---

(١) سورة المائدة: آية ١١٩.

(٢) سورة المؤمنون: آية ٣٥.

وقت الموت لا يتصور لأنه جمع بين ضدين.

ثم أجاب هو فقال: **الجواب أما الأول فنقول إن العرب قد حذفت** خبر أن كثيرا في شعرها وكلامها والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى لا سيما إذا دل على الخبر مثله، وههنا خبر الثانية دل على خبر الأولى وهو عامل في إذا، والتقدير أيعدكم أنكم مخرجون بعد وقت مماتكم، إلا أن بعد وقت حذفت وأربدت، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون﴾ [1] وينفعكم لا يعمل في ظرفين مختلفين أحدهما حال والآخر ماض فذلك محال، ولكن المعنى وان ينفعكم اليوم بعد إذ ظلمتم، وكذلك يضارع هذا قوله تعالى ﴿إن مع العسر يسرا﴾ [2] والعسر ضد اليسر والضدان لا يجتمعان، ولكن الأصل إن مع إنقضاء العسر يسرا، إلا أن المضاف حذف، وأما فائدة تكرير أن والعرب تكرر الشيء في الاستفهام استبعادا، كما يقول الرجل لمخاطبه وهو يستبعد أن يجيء منه الجهاد، أنت تجاهد أأنت تجاهد؟! فكذا ههنا، قالوا أيعدكم أنكم مخرجون، استبعادا».

فقيل له: أما سؤالك الأول عن خبر أن وكونه لم يأت فهو سؤال من قطع بما حكاه ولم يعد وجها سواه، وهذا قول من لم يتقدم له بهذا العلم فضل دراية ولا وقف على ما سطره فيه أولو النقل والرواية، إذ كان معظم النحويين قد أجمعوا على أن خبر أن في هذه المسئلة ثابت غير محذوف، فلو قلت يسأل عن خبر أن لم حذف في هذه الآية على قول بعض النحويين لأتيت بعذر مبين وللنحويين في هذه الآية أربعة أقوال.

الأول: قول المبرد ومن تابعه أن يجعل موضع أنكم مخرجون رفعا بالابتداء وإذا ظرف زمان في موضع خبره والجملة في موضع خبر أن فيصير التقدير أيعدكم أنكم إذا متم إخراجكم، كما تقول أيعدكم أنكم يوم الجمعة

---

(١) سورة الزخرف: آية ٣٩.

(٢) سورة الشرح: آية ٥.

إخراجكم، فيكون إخراجكم مرفوعا بالابتداء ويوم الجمعة خبره والجملة في موضع خبر أن الأولى، وهذا مذهب بيّن ظاهر لا يحتاج فيه إلى خبر محذوف.

والثاني: قول الجرمي أن يجعل مخرجون خبر أن الأولى وتكون الثانية كررت توكيداً لتراخي الكلام على حد قوله تعالى: ﴿إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾(١) فكرر رأيتهم توكيداً لتراخي الكلام ويكون انتصاب ساجدين برأيت الأولى كأنه قال رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر ساجدين، ومثله قوله سبحانه ﴿لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب﴾(٢) فيكون تحسبنهم توكيدا لتراخي الكلام ومن ذلك قولهم في النداء: ياتيم تيم عدى.

الثالث: قول أبي الحسن الأخفش أن يجعل أنكم في موضع رفع بإذا على أن يكون فاعلا به على حد قياس مذهبه في الرفع بالظرف في نحو قولك يوم الجمعة الخروج، فالخروج عنده مرتفع بالظرف، كأنه قال يستقر الخروج يوم الجمعة، ومذهب سيبويه وأصحابه أن الخروج مرفوع بالابتداء لا غير.

الرابع: قول سيبويه أن يجعل أنكم مخرجون بدلا من أن الأولى على حد قوله تعالى: ﴿ويوم تقوم الساعة يومئذ يخسر المبطلون﴾(٣) فقوله يومئذ بدل من قوله يوم تقوم الساعة، ويحتاج في هذا القول إلى حذف شيء يتم به الكلام، لأنه لا يصح أن يبدل من أن إلا بعد تمامها وتكملها من اسمها وخبرها، وقد وجه أبو علي قول سيبوية في هذه الآية على وجهين.

أحدهما: أن يكون قد حُذف مضاف من أن الأولى تقديره أيعدكم أن

---

(١) سورة يوسف: آية ٤.

(٢) سورة آل عمران: آية ١٨٨.

(٣) سورة الجاثية: آية ٢٧.

إخراجكم إذا متم، فيصح حينئذ أن يبدل أنكم مخرجون من الأولى لأنها قد تمت، وإنما يحتاج إلى حذف هذا المضاف من جهة أن إذا ظرف زمان وظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث، فإذا حملت قوله أنكم إذا متم على تأويل أن إخراجكم إذا متم تم الكلام وصارت إذا خبراً لأن على حد قولهم، الليلة الهلال، يريدون حدوث الهلال أو ظهوره، ولو لا ذلك لم يجز، لأن الهلال جثة والليلة ضرف زمان، ومثل الآية في حذف المضاف قوله عز وجل: ﴿هل يسمعونكم إذ تدعون﴾[1] لأنه لا بد من تقدير مضاف محذوف تقديره هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون، فحذف الدعاء وهو يريده.

والثاني: من توجيه أبي على لقول سيبويه أن يكون خبر أن محذوفا تقديره أيعدكم أنكم [تبعثون] إذا متم، ثم حذف خبر أن لدلالة أن الثانية عليه على حد قوله تعالى ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾[2] فحذف خبر المبتدأ الأول استغناء عنه بخبر الثاني، وعلى ذلك قول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عن ... دك راض والرأي مختلف

تقديره نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راض إلا أنه حذف الأول استغناء عنه بالخبر الآخر وهذا الوجه وحده هو الذي لم يفتح عليك أيها المتقمص بقميص الزهو، التائه في غيابة السهو، الملقب بملك النحو.

وأما قولك بعد السؤال الأول: يسأل عن العامل في إذا ثم تكتب في جوابك أنه محذوف فقولك هذا مبنى على ما قام في نفسك من كون خبر أن محذوفاً، وقد بينا أنه غير محذوف إلا على أحد الوجهين الموجه بها قول سيبويه، وإلا فهو موجود غير محذوف على المذاهب المتقدمة، أما على مذهب المبرد فالعامل عنده في إذا الاستقرار لأنها في موضع خبر المبتدأ، وكذلك مذهب الأخفش هي عنده معمولة الاستقرار المقدر في كل ظرف وقع

---

(١) سورة الشعراء: آية ٧٢.

(٢) سورة التوبة: آية ٦٢.

فاعلاً، وأما على مذهب الجرمي فإن العامل عنده فيها مخرجون التي هي خبر أن على ما تقدم ذكره.

وأما قولك بعد السؤال الثاني: إن إذا بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر، وما ذكرت من أن المعنى يستحيل إذا جعلت العامل في إذا مخرجون لأنه يصير التقدير أنكم مخرجون وقت موتكم، والإخراج وقت الموت لا يتصور، وإجابتك عن ذلك بتقديرك حذف مضاف قبل إذا وهو (بعد) فإنك أتيت في هذا المكان بضرب من الهذيان.

وأما قولك: إن إذا بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر فليس تقدير الجملة بعدها على تأويل المصدر بصحيح وذلك ممتنع فيها وفي إذ وفي لما خاصة، ألا ترى أنه يحسن أن تقول في نحو آتيك يوم يقدم زيد آتيك يوم قدوم زيد، فتقدرها بعد يوم بتقدير المصدر، ولو قلت آتيك إذا يقوم زيد لم يحسن أن تقول آتيك إذا قيام زيد، وكذلك تقول أتيته إذ قام ولا تقول أتيته إذ قيامه، وكذلك لما تقول أكرمته لما قام زيد ولا تقول أكرمته لما قيامه، لأن هذه الظروف لا تضاف إلى مفرد ولا تستعمل إلا مضافة إلى الجمل.

وأما قولك: إنه لا بد من تقدير حذف مضاف قبل إذا وهو (بعد) ليصح المعنى ويسلم من الإحالة، فهو قول بيِّن الفساد لا محالة، وذلك أن المتقرر عند جميع النحويين أنه لا يصح أن يضاف إلى إذا ولا إلى لما وذلك لتوغلها في البناء وقلة تمكنها، فلا يجوز على هذا أن تقول أكرمتك بعد إذا أكرمتني ولا قبل إذا أكرمتني ولا بعد لما أكرمتني، ولا يجوز ذلك في ظروف الزمان ولا غيرها، ولم يسمع من ذلك شيء إلا في إذا، والمعنى في الآية يصح على غير هذا التقدير، إذ في مفهوم الخطاب من قوله عز وجل ﴿وكنتم ترابا وعظاما﴾ [1] أن الإخراج ليس هو وقت الموت، وإنما هو بعد

---

(١) سورة المؤمنون: آية ٢٥.

زمان متراخ يقتضي الاستحالة من اللحمية والدموية إلى الترابية، ثم الإخراج بعد ذلك، وإذا وإن كانت بمعنى الوقت فليس يلزم وقوع الفعل في أول ذلك الوقت دون آخره.

مثال ذلك قولهم: إذا جاء زيد أحسنت إليه ومعلوم من جهة المعنى أن الإحسان لم يكن في أول المجيء إنما كان بعده، وتقدير الإعراب يوجب أن وقت المجيء وقت الإحسان، لأن إذا ظرف والعامل فيه أحسنت فيصير التقدير أحسنت إليه وقت مجيئه، وليس الأمر كذلك، وسبب ذلك أنه لما تقارب الزمانان وتجاور الحالان صارا كأنهما وقعا في زمان واحد، وإن كان لا بد أن يقدر أن زمان الإحسان بعد زمان المجيء، إذ الإحسان سبب عن المجيء والسبب يتقدم المسبب، ويكون تقدير الآية على هذا أيعدكم أنكم مخرجون آخر وقت موتكم وكونكم ترابا وعظاما.

ثم قلت بعد هذا: وأما فائدة تكرير أن فإن العرب تكرر الشيء في الاستفهام استبعاداً، كما يقول الرجل لمخاطبه إذا كان يستبعد منه أن يجاهد أنت تجاهد أنت تجاهد، وهذا قول غير محقق ولا محرر، وهذه العبارة بتكرير الاستبعاد شيء خارج عن المألوف المعتاد، وإنما التكرير في كلام العرب لمعنى التأكيد على ذلك كما في كتاب الله عز وجل، وفي الكلام الفصيح كقوله تعالى ﴿إذا دكت الأرض دكادكا﴾[1] تكرر دكا على جهة التأكيد بدلالة قوله تعالى في الأخرى ﴿فدكتا دكة واحدة﴾[2] وقوله تعالى ﴿إن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا﴾[3] وقوله تعالى ﴿اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾[4] كرر رؤيتهم وكذا

---

(١) سورة الفجر: آية ٢١.

(٢) سورة الحاقة: آية ١٤.

(٣) سورة الشرح: آية ٥، ٦.

(٤) سورة يوسف: آية ٤.

قوله تعالى: ﴿لا تحسبن الذين يفرحون بما أوتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب﴾[1] وليس في شيء من ذلك استبعاد.

المسئلة الثانية: قال أبو نزار: روى عن النبي ﷺ أنه قال: «من جمع مالا من نهاوش أذهبه الله في نهابر» يسأل عن مادة هاتين الكلمتين وزيادتها ومكان استعمالها، فأول ذلك أن تعلم أن نهوشا واحد فقدر أنه جمع على نهاوش وهو من الهوش بمعنى الاختلاط، قال وكذلك نهابر هو جمع واحده نهبر وهو من الهبر بمعنى القطع المتدارك، والمعنى من جمع مالا من جهات مختلطة لا يعلم جهات حلها وحرمتها قطعه الله عليه.

قال فإن قيل: ما سمعنا في الواحد نهبرا ونهوشا.

قلنا: قد نص سيبويه على أن العرب تأتي بجموع لم تنطق بواحدها.

ثم قال: إن قياس واحد ملامح ومحاسن ملمحة ومحسنة وما سمعنا بملمحة، وكذلك قدروا أن واحد أباطيل أبطيل أو أبطول، وأباطيل جمع لم ينطق بواحده.

فأجيب بأن قيل له أبديت عوارك لـمُناظرك وأبرزت مقاتلك لسهام مناضلك، إن هذه اللفظة تروي على أوجه مختلفة وجميعها يرجع إلى أصل واحد، وعدة أوجهاً أربعة يروي: من جمع مالا من مهاوش بالميم وهذه هي المشهورة عند العلماء باللغة، ويروي من تهاوش بالتاء وكسر الواو، وقد صححوه أيضاً، ويروي من تهاوش بالتاء وضم الواو، وهو صحيح أيضاً، ويروي من نهاوش بالنون وكسر الواو، وهذه هي التي أنكرها أهل اللغة ولم يثبتوا صحتها، والظاهر من كلامهم أنها من غلط الرواة وجميع ذلك على اختلاف الرواية فيه يرجع إلى أصل واحد وهو الهوش الذي هو الاختلاط، فليس الإشكال في نهاوش من جهة تفسيرها كما ظننته ولا من جهة كونها

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٨٨.

جمعاً لواحد لم ينطق به، ألا ترى أن مهاوش ونهاوش هما بمعنى الهوش والاختلاط وكلاهما جمع لم يستعمل واحده، وإنما المشكل في هذه اللفظة هل هي صحيحة في الاستعمال معروفة عند أهل اللغة أو هي على خلاف ذلك، فهذا الذي كان حقك أن تبينه وتثبت صحته، وإذا صح فسرت حقيقة معناها واشتقاقها وبينت هل هي جمع أو مفرد وما الزائد منها وما الأصل.

فأما قولك في نهابر إنه مشتق من الهبر وهو القطع المتدارك فليس ذلك بالمعروف عند أهل اللغة، وإنما هو مستعار من النهابر والنهابير وهي تلال الرمل المشرفة، فسميت المهالك نهابر من ذلك، ولذلك قال عمرو بن العاص لعثمان بن عفان: إنك ركبت بهذه الأمة نهابر من الأمور فتب عنها، أراد أنك ركبت بهذه الأمة أموراً شاقة مهلكة بمنزلة من كلفهم ركوب التلال من الرمل، لأن المشي في الرمل يشق على من ركبه.

وقولك: إن واحد النهابر نهبر وإن لم ينطق به ليس بصحيح، بل الصحيح أن واحدها نهبور على ما ذكره أهل اللغة، لأنهم جعلوا النهابر التي هي المهالك مستعارة من النهابر التي هي الرمال المشرفة وواحدها نهبور.

وأسأت العبارة بقولك لا يعرف جهات حلها وحرمتها، وكان الصواب أن تقول وحرمها، لأنه يقال حل وحلال وحرم وحرام، وأخطأت أيضاً في تنظيرك نهاوش في كونها جمعا لواحد لم ينطق به بقولهم ملامح وأباطيل، وكان حقك أن تنظرها بعباديد ونحوها مما لم ينطق له بواحد من لفظه ولا من غير لفظه، ألا ترى أن ملامح لها واحد مستعمل من لفظها وهو لمحة وكذلك أباطيل واحدة المستعمل باطل وكذلك مشابه واحده المستعمل مشبه، وإن كنا نقدر أن واحد الجموع من جهة القياس ليس هو هذا المستعمل، إلا أنه وإن كان الأمر على ذلك فلا بد أن يقال إن هذه الآحاد لهذه الجموع، وإن هذه الجموع لهذه الآحاد من جهة الاستعمال، ألا ترى أن أبا علي الفارسي قال في كتابه (العضدي) هذا باب ما بناء جمعه على غير بناء واحده

المستعمل وذلك باطل وأباطيل وحديث وأحاديث وعروض وأعاريض، ولم يختلف أحد من العلماء في أن أعاريض وأحاديث واحدها عروض وحديث من جهة الاستعمال، كما أن قولهم ليال جمع ليلة من جهة الاستعمال، وإن كان في التقدير كأنه جمع ليلا.

ولو قلت إن العرب قد تأتي بجموع لم تنطق بواحدها الذي يجب من جهة القياس لكنت قد سلمت في قولك من الوهم والإلباس.

ثم أسألك أولاً: ما معنى قولك في صدر مسئلتك: وأول ذلك أن تعلم أن نهوشاً واحد قد جمع على نهاوش؟ فإنه كلام لم يستعمله من أهل الجهل والغباوة، إلا من ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة.

المسئلة الثالثة: قال أبو نزار: روى سيبويه في كتابه عن العرب أنهم قالوا ليس الطيب إلا المسك برفع المسك، والقياس نصبه لأنه خبر ليس، وليس لا يبطل عملها بنقض النفي، إلا أن سيبويه والسيرافي تخبطاً في هذا وما أتيا بطائل، فأول ذلك أن سيبويه قال لغة في ليس إنها لا تعمل وإنها مثل (ما) في لغة بني تميم، وهذا لا يعرف، فقد أخطأ سيبويه، ثم قال السيرافي، والصحيح أن اسمها الشأن والحديث في موضع رفع والطيب مبتدأ والمسك خبره، وقيل له هذا باطل فإن إلا الناقضة خبر إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية، واعتذر السيرافي بأن قال إلا أنها على الجملة قد تقدمها نفي وهذا كله متهافت.

والذي صح أن قولهم ليس الطيب وليس واسمها، إلا ناقضة للنفي والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره ليس الطيب إلا المسك أفخر، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع النصب، لأنها خبر ليس، وفيه وجه آخر وهو أن تكون إلا بمعنى غير ذلك وجه في إلا معروف، والتقدير ليس الطيب غير المسك مفضلاً أو مرغوبا: فيه أو ما شابه ذلك فاعرفه.

فصل في الرد عليه: أيها المتعالي المتعالم، والمتعاظي المتعاظم، قد نسبت

سيبويه والسيرافي إلى أنهما يخبطا في هذه المسئلة ولم يأتيا بطائل، وقلت حكاية عنهما فأول ذلك أن سيبويه قال لغة في ليس إنها لا تعمل وإنها مثل (ما) في لغة بني تميم وهذا لا يعرف، فكان تخبطك فيما عنه نقلته وإليه نسبته بما أسقطته من كلامه وزدته وهو عين التخبط الحقيقي، والذي ذكره سيبويه على نصه ومنقولا عن نصه هو: وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل (كما) وذلك قليل لا يكاد يعرف فهذا يجوز أن يكون منه ليس خلق الله أشعر منه وليس قالها زيد.

وقال حميد بن ثور:

فأصبحوا والنوى عـالي معـرّسهـم   وليس كل النوى تلقـي المسـاكين

وقول هشام:

هي الشفاء لدائـي لـو ظفـرت بها   ولبس منهـا شفـاء الداء مبـذول

والوجه الحد فيه أن تحمله على أن في ليس إضمار وهذا مبتدأ كقوله إنه أمة الله ذاهبة، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال ليس الطيب إلا المسك وما كان الطيب إلا المسك إلى هذا انتهى كلام سيبويه.

فأحلت عبارته عن الصواب فقلت قال سيبويه لغة في ليس أنها لا تعمل فبدأت بنكرة في اللفظ ولم تأت لها بخبر، وزدت في كلامه أنها لا تعمل ولم يذكر سيبويه ذلك ولا يصح أن يذكره لأنه لا يقطع بكونها غير عاملة، ثم قلت عنه وإنها مثل ما في لغة بني تميم فزدت ما لم يذكره وكيف يجعلها مثل (ما) التميمية التي قد حصل القطع بإبطال عملها، وهو يقول بعد ذلك والوجه أن يكون فيها إضمار الشأن، ثم قلت عنه أيضاً وهذا لا يعرف فأسقطت يكاد وبإسقاطها يتناقض الكلام، لأن سيبويه قد ثبت عنده معرفة هذا، وهو قولهم ليس الطيب إلا المسك، بدليل قوله إنه يجوز أن يكون عليه قولهم ليس خلق الله أشعر منه، وصح ذلك بما حكاه الأصمعي وأبو حاتم عن أبي عمرو بن العلاء قال ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا تميمي

إلا وهو يرفع، وساق المجلس السابق بين أبي عمرة وعيسى ابن عمر، ثم قال فقد ثبت من هذه الحكاية أن قولهم ليس الطيب إلا المسك معروف في كلام العرب، فلا يصح إذن أن يكون كلام سيبويه إلا بزيادة (يكاد) وقلت عند فراغك من حكاية كلام سيبويه بزعمك.

ثم قال السيرافي: والصحيح أن اسمها شأن والحديث في موضع رفع والطيب مبتدأ والمسك خبره، وقيل له هذا باطل، فإن إلا الناقضة خبر إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية، واعتذر السيرافي بأن قال إلا أنها على الجملة قد تقدمها نفي، فإذا بك فيما حكيته عن السيرافي أيضاً قد مسخت ما نسخت وغيرت ما عنه عبرت. وذلك أن نص كلام السيرافي في هذه المسئلة هو ذا «وقد احتجوا بشيء آخر وهو أقوى من الأول وهو قول بعض العرب ليس الطيب إلا المسك، قالوا ولو كان في ليس ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمة بنفسها، ونحن لا نقول الطيب إلا المسك، وليس الأمر كما ظنوا لأن الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم قد وقع عليه حرف النفي فقد لحقها النفي في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت ما زيد أبوه قائم فقد نفيت قيام أبيه كما لو قلت ما زيد قائم، فعلى هذا يجوز أن تقول ما زيد أبوه إلا قائم كأنك قلت ما أبو زيد إلا قائم». هذا كلام السيرافي.

فأما توجيهك المسئلة على ما صح في زعمك وهو أن تجعل الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره ليس الطيب إلا المسك أفخره، أو على أن تكون إلا بمعنى غير والتقدير ليس الطيب غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه فشيء لم يسبقك إليه أحد ولم يخطر مثله قبلك ببال بشر وهو تقديرك الاسم مبتدأ وحذف خبره وهو أفخر، مع كون اللفظ لا يقتضي هذا الخبر ولا يدل عليه، وتقديرك في الوجه الآخر إلا بمعنى غير تشير بها إلى أنها وما بعدها صفة الطيب على حد قوله عز وجل ﴿لو كان فيهما آلهة

إلا الله﴾[1] أي غير الله، وجعلك الخبر محذوفاً وهو مفضلا أو مرغوباً فيه فيكون المعنى عندك إن الطيب لا يرغب الناس فيه وإنما يرغبون في المسك لأن هذا تقدير قولك ليس الطيب غير المسك مرغوباً فيه، وعلى أن سيبويه ذكر في حكايتهم ما أوجب التوقف عما أجازه من أن الوجه أن يكون في ليس إضمار ولا يكون حذفاً، فقال بعد أن قدم الوجه في قوله: (وليس منها شفاء الداء مبذول) وقولهم ليس خلق الله أشعر منه، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال ليس الطيب إلا المسك وما كان الطيب إلا المسك، ووجه توقفه عن أن يحمل ليس في لغتهم على ضمير الشأن والقصة، أنه وجدهم يرفعون المسك في ليس وينصبونه في كان، فيقولون ما كان الطيب إلا المسكَ، فلو كان في ليس إضمار لوجب أن يكون في كان إضمار أيضاً، فكونهم يختصون الرفع بليس دون كان حتى لا يوجد منهم من يرفع المسكَ في كان ولا ينصبه في ليس دليل على أن ليس ههنا حرف لا عمل لها، وبهذا يبطل قولك إنه لو كان على إضمار أفخره في الوجه الأول او إضمار مرغوباً فيه، أو مفضلاً في الوجه الثاني لوجب مثل ذلك في كان، فيقال ما كان الطيب إلا المسكُ على تقدير إلا المسك أفخره أو على تقدير غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه، ولو وجهت أيها المتعسف هذه المسئلة بما وجهه النحويون لأرحت واسترحت، وهو أن تجعل الطيب اسم ليس وإلا المسك بدل منه والخبر محذوف، وتقديره ليس في الدنيا الطيب إلا المسك، وعلى ذلك حملوا قول الشاعر:

لهفي عليك للهفة من خائف … يبغي جوارك حين ليس مجير

يريد حين ليس في الدنيا مجير، وقد أجاز أبو علي أن تكون اللام في الطيب زائدة على حد زيادتها في قولهم (ادخلوا الأول فالأول) فيصير التقدير ليس طيب إلا المسك، على تأويل ليس في الوجود طيب إلا المسك، أي إن كل طيب غير المسك فليس بطيب، على طريق المبالغة في وصف

---

(١) سورة الأنبياء: آية ٢٢.

المسك، وبالجملة فإن هذا القول ذهب إليه النحويون لا يصح بما حكاه سيبويه من قولهم وما كان الطيب إلا المسك على ما قدمت ذكره، وليس ذلك لغتين فيقال إن ليس الطيب إلا المسك لغة قوم، وما كان الطيب إلا المسك لغة قوم آخرين، بل القوم الذين يقولون ليس الطيب إلا المسك فيرفعون، هم القائلون ما كان الطيب إلا المسك فينصبون على ما حكاه سيبويه، وبهذا السبب توقف عن حمل ليس في لغتهم على أن فيها إضماراً، وهذه اللغة ليست هي المشهورة، وليس الشاذ النادر الخارج عن القياس موجب إبطال الأصول.

المسئلة الرابعة: قال أبو نزار قال الله عز وجل: ﴿وإن كان رجل يورث كلاله﴾[1] وقد ذكر في نصب كلالة أشياء كلها فاسدة وخلط ابن قتيبة غاية التخليط، والذي يقال إن الكلالة قد فسرت بتركة ليس فيها ولد، ولا جرم أن الإعراب ينطبق على هذا، فإن المعتاد أن الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد موته فإذا حضر الموت ولا ولد له ظهر تعبه، فقوله يورث يقدر بعده كال وكلالة، فإن كلا قد جاء بمعنى تعب والمعنى يورث في حال ظهور تعبه، وكلالة وكلال مصدر كل، وقد قال سيبويه: إن تاء التأنيث تدخل على المصادر المجردة وذوات الزوائد دخولا مطرداً فهي تدل على المرة الواحدة، وينصب كلالة لأنه مصدر منقلب عن حال، وما أكثر ذلك في كلامهم، ومنه أرسلها العراك.

فقال الراد عليه: يا هذا غلطت أولا في التلاوة بإسقاط الواو من قوله عز وجل ﴿وإن كان رجل﴾.

ثم قلت: إن العلماء قد ذكروا في نصب كلالة أشياء جميعها عندك فاسد، وإن تخبيط ابن قتيبة فيها على تخبيطهم زائد، وسأبين صحة أقوال العلماء فيها، وأن الفساد إنما جاء من قلة فهمك لمعانيها. لأبي الطيب:

---

(١) سورة النساء: آية ١٢.

ومـن يـك ذا فـم مـرّ مـريــض يجـــد مـرّاً بـه المـــاء الزلالا

اعلم أن الكلالة فيما نحن بصدده هي في الأصل مصدر قولك كل الميت ويكل كلالة فهو كلّ، وذلك إذا لم يرثه ولد ولا والد، وكذلك أيضاً يقال هو رجل كل إذا لم يكن له ولد ولا والد فهذا أصل الكلالة، أعني كونها حدثاً لا عينا ثم يوقعونها على العين ولا يريدون بها الحدث، كما يفعلون ذلك بغيرها من المصادر، فيقولون هذا رجل كلالة أي كل كما يقولون عدل أي عادل، وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء وأهل اللغة قولَ الله عز وجل ﴿وإن كان رجل يؤرث كلالة﴾ فجعلوا الكلالة اسما للموروث ولم يريدوا أنها بمعنى الحدث فيكون نصب كلالة على هذا من وجهين.

أحدهما: أن يكون خبر كان.

والثاني: أن يكون حالا من الضمير في يورث، على أن تقدر كان هي التامة، فيكون التقدير فيه وإن وقع أو حضر رجل يورث كلالة أي كل، وعلى هذين الوجهين أعني في نصب الكلالة ذهب أبو الحسن الأخفش واختار غيره أن تكون الكلالة في الآية علي بابها أعني أن تكون اسما للحدث دون العين فيكون انتصابها أيضاً من وجهين.

أحدهما: أن تكون من المصادر التي وقعت أحوالا نحو جاء زيد ركضاً والعامل فيه يورث على حد ما تقدم، وكلالة ههنا مصدر في موضع الحال كما كان في قولهم هو ابن عمي دنية.

والوجه الآخر: أن يكون انتصاب كلالة في الآية انتصاب المصادر التي لم تقع أحوالا، ويكون في الكلام حذف مضاف تقديره يورث وراثة كلالة، وعلى ذلك قولهم ورثته كلالة، وقول الفرزدق:

ورثتم قنـاة الديـن لا عـن كلالـة عن ابني مناف عبدشمس وهـاشم

أي ورثتموها عن قرب واستحقاق، فهذه أربعة أوجه من كلام العلماء في

نصب الكلالة لا شبه فيها ولا إنكار على مستعمليها.

وقد أجاز قوم من أهل اللغة أن تكون الكلالة اسماً للوارث وهو شاذ، فإن صح جاز أن يكون انتصابها على ما انتصب عليه أولاً، وهو أن يكون خبر كان أو حالا من الضمير في يورث إذا جعلت كان تامة، إلا أنه لا بد من تقدير حذف مضاف تقديره وإن كان الميت ذا كلالة، وهذا كله واضح بين بعيد من التخليط والإشكال، والكلام الذي هو جدير بالنبذ والرفض هو قولك إن الكلالة قد فسرت بتركة ليس فيها ولد وإن المعتاد أن الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد وفاته فإذا حضره الموت ولا ولد له ظهر تعبه، ثم ذكرت بعد ذلك أنها من المصادر المنصوبة على الحال فنقضت كلامك وأوجبت على سامعك ملامك، وذلك أنك زعمت أن الكلالة قد فسرت بتركة الميت وهذا مذهب من يجعل الكلالة اسما للوارث دون الموروث فتكون على هذا اسماً للشخص دون الحدث، ثم قلت إنها من المصادر المنصوبة على الحال، وإذا كانت مصدراً فهي اسم للحدث فهذا تناقض بين، وقلت إن الكلالة مشتقة من كل إذا تعب وان التقدير يورث ذا كلالة فغلطت ووهمت وفي مهامه الجهالة همحت.

ولو كانت الكلالة مصدر كل إذا تعب لكان اسم الفاعل منها كالا أو كليلا، ولجاز في المصدر أن يقال كلا وكلولا، والمعروف عند أهل اللغة إنما هو كل لأنه يقال رجل كل لا ولد له ولا والد، وقد كل عمل كلالة، فلما ألزموا المصدر الكلالة واسم الفاعل علم أن الكلالة ليست مصدراً لكل إذا تعب.

وأما قولك: إن المعتاد في الإنسان أنه إنما يدأب ليترك لولده، فإذا حضر الموت وليس له ولد ظهر تعبه فهو بحمد الله كلام غير محصل، وذلك أنه إذا كان إنما يتعب لولده فينبغي إذا ورث كلالة أن يكون له تعب إذ لا ولد له.

وأما قولك: إن سيبويه قال إن تاء التأنيث تدخل على المصادر المجردة وذوات الزيادة دخولا مطرداً ـ فهي تدل على المرة الواحدة، فهذا منك غلط فاضح وطريق وهمك فيه بين واضح، وذلك أنك بينت أن الكلالة مصدر كل إذا تعب ثم وقع في نفسك أنه لا يجوز أن يكون مصدر كل إلا الكلالة، فقلت لا ينكر دخول الهاء لأن سيبويه قد أجا. دخولها على المصادر فغلطت في ذلك من وجهين.

أحدهما: أن المرة الواحدة في باب المصادر الثلاثية إنما بابها الفعلة كضربته ضربة وذلك هو المطرد فيها وأن المصدر الذي هو الجنس يختلف إلى أوزان مختلفة ألا ترى أنك تقول قعدت قعوداً وجلست جلوساً، ولا يجوز غير ذلك، لا تقول جلست جلوسة ولا قعدت قعودة، ولو كانت الكلالة يراد بها المرة الواحدة لم يجز هنا إلا الكلة.

والوجه الثاني من غلطك: هو جهلك بكون الكلالة جنساً لا واحداً من حنس يراد بها المرة وذلك قول الأعشى:

فآليت لا أرثي لها من كلالة ولا من حفي حتى تزور محمدا

ألا ترى أن الكلالة هنا بمعنى الكلال وليس تراد بها المرة الواحدة.

وأما قولك: إن الكلالة مصدر منقلب عن حال فكلام بيِّن الاضطراب مبني على غير الصواب، إذ المصدر إذا صار حالا فإنما يقال القلب إليها لا انقلب عنها لأنه منتقل عن انصابه على أنه مفعول مطلق إلى انتصابه على أنه حال.

المسئلة الخامسة: قال أبو نزار قال سيبويه لو بنيت من شوي مثل عصفور لقلت شُوَويّ، ووجه مذهبه أن الأصل شويري لا خلاف فيه فهو يقلب الياء الأولى واواً كما يفعل في رحى فإنه رحوى، ثم يفتح الواو قبلها وما قبلها واواً إلا معتزماً كسرها كما في النسب، فلما فعل ذلك انقلبت الواو التي بعدها ياء وهذا لا يليق بصنعة البناء ولا يجوز أن يتظاهر بهذا من له

صنعة تامة وقوة في علم التصريف، والذي ذكره سيبويه لا يشهد له أصل ولا يناسب الصنعة وإنما هو تحكم منه، والصحيح أن يقال إن الأصل شويري ويجب أن يمضي القياس في قلب الواوين يائين لاجتماعهما مع اليائين وسبقهما بالسكون، فصار إلى شيي فاختزلت له حركة الياء الثانية وهي الضمة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم حذفت الياء الأخرى لأنه بقي ساكنان أيضاً فبقي شيء فقلبت الضمة التي على الشين إلى الكسرة، فسار إلى شي كما فعلوا في بيْض جمع أبيض وإنما هو بيض بضم الباء ثم كسرت الياء لمجاورة الياء.

فان قلت فقد أجحفت بالكلمة بهذه الحذوف.

قلت: العرب تمضي القياس وإن أقضي إلى حذف معظم الكلمة، وشواهد ذلك كثيرة.

قال الراد عليه: يا هذا لقد خضت بحرا لست من خُواصه، وركبت جامحا لست من رواضه، إنك نقلت هذه المسئلة عن سيبويه فحرفت وخرفت وأحلت إذ عليه بخطابك أحلت، وأنا أنص كلام سيبويه ثم أظهر بعد ذلك فساد ما ذهبت إليه وأوجه هذه المسئلة على الوجه الصحيح المطرد الجاري على طريق كلام العرب بمشيئة الله وعونه.

أما نص كلام سيبويه فيها فهو، وتقول فُعْلُول من شَويت وطَوَيت شُؤويّ وطُوْويّ وإنما حدها وقد قلبوا الواوين طُيّيّ وشُيي ولكنك كرهت الياءات كما كرهتها في حي حين أضفت إلى حية فقلت حَيَويّ وهذا كلام قد جمع مع الاختصار البيان استغنى عما أوردته في توجيهك بزعمك من الهذيان.

وأما قولك: والصحيح في هذا شوْ يوَي ويجب أن يجيء في القياس في قلب الواوين يائين فتصير شيّ ثم تختزل حركة الياء الثانية وهي الضمة ثم تحذف لالتقاء الساكنين ثم تحذف الياء الأخرى لالتقاء الساكنين فتصير الى شَيّ ثم تكسر الشين فتصير إلى شِيّ كما فعلوا في بيض، فإنك صرفت هذا

التصريف عن وجه الصواب، وأتيت فيه بما لا يصدر مثله من ذوي الألباب ما خلا قولك إن الواوين قلبتا يائين لاجتماعهما مع اليائين وسبقهما بالسكون وهو قول سيبويه الذي بدأنا به، ألم تعلم أنه تقرر عند جميع النحويين أن كل اسم كانت فيه ياء أو واو وسكن ما قبلها أن حركتها لا تختزل لا ما كانت أو عينا، فمثال اللام قولنا ظبي ودلو وكرسي وعدو، ومثال العين أبيت وأعين وأدور وأسوق واعينه وأخوته، ومخيط ومقول، وربما نقلوا حركة الياء أو الواو إلى الساكن الذي قبلها إذا كان يقبل الحركة، وذلك مثل معيشة ومشورة وهذا قياس يذكر في التصريف، فيعلم بهذا فساد قولك إن حركة الياء اختزلت مع كون ما قبلها ساكناً، وقد تقرر أنه إذا سكن ما قبل الياء والواو في هذا النحو فتحتا وإنما تختزل حركة الياء إذا انكسر ما قبلها في مثل القاضي، فإن الياء تكون ساكنة في الرفع والجر لثقل الحركة عليها مع كسرة ما قبلها، ولو سكن ما قبلها لفتحت، وكذلك الواو أيضاً تختزل حركتها إذ ما انضم ما قبلها في مثل نغزو، والأصل فيها أن تكون متحركة إلا أنه كره ذلك فيها لثقل الضمة عليها مع تحرك ما قبلها.

وإذا ثبت فساد هذه المقدمة فسد ما بنيته عليها من الحذوف المجحفة الملبسة التي يمنعها جميع النحاة.

ثم قلت: العرب تمضي القياس وإن أفضي إلى حذف معظم حروف الكلمة فليس هذا القول بصحيح على الإطلاق، إنما ذلك في مثل الأمر من وعي ووشي فإنه يرجع إلى حرف واحد من قبل أن فعل الأمر من كل فعل معتل اللام لا بد من حذف لامه، وكل واو وقعت بين ياء وكسرة في مثل يعد ويزن فلا بد من حذفها بالضرورة فأدت إلى ذلك مع زوال اللبس، وأما مثل قاول وبائع وما يجري مجراه فليس فيه ضرورة موجبة للحذف كوجوبه في الأمر من وعي ووشي.

ثم قال الراد: اعلموا أن معرفة هذه المسئلة إنما تصح بعد معرفة النسب

إلى حية، فإذا عرف كيف ينسب إليها عرف كيف يبني من شوي مثل عصفور، وذلك أن قياس النسب إلي حية يوجب أن يقال فيها على الأصل حيّي فتدخل ياء النسبة المشدة على ياء حية المشددة فيجتمع أربع ياءات، إلا أن العرب كرهت اجتماع الياءات ففتحوا الياء الأولى الساكنة لتنقلب الياء الثانية ألفا لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها، فإذا صارت ألفا على هذه الصورة وهي حياي وجب قلب الألف واواً لأن ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً، والألف لا تقبل الحركة وإذا لم يمكن تحريكها وجب أن تقلب إلى حرف يقبل الحركة وهو الواو كما فعلوا ذلك في رحى وعصا حين قالوا رحوى وعصوى، وإنما لم يقلبوها ياء كراهة اجتماع ثلاث ياءات فقد صار الأصل في حيوى حي وحياي ثم حيوي فهذا هو الأصل المطرد الجاري في كلام العرب، وعلى هذا يصح لكم كيف يبني من شوّيت مثل عصفور، وذلك أن حقه إذا جاء على الأصل شويوي ثم يجب قلب الواوين يائين لاجتماعهما مع اليائين وسبقهما بالسكون فيصير شي مثل قولك حي وحي، قد وجب فيه تحريك الياء الساكنة بالفتحة ثم قلب الياء الثانية ألفا ثم قلبها واوا بعد ذلك إلى أن صارت إلى قولنا حيوي وكذلك في قولهم شي فتحوا الياء الأولى الساكنة، فلما تحركت عادت إلى أصلها، إذ أصلها أن يكون واوا لأنها عين الكلمة من شوي، وإنما قلبت ياء لسكونها فقلت شووي، ثم قلبت الياء الثانية ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها فصارت شواي، ثم وجب قلب الألف واوا لمشابهة الياء المشددة التي بعد الألف الياء المشددة التي للنسب، فلما كانت ياء النسبة تقلب الألف التي قبلها واوا في مثل رحوى إذا نسب إلى رحي، فكذلك تقلب هذه الياء المشددة الألف واواً وإن لم تكن للنسب لأنها صورتها في مثل هذا الموضع، فلذلك قلب شووي، والأصل شيّ ثم شويي ثم شواي ثم شووي على مساق الأمر في النسب إلى حية، فهذا الذي عليه جميع فضلاء النحاة، ولم نعلم أن أحداً منهم تعداه إلى سواه.

المسئلة السادسة: قال أبو نزار: قد شاع في كلام العرب حمل الشيء على

معناه لنوع من الحكمة وذلك كثير في القرآن العزيز، ومنه قوله تعالى ﴿وقد أحسن بي﴾ [1] بمعنى لطف بي وكذا قوله ﴿وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها﴾ [2] فإن ابن السراج حمله على المعنى لأن من يطر فقد كره، والمعنى كرهت معيشتها، وهذا أكثر من أن يحصي وعليه قول المتنبي:

لو اسنطعت ركبت النـاس كلهـم إلى سعيـد بـن عبـدالله بعـــرنـــا

قالوا معناه لو استطعت جعلت الناس بعرانا فركبتهم إليه لأن في ركبت ما يؤدي معنى جعلت، وليس في جعلت معنى ركبت.

فقيل في جوابه: غيرت لفظ التلاوة ونقلت معنى الكلمة عما وضعت له، أما لفظ التلاوة فهو ﴿وقد أحسن بي﴾ وأما نقل الكلمة فهو تأولك أحسن بي على لطف بي، وإنما حملك على ذلك أنك وجدت أحسن يتعدى بإلى في مثل قول القائل قد أحسنت إليه، ولا يقول قد أحسنت به، وجهلت أن الفعل قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل، لأن هذه المعاني كائنة في الفعل، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر، وذلك أنك إذا قلت خرجت فأردت أن نبين ابتداء خروجك قلت خرجت من الدار، فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك قلت خرجت على الدابة، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت خرجت عن الدار، وإن أردت الصحبة قلت خرجت بسلاحي، وعلى ذلك قول المتنبي:

أسير إلى اقطـاعـــه في ثيـــابـــه على طـرفـه مـن داره بحســـامـــه

فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل فعل أن لا يتعدى إلا بحرف واحد، ألا ترى أن مررتِ المشهور فيه أن يتعدى بالباء نحو مررت به وقد يتعدى بإلى وعلى، فتقول مررت إليه ومررت عليه، وكذلك قوله سبحانه

---

(١) سورة يوسف: آية ١٠٠.

(٢) سورة القصص: آية ٥٨.

﴿وقد أحسن بي﴾ وذلك أن الباء قد جاءت متصلة بحسن وأحسن، فتقول حسن به ظني ثم تنقله بالهمزة أحسنت به الظن، وكذلك في الإساءة، فيكون التقدير في الآية وقد أحسن الصنع بي ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه، وحذف المفعول في العربية كثير من ذلك قوله تعالى ﴿وأمر بالمعروف وانه عن المنكر﴾[1] يريدو أمر الناس بالمعروف وانهم عن المنكر وكذا قوله تعالى ﴿ربي الذي يحيي ويميت﴾ أي يحيي الموتى ويميت الأحياء فيصير المعنى في قوله تعالى ﴿الذي أحسن بي﴾ أي أوقع جميل صنعه بي وإذا عديته بإلى يصير المعنى فيه الإيصال فإنه قال أوصل إحسانه إلي، والمعنى متقارب، وإن كان تقدير كل واحد منها غير تقدير الآخر، فليس ينبغي أن يحمل فعل على معنى فعل آخر إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله كقوله تعالى: ﴿فليحذر الدين يخالفون عن أمره﴾[2] والشائع في الكلام يخالفون أمره فحمل على معنى يخرجون عن أمره، لأن المخالفة خروج عن الطاعة وكذا قوله تعالى ﴿وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له﴾[3] والشائع في الكلام فاستمعوا، وإنما حمل على معنى أنصتوا.

قال: وأما قولك في بيت أبي الطيب إنه على معنى جعلت، فيصير ركبت قد تعدى في هذا الموضع إلى مفعولين فهو غلط منك، وإنما غلطك في ذلك انك رأيت بعرانا اسما جامدا لا يصح نصبه على الحال وإنما ينصب على الحال عندك ما كان مشتقاً من فعل كضاحك ومسرع وهذا وهم منك، وهب أنا سلمنا لك هذا التوجيه الذي وجهت به بيته هذا فكيف تصنع في بيته الآخر وهو قوله:

بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا

(١) سورة لقمان: آية ١٧.

(٢) سورة النور: آية ٦٣.

(٣) سورة الأعراف: آية ٢٠٤.

أتراك تجعل هذه المنصوبات كلها مفعولات وتتصيد في كل فعل من هذه الأفعال معنى يصير به متعدياً إلى مفعول به، وكيف تصنع في قولهم بعت الشاء شاة بدرهم وبينت له حسابه بابا بابا وكلمته فاه إلى في، فهذه الأسماء الجامدة كلها عند النحويين أحوال ويكون تقدير قوله بدت قمراً، مضيئة كالقمر، ومالت خوط بان متثنية، وفاحت عنبراً، أي طيبة النشر كالعنبر، ورنت غزالا أي مليحة النظر كالغزال، ومما يدلك على أنها أحوال دخول واو الحال عليها إذا صارت جملة كقولك بدت وهي قمر، ومالت وهي خوط بان، وكذلك بينت له حسابه بابا بابا، المعنى مبوباً مفصلاً، وبعت الشاء شاة بدرهم، أي مسعراً، ويكون قول أبي الطيب على ذلك ركبت الناس بعرانا بمعنى مركوبين لي وحاملين.

ومما يدل على أن بعرانا حال لا مفعول ثان للجعل كونه يجوز إسقاطه ولو كان مفعولاً ثانياً لم يجز إسقاطه، ألا ترى أنه لو قال ركبت الناس كلهم إلى سعيد لم يحتج إلى زيادة، ولو قال جعلت الناس كلهم إلى سعيد وسكت لم يتم الكلام، وهذا مما يشهد بفساد ما ذهبت إليه.

وأيضاً: فإن الركوب لم يجيء في كلام العرب بمعنى الجعل كما جاء الترك في مثل قول الشاعر:

وقد تركناهم لحما على وضم

فعدى تركت لـمّا حمله على معنى جعلت، فأما الركوب بمعنى الجعل فليس بموجود في شيء من كلام العرب.

المسئلة السابعة: قال أبو نزار: وهذه المسئلة سئلت عنها بغزية لما دخلتها فبينت مشكلها للجماعة وأوضحتها، وذلك أني سئلت عن قول الراجز.

وقوّل إلاّ دهِ فلا ده

فذكرت أن هذه من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله وبعضها

في الأمر وبعضها في الخبر نحو صه ومه وله زيدا وهيهات بمعنى بعُد وده في كلام العرب بمعنى صح أو يصح، ألا ترى أن قوماً جاءوا إلى سطيح الكاهن وخبأوا له خبأ فسألوه فلم يصرح فقالوا لا ده أي لا يصح ما قلت، فقال لهم إلا ده فلا ده حبة بر في إحليل مهر، فأصاب، فكأنه قال ألا يصح فلا يصح أبداً، لكنني أقول في المستقبل ما يشهد له للصحة، وكان كما قال، إلا أن التنوين الداخل على هذه الكلمة ليس هو على نحو التنوين الداخل على رجل وفرس ولكنه تنوين دخل على نوع من تنكير.

قال الراد عليه: قولك ده اسم من أسماء الفعل ليس يصح على مذهب الجماعة ومن له حذق بهذه الصناعة والصحيح في هذه الكلمة أنها اسم فاعل من دهي يدهي فهو ده وداه والمصدر منه الدهاء والداهي، فيكون المراد بده أنه فطن، لأن الدهاء الفطنة وجودة الرأي، فكأنه قال إلا أكن دهياً أي فطنا فلا أدهي أبداً، هذا أصله، ثم أجريت هذه اللفظة مثلا إلى أن صارت يعبر بها عن كل فعل تغتنم الفرصة في فعله، مثال ذلك أن يقول الإنسان لصاحبه وقد أمكنته الفرصة في طلب ثأر، إلا ده فلا ده أي إلا تطلب ثأرك الآن فلا تطلب أبداً، وهذا الرجز لرؤبة وقبله:

فاليوم قد نهنهني تنهنهي   أول علم ليس بالمنه

وقول إلا ده فلا ده

ومعناه إلا تفلح اليوم فمتى تفلح أي إلا تغص تنته فلا تنتهي أبداً، فهذا معنى ده في هذا المثل.

وأما إعرابه فإنه في موضع نصب على خبر كان المحذوفة، تقديره إلا أكن دهياً فلا أدهي، ونظير ذلك من كلام العرب مررت برجل صالح إلا صالحاً فطالح، تقديره إن لا يكن صالحاً فهو طالح، وإنما أسكن الياء وكان من حقها أن تكون منصوبة من قبل أن الأمثال تتنزل منزلة المنظوم، وهذه الياء حسن إسكانها في الشعر كقوله:

يا دار عند عفت إلا أثافيها

فقد ثبت بهذا أن ده اسم فاعل لا اسم فعل، وهي معرفة لا مبنية، وتنوينها تنوين الصرف لا تنوين التنكير.

ويدلك على أنها ليست من أسماء الأفعال كونها واقعة بعد حرف، الشرط ألا ترى أنه لا يحسن إلا صه فلا صه وإلا مه فلا مه وإلا هيهات فلا هيهات.

المسئلة الثامنة: قال أبو نزار أنشدني شيخي الفصيحي للأعش:

آنس طملا من جديلة   مشغرفا بنوه بالسمار غيل

فسأل عن غيل فقلت قد جاء مادبها ساعد غيل للمتلىء، ألا ترى إلى قوله:

بيضاء ذات ساعدين غيلين

والسمار اللبن، كأنه يقول إن بنيّ هذا الصائد امتلؤا من شرب اللبن إلا أن الراجز بناه على فعال فقدر غيل على زنة حمار وكتاب ثم جمعه على غيل كما قالوا حمر وكتب.

فإن قيل: فما سمعنا غيالا، قيل قد أسلفنا أن العرب قد تنطق بجمع لم يأت واحده فهي تقدره وإن لم يسمع.

وأجيب بأن يقال له: قد أتغيب الأسماع بلغطك وغلطك. وأزعجت الطباع بخطائك وسقطك، يا هذا إن تفسيرك للغيل بضم الغين والياء بأنهم الذين امتلئوا من شرب اللبن قياساً على الغيل وهو الساعد الممتلىء شيء لم يذهب إليه أحد من أهل اللغة، وإنما ذهبوا إلى أن الغيل هو أن ترضع المرأة ولدها وهي حامل واسم ذلك اللبن أيضاً الغيل، ولم يقل أحد منهم أن الغيل هو الامتلاء من شرب اللبن، وإنما فسرت لفظة الغيل في بيت الأعشى على غير هذا وهو:

إني لعمر الذي خطت مناسمها   تخدي وسيق إليه الباقر الغيل

على وجهين أحدهما أنها الكثيرة من قولهم غيل أي كثير وقيل الغيل ههنا السمان من قولهم ساعد غيل، أي سمين، والغيل بمعنى الكثير وهو المراد في البيت الأول، لأنه يصف هذا الصائد بالفقر وكثرة الأولاد وأنهم ليس هلم غذاء إلا السمار وهو اللبن الرقيق.

وأما قولك إن غيلا جمع غيال واحد لم ينطق به فمن أفحش غلطاتك وأفضح سقطاتك، بل هو جمع غيل، والغيل الماء الكثير وجمعه غُيل، ونظيره سقف وسقف وكذلك الغيل السمار واحدها غيل أيضاً، وإنما غلطك في ذلك أن الغالب على فعل أن يكون جمعاً لفعال أو فعال مثل حمار وحمر وقذال وقذل فقضيت أن غيلا جمع غيال، وأما تفسيرك السمار بأنه اللبن على الإطلاق فغلط يجوز على مثلك من أهل التحريف.

وإنما صوابه أن تقول السمار اللبن الرقيق أو اللبن المخلوط بالماء، لأن تسمير اللبن هو خلطه بالماء، فإن أكثر فيه الماء سموه المضيح، وتفسير البيت على وجه الصواب أنه يصف حمار وحش أو ثور وحش آنس طملا أي صائداً والطمل الذئب شبهه به، يقول هذا الثور الوحشي آنس صائداً له عائلة وأطفال ليس لهم غذاء إلا اللبن المخلوط بالماء، فهو لذلك أشد الناس اجتهاداً في أن ينال صيد هذا الثور الوحشي ليشبع به عياله وأولاده.

المسئلة التاسعة: قال أبو نزار: وسئلت في بغداد عن قول الشاعر:

غير مأسوف على زمن   ينقضي بالهم والحزن

فلم يعرف وجه غير، وأول من أخطأ فيه شيخنا الفصيحي فعبر فيه ذلك، والذي ثبت الرأي عليه أن المعنى لا يؤسف على زمن (فغير) فيه مرفوع بالابتداء وقد تم الكلام بمعنى الفعل فسد تمام الكلام وحصول الفائدة مسد الخبر ولا خبر في اللفظ، كما قالوا أقائم أخوك، والمعنى أيقوم أخوك فقائم

مبتدأ وسد تمام الكلام مسد الخبر ولا خبر في اللفظ، فقيل له قد عجبنا أن أخطأت مرة بالصواب وجريت في توجيه هذه المسئلة على سنن الأعراب.

المسئلة العاشرة: قال أبو نزار تقول العرب جئت من عنده، لأن من قضي وطرا من شخص فقد صار المعنى عنده غير مهم في نظره، لأن الذي انقضى قد خرج عن حد الاهتمام به وبقي اختصاص الشخص بالموضع المختص بمن، كأن الغرض متعلقاً به فأردت أن تذكر انفصالك عن مكان يخصه فقلت من عنده، فأما إذا كان الإنسان قد اعتزم أمراً يريده من شخص فإن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمه وإنما المهم ذكر الإنسان الذي حاجتك عنده، فالحكمة تقتضي أن تقول إليه ولم يجز إلى عنده، هذه حكمة العرب، فأما سيبويه فقال استغنوا بإليه عن إلى عنده، كما استغنوا بمثل وشبه عن كه ابتداء.

فقال الراد عليه:

يا هذا كانت إصابتك في مسئلتك آنفا فلتة اغتفلتها، وجميع ما وجهت به في مسئلتك هذه خارج عن الأصل المنقول، ولم يذهب إليه أحد من ذوي العقول، وذلك أن الذي ذهب إليه المحصلون من أهل هذه الصناعة هو ان الظروف التي ليست بمتمكنة مثل عند ولدن ومع وقبل وبعد حكمها أن لا يدخل عليها شيء من حروف الجر لعدم تمكنها وقلة استعمالها استعمال الأسماء.

وإنما أجازوا دخول من عليها توكيداً لمعناها وتقوية له، ولما لم يجز في شيء منها أن يكون انتهاء إلا بذكر إلى لم يجز دخولها عليه تأكيداً لمعناها كما كان ذلك في من.

وقد قدمت أن حكم هذه الظروف أن لا يدخل عليها شيء البتة من حروف الجر للزومها الظرفية وقلة تصرفها، ولولا قوة الدلالة فيها على الابتداء وقوة (من) على سائر حروف الجر بكونها ابتداء لكل غاية لما جاز

دخول من عليها، ألا ترى أنه قد جاء في كلامهم كون من يراد به الابتداء والانتهاء في مثل: رأيت الهلال من خلل السحاب فخلل السحاب هو ابتداء الرؤية ومنتهاها فهذا مما يدل على قوة (من) وضعف إلى، فلذلك أجازوا من عنده ومن معه ومن لدنه ومن قبله ومن بعده، ولم يجيزوا إلى عنده وإلى قبله وإلى بعده، فهذه الخمسة الظروف لا يدخل عليها شيء من الحروف الجارة سوى (من) وسبب ذلك ما تقدم ذكره.

وأما قولك إن سبب ذلك هو أن من قضي وطرا إلى آخره فهذيان المبرسمين، ودعوى المتحكمين. وذلك أنه لو كان الأمر على ما ذهبت إليه لامتنع أن تقول رجعت إلى داره، فينبغي على هذا أن يكون الصواب رجعت إليه وعدت إليه، فيكون قول من قال رجعت إلى داره وعدت إلى منزله لا يصح كما لا يصح إلى عنده، لأن المهم إنما هو الشخص دون محله، وإذا امتنع ذلك مع عنده فكذلك يمتنع مع البيت والمنزل وغيرهما، وأما قولك إن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمه، فإن هذا الكلام يقتضي أنه إذا بعد مكانه منه احتيج إلى ذكره، فيقال رجعت إلى عنده، وذلك أنه إنما جاز إسقاطه لقرب المكان الذي فيه الشخص واستغنى عن ذكره لقربه، فيلزمه أن لا يسقطه عند بعده، ولو قدرنا أن جميع ما ذكرته من جواز دخول (من) على عند وامتناع دخول إلى عليها صحيح لوجب عليك أن تستأنف جواباً آخر عن امتناع دخول إلى على قبل وبعد ومع ولدن، وجواز دخول من عليها، وليس في جميع ما ذكرته جواب عن ذلك، وليس الجواب عند النحويين إلا ما قدمناه، فافهم ذلك.

انتهت المسائل العشر

من أبيات المعاني المشكلة الإعراب

قال السخاوي في سفر السعادة ولسنا نعني بأبيات المعاني ما لم يعلم فيه من الغريب، وإنما يعنون بأبيات المعاني ما أشكل ظاهره وكان باطنه مخالفاً لظاهره، وإن لم يكن فيه غريب أو كان غريبه معلوماً كقوله:

ومن قبل آمنا وقد كان قومنا   يصلون للأوثان قبل محمدا

نصب محمدا بآمنا، لأنه بمعنى صدقنا محمدا، وقيل بإسقاط الخافض وهذا أحسن، وقوله:

لقد قال عبدالله شر مقالة   كفى بك يا عبدالعزيز حسيبها

عبدالله مثنى حذف نونه للإضافة وألفه لالتقاء الساكنين، وعبدمنادي مرخم عبده، ثم ابتدأ فقال العزيز حسيبها كما تقول الله حسيبك - انتهى.

الكلام في قوله تعالى ﴿وروح منه﴾: في تفسير الثعلبي: كان لهارون الرشيد غلام نصراني جامعا لخصال الأدب، وكان الرشيد يحاوله ليسلم فيأبى، فألح عليه يوما فقال إن في كتابكم حجة لما انتحله قوله تعالى ﴿وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه﴾ [1] فدعا الرشيد العلماء وسألهم عن جوابها فلم يجد فيهم من يزيل الشبهة، فقبل له قدم حجاج خراسان وفيهم على ابن الحسين بن واقد إمام في علم القرآن، فدعاه وذكر له النصراني الشبهة فاستعجم عليه الجواب، فقال يا أمير المؤمنين قد سبق في علم الله أن هذا الخبيث يسألني عن هذا ولم يخل الله كتابه عن جوابه ولم يحضرني الآن، ولله على أن لا أطعم حتى آتي بجوابها، ثم أغلق عليه بيتاً مظلماً واندفع يقرأ القرآن فبلغ من سورة الجاثية ﴿وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه﴾ [2] فصاح افتحوا الباب ففتح وقرأ الآية على الغلام بين يدي الرشيد وقال إن كان قوله وروح

---

(١) سورة النساء: آية ١٧١.

(٢) سورة الجاثية: آية ١٣.

منه يوجب كون عيسى بعضاً منه فيوجب أن يكون ما في السموات وما في الأرض بعضاً منه، فانقطع النصراني وأسلم، وفرح الرشيد وأعظم جائزة على بن واقد رحمه الله تعالى.

من مراسلات الشيخ ضياء الدين أبي العباس: وجدت بخط الشيخ شمس الدين بن القماح في مجموع له. قال من مراسلات شيخنا العلامة ضياء الدين أبي العباس أحمد بن الشيخ أبي عبدالله محمد بن عمر بن يوسف بن عمر بن عبدالمنعم الأنصاري القرطبي إلى بعض الحكام بقوص وقد جرى كلام في مسئلة نحوية جواباً عنها كان سيدنا متع الله بتركتي علمه وعمله، ومنحه راحتي طاعته وأمله، في بارحته التي أشرق دجاها بأسرته، ووضح سناها بغرته، نثر من جوهر فضله الشفاف، ودره الذي لم يلج حشا الأصداف وضوع من عرف علمه الذي هو أضوع من عنبر المستاف ونشر من أردية لفظه كل رقيق الحاشية معلم الأطراف، وسأل عن أبيات مسافر العبسي:

قد سالم الحيات منه القدما   الأفعوان والشجاع الشجعما

وذات قرنين ضموزا ضرزما

عن ناصب الأفعوان والشجاع، ورافع الحيات وذات، وما معنى ضموز وضرزم فسقيا لفضيلته التي نور كمامها. وأسند تمامها، وأمطر غمامها واشتمل على الفضل بدؤها وختامها. أما الحيات ففاعل والأفعوان والشجاع بدل منه وهو منصوب اللفظ.

فإن قيل: كيف يكون بدلا ومن شأن البدل مشابهة المبدل منه في إعرابه، وقد قلتم إن الحيات مرفوع وهذا منصوب.

قلنا: كل واحد من الأفعوان والشجاع فيه معنى الفاعلية والمفعولية فالحيات ارتفع لفظه بما فيه من معنى الفاعلية وانتصب الأفعوان والشجاع بما فيها وفي الحيات من معنى المفعولية، وإنما قلنا إن كلا منها فاعل ومفعول

لأن لفظ سالم يقتضي الفاعلية من فاعلته فلزم أن يكون كل منهما فاعلاً بما صدر من فعله مفعولا بما صدر من فعل صاحبه، لأن الحيات سالمت القدم وسالمتها فلم تطأها، فالحيات فاعلة مفعولة والقدم فاعلة مفعولة، فجاز أن يحمل اللفظ في الأفعوان والشجاع على ما فيهما وفي الحيات من معنى المفعولية، وصح به معنى البدل، وأما ذات قرنين فارتفع بالعطف على لفظ الحيات، ولو انتصب لجاز وأما ضموزا فهو الساكت، وضرزما فهو الصلب وهما حالان.

ما اختلف فيه من شعر أبي القاسم الحريري: قال الصلاح الصفدي. اختلفت أنا والمولى شرف الدين حسين بن ريان في قول أبي القاسم الحريري:

فلم يـــــزل يبتـــــزه دهـــــره ما فيه مـن بطش وعـود صليـب

فذهب هو في إعراب قوله ما فيه إلى أنه في موضع نصب على أنه مفعول ثان، وذهبت أنا إلى أنه بدل اشتمال من الهاء التي في قوله يبتزه؛ فكتب شرف الدين فتيا من صفد وجهزها إلى الشيخ كمال الدين بن الزملكاني.

وهي: ما تقول السادة علماء الدهر وفضلاء هذا العصر لا برحوا لطالب العلم الشريف قبله وموطن السؤال ومحله، في رجلين تجادلا في مسئلة نحوية وهي في بيت من المقامات الحريرية وهو:

فلم يـــــزل يبتـــــزه دهـــــره ما فيه مـن بطش وعـود صليـب

ذهبا إلى أن معنى يبتزه يسلبه ولك منهما وافق في هذا مذهب خصمه مذهب، وموطن سؤالها الغريب إعراب قوله ما فيه من بطش وعود صليب لم يختلفا في نصبه بل خلفهما فيما انتصب به، فذهب أحدهما إلى أنه بدل اشتمال من الهاء المنصوبة في يبتزه وله على ذلك استدلال، وذهب الآخر إلى أنه مفعول ثان ليبتزه وجعل المفعول الهاء، واختلفا في ذلك وقد سألا الإجابة عن هذه المسئلة فقد اضطرا في ذلك إلى المسئلة، فكتب الشيخ كمال الدين الجواب.

الله يهدي إلى الحق، كل من المختلفين المذكورين قد نهج نهج صواب وأتى بحكمة، وفصل خطاب، ولكل من القولين مساغ في النظر الصحيح، ولكن النظر إنما هو في الترجيح، وجعل ذلك مفعولاً أقوى توجيهاً في الإعراب وأدق بحثاً عند ذوي الألباب.

أما من جهة الصناعة العربية، فلأن المفعول متعلق الفعل بذاته التي بوقوع الفعل عليه معنيه، والبدل مبين لكون الأول معه مطرحاً في النية، وهذا الفعل بهذا المعنى متعد إلى مفعولين، وما فيه من بطش هو أحد ذينك الاثنين، لئلا يفوت متعلق الفعل المستقل، والبدل بيان يرجع إلى توكيد بتأسيس المعنى مخل.

وأما من جهة المعنى فلأن المقام مقام تشك وأخذ بالقلوب، وتمكين هذا المعنى أقوى إذا ذكر ما سلب منه مع بيان أنه المسلوب، فذكر المسلوب منه مقصود كذكر ما سلب، وفي ذلك تمكين المعنى ما لا يخفي على ذوي الإرب، ووراء هذا بسط لا تحتمله هذه العجالة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

قال الصلاح الصفدي: لا أعلم أحداً يأتي بهذا الجواب غيره لمعرفته بدقاق النحو وبغوامض علمي المعاني والبيان ودربته بصناعة الإنشاء.

من الفوائد المتعلقة بالمقامات: قال القاضي تاج الدين السبكي في الطبقات الكبرى.

ومن الفوائد المتعلقة بالمقامات سأل ابن يعيش النحوي زيد بن الحسن الكندي عن قول الحريري في المقامة العاشرة، حتى إذا لألأ الأفق ذنب السرحان، وآن انبلاج الفجر وحان. ما يجوز في قوله الأفق ذنب السرحان من الإعراب فأشكل عليه الجواب، حكي ذلك ابن خلّكان وذكر أن البند هي في شرح المقامات جوز رفعها ونصبها، ورفع الأول ونصب الثاني وعكسه.

قال ابن خلكان: ولولا حرف الإطالة لأوردت ذلك، قال والمختار نصب الأفق ورفع الذنب.

قال ابن السبكي: وقال الشيخ جمال الدين بن هشام ـ ومن خطة نقلت ـ كان رفعها على حذف مفعول لألأ وتقدير ذنب بدلا، أي حتى إذا لألأ الوجود الأفق ذنب السرحان، وهو بدل اشتمال، ونظيره سرق زيد فرسه، ويضعفه أو يرده عدم الضمير، وقد يقال إن الخلف عن الإضافة أي ذنب سرحانه، ومثله ﴿قتل أصحاب الأخدود النار﴾[1] أي ناره، أو على حذف الضمير كما قالوا في الآية أي ذنب السرحان فيه والنار فيه.

وأما نصبها، فعلى أن الفاعل ضمير اسمه تعالى والأفق مفعول به وذنب بدل منه أي لألأ الله الأفق ذنب السرحان، أي سرحانه أو السرحان فيه، ورفع الذنب ونصب الأفق واضح وعكسه مشكل جدا إذا الأفق لا ينور الذنب، نعم إن كان تجويزه على أنه من باب المقلوب اتجه كما قالوا كسر الزجاجُ الحجرَ وخرق الثوبُ المسمارَ لأمن اللبس، هذا ما قيل فيه، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

من الفتاوى النحوية لابن هشام: قال الشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري رحمه الله.

سألني بعض الإخوان وأنا على جناح السفر عن توجيه النصب في نحو قول القائل فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار، وقوله الإعراب لغة البيان واصطلاحاً تغير الآخر لعامل، والدليل لغة المرشد والإجماع لغة العزم، والسنة لغة الطريقة، وقوله يجوز كذا خلافاً لفلان، وقوله وقال أيضاً، وقوله هلم جرا، وكل هذه التراكيب مشكلة ولست على ثقة من أنها عربية وإن كانت مشهورة في عرف الناس، وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له ووقفت

(١) سورة البروج: آية ٤.

لبعضها على تفسير لا يشفي عليلاً ولا يبرد غليلاً، وها أنا مورد في هذه الأوراق ما تيسر لي، معتذراً بضيق الوقت وسقم الخاطر، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

معنى قوله: فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار: فمعناه أنه لا يملك درهماً ولا ديناراً وإن عدم ملكه الدينار أولى من عدم ملكه الدرهم، وكأنه قال لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً، وهذا التركيب زعم بعضهم أنه مسموع. وأنشد عليه:

قلما يبقــى على هـــذا القلـــق　　　صخـرة صماء فضلا عـــن رمـــق

الرمق بقية الحياة، ولا تستعمل فضلا هذه إلا في النفي وهو مستفاد من البيت من قلما. قال بعضهم: حدث لقل حين كفت (بما) إفادة النفي، كما حدث لإن المكسورة المشددة حين كفت إفادة الاختصاص.

قلت: وهذا خطأ فإن قل تستعمل للنفي قبل الكف، يقال قل أحد يعرف هذا إلا زيد بمعنى لا يعرف هذا إلا زيد، ولهذا تستعمل مع أحد، وصح إبدال المستثنى وهو بدل إما من أحد أو من ضميره، وعلى في البيت للمعية مثلها في قوله تعالى ﴿وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ (١) ﴿والحمد لله الذي وهب لي على الكبر إسمعيل وإسحق﴾ (٢) وانتصاب فضلا على وجهين محكيين عن الفارسي.

الأول: أن يكون مصدراً لفعل محذوف وذلك الفعل نعت للنكرة.

الثاني: أن يكون حالا من معمول الفعل المذكور، هذا خلاصة ما نقل عنه ويحتاج إلى بسط يوضحه.

اعلم: أنه يقال فضل عنه وعليه بمعنى زاد فإن قدرته مصدراً بتقدير لا

---

(١) سورة الرعد: آية ٦.

(٢) سورة إبراهيم: آية ٣٩.

يملك درهماً يفضل فضلاً عن دينار، فذلك الفعل المحذوف صفة (لدرهما)، كذا حكى عن الفارسي، ولا يتعين كون الفعل صفة بل يجوز أن يكون حالا كما جاز في فضلا أن يكون حالا على ما سيأتي تقريره، نعم وجه الصفة أقوى لأن نعت النكرة كيف كان أقيس من مجيء الحال منها، وإن قدرته حالا فصاحبها يحتمل وجهين.

أحدهما: أن يكون ضمير المصدر محذوفاً أي لا يملكه، أي لا يملك الملك، على حد قوله:

هذا سراقة للقرآن يدرسه

أي يدرس الدرس إذ ليس الضمير للقرآن، لأن اللام متعلقة بيدرس ولا يتعدى الفعل إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعاً، ولهذا وجب في زيدا ضربته تقدير عامل الأصح، وعلى هذا خرّج سيبويه والمحققون نحو قوله ساروا سريعاً أي ساروه، أي ساروا السير سريعاً، وليس سريعاً عندهم نعتاً لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيره، ولأن الموصوف لا يحذف إلا إن كانت الصفة مختصة بجنسه، كما في رأيت كاتبا أو حاسبا أو مهندسا فإنها مختصة بجنس الإنسان، ولا يجوز رأيت طويلا ورأيت أحمر، وفي هذا الموضوع بحث ليس هذا موضعه.

الثاني: أن يكون قوله درهما حالا.

فإن قلت: كيف جاز مجيء الحال من المنكرة، قلت إما على قول سيبويه فلا إشكال، لأنه يجوز عنده مجيء الحال من النكرة وإن لم يمكن الابتداء بها، ومن أمثلته فيها رجل قائماً، ومن كلامهم (عليه مائة بيضا)، وفي الحديث وصلى وراءه قوم قياما، وإما على المشهور من أن الحال لا تأتي من النكرة إلا بمسوغ فلها هنا مسوغان.

الأول: كونها في سياق النفي والنفي يخرج النكرة من حيز الإبهام إلى

حيز العموم فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجيء الحال ما.

الثاني: ضعف الوصف ومتى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساغ مجيئها من النكرة، فالأول كقوله تعالى ﴿أو كالذي مر على قرية وهي خاوية﴾ (١) وقول الشاعر:

مضى زمن والناس يستشفعون بي فهل لي إلى ليلى الغداة شفيع

فإن الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة خلافا للزمخشري، وكقولك هذا خاتم حديداً عند من أعربه حالا، لأن الجامد المحض لا يوصف به.

والثاني: كقولهم مررت بماء قعدة رجل، فإن الوصف بالمصدر خارج عن القياس.

فإن قلت: هلا أجاز الفارسي في فضلا كونه صفة (لدرهما)؟

قلت: زعم أبو حيان أن ذلك لأنه لا يوصف بالمصدر إلا إن أريدت المبالغة لكثرة ذلك الحدث من صاحبه وليس ذلك بمراد هنا، قال وأما القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين.

قلت: هذا كلام عجيب، فإن القائل بالتأويل الكوفيون ويأولون عدلا بعادل ورضى بمرضى وهكذا يقولون في نظائرها، والقائل بالتقدير البصريون يقولون التقدير ذو عدل وذو رضى، وإذ كان كذلك فمن المحققون؟ ثم اختلف النقل عن الفريقين، والمشهور أن الخلاف مطلق لكن قال ابن عصفور هو الذي في ذهن أبي حيان ولكنه نسي فتوهم أن ابن عصفور قال إنه لا تأويل مطلقاً، فمن هنا ـ والله أعلم ـ دخل عليه الوهم، والذي ظهر لي أن الفارسي إنما لم يجز في فضلا الصفة لأنه رآه منصوباً أبداً سواء كان ما قبله منصوباً كما في المثال أم مرفوعاً كما في البيت أم مخفوضا كما في قولك فلان

(١) سورة البقرة: آية ٢٥٩.

لا يهتدي إلى ظواهر النحو فضلا عن دقائق البيان، فهذا منتهي القول في توجيه إعراب الفارسي، وأما تنزيله على المعنى المراد فعسر وقد خرج على أنه من باب قوله:

على لا حب لا يهتدي بمناره

ولم يذكر أبو حيان سوى ذلك، وقال قد يسلطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته فيقولون ما قام رجل عاقل أي لا رجل عاقل فيقوم، ثم أنشد بيت امرىء القيس المذكور، فقال ألا ترى أنه لا يريد إثبات منار للطريق وينفي الاهتداء عنه إنما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية به أي لا منار لهذا الطريق فيهتدي به.

وقال الأفوه الأودي:

بهمـــــه مــــالا أنيس بــــه حســن فما فيـه لــه مــن رسيس

لا يريد أن بهذا القفر أنيسا لا حس له، إنما يريد لا أنيس به فيكون له حس وعلى هذا خرج ﴿فما تنفعهم شفاعة الشافعين﴾ [1] أي لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته و ﴿لا يسألون الناس إلحافاً﴾ [2] أي لا سؤال فيكون إلحافا، قال وعلى هذا يتخرج المثال المذكور أي لا يملك درهما فيفضل عن دينار له، وإذا انتفي ملكه لدرهم كان انتفاء ملكه للدينار أولى.

قلت: وهذا الكلام الذي ذكره لا تحريف فيه، فإن الأمثلة المذكورة من بابين مختلفين وقاعدتين متبائنتين أميز كلا منهما عن الأخرى، ثم أذكر أن التخريج المذكور لا يتأتى على شيء منهما.

القاعدة الأولى: أن القضية السالبة لا تستلزم وجود الموضوع بل كما

---

(١) سورة المدثر: آية ٤٨.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٧٣.

تصدق مع وجوده تصدق مع عدمه، فإذا قيل ما جاءني قاضي مكة ولا ابن الخليفة صدقت القضية وإن لم يكن بمكة قاض ولا للخليفة ابن، وهذه القاعدة هي التي يتخرج عليها ﴿فما تنفعهم شفاعة الشافعين﴾ وبيت امرىء القيس، فإن شفاعة الشافعين بالنسبة إلى الكافرين غير موجودة يوم القيامة لأن الله تعالى لا يأذن لأحِد في أن يشفع لهم لأنه لا يأذن في مالا ينفع لتعاليه عن العبث، ولا يشفع أحد عند الله إذا لم يأذن الله له ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾[1] وكذلك المنار غير موجود في اللاحب المذكور، لأن المراد التمدح بأنه يقطع الأرض المجهولة من غيرها ويهتدي به، فغرضه إنما تعلق بنفي وجود ما يهتدي به في تلك الطريق إلى سلكها لا بنفي وجود الهداية عن شيء فيها للاهتداء به.

وأما قول أبي حيان وغيره: المراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ولا منار فيهتدي فليس بشيء، لأن التفي إنما يتسلط على المسند لا على المسند إليه، ولكنهم لما رأوا الشفاعة والمنار غير موجودين توهموا أن ذلك من اللفظ فزعموا ما زعموا، وفرق بين قولنا الكلام صادق مع عدم المسند إليه، وقولنا إن الكلام اقتضى عدمه.

القاعدة الثانية: أن القضية السالبة المشتملة على مقيد نحو ما جاءني رجل شاعر يحتمل وجهين.

أحدهما: أن يكون نفي المسند باعتبار المقيد فيقتضي المفهوم في المثال المذكور وجود مجيء رجل مّا غير شاعر، وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر، ألا ترى أنه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقاً لكان ذكر الوصف ضائعاً ولكان زيادة في اللفظ ونقصاً في المعنى المراد.

الثاني: أن يكون نفيه باعتبار المقيد وهو الرجل وهذا احتمال مرجوح لا

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٥٥.

يصار إليه إلا الدليل فلا مفهوم حينئذ للتقييد، لأنه لم يذكر للتقييد بل ذكر لغرض آخر كأن يكون المراد مناقضة من أثبت ذلك الوصف، فقال جاءك رجل شاعر فأردت التنصيص على نفي ما أثبته وكان يراد التعريض كما أردت في المثال المذكور أن تعرض بمن جاءه رجل شاعر، وهذه من القاعدة التي يتخرج عليها ﴿لا يسألون الناس إلحافا﴾ فان الإلحاف قيد في السؤال المنفي، والمراد من الآية ـ والله أعلم ـ نفي السؤال البتة بدليل ﴿يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف﴾ ﴿والتعفف لا يجامع المسئلة﴾ ولكن أريد بذكر الإلحاف ـ والله أعلم ـ التعريض بقوم ملحفين توبيخاً لهم على صنيعهم أو التعريض بجنس الملحفين وذمهم على الإلحاف، لأن النقيض للوصف الممدوح مذموم، والمثال المبحوث فيه متخرج على هذه القاعدة فيما زعموا، فإن فضلا مقيد للدرهم، فلو قدر النفي مسلطا على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد وهو أنه يملك الدينار، ولما امتنع هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليط النفي على المقيد وهو الدرهم فينتفي الدينار، لأن الذي لا يملك الأقل لا يملك الأكثر، فإن المراد بالدرهم ليس الدرهم العرفي لأنه يجوز أن يملك الدينار من لا يملكه، بل المراد ما يساوي من النقود درهماً فهذا توجيه التخريج.

وأما الاعتراض عليه فمن جهة أن القيد ليس نفس الدينار حتى يصير المعنى لا يملك درهماً فكيف ديناراً وإنما القيد قوله فضلا عن دينار، والكلام لم يسبق لنفي ملك الزائد عن الدينار بل لنفي ملك الدينار نفسه، ثم يلزم عن ذلك انتفاء ملك ما زاد عليه، والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يقال إنه في الأصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه، وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جواباً لمستخبر قال أني ملك فلان ديناراً؟ أو رداً على مخبر قال، فلان يملك ديناراً، فقيل في الجواب فلان لا يملك درهماً، ثم استأنف كلاما آخر، ولك في تقديره وجهان.

الأول: أن يقال أخبرتك بهذا زيادة عن الإخبار عن دينار استفهمت عنه زيادة عن دينار، وأخبرت بملك له، ثم حذفت جملة أخبرتك بهذا وبقي معمولها وهو فضلاً، كما قالوا حينئذ الآن بتقدير كان ذلك حينئذ واسمع الآن، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كل منهما معمولها ثم حذف مجرور عن وجار دينار وأدخلت عن الأولى على الدينار كما قالوا ما رأيت رجلا أحسن في عنيه الكحل من زيد، والأصل منه في عين زيد ثم حذف مجرور من وهو الضمير وجار العين وهو في ودخلت من على العين.

الثاني: أن يقدر فضل انتفاء الدرهم عن فلان عن انتفاء الدينار عنه، ومعنى ذلك أن يكون حال هذا المذكور في النفي معروفة عند الناس، والفقير إنما ينفي عنه في العادة ملك الأشياء الحقيرة لا ملكِ الأموال الكثيرة، فوقوع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود فاضل عن وقوع نفي الدينار عنه، أي أكثر منه، وفضلاً على التقدير الأول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي، لكن توجيه الإعرابين مخالف لما ذكر وتوجيه المعنى مخالف لما ذكروا، لأنه إنما يتضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجهت لا على ما وجهوا، ولعل من لم يقو أنسه بتجوزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف وهو كما قيل:

إذا لم يكـن إلا الأسنـة مـركـب ... فلا رأي للمحتـاج إلا ركـوبها

وقد بينت في التوجيه الأول أن مثل هذا الحذف والتجوز واقع في كلامهم، قال أبو الفتح قال لي أبو علي: من عرف ألف ومن جهل استوحش.

رأي في قولهم الاعراب لغة البيان: وأما الإعراب لغة البيان ونحوه فيتبادر إلى الذهن فيه أوجه.

أحدها: وهو أقربها تبادراً أن يكون على نزع الخافض، والأصل الإعراب في اللغة البيان، ويشهد لهذا أنهم قد يصرحون بذلك أعني بأن يقولوا الإعراب في اللغة البيان، وفي هذا الجه نظر من وجهين.

الأول: إن اسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس، واستعمال مثل هذا التركيب مستمر في كلام العرب.

الثاني: أنهم قد التزموا في هذه الألفاظ التنكير، ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض كما بقي التعريف في قوله:

تمرون الديار ولم تعوجوا

وأصله تمرون على الديار وبالديار، وقد يزاد على هذين الوجهين وجهان آخران.

١ ـ أنه ليس في الكلام ما يتعلق به هذا الخافض.

٢ ـ أن سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث إن العامل الذي كان الجار متعلقاً به لما زال من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان الخافض يعارضه، فإذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل أو شبهه لم يجز النصب، ومن هنا كان خطأ قول الكوفيين في ما زيد قائماً إن ما النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر، بل ارتفاع زيد على أنه مبتدأ ونصب قائماً على إسقاط الباء، وهذان الوجهان لو صحا لاقتضيا أن يجوز الإعراب في اللغة البيان، ولكن نجيزه على التعليق بأعنى مضمرة معترضة بين المبتدأ والخبر، والفصل بالجملرة الاعتراضية جائز اتفاقاً.

فإن قلت هلا قدرت الجار المحذوف أو المذكور متعلقاً بالجزء المؤخر عنه، فإن فيه معنى الفعل؟!

قلت: لساده معنى وصناعة، أما معنى لأنه يصير المعنى الإعراب البيان الخاص في اللغة، لا البيان الحاصل في غير اللغة، وليس المراد هذا.

وأما صناعة: لأن البيان ونحوه مصادر ولا يتقدم على المصدر معموله ولو كان ظرفاً، ولهذا قالوا في قول الحماسي:

وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان

إن اللام متعلقة بإذعان محذوف أبدل منه الإذعان المذكور، وليست متعلقة بالإذعان المذكور، فإذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تأثير المصدر للنصب ولم يجوزوا في الجار بالحذف، فهم عن تجويز التقديم عند وجود هذين أبعد.

فإن قلت: هب أن هذا امتنع حيث الخبر مصدر لكنه لا يمتنع حيث هو وصف كقوله الدليل لغة المرشد.

قلت: بل يمتنع؛ لأن اسم الفاعل صلة الألف واللام أي الدليل الذي يرشد، ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول ولو كان ظرفاً، ولهذا يؤول قول الله سبحانه وتعالى ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾ (١)، ﴿إني لكما لمن الناصحين﴾ (٢)، ﴿إني لعملكم من القالين﴾ (٣) ولو قدرنا ال في ذلك لمحض التعريف كما يقول الأخفش لم نخلص من الإشكال الثاني وهو فساد المعنى، إذا المعنى حينئذ الدليل الذي يرشد في اللغة لا الذي يرشد في غير اللغة، وأيضاً فإذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدراً امتنع في الباقي، لأن هذه الأمثلة باب واحد.

فإن قلت: قدر التعليق بمضاف محذوف أي تفسير الإعراب في اللغة البيان، كما قالوا أنت مني فرسخان على تقدير بعدك مني فرسخان، وقدر في مثلها في قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه، أي ما دل على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه، فإنه إذا لم يحمل على هذا اقتضى أن يكون معنى الاسم وهو المسمى موجوداً في لفظ الاسم وهو محال، ولهذا يكون المعنى شرح الإعراب باعتبار اللغة البيان.

---

(١) سورة يوسف: آية ٢٠.

(٢) سورة الأعراف: آية ٢١.

(٣) سورة الشعراء: آية ١٦٨.

قلت: هذا تقدير صحيح ولكن يبقى الإشكال لأن الأولان وهما أن إسقاط الجار ليس بقياس، وأن التزام التنكير حينئذ لا وجه له.

الوجه الثاني: إن يكون تمييزا وحينئذ فلا يشكل التزام تنكيره، ولكنه ممتنع من جهة أن التمييز إما تفسير للمفرد كرطل زيتا أو تفسير للنسبة كطاب زيد نفساً، وهنا لم تتقدم نسبه البتة والاسم مبهم وضعاً.

فإن قلت: أليس الإعراب في الحد المذكور يحتمل اللغوي والاصطلاحي فهو مبهم؟

قلنا: الألفاظ المشتركة لا يجيء التمييز باعتبارها، لا تقول رأيت عينا ذهباً على التمييز، وسر ذلك أن المشترك موضوع للدلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقته، وإنما يجيء الإلباس لعدم القرينة أو للجهل بها، وأسماء العدد ونحوها مميز لم توضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل بالتمييز، فإنه لا يفهم من عشرين إلا عشرتان من أي معدود كان فهو موضوع على الابهام فافتقر إلى التمييز، والمشترك إنما وضع لمعين، والاشتراك إنما حصل عند السامع.

فإن قلت: يمكن أن يكون من تمييز النسبة بأن يقدر قبله مضاف أي شرح الإعراب فيكون من باب أعجبني طيبه أبا، فإن كون أبا تمييز إنما هو باعتبار قولك طيبه ولا باعتبار الجملة كلها.

قلت: تمييز النسبة الواقع بعد المتضايفين لا يكون إلا فاعلاً في المعنى، ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصناعة باعتبار الأصل فيكون محولاً عن المضاف إليه، نحو أعجبني طيب زيد أبا إذا كان المراد الثناء على أب زيد، فإن أصله أعجبني طيب أب زيد، وقد لا يكون كذلك فيكون صالحا لدخول (من) نحو لله دره فارسا وويحه رجلا وويله إنساناً، فإن الدر بمعنى الخير والويح والويل بمعنى الهلاك ونسبتها إلى الرجل نسبة الفعل إلى فاعله، ومنه أعجبني طيب زيد أبا إذا كان الأب نفس زيد، وتعلق الشرح

بالإعراب ونحوه إنما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل، ثم إنا لا نعلم تمييزاً جاء باعتبار متضايفين حذف المضاف منهما.

الوجه الثالث: أن يكون مفعولاً مطلقاً وأصل الإعراب تغير الآخر لعامل، اصطلحوا على ذلك اصطلاحاً، ثم حذف العامل واعترض بالمصدر بين المبتدأ والخبر، وهذا مردود أيضاً لأنه ممتنع في قولك الإعراب لغة البيان، فإن اللغة ليست مصدراً لأنها ليست اسماً لحدث ولهذا توصف بما توصف به الألفاظ المسموعة، فيقال لغة فصيحة كما يقال كلمة فصيحة اسم للفظ المسموع.

وزعم أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله في أماليه أن ذلك على المفعول المطلق وأنه في المصدر المؤكد لغيره، وقال ذلك لأن معنى قولنا الإجماع لغة العزم مدلول الإجماع لغة العزم، والدلالة تنقسم إلى دلالة شرع وإلى دلالة لغة وإلى دلالة عرف، فلما كانت محتملة وذكر أحد المحتملات كان مصدراً من باب المصدر المؤكد لغيره.

وفيما قاله نظر من وجهين.

١ ـ ما ذكرنا من أن اللغة ليست مصدراً لانها ليست اسماً لحدث.

٢ ـ أن ذلك لو كان مصدراً مؤكداً لغيره لكان إنما يأتي بعد الجملة فإنه لا يجوز أن يتوسط ولا أن يتقدم لأنه لا يقال زيد حقاً ابني ولا حقاً زيد بني، وإن كان الزجاج يجيز ذلك ولكن الجمهور على خلافه.

الوجه الرابع: أن يكون مفعولا لأجله والتقدير تفسير الإعراب لأجل الاصطلاح، أي لأجل بيان الاصطلاح، وهذا الوجه أيضاً لا يستقيم، لأن المنتصب على المفعول له لا يكون إلا مصدراً كقمت إجلالا له، ولا يجوز جئتك الماء والعشب بتقدير مضاف أي ابتغاء الماء والعشب.

الوجه الخامس: وهو النظر أن يكون حالا على تقدير مضاف إليه من

المجرور ومضافين من المنصوب، والأصل تفسير الاعراب موضوع أهل اللغة أو موضوع أهل الاصطلاح ثم حذف المتضايفان على حد حذفهما في قوله تعالى: ﴿فقبضت قبضة من أثر الرسول﴾ (١) أي من أثر حافر فرس الرسول، ولما أنيب الثالث عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كما في قولهم قضية ولا أبا حسن لها والأصل ولا مثل أبي الحسن لها فلما أنيب أبو الحسن عن مثل جرد عن أداة التعريف، ولك أن تقول الأصل موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع إلى اللغة وإلى الاصطلاح مجازاً، وحينئذ فلا يكون فيه إلا حذف مضاف واحد، ويصير نظير قول العرب كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزبنور فإذا هو إياها، على تأويل ابن الحاجب فإنه أعرب إياها حالا، على أن الأصل فإذا هو موجود مثلها فحذف الخبر، كما حذف في خرجت فإذا الأسد، ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف إليه مقامه فتحول الضمير المجرور ضميراً منصوباً، بل تخريج ما نحن فيه على ذلك أسهل لأن لفظ الضمير معرفة فانتصابه على الحال بعيد.

والنظر في المثال المذكور أنه مفعول لفعل محذوف هو الخبر، والتقدير فإذا هو يشبهها ولما حذف الفعل انفصل الضمير أو أنه هو الخبر كما في قول الأكثرين، فإذا هو هي ولكن أنيب ضمير النصب عن ضمير الرفع.

الكلام في قوله يجوز كذا خلافاً لفلان: وأما قوله يجوز كذا خلافاً لفلان، فقد يقال إنه يجوز فيه وجهان.

الوجه الأول: أن يكون مصدراً، كما أن قولك يجوز كذا اتفاقاً وإجماعاً بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقاً واجمعوا عليه إجماعاً، ويشكل على هذا أن فعله المقدر إما اختلفوا أو خالفوا أو خالفت فإن كان اختلفوا أشكل عليه أمران.

---

(١) سورة طه: آية ٩٦.

١ ـ أن مصدر اختلف إنما هو الاختلاف لا الخلاف.

٢ ـ أن ذلك يأبي أن يقول بعده لفلان.

وإن كان خالفوا أو خالفت أشكل عليه أن خالف لا يتعدى باللام بل بنفسه ـ وقد يختار هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بأن يقال هذه اللام مثلها في، سقياً له، أي متعلقة بمحذوف تقديره أعني له أو إرادتي له، ألا ترى أنها لا تتعلق بسقيا لأن سقيا يتعدى بنفسه.

الوجه الثاني: أن يكون حالا والتقدير أقول خلافا لفلان أي مخالفاً له، وحذف القول كثير جداً حتى قال أبو علي « هو من حديث البحر قُل ولا حرج » ودل على هذا العامل أن كل حكم ذكره المصنفون فظاهر قولهم أنهم قائلون به وكأن القول مقدر قبل كل مسئلة، وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكرها لاختصاصهم الظروف بالتوسع فيها، وذلك أنهم قالوا إن الظروف منزلة من الأشياء منزلة أنفسها لوقوعها فيها وإنها لا تنفك عنها ـ والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأما قوله قال أيضا فاعلم أن أيضا مصدر آض، وآض فعل يستعمل وله معنيان.

١ ـ رجع فيكون ناما. قال صاحب المحكم وآض إلى أهله رجع إليهم ـ انتهى.

وكذا قال ابن السكيت وغيرهما، وهذا هو المستعمل مصدره هنا.

٢ ـ صار فيكون ناقصا عاملا عمل كان، ذكره ابن مالك وغيره، وأنشدوا قول الراجز:

ربيتــه حتــى إذا تمعــددا وآض نهــدا كالحصان أجـردا

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

ورواه الجوهري وصار نهدا، يقال تمعدد الغلام إذا شب وغلظ، والنهد

عظيم الجسم من الخيل، وإنما يوصف به الإنسان على وجه التشبيه، والأجرد الذي لا شعر عليه، وانتصاب أيضا في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير قال كما ترهمه جماعة من الناس، فزعموا أن التقدير وقال أيضا أي راجعا إلى القول، وهذا لا يحسن تقديره إلا إذا كان هذا القول إنما صدر من القائل بعد صدور القول السابق، حتى يصح أن يقال إنه قال راجعا إلى القول بعد ما فرغ منه، وليس ذلك بشرط في استعمال أيضا، ألا ترى أنك تقول قلت اليوم كذا وقلت أمس أيضا كذا، وكذلك تقول كتبت اليوم وكتبت أمس أيضا.

والذي يظهر لي أنه مفعول مطلق حذف عامله أو حال حذف عاملها وصاحبها، وذلك أنك قلت وقال فلان ثم استأنفت جملة فقلت ارجع إلى الأخبار رجوعا ولا اقتصر على ما قدمت فيكون مفعولا مطلقا، أو التقدير أخبر أيضا أو أحكى أيضا فيكون حالا من ضمير المتكلم، فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع.

ومما يؤنسك بما ذكرته من أن العامل محذوف أنك تقول عنده مال وأيضا علم فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلا بد حينئذ من التقدير، وعلى ذلك قال الشاطبي رضي الله عنه وقد ذكر أنه لا يدغم الحرف إذا كان تاء متكلم أو مخاطب أو منونا أو مشددا.

ككنت ترابا أنت تكره واسع   عليم وأيضا تم ميقات مثلا

قال أبو شامة رحمه الله تعالى: قوله أيضا أي أمثل النوع الرابع ولا أقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة وهو مصدر آض إذا رجع ـ انتهى كلامه.

فأيضا على تقديره حال من ضمير أمثل الذي قدره.

وأعلم أن هذه الكلمة إنما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضا إلا أن يتقدم ذكر

شخص آخر أو تدل عليه قرينة، ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا لعدم التوافق، ولا اختصم زيد وعمرو أيضا، لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر.

الكلام في هلم جرا: وأما قوله هلم جرا فكلام مستعمل في العرف كثيرا وذكره الجوهري في (صحاحه) فقال في فصل الجيم من باب الراء، وتقول كان ذلك عام كذا وهلم جرا إلى اليوم، هذا جميع ما ذكر، وذكر الصغاني في (عبابه) ما ذكره صاحب (الصحاح) ولم يزد عليه، وذكر ابن الأنباري هلم جرا في كتاب (الزاهر) وبسط القول فيه وقال معناه سيروا على هيئتكم أي تثبتوا في سيركم ولا تجهدوا أنفسكم، قال وهو مأخوذ من الجر وهو أن تترك الإبل والغنم ترعى في السير.

قال الراجز:

لطالما جررتكن جرا حتى نوى الأعجف واستمرا

فاليوم لا آلو الركاب سبرا

قلت الأعجف الهزيل ونوى صار له نيّ بفتح النون وتشديد الياء وهو الشحم وأما النيء بكسر النون وبالهمزة بعد الياء الساكنة فهو اللحم الذي لم ينضج، واستمر كأنه استفعل من المرة بكسر الميم وهو القوة، ومنه قوله تعالى ﴿ذو مرة﴾ (١).

قال وفي انتصاب جرا ثلاثة أوجه.

١ - أن يكون مصدراً وضع موضع الحال والتقدير هلم جارين أي متثبتين.

٢ - أن يكون على المصدر لأن في هلم معنى جر فكأنه قيل جروا جرا وهذا على قياس قولك جاء زيد مشياً، فإن البصريين يقولون تقديره ماشيا والكوفيون يقولون المعنى مشى مشيا.

---

(١) سورة النجم: آية ٦.

٣ ـ وقال بعض النحويين جرا نصب على التفسير ـ انتهى كلام أبي بكر ملخصا.

وقال أبو حيان في (الارتشاف): وهلم جرا معناه تعال على هينتك متثبتا وانتصاب جرا على أنه مصدر في موضع الحال أي جارين قاله البصريون.

وقال الكوفيون: مصدر، لأن معنى هلم جر، وقيل انتصب على التمييز وأول من قاله، عابد بن يزيد.

فإن جاوزت مقفرة رَمت بي إلى أخرى كتلك هلم جرا

وقال آخر من تغلب:

المطعمين لدى الشتاء سدائفا مل نيب غرا
في الجاهلية كان سو دد وائل فهلم جرا

انتهى.

وبعد: فعندي توقف في كون هذا التركيب عربيا محضاً، والذي رَابني منه أمور.

الأول: أن إجماع النحويين منعقد على أن لهلم معنيين.

١ ـ تعال فتكون قاصرة كقوله تعالى (هلم إلينا) أي تعالوا إلينا.

٢ ـ احضر فتكون متعدية كقوله تعالى: ﴿هلم شهداءكم﴾ [1] أي احضروهم، ولا امتناع لأحد المعنيين هنا.

الثاني: أن إجماعهم منعقد على أن فيها لغتين حجازية وهي التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل؛ وتميمية وهي أن يتصل بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هلما وهلمي وهلموا فتكون فعلا، ولا نعرف لها موضعا أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل، ولم يقل أحد أنه سمع هلما جرا ولا هلمي جرا ولا هلموا جرا.

---

(١) سورة الأنعام: آية ١٥٠.

الثالث: أن تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنع أو ضعيف وهو لازم هنا، إذا قلت كان ذلك عام كذا وهلم جرا.

الرابع: أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب (المحكم) مع كثرة استيعابه وتتبعه، وإنما ذكره صاحب (الصحاح)، وقد قال أبو عمر وابن الصلاح في (شرح مشكلات الوسيط) إنه لا يقبل ما تفرد به وكان على ذلك ما ذكره في أول كتابه من أنه ينقل عن العرب الذين سمع منهم، فإن زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت، وأما صاحب (العباب) فإنه قلد صاحب (الصحاح) فنسخ كلامه، وأما ابن الأنباري فليس كتابه موضوعا لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب بل وضعه أن يتكلم على ما يجري من محاورات الناس وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربيا فإنه لم يصرح بأنه عربي، وكذلك لا أعلم أحداً من النحاة تكلم عليها غيره.

ولخص أبو حيان في (الارتشاف) أشياء من كلامه ووهم فيه فإنه ذكر أن الكوفيين قالوا إن جرا مصدر؛ والبصريون قالوا إنه حال، وهذا يقتضي أن الفريقين تكلموا في إعراب ذلك وليس كذلك، وإنما قال أبو بكر: إن قياس إعرابه على قواعد البصريين أن يقال إنه حال، وعلى قواعد الكوفيين أن يقال إنه مصدر، هذا معنى كلامه، وهذا هو الذي فهمه أبو القاسم الزجاجي.

ورد عليه فقال: البصريون لا يوجبون في نحو ركضا من قولك جاء زيد ركضا أن يكون مفعولا مطلقا؛ بل يجيزون أن يكون التقدير جاء زيد يركض ركضا، فكذلك يجوز على قياس قولهم أن يكون التقدير هلم تجر جرا - انتهى.

ثم قول أبي بكر: معناه سيروا على هيئتكم أي اثبتوا في سيركم فلا تجهدوا أنفسكم معترض من وجهين.

١ - أن فيه إثبات معنى لم يثبته لها أحد.

٢ ـ أن هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب، فإنه إنما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم، فلهذا قال صاحب الصحاح وهلم جرا إلى الآن.

وقول أبي حيان على هيئتكم عليه أيضا اعراضان.

١ ـ أنه تفسير لا ينطبق على المراد.

٢ ـ في إفراده (تعال) مع أنه خطاب للجماعة، وكأنه توهم تعال اسم فعل واسم الفعل لا تلحقه ضمائر الرفع البارزة، وقد توهم ذلك بعض النحويين فيها وفي هات، والصواب أنهما فعلان بدليل الآية في قوله تعالى ﴿قل هاتوا برهانكم﴾ [1] وقول الشاعر:

إذا قلت هاتي نوّليني تمايلت

وقوله لأن هلم في معنى جروا منقول من كلام ابن الانباري هو خطأ منه انتقده عليه الزجاجي في (مختصره) وقال: لم يقل أحد أن هلم في معنى جروا وفيه دليل على ما قدمته من أن الإعرابين المذكورين لم يقلهما البصريون والكوفيون وإنما قالها ابن الانباري قياسا على قولهما في جاء زيد ركضا.

وتقدير البيت الأول: فإن تجاوزت أرضا مقفرة أي ليس بها أنيس رمت بي تلك الأرض المقفرة إلى أخرى مقفرة كتلك الأرض المقفرة، وجواب الشرط إنما رمت بي أو في البيت بعده إن كانت رمت صفة لمقفرة.

وأما البيتان الآخران فمعناهما الثناء على قوم بالكرم والسيادة، والعرب تمدح بالإطعام في الشتاء لأنه زمن يقل فيه الطعام ويكثر الأكل لاحتباس الحرارة في الباطن.

والسدائف جمع سديفة وهي مفعول للمطعمين ومعناها شرائح سنام البعير المقطع وغيره مما غلب عليه السمن.

---

(١) سورة النحل: آية ٦٤.

وقوله مل نيب: أصله من النيب جمع ناب وهي الناقة، سميت بذلك لأنه يستدل على عمرها بنابها وحذف نون من لأنه أراد التخفيف حين التقى المتقاربان وهما النون واللام وتعذر الأدغام لأن اللام ساكنة، ونظيره قولهم في بني حارث بلحارث وهو شاذ، والذي في البيت أشذ منه، لأن شرط هذا الحرف أن لا تكون اللام مدغمة فيما بعدها، فلا يقال في بني النجار وبني النضير بنجار وبنضير، وعلل ابن جني ذلك بكراهة توالى الاعلالين فإن اللام قد أعلت بإدغامها فيما بعدها فمتى أعلت النون التي قبلها بالحرف توالى الإعلالان، وقد يراد بأن ذلك إنما يتجنب في الكلمة الواحدة، ويجاب بأن كلا من المتضايفين والجار والمجرور كالكلمة الواحدة وأعطى حكمها.

وقوله: غرا حال من النيب وهو جمع غراء كحمراء وحمر، وسوداء وسود، في الجاهلية خبر كان قدرت ناقصة أو متعلق بها إن قدرت تامة بمعنى وجد.

وقوله، فهلم جرا متعلق المعنى بقوله في الجاهلية إن كان سودد وائل في الجاهلية فما بعدها.

وإذ قد أتينا على حكاية كلام الناس وشرحه وبيان ما فيه من نقل، فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربيا، فنقول هلم هذه هي القاصرة التي بمعنى ائت وتعال إلا أن فيها تجوزين.

الأول: أنه ليس المراد بالإتيان هنا المجيء الحسي بل الاستمرار على الشيء والمداومة عليه، كما تقول امش على هذا الأمر وسر على هذا المنوال. ومنه قوله تعالى ﴿وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم﴾ (١) المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق الألسنة بالكلام، ولهذا أعربوا أن تفسيرية وهي إنما تأتي بعد جملة فيها معنى القول كقوله تعالى:

(١) سورة ص: آية ٦.

﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾[1] والمراد بالمشي ليس المشي بالأقدام بل الاستمرار والدوام أي دوموا على عبادة أصنامكم واحبسوا أنفسكم على ذلك.

الثاني: أنه ليس المراد الطلب حقيقة وإنما المراد الخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى ﴿ولنحمل خطايـاكم﴾[2] ﴿فليمـدد لـه الرحمن مدا﴾[3] وجرا مصدر جره يجره إذا سحبه، ولكن ليس المراد الجر الحسي بل المراد التعميم، كما استعمل السحب بهذا المعنى إلا أنه يقال هذا الحكم منسحب على كذا أي شامل له، فإذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا، فكأنه قيل واستمر ذلك في بقية الأعوام استمراراً فهو مصدر، أو استمر مستمرا فهي حال مؤكدة وذلك ماش في جميع الصور، وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام، وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف، فإن هلم حينئذ خبر، وإشكال التزام إفراد الضمير إذ فاعل هلم هذه مفرد أبدا كما تقول واستمر ذلك أي واستمرر ما ذكرته.

فإن قلت: قد اشتملت هذه التوجيهات التي وجهت بها هذه المسائل على تقديرات كثيرة وتأويلات متعقدة ولم يعهد في كلام النحويين مثل ذلك.

قلت: ذلك لأنك لم تقف لهم على كلام مسائل متعقدة مشكلة اجتمعت في مكان واحد، ولو وقفت لهم على ذلك لو وجدت في كلامهم مثل ذلك وأمثاله ـ والله تعالى أعلم. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

---

(١) سورة المؤمنون: آية ٢٧.
(٢) سورة العنكبوت: آية ١٢.
(٣) سورة مريم: آية ٧٥.



إعراب قوله ﷺ: كلمتان خفيفتان على اللسان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم - لابن الهمام

قال الشيخ الإمام العالم العلامة المحقق كمال الدين محمد الشهير بابن الهمام الحنفي رحمه الله تعالى:

الحمد لله، اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم.

وبعد: فقد دخلت عليّ امرأة بورقة ذكرت أن رجلا دفعها إليها يسأل الجواب عما فيها فنظرت فإذا فيها سؤال عن إعراب قوله ﷺ «كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم» هل كلمتان مبتدأ وسبحان الله الخبر أو قلبه؟ وهل قول من عين سبحان الله للابتداء لتعرفه صحيح أم لا؟ وهل قول من رده للزوم سبحان الله النصب صحيح أم لا؟ وهل الحديث مما تعدد فيه الخبر أم لا؟.

فكتب العبد الضعيف على قلة البضاعة وطول الترك وعجلة الكتابة في الوقت ما نصه.

الوجه الظاهر: أن سبحان الله إلى آخره الخبر لأنه مؤخر لفظا، والأصل عدم مخالفة اللفظ محله إلا لموجب يوجبه وهو من قبيل الخبر المفرد بلا تعدد، لأن كلا من سبحان الله مع عامله المحذوف الأول والثاني مع معموله الثاني إنما أريد لفظه، والجمل الكثيرة إذا أريد لفظها فهي من قبيل المفرد الجامد، ولذا لا تتحمل ضميرا، ولأنه محط الفائدة بنفسه بخلاف عكسه، فإنه إنما يكون محطها باعتبار وصفه، ألا ترى أن في عكسه يكون الخبر كلمتان، ومن البين أن ليس متعلق الغرض الإخبار من النبي ﷺ عن سبحان الله إلخ بأنهما كلمتان، بل بملاحظة وصفه، أعني خفيفتان ثقيلتان حبيبتان، فكان اعتبار سبحان الله الخ خبرا أولى فهو مثال «هجيري أبي بكر لا إله إلا الله» ونحوه مما أورده مثالا للإخبار بالجملة التي أريد لفظها.

وأما منع كونه خبرا أو مبتدأ بسبب لزوم نصب سبحان الله فإنما يصدر ممن لم يفهم معنى قولنا إنما أريد بالجملة لفظها، وعلامة إعراب الخبر في مثله وهو الرفع في محله، فالحاصل أن كلا من حيث العربية يجوز، وأما من حيث الأولوية بالنظر إلى المعنى فكلمتان مبتدأ مسوغ بالأوصاف المختصة، ولفظ سبحان الله وما بعده خبره، وأما جعل سبحان الله معرفة فإن أراد به حال كونه مرادا به معناه فصحيح وتعريفه بالإضافة وهو ما إذا كان المتكلم ذاكرا مسبحا، وإن أريد به حال كونه أريد به مجرد لفظه على معنى أن الكلمتين الموصوفتين يتعلق حب الله تعالى بهما هاتان اللفظتان اللتان هما سبحان الله صادرتين من مريد معناهما وهو تنزيه الله تعالى فلا، فإن أنواع المعارف محصورة وليس هو منها، إذا لم يرد بهذا التقدير معنى الإضافة ولا حصول النسبة التي باعتبارها يحصل التعريف، فإن ادعى أنه من قبيل العلم بناء على أن كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره كما ذكر ابن الحاجب، فليعلم أنه على تقدير صحة هذه الدعوى لم يعط لهذا الوضع حكم الوضع للدلالة على غيره، ولهذا لم يقل أحد بأن كل لفظ مشترك وهو لازم من جعل كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره، فعلم أن

إعطاء اسم المعرفة والنكرة والمشترك وسائر الألقاب الاصطلاحية باعتبار الوضع للدلالة على غيره ـ والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم دفعت الورقة للمرأة ثم بعد أن مضى على هذا نحو من خمسة أشهر سمعت أن بعض الإخوان ذهب بجوابي هذا مقترنا بثلاثة أجوبة لأهل العصر مخالفة لجوابي وجواب رابع للذاهب إلى بعض ملوك الدنيا لما كان من أهل العلم والفهم في الاصطلاحات ليوقف به على خطأ المخطيء وإصابة المصيب، وحاصل ذلك اتفاقهم على أن الوجه الذي رجحته جعلوه متعينا بناء على أن محط الفائدة يتعين أن يكون سبحان الله وبحمده إلى آخره.

ومنهم من ذكر أوجها لإبطال قلبه.

منها: أن سبحان الله لزم الإضافة إلى مفرد فجري مجرى الظروف لا يقع إلا خبرا، ولأنه ملزوم النصب، ولأنه مركب من معطوف ومعطوف عليه، وهذه الأوجه الثلاثة يستقل يدفعها على ما في بعضها من التحكم ما ذكرناه من أن الكلام الواقع خبراً إنما أريد به لفظه، ومن أمثلتهم في ابتدائية المتعاطفين إذا أريد مجرد اللفظ (لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة).

ومنها: أن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم كلمة إذ المراد بالكلمة في الحديث اللغوية، فلو جعل مبتدأ لزم الإخبار عما هو كلمة بأنه كلمتان، ولا يخفي على سامع أن المراد اعتبار سبحان الله وبحمده كلمة وسبحان الله العظيم كلمة، فالمجموع كما يصح أن يعبر عنه بكلمة، كذلك يصح أن يعبر عن كل جملة منه بكلمة، غير أنه لما كان كل من الجملتين أعني سبحان الله وبحمده وسبحان الله العظيم مما يستقل ذكراً تاما ويفرد بالقصد إليه وبقوله اعتبر كلمة وعبر عنها بكلمتين، على أن ما ذكره لازم على تقدير جعل سبحان الله الخبر كما هو لازم على تقدير جعله مبتدأ لأنه كما لا يصح أن

يخبر عما هو كلمة بأنه كلمتان كذلك لا يخبر عما هو كلمتان بما هو كلمة فإن الحاصل على تقدير كون كلمتان المبتدأ أن الكلمتين اللتين هما كذا وكذا هما الكلمة التي هي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم.

وبجوابنا اندفع عن الشقين، لا بما قيل في جوابه أن سبحان الله الخ تضمن عطفا فيقوم مقام المتعدد ويخبر عنه بكلمتين، وهذا إن أريد به الكائن في (وبحمده) فهو على تقدير كونه خبرا محضا، وإلا فإن جعل سبحان الله نقل إلى الإنشاء وإن كان إخباراً صيغة كصيغ العقود كبعت، وبحمده مع متعلقة خبرا لم يكن عطفا عليه لأنه إنشاء، وعلى تقدير حذف العاطف أي وسبحان لله وهو قليل ومختلف فيه، وعلى تقدير صحتها لا يندفع السؤال، فإن السائل قال المراد بالكلمة اللغوية، فالمجموع من سبحان الله إلى آخر الكل كلمة ومعلوم أن وجود العطف في أثناء الكلام الكثير لا يمنع من إطلاق لفظ كلمة عليه، أترى قولنا له كلمة شاعر يعنون القصيدة لا يصح إلا أن تكون قصيدة لم يقع في مجموعها عطف أني يكون هذا؟ وحينئذ فالمجموع من المتعاطفين كلمة فلا يخبر عنه بأنه كلمتان ويعود السؤال فلا يفيد إلا أن يعود إلى جواب الفقير ـ إن شاء الله تعالى.

ومنها: أن جعْل المبتدأ سبحان الله الخ يفوت نكتة، وهي إرادة حصر الخبر في المبتدأ، وأنت لا يخفى عنك أن الحصر إما أن يكون بالأداة أو بتقديم الخبر أو المعمول، والتقديم إنما هو في جعل سبحان الله وبحمده المبتدأ، وكلمتان الخبر، فيصير من قبيل (تميمي أن) لا في جعل (كلمتان) المبتدأ وسبحان الله الخبر وهو مراده، إذ لا تقديم فيه، وإذا لم يكن تقديم فإنما يجيء الحصر في المعرف بلام الجنس للاستغراق لزوماً عقلياً كقولنا العالم زيد إذا جعلنا العالم مبتدأ واليمين على المدعي عليه، فيفيد ألا يمين على غيره بسبب جعل الكل عليه لأنه ليس وراء الكل شيء، وكأنه ذهب عليه أن المذكور في الحديث (الكلمتان الخفيفتان الحبيبتان سبحان الله) الخ وليس مثله بعجيب على الإنسان، كما ذهب على الذاهب بجوابي ليرى غلطة أني جعلت كون

الفائدة في جعل سبحان الله مبتدأ باعتبار وصف الخبر لانفسه وجهاً لرد ابتدائية سبحان الله الخ، فأورد عليه لزوم عدم صحة زيد رجل صالح وأنا لست من هذا، وإنما جعلته كما هو صريح في كتابتي وجه مرجوحيته وأولوية كونه خبراً فليرجع إلى نظر الكتاب.

غير أن النفس إذا ملئت بقصد الرد يقع لها مثل هذا السهو في الحس، وإذا كان المذكور في الحديث (كلمتان) بلا تعريف جنس استغراقي لم يكن حصر بل المراد الإخبار لسبحان الله وبحمده الخ عن الكلمتين الموصوفتين كما ارتضاه الكاتبون وجعله العبد الضعيف أولى الوجهين، أو عن سبحان الله وبحمده بأنهما حبيبتان إلى الرحمن ثقيلتان في الميزان، والمعنى أن اللفظ الذي عهدتموه وتقولونه وهو سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم له من المقدار عند الله أنهما كلمتان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن. ولا يخفي أنه لا يراد مطلق ثقل مّا ومحبة مّا، لأن ذلك معلوم للمؤمنين غير مجهول لهم في كل ذكر لله هذا وغيره أنه كذلك، فلو أريد ذلك لم تكن الجملة الخبرية كلها مجددة فائدة عند السامعين سواء جعلت سبحان الله مبتدأ أو خبراً، بل هي حينئذ بمنزلة النار حارة، ونحوه ومثله يجب صون كلام بعض البلغاء عنه فكيف بالنبي ﷺ، سواء جعلتَ تجدد الفائدة شرطاً لكون الجملة كلاماً أو لم تجعل، فإن الذي لا يشرطه لا يقول إنه قد حصل فائدة تامة إلا أنه لا يشترطها في مسمى الكلام اصطلاحاً، وحينئذ وجب كون المراد زيادة ثقل وزيادة محبة مما لا يلزم على كل مؤمن يعلم أن للذكر ثواباً، وإذا ظهر أن كلا من (ثقيلتان وحبيبتان وسبحان الله وبحمده) يصلح محط فائدة يكون بها خبراً ويزداد جعل سبحان الله مبتدأ قدم خبره بنكتة بلاغية لأجلها قدم الخبر وهي التشويق إلى المبتدأ، وكلما طال الخبر حسن هذا النوع، لأنه كلما طال بذكر الأوصاف ازداد الشوق إلى المحدث منه بها، كما هو في الحديث الكريم حيث قال: ﴿كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن﴾ فإن النفس كثر تشوقها بذلك إلى سماع المحدث عنه بها، فلم

يجيء سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم إلا والنفس في غاية الشوق إلى سماعه، فهو مثل قوله:

ثلاثـــة تشرق الدنيـــا بطلعتهـــم شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

وهذا ما ذكره السلف الذين أعربوا سبحان الله مبتدأ ولم يرتضه من وجه سمعه من أهل عصرنا بمثل ما أسمعتك، واستغفر الله من شغلي سمعك بمثله، ولولا ما فيه من كون محط الفائدة فيه يكون باعتبار وصف الخبر كما أسلفته في الجواب لكان أولى من جعل (كلمتان) مبتدأ، وعسى أن يكون رجوعي عنه أولى، لأن مراعاة مثل هذه النكتة البلاغية هو الظاهر من تقديم الخبر حينئذ فلا يعدل عنه بعد ظهور بطلان انحصار محط الفائدة سبحان الله، وبهذا تم ما يتعلق بالحديث.

بقي أنه وقع لي نفي كون سبحان الله إذا أريد لفظه معرفة، لأن المعارف أنواعها محصورة وليس هو منها كما هو مسطور في أصل جوابي فارجع إليه.

ثم قلت: فإن ادعي أنه يكون من قبيل العلم بناء على أن كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره، فليعلم أنه على تقدير صحة هذه الدعوى لم يعط لهذا الوضع حكم الوضع لغيره، ولذا صرح بأنه لا يصير كل لفظ مشتركاً وهو لازم من وضع كل لفظ ليدل على نفسه ووضع ليدل على غيره فاعترض ذلك الأخ بأنه من قبيل العلم.

قال الرضي: وهو عندهم من قبيل المنقول، لأنه نقل من مدلول هو معنى إلى مدلول هو اللفظ، ولا يخفي عليك أن حاصل هذا الاعتراض لم يزد على نسبة ما ذكرت أنه مما يقال ولم أرضه إلى بعض النحاة أنه قال وخفي عليه أني أنقله عن خلق، غير أن لي فيه بحثاً مكتتبا من نحو عشرين سنة مع القائلين به فبناء عليه ذكرت ما ذكرت.

وحاصل ذلك البحث كتبته عند نقل المحققين قول ابن الحاجب في (المنتهى) أكثر ما يطلق اللفظ على مدلول مغاير، وقد يطلق والمراد اللفظ نحو زيد مبتدأ و (زي د) لأنهم لو وضعوا له أدى إلى اللبس، ولو سلم فنفسه أولى، يعني لو سلم أنه لا يلزم اللبس لو وضعوا له، فإذا أمكن أن يطلق ويراد به نفسه كان أولى ـ انتهى. وذكر هنا أنه موضوع فخلق لي فيه هذا وهو أن الحاجة هنا ليست إلا إلى مجرد التعبير عن اللفظ وقد حصل نفسه، فإذا أمكن بطريق المجاز كان أولى لأنه بطريق الوضع يثبت به معنى الاشتراك والمجاز خير منه، ويتأنس هذا بأبا إذا قلنا زيد كذا وكذا فقبل ذلك الخبر يتبادر إرادة معنى غير لفظ إلى أن يذكر المسند فيرى غير صالح إلا للفظ فيحكم به حينئذ بقرينة الملازمة للمسند فتبادر معنى على التعيين من مجرد الإطلاق ظاهر في عدم تعدد الوضع للمعاني المتعددة؛ لأن لازم ذلك بحسب الأصل والغالب التردد والتوقف، وقد أمكن جعله مجازاً علاقته الاشتراك في الصورة، فيكون كإطلاق لفظ الفرس على المثال المنقوش في حائط.

فبناء على بحثي هذا معهم قلت في أصل جوابي: فليعلم أنه على تقدير صحة هذه الدعوى، يعني لو تنزلنا عن هذا، وقلنا إنه وضع لنفسه لا يوصف باعتبار هذا الوضع بكونه معرفة لا نكرة، بل الألقاب اصطلاحية إنما يوصف بها اللفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير، لأن ذلك الوضع هو القصدي، وأما هذا الوضع فقد صرح من قال به من المحققين بأنه ليس بوضع قصدي، ولذا صرح بأنه لا يكون اللفظ به مشتركاً، فلما تعدد الوضع للمعاني المحتملة ولم يكن مشتركاً علم أنه لم يعتبر في إطلاق الألقاب الاصطلاحية إلا الوضع القصدي، ثم هذا لا ينفي تعين المعنى والعلم به، لأن المنفي الوصف الاصطلاحي وهو لا يقتضي عدم تعين المعنى، أرأيت لو لم يسم كل نوع باسم خاص أصلاً كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح، أما كان يصح مبتدأ؟ ولذا جعلنا سبحان الله مراداً مجرد لفظه

مبتدأ مع نفي الحكم عليه بأنه معرفة ولا نكرة كما ذكرنا، لأن صحة الابتدائية والحديث محدث عنه إنما يقتضي تعين معناه كلياً كان ذلك المفهوم أو جزئياً لا تسميته، وكم نكرة تتعين بمعناها في الاستعمال فتصير كمعنى المعرفة لا يتفاوتان إلا في أصل الوضع ـ والله سبحانه وتعالى أعلم.



بحث في النفي والاثبات عند تعارضها: وقع سؤال في مجلس السلطان الملك الأشرف برسباي، في مجلس قرأه البخاري سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة، سئل عنه الإمام العلامة كمال الدين ابن الهمام، وصورة السؤال: من قواعد السادة الحنفية بل على رأي المحققين منهم، أن النفي والإثبات إذا تعارضا وكان المنفي مما يعلم بدليله وهو أن يكون صريحاً في رد دعوى المثبت فإنه يقضي على المثبت، كالحكم في دعوى امرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثا وقالت حصلت الفرقة بيني وبينه، وقال الزوج استثنيت استثناء متصلاً بلفظ الطلاق، فأتت المرأة بشاهدين شهدا على الزوج أنه طلقها ثلاثا وقالا ما سمعناه استثنى، قالوا شهادتهم لا تعارض دعوى الزوج الاستثناء، لأنه يجوز أن تقول قال زيد كلاما وإن لم أسمعه، فلا يكون صريحاً في رد دعوى الزوج الاستثناء، ولو قال الشهود طلقها وما استثنى فشهادتهم صريحة في رد دعوى الزوج.

أشكل على هذا الأصل نفيهم الجهر بالبسملة استدلالا بحديث أنس رضي الله عنه في رواية أنه صلى خلف رسول الله ﷺ قال فلم أسمعه يقرأ ببسم الله الرحمن الرحيم.

فأجاب الشيخ كمال الدين ما نصه:

أما قوله إن المنفي إذا كان مما يعرف بدليله يقدم على الإثبات فغير صحيح بل الثابت عندهم أنه يعارضه حتى إن لم يوجد مرجح من خارج تساقطا، وأما قوله في تفسير هذا المنفي أنه الذي يوكن صريحا في رد دعوى المثبت تمييزاً له عن قسيمة من المنفي الآخر فمخالف لتفسير قوله، وكلمتهم في تفسيره إنما هي دائرة على أن المراد به كون النفي ليس مما يصح بناؤه على استصحاب عدم متقرر الثبوت معلوم، بل أن يكون ثابتاً بدليل دل على طروئه، وأفادوا أن ليس المراد بالنافي ما فيه صورة النفي بل ما كان مبقياً للأصل، يعنون الحالة المقررة المعلوم ثبوتها، وأن المثبت هو الذي يثبت الأمر العارض على تلك الحالة، وإن لم يكن في أحد الدليلين صورة نفي أصلاً، وعلى هذا حكموا بأن رواية إعتاق بريرة وزوجها عبدٌ، نافية لأنها مبقية للحالة المعلوم ثبوتها، ورواية عتقها وهو حر مثبتة لإفادتها وقوع العارض على ذلك الأصل، فقدموا هذه تقديماً للإثبات، وإنما حكموا بأن رواية تزوُّجه عليه السلام ميمونة وهو حلال مثبتة، ورواية تزوجه وهو محرم نافية للاتفاق، على أن ليس المراد بالحل الذي تزوجها فيه على تلك الرواية الحل الأصلي بل الحل الطارىء على الإحرام، بمعنى أنه تزوجها بعد ما حل من إحرامه فكان إحرامه عليه الصلاة والسلام أصلا بالنسبة إليه للعلم بوقوعه وتقرره فكان المفيد له مفيدا للأصل، فهو ناف، والمفيد للحل مفيد للعارض فكان مثبتاً فحكموا بمعارضته للنفي، ثم رجحوها بالراوي وهو ابن عباس ن الاعلي يزيد بن الأصم، وما ذكره السائل ليس موافقهم فيما ذكروه بل لا يبعد أنه لا معنى له في هذا المقام. وأما ما ذكره من فرع الشهادة في الطلاق فظاهره أنهم أوردوه تفريعا على الأصل المذكور وهو تقديم المنفي على ما زعم حيث قدم قول الشهود لم يستثن على قول الزوج استثنيت وليس كذلك، بل إنما أوردوه شاهداً على معارضة هذا النفي للإثبات، وكلام فخر الإسلام البزدوي صريح فيه. وقبول الشهادة ووقوع الحرمة بالشهادة بهذا النفي بناء على أنه مما يعارض الإثبات، لأنه لو لم يكن يعارضه لم تقبل

الشهادة به أصلاً كما هو المشهور على الألسنة من أن الشهادة على النفي باطلة، فلما كان بحيث يعارضه ويساويه تفرع قبول الشهادة عليه، إذ لا خفاء في أن كل ما قامت به البينة وهو مما تصح به الشهادة يقدم على دعوى المشهود عليه الضد أو النقيض، فظهر أن تقديم المنفي هنا فرع المعارضة لمرجع الشهادة لا للنفي، وكلام الناس غير خفي في هذا.

وأما قوله: أشكل على هذا الأصل نفيهم الجهر بالبسملة، فإن أراد بالأصل ما مهده من أن ذلك النوع من النفي على الإثبات فلا إشكال، لأنه قد قدم النفي على ذلك التقدير عند معارضة الإثبات، وإنما الكلام في تحقيق المعارضة، ولا شك أن رجلاً لو واظب الصلاة خلف رجل في الجهرية سنة كاملة وهو مع ذلك حريص على استعلام أحواله في الصلاة ثم يقول بعد عدم شكه في سماعه جهره فيما جهر به في القراءة لم أسمعه قرأ كذا مع فرض أن ذلك الذي ذكر أنه لم يسمعه ليس مما يقرأ أحياناً ويترك غالباً بل هو مما هو مواظب عليه في كل جهرية، بادر إلى كل عاقل سمعه أن ذلك المصلي لم يجهر بذلك، وكان أقل الأمر أنه كقوله لم يجهر بكذا وكل احتمال يروجه الوهم مع هذه الحالة المفروضة من الراوي مما يستثبته العلم العادي فكيف يقرب من العقل مع مواظبة أنس رضي الله عنه عشر سنين على الوجه المذكور مع مواظبة النبي ﷺ على الجهر بالبسملة كونه لم يتفق مرة من الآن مرة أن يسمعه، فهذا محال عادة، فكان قوله لم أسمع كقوله لم يجهر فعارض رواية الجهر.

وإن أراد أنه يرد على شقي مسئلة الشهادة في الطلاق وهو ما إذا قال الشهود لم نسمعه استثني وقال هو استثنيت حيث قدم دعوى الإثبات على قولهم غير أن في عبارة المورد قصورا عن إفادة مرامه فليس بشيء فإن قبول قولهم لعدم المعارضة بين قوله استثنيت وقولهم لم نسمع لجواز الاستثناء مع عدم سماعهم بأن يستثني خفياً بحيث يسمع نفسه ومن توجه لاستعلام حاله، فإذا كانا مما يجتمعان أعني الاستثناء وعدم السماع لم تكن شهادتهما تعارض

دعواه، وأين هذا من قول القائل جهر مع قول المصغي إليه في عمره لم أسمع، وقد بينا ثبوت المعارضة فيه بما لم يبق بعده إلا الشغب المحرم.

وإنما كان الإشكال يرد على مسئلة الشهادة لو كان الزوج قد قال جهرت بالاستثناء فقال المتوجهون إليه للشهادة عليه لم نسمعه، وحكمها على هذا التقدير غير مذكور، ولنا أن نقول على هذا التقدير تقدم إليه الشهادة ويحكم بالفرقة.

وإذ قد ظهر أن ما وقع في هذا السؤال من تمهيد الأصل وإيراد التفريع عليه ثم إيراد الإشكال كله خطأ مع نسبتي ذلك إلى الكتابة لا إلى المورد، فإني لم أعلم أن الكتابة كتابته ـ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وهو حسبي ونعم الوكيل.

فوائد نحوية من معجم الأدباء لياقوت الحموي

قال أبو سعيد الضرير سألني أبو دلف عن بيت امرىء القيس.

كبكر المقاناة البياض بصفرة

قال: أخبرني عن البكر: هي المقاناة أم غيرها، قلت هي هي، قال أفيضاف الشيء إلى صفته قلت نعم، قال فأين؟ قلت قد قال الله تعالى ﴿ولدار الآخرة﴾ فأضاف الدار إلى الآخرة وهي هي بعينها، والدليل على ذلك أنه قال في سورة أخرى ﴿تلك الدار الآخرة﴾ قال أريد أشهر من هذا فأنشدته لجرير:

يا صب إن هوى الفيون أضلكم　　كضلال شعبة أعور الدجال

وفيه قال:

قرأت بخط عبد السلام البصري في كتاب محمد بن أبي الأزهر، قال حدثني وهب بن إبراهيم خال عبيد الله بن سليمان بن وهب، قال: كنا يوماً

بنيسابور في مجلس أبي سعيد أحمد بن خالد الضرير وكان أبو سعيد عالماً باللغة إذ هجم علينا مجنون من أهل (قم) فسقط على جماعة من أهل المجلس فاضطرب الناس لسقطته ووثب أبو سعيد لا يشك أن آفة قد لحقتنا من سقوط جدار أو شرود بهيمة، فلما رآه المجنون على تلك الحال قال الحمد لله رب العالمين، عليّ رسلك يا شيخ لا ترع آذاني هؤلاء الصبيان وأخرجوني عن طبعي إلى ما لا استحسنه من غيري، فقال أبو سعيد امنعوا عنه عافاكم الله، فوثبنا فشردنا من كان ورجعنا، فسكت ساعة لا يتكلم إلى ما كنا فيه من المذاكرة وابتدأ بعضنا يقرأ قصيدة من شعر نهشل بن جرير التميمي حتى بلغ قوله:

غلامان خاضا الموت من كل جانب ... فـآبـا ولم تعقـد وراءهما يـد
متى يلقيـا قـرنـا فلا بـد أنـه ... سيلقاه مكـروه مـن الموت أسود

فلما استتم هذا البيت حت قال قف يا أيها القارىء تتجاوز المعنى ولا تسأل عنه، ما معنى قوله ولم تعقدوا وراءهما يد؟ فأمسك من حضر عن القول فقال يا شيخ فإنك المنظور إليه والمقتدي به. فقال أبو سعيد يقول إنهما رميا بأنفسهما في الحرب أقصى مراميها ورجعا موفورين لم يوسرا فنعقد أيديهما كتفاً، فقال يا شيخ أترضى لنفسك بهذا الجواب فأنكرنا ذلك على المجنون فنظر بعضنا إلى بعض، فقال له أبو سعيد هذا الذي عندنا فما عندك، فقال المعنى يا شيخ آبا ولم تعقد يد بمثل فعلهما بعدهما لأنهما فعلا ما لم يفعله أحد، كما قال الشاعر:

قـوم إذا عـدت تميـم معـا ... سـاداتها عـدوه بـالخنصر
ألبسـه الله ثيـاب النـدا ... فلم تطـل عنـه ولم تقصـر

أي خلقت له، وقريب من الأول قوله:

قومي بني مذحج مـن خير الأمـم ... لا يصعـدون قـدمـا على قـدم

يعني أنهم يتقدمون الناس ولا يطأون على عقب أحد، وهذان فعلا ما لم

يفعله أحد فلقد رأيت أبا سعيد وقد احمر وجهه واستحى من أصحابه ثم غطى المجنون رأسه وخرج وهو يقول يتصدرون فيغرون الناس من أنفسهم، فقال أبو سعيد بعد خروجه اطلبوه فإني أظنه إبليس فطلبناه فلم نظفر به.

وفي معجم ياقوت أيضاً.

قال حدث محمد بن إسحاق النديم، قال لما أراد المتوكل أن يتخذ المؤدبين لولده جعل ذلك إلى إيتاخ فأمر (إيتاخ) كاتبه أن يتولى ذلك فبعث إلى الطول والأحمر وابن قادم وأبي عصيدة وغيرهم من أدباء ذلك العصر فأحضرهم مجلسه، وجاء أبو عصيدة فقعد في آخر الناس فقال له من قرب منه: لو ارتفعت؟ فقال بل أجلس حيث انتهى بي المجلس، فلما اجتمعوا قال لهم الكاتب لو تذاكرتم وقفنا على موضعكم من العلم واخترنا، فألقوا بينهم بيت ابن عنقاء الفزاري:

ذر بني إنما خطأي وصوبي عبيّ وإنما أنفقت مال

فقالوا ارتفع مال بإنما اذ كانت بمعنى الذي ثم سكتوا، فقال لهم أبو عصيدة من آخر الناس، هذا الإعراب فما المعنى فأحجم الناس عن القول، فقيل فما المعنى عندك؟ قال أراد ما لومك إياي وإن ما أنفقت مالا ولم أنفق عرضا، فالمال لا ألام على إنفاقه، فجاءه خادم من صدر المجلس فأخذ بيده حتى تخطى به إلى أعلاه وقال له ليس هذا موضعك فقال لأن أكون في مجلس ارتفع منه إلى أعلاه أحب إلى من أن أكون في مجلس أحط عنه، فاختير هو وابن قادم رحمها الله تعالى.

وفي معجم ياقوت:

حدث ابن عساكر في تاريخه بإسناد رفعه إلى إبراهيم بن أبي محمد اليزيدي عن أبيه، قال: كنت مع أبي عمرو بن العلاء في مجلس إبراهيم بن عبدالله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب فسأل عن رجل من أصحابه فقده فقال لبعض من حضره اذهب فسل عنه فرجع فقال تركته يريد أن يموت فضحك

بعض القوم، وقال في الدنيا إنسان يريد أن يموت، فقال إبراهيم لقد ضحكتم منها غريبة. إن (يريد) ههنا في معنى يكاد قال الله تعالى ﴿جداراً يريد أن ينقض﴾ [1] أي يكاد، قال فقال أبو عمرو بن العلاء لا نزال بخير ما دام فينا مثلك.

في معجم ياقوت:

قال ثعلب: الذي لا ينسب إليه لأنه لا يتم إلا بصلة، والعرب لا تنسب إلا إلى اسم تام، والذي وما بعده حكاية، والحكاية لا ينسب إليها لئلا تتغير.

قال: وسئل ابن قادم عنها وأنا غائب بفارس فقال اللذوي، فلما قدمت سئلت فقلت لا ينسب إليه، وأتيت بهذه العلة فبلغته، فلما اجتمعنا تجاذبنا ثم رجع إلى قولي.

وفيه: قال ثعلب كنت أصير إلى الرياشي لأسمع منه، فقال لي يوماً وقد قرىء عليه:

ما تنقم الحرب العوان مني   بازل عامين حديث سني

لمثل هذا ولدتني أمي

كيف تقول: بازلٌ، أو بازلَ فقلت أتقول لي هذا في العربية إنما أقصدك لغير هذا، يروي بازلُ وبازلِ وبازلَ الرفع على الاستئناف والخفض على الاتباع والنصب على الحال فاستحي وأمسك.

وفيه: قال ثعلب، بعث إلى عبدالله بن أخت أبي الوزير رقعة فيها خط المبرد ضربته بلا سيف، قال أيجوز هذا، فوجهت إليه لا والله ما سمعت بهذا، هذا خطأ البتة، لأن لا التبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيره، لأنها أداة وما تقع أداة على أداة.

---

(١) سورة الكهف: آية ٧٧.

وفيه: قال العجوزي: صرت إلى المبرد مع القاسم والحسن ابني عبيدالله بن سليمان بن وهب فقال لي القاسم سله عن شيء من الشعر، فقلت ما تقول أعزك الله في قول أوس:

وغيرها عن وصلها الشيب إنه   شفيع إلى بعض الخدود مدرب

فقال بعدما تمكث وتمهل وتمطق: يريد أن النساء أنسن به فصرن لا يستترن منه، ثم صرنا إلى ثعلب، فلما غص المجلس سألته عن البيت فقال قال لنا ابن الأعرابي إن الهاء في إنه للشباب وإنه لم يجر له ذكر لأنه علم والتفت إلى الحسن والقاسم فقلت أين صاحبنا من صاحبكم.

وفيه: حدث محمد بن رستم الطبري قال: أنا عثمان المازني، قال كنت عند سعيد بن مسعدة الأخفش أنا وأبو الفضل الرياشي، فقال الأخفش: إن منذ إذا رفع بها فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبرها، كقولك ما رأيته منذ يومان، فإذا خفض بها فهي حرف معنى ليس باسم كقولك ما رأيته منذ اليوم، فقال له الرياشي فلم لا تكون في الموضعين اسماً، فقد ترى الأسماء تنصب وتخفض كقولك هذا ضارب زيداً غدا وضارب زيد أمس، فلم لا تكون بهذه المنزلة فلم يأت الأخفش بمقنع. قال أبو عثمان: فقلت له لا يشبه منذ ما ذكرت لأنا لم نر الأسماء هكذا تلزم موضعاً واحداً إلا إذا ضارعت حروف المعاني نحو أين وكيف فكذلك منذ هي مضارعة لحروف المعاني فلزمت موضعاً واحداً، قال الطبري: فقال ابن أبي زرعة للمازني أفرأيت حروف المعاني تعمل عملين مختلفين متضادين قال نعم كقولك قام القوم حاشا زيد وحاشا زيدا، وعلى زيد ثوب وعلا زيد الفرس، فتكون مرة حرفا ومرة فعلا بلفظ واحد.

قال ياقوت: نقلت من خط الشيخ أبي سعيد البستي في كتاب ألفه قال: قال الأستاذ أبو العلاء الحسين بن محمد بن سهلوية في كتابه الذي سماه (أجناس الجواهر) كنت بمدينة السلام اختلف إلى أبي علي الفارسي، وكان السلطان رسم له أن ينتصب في كل أسبوع يومين لتصحيح (كتاب التذكرة

لخزانة كافي الكفاة) فكنا إذا قرأنا أوراقاً منه تجاربنا في فنون الآداب واجتنينا من فوائد ثمار الألباب، ورتعنا في رياض ألفاظه ومعانيه، والتقطنا الدر المنثور من سقاط فيه، فأجرى يوما بعض الحاضرين ذكر الأصمعي وأشرف في الثناء عليه وفضله على أعيان العلماء في أيامه، فرأيته رحمه الله كالمنكر لما كان يورده، وكان فيما ذكر من محاسنه ونشر من فضائله أنه قال من ذا الذي يجسر أن يخطىء الفحول من الشعراء غيره. فقال أبو علي وما الذي رد عليهم، فقال الرجل أنكر على ذي الرمة مع إحاطته بلغة العرب ومعانيها، وفضل معرفته بأغراضها ومراميها، وأنه سلك نهج الأوائل في وصف المفاوز إذا لعب السراب فيها، ورقص الآل في نواحيها، ونعت الحرباء وقد سنح على جذله والظليم وكيف ينفر من ظله، وذكر الركب وقد مالت طلاهم من غلبة المنام حتى كأنهم صرعتهم كؤوس المدام، فطبق مفصل الإصابة في كل باب، وساوى الصدر الأول من أرباب الفصاحة، وجاري القرون البزل من أصحاب البلاغة، فقال له أبو علي وما الذي أنكر على ذي الرمة فقال قوله:

وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم

لأنه كان يجب أن ينونه فقال؛ أما هذا فالأصمعي مخطىء فيه وذو الرمة مصيب.

والعجب أن يعقوب بن السكيت وقد وقع عليه هذا السهو في بعض ما أنشده، فقلت إن رأى الشيخ أن يصدع لنا بجلية هذا الخطأ تفضل به فأملى علينا أنشد ابن السكيت لأعرابي من بني أسد:

وقائلة أسيت فقلت جير	اسّى إني من ذاك انه
أصابهم الحمى وهم عواف	وكن عليهم نحسا لعنه
فجئت قبورهم بدأ ولما	فناديت القبور ولم يجبنه
وكيف تجيب أصداء وهام	وأبدان بدرن وما يحرنه

قال يعقوب قوله (جير) أي حقا وهي مخفوضة غير منونة فاحتاج إلى التنوين قال أبو علي هذا سهو منه لأن هذا يجري منه مجرى الأصوات، وباب الأصوات كلها والمبنيات بأسرها إلا ما خص منها بعلة الفرقان فيها بين نكرتها ومعرفتها التنوين، فما كان منها معرفة جاء بغير تنوين فإذا نكرته نونته، من ذلك أنك تقول في الأمر صهْ ومه تريد السكوت، فإذا أنكر قلت صهٍ ومه تريد سكوتا، وكذلك قال الغراب غلق أي الصوت المعروف من صوته وقال الغراب غاق أي صوتا وكذلك إيه يا رجل يريد الحديث وإيه يريد حديثا، وزعم الأصمعي أن ذا الرمة أخطأ في قوله:

وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم

وكان يجب أن ينونه ويقول إيهٍ، وهذا من آداب الأصَمعي الذي يقدم عليها من غير علم فقوله جير بغير تنوين في موضع قوله فقلت الحق ويجعله نكرة في موضع آخر فينونه فيكون معناه قلت حقا، ولا مدخل للضرورة في ذلك، إنما التنوين للمعنى المذكور، وتنوين هذا الشاعر على هذا التقدير وبالله التوفيق.

قال يعقوب قوله أصابهم الحمى يريد الحمام.

وقوله بدرن أي طعن في بوادرهم بالموت والبادرة الخير.

وقوله بدأ أي سيدا ولما أي لم أكن سيدا إلا حين ماتوا فإني سدت بعدهم - انتهى.

قال ياقوت: حدثني شيخنا الإمام علم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي، قال حدثني شيخنا تاج الدين أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي، قال بلغني أن أبا سعيد السيرافي دخل على ابن دريد وهو يقول أول من أقوى في الشعر أبونا آدم عليه السلام في قوله:

تغيــرت البـــلاد ومـــن عليهـــا ... فـــوجـــه الأرض مغبر قبيـــحُ

تغير كـــل ذي طعـــم ولـــون وقـل بشاشـة الوجـه المليـح

فقال أبو سعيد يمكن إنشاده على وجه لا يكون فيه إقواء، فقال وكيف ذلك قال بان تنصب بشاشة على التمييز وترفع المليح بقل ويكون قد حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما حذف في قوله:

فـــألفيتـــه غير مستعتـــب ولا ذاكــــر الله إلا قليـــلا

قال فرفعني حتى أقعدني بجانبه.

قال ياقوت: قرأت في (كتاب الموضح) في العروض من تصنيف أبي القاسم عبيد الله بن محمد بن جرد الأسدي أخبارا أوردها عن نفسه فيه ومناظرات جرت له مع الشيوخ في العروض.

منها قرأت على شيخنا أبي الجهم عنه، فمر فيه ببيت أنشده الفراء:

بـأبي امـرؤ والشـــام بيني وبينـــه أتتني ببشري بـــرده ورســـائلـــه

فقلت: هذا البيت لا يستقيم، فقال أبو سعيد أنشده ابن مجاهد عن الفراء وهو كما قال قد أنشدناه وغيره من شيوخنا عن أبي بكر وعن ابن بكير عن أبي الجهم، وعن ابن الانباري عن أحمد بن يحي عن سلمة عن الفراء هكذا، فقال أبو سعيد ما عندك فيه، فقلت رأيت هذا البيت بخط أبي سهل النحوي في هذا الكتاب بأبوي امرؤ، وقال رد الأب إلى أصله لأنه في الأصل عند الكوفيين أبو علي فعل، مثل نحو غزوو فقال لي أبو سعيد لا ينبغي أن يلتفت إلى هذا لأن الرواة والناقلين أجمعوا على أنه مكتوب بأبي وكذلك لفظوا به ولكن إصلاحه أن يكون بأبي المرؤ فتكون بأبيم فعول وسكن كسرة الباء من أبي لأنه قدره تقدير فخذ، وهذا لعمري تشبيه حسن لأنهم قد أجروا هذا في المنفصل مجرى المتصل فقالوا اشتر لنا جعل ترل بمنزلة فخذ وأشد من هذا قراءة حمزة ﴿ومكر السيء ولا﴾ [1] جعل سوء بمنزلة فخذ ثم أسكن كما يقال

---

(١) سورة فاطر: آية ٤٣.

فخذ، والحركة في السيء حركة إعراب، وفي هذا ضربان من التجوز جعله المنفصل بمنزلة المتصل وتشبيهه حركة الإعراب بحركة البناء - انتهى.

قال ياقوت: حدث أبو جعفر الجرجاني قال لنا أبو الحسن المهلبي النحوي: وقع بيني وبين المتنبي في قول العدواني:

يا عمرو ألا تدع شتمي ومنقصتي أضربك حتى تقول الهامة اسقوني

وذلك ان المتنبي قال إن الناس يخلطون في هذا البيت والصواب اشقوني من شقأت رأسيه بالمشقاء وهو المشط.

قال المهلبي فقلت له أخطأت من وجوه: أحدها، أنه لم يرد كذلك، والآخر، أنه يقال شقأت بالهمز وأيضا فإني أظنك لا تعرف الخبر فيه، وما كانت العرب تقوله في الهامة أنها إذا لم يثأروا من صاحبه لا تزال تقول اسقوني اسقوني فإذا ثأروا به سكن كأنه شرب ذلك الدم.

قال ياقوت قال أبو عمرو الخلال أنفذني الصيدلاني أبو عبد الرحمن المعتزلي غلام أبي على الجبائي إلى أبي الحسن الرامهرمزي

قال لي: قل له إني قرأت البارحة في كتاب شيخنا أبي علي في تفسير القرآن في قوله تعالى ﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا﴾[1] أي بينا لكل نبي عدوه فجعل بمعنى بين، ولست أعرف هذا في اللغة واحفظْ جوابه وجئني به، فجئت إلى أبي الحسن فأخبرته بذلك فقال نعم هذا معروف في لغة العرب وقد قال العديني العنسي - بالنون:

جعلنا لهم نهج الطريق فأصبحوا على ثبت من أمرهم حيث يمموا

فعدت إلى أبي عبد الرحمن فعرفته ذلك.

قال ياقوت: حدث المرزباني عن الأحمر النحوي قال دخل أبو يوسف

(١) سورة الأنعام: آية ١١٢.

القاضي أو محمد بن الحسن على الرشيد وعنده الكسائي يحدثه، فقال يا أمير المؤمنين قد سعد بك هذا الكوفي وشغلك، فقال الرشيد النحو يستفرغني لأني استدل به على القرآن والشعر، فقال إن على النحو إذا بلغ فيه الرجل الغاية صار معلما، والفقه إذا عرف فيه الرجل جملة أو صدر قاضيا، فقال الكسائي أنا أفضل منك لأني أحسن ما تحسن وأحسن مالا تحسن، ثم التفت إلى الرشيد وقال إن رأى أمير المؤمنين أن يأذن له في جوابي عن مسئلة من الفقه فضحك الرشيد وقال أبلغت يا كسائي إلى هذا؟! ثم قال لأبي يوسف أجبه.

فقال الكسائي ما تقول لرجل قال لامرأته أنت طالق إن دخلت الدار، فقال أبو يوسف: إذا دخلت الدار طلقت، فقال الكسائي خطأ إذا فتحت أن فقد وجب الأمر وإذا كسرت فإنه لم يقع بعد، فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو.

وحدث أيضا عمن سمع الكسائي يقول اجتمعت وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول ما النحو؟! فقلت ـ وأردت أن أعلمه فضل النحو ـ ما تقول في رجل قال لرجل أنا قاتل غُلامك وقال له آخر أنا قاتلٌ غلامك أيهما كنت تأخذ به قال آخذهما جميعا، فقال له هارون أخطأت وكان له علم بالعربية فاستحي وقال كيف ذلك، فقال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال أنا قاتل غلامك بالإضافة لأنه فعل ماض، فأما الذي قال أنا قاتل غلامك بلا إضافة فإنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد كما قال الله تعالى ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن شاء الله﴾ [1].

فلولا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه غدا فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو.

قال عبدالله بن مقلة حدثني أبو العباس أحمد يحي، قال: اجتمع الكسائي

---

(١) سورة الكهف: آية ٢٤.

والأصمعي عند الرشيد وكانا معه يقيمان بمقامه ويظعنان بظعنه فأنشد الكسائي:

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان أنف إذا ماضن باللبن

فقال الأصمعي رئمان فقال له الكسائي أسكت ما أنت وهذا يجوز رئمانُ ورئمانَ ورئمان، ولم يكن الأصمعي صاحب عربية، فسألت أبا العباس كيف جاز ذلك، فقال إذا رفع رفع بينفع أي أم كيف ينفع رئمان أنف وإذا نصب نصب بتعطي وإذا جرجر برده على الهاء في به.

قال: والمعنى وما ينفعني إذا وعدتني بلسانك ثم لم تصدقه بفعلك يقال ذلك الذي يبر ولا يكون منه نفع كهذه الناقة التي تشم بأنفها مع تمنع درتها، والعلوق التي علق عليها ولدها، وذلك أنه تحر عنها حتى حشى جلده تبنا أو حشيشا وجعل بين يديها حتى تشمه وتدر عليه فهي تسكن إليه مرة ثم تنفر عنه ثانية، تشمه بأنفها ثم تأباه بقلبها، فيقول فما ينفع من هذا (البوّ) إذا شمته ثم منعت درتها.

وحدث المرزبان: عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب قال سأل: اليزيدي الكسائي بحضرة الرشيد فقال أنظر في هذا الشعر عيب؟ وأنشده:

ما رأينا خربا نفر عنه البيض صفر
لا يكون العير مهرا لا يكون المهر مهر

فقال الكسائي قد أقوى الشاعر، فقال له اليزيدي أنظر فيه فقال أقوى لا بد أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان، فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض وقال أنا أبو محمد! الشعر صواب إنما ابتدأ فقال المهرُ مهرُ فقال له يحي ابن خالد أتتكني بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحب إلينا من صوابك مع سوء فعلك فقال له الغلبة أنستني من هذا ما أحسن ـ انتهى.

وفي طبقات الكمال لابن الانباري قال الدوري: كان أبو يوسف يقع في

الكسائي ويقول أي شيء يحسن شيئا من كلام العرب؟! فبلغ ذلك الكسائي فالتقيا عند الرشيد وكان الرشيد يعظم الكسائي لتأديبه أبناءه فقال لأبي يوسف ايش تقول في رجل قال لامرأته أنت طالق طالق طالق قال واحدة، قال فإن قال لها أنت طالق أوْ طالق أو طالق، قال واحدة، قال فإن قال لها أنت طالق ثم طالق ثم طالق، قال واحدة، قال فإن قال لها أنت طالق وطالق وطالق، قال واحدة، قال الكسائي يا أمير المؤمنين أخطأ يعقوب في اثنتين وأصاب في اثنتين أمّا قوله أنت طالق طالق طالق فواحدة لأن الاثنتين الباقيتين تأكيد، كما تقول أنت قائم قائم قائم، وأنت كريم كريم كريم، وأما قوله أنت طالق أو طالق أو طالق فهذا شك، وقعت الأولى التي بيقين، وأما قوله أنت طالق ثم طالق ثم طالق فثلاث لأنه نسق، وكذلك قوله أنت طالق وطالق وطالق.

وقال ياقوت: قرأت بخط أبي سعيد عبد الرحمن بن علي اليزدادي اللغوي الكاتب في كتاب (جلاء المعرفة) من تصنيفه قيل: اجتمع إبراهيم النظام وضرار بين يدي الرشيد فتناظرا في القدر حتى دقت مناظرتهما فلم نفهمها، فقال لبعض الخدم أذهب بهذين إلى الكسائي حتى يتناظرا بين يديه ثم يخبرك لمن الفلج منهما فلما صارا إلى بعض الطريق قال إبراهيم لضرار أنت تعلم أن الكسائي لا يحسن شيئاً من النظر وإنما معوله على النحو والحساب، ولكن تهيء له مسئلة نحو، وأهيء له مسئلة حساب فنشغله بهما لأنا لا نأمن أن يسمع منا ما لم يسمعه ولم يبلغه فهمه أن ينسبنا إلى الزندقة، فلما صارا إليه سلما عليه ثم بدأ ضرار فقال أسألك أصلحك الله عن مسئلة من النحو قال هاتها قال ما حد الفاعل والمفعول به، قال الكسائي حد الفاعل الرفع أبدا وحد المفعول النصب أبدا قال، فكيف تقول ضرب زيد قال ضرب زيدٌ قال فلم رفعت زيدا وقد شرطت أن المفعول به منصوب أبدا، قال لأنه لم يسم فاعله؛ قال فقد أخطأت في العبارة إذ لم تقل إن المفعولين من إذا لم يسم فاعله كان مرفوعا، ومن جعل لك الحكم بأن تجعل الرفع لمن لم يسم فاعله؟ قال لأنا إذا

لم نذكر الفاعل أقمنا المفعول به مكانه لأن الفعل الواقع عليه غير مستحكم النقص وعدم مطابق للرفع، فإذا ذكرنا من فعل به وأفصحنا بذلك نصبناه، قال له فإذا كان النقص مطابقا للنصب فمن لم يسم فاعله أولى بـه، لأنـا إذا قلنا ضرب زيد فقد يمكن أن يكون ضربه مائة رجل وإذا قلنا ضرب عبد الله زيدا فلم يضربه إلا رجل واحد، فالذي أمكن أن يضربه مائة رجل أولى بالنصب والنقص ممن لم يضربه إلا واحد، فوقف الكسائي فلم يدر ما يقول.

ثم قال له إبراهيم: أسألك ـ أصلحك الله ـ عن مسئلة من الحساب، قال قل، قال كم جذر عشرة قال أجمع الحسّاب على أن لا جذر لعشرة، قال فهل علم الله جذرها؟ قال الله تعالى عالم كل شيء قال فما أنكرت أن يكون الله إذ علم جذرها ألقاه إلى نبي من أنبيائه ثم ألقاه ذلك النبي إلى صفي من أصفيائه، ثم لم يزل ذلك العلم ينمي حتى صار علم جذر عشرة عندي، وأكون أعلم جذرها، قال الله عالم ولا تعلمه أنت وتكون مخطئاً بما قلت.

قال ياقوت: حدث ابن بشكوال في الصلة قال قال علي بن عيسى الربعي. كان عبدالله ابن حمود الرشيدي الأندلسي قد قرأ يوما على أبي على الفارسي في (نوادر الأصمعي) أدأت الرجل إذا رددته عنك، فقال أبو علي ألحق هذه الكلمة بباب أجأ فإني لم أجد لها نظيراً غيرها، فسارع من حوله إلى كتابتها، قال الربعي فقلت أيها الشيخ ليس أدأت من أجأ في شيء، قال وكيف ذلك؟ قلت لأن إسحاق بن إبراهيم الموصلي وقطربا النحوي حكيا أنه يقال جأ الرجل إذا جنن فخجل الشيخ وقال إذا كان كذا فليس منه، فضرب كل واحد منهم على ما كتب ـ انتهى.

قال ياقوت: حدث المرزباني في أخبار الكسائي فيما أسنده إلى المغيرة بن محمد عن أبيه قال: لما دخل الكسائي البصرة أول دخلة جلس في حلقة يونس ينتظر خروجه؛ فسأله ابن أبي عبينة عن أولق هل ينصرف أو لا ينصرف فقال أفعل لا ينصرف، فقال ابن أبي عيينة خطأ والله، وخرج يونس فسئل

عن أولق فقال هو فوعل وليس بأفعل، لأن الهمزة فاء الفعل، لأنك تقول ألق الرجل فهو مألوف فتثبت الهمزة، فكذلك أرنب مصروف لأنه فعلل، لأنك تقول أرض مؤرنبة فتثبت الهمزة، قال والمألوق المجنون ـ انتهى.

قال ياقوت: حدث أبو محمد اليزيدي قال كان يجيئني رجل فيسألني عن آيات من القرآن مشكلات، فكنت أتبين العنت في سؤاله وكنت إذا أجبته أرى لونه يربد ويسود، فقال لي يوماً أيجوز في كلام العرب أن تقول أدخلت القوم الدار ثم اخرجتهم رجلاً؟ فقلت لا يجوز ذلك حتى تقول أخرجتهم رجلاً رجلاً، فتذكر على تفصيل الجنس، قال فكيف قال الله عز وجل ﴿ثم يخرجكم طفلاً﴾ [1] قلت ليس هذا من ذلك، لأن الطفل مصدر في الأصل يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد، فتقول هذا طفل وهذان طفل وهؤلاء طفل، كما قال تعالى: ﴿أو الطفل الذين وا علم يظهروا على عورات النساء﴾ [2] فطفل في الآية موضع أطفال فكأنه قال ثم يخرجكم أطفالاً.

قال فأخبرني عن قوله عز وجل: ﴿يومئذ يود الذين كفروا وعصوا الرسول لو تسوى بهم الأرض﴾ [3] من أي لهم هذه الأرض هناك، فقلت له وهمت أما سمعت قوله تعالى ﴿يوم تبدل الأرض غير الأرض﴾ [4] فودوا أن تلك الأرض تسوي بهم، فسكت.

قال ياقوت في معجم الادباء: حدثني الإمام صدر الأفاضل قاسم بن حسين الخوارزمي قال: دخل أفضل القضاة يعقوب بن شيرين الجندي على جار الله الزمخشري فقال له لقد أنشأت البارحة شيئاً وأنشده.

مـا تـــابـــع لم يتبـــع متبـــوعـــه في لفظـه ومحلـــه يـــا ذا الثبـــت

---

(١) سورة غافر: آية ٦٧.

(٢) سورة النور: آية ٣١.

(٣) سورة إبراهالنساء: آية ٤٢.

(٤) سورة إبراهيم: آية ٤٨.

مـاذا بعلـــم غيـــر علـم نـافـــع   ألغـزت في إتقـانـــه حتى ثبـــت

ألغز فيها على نحو قولهم ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به، فإنه لا يجوز في قولهم إلا شيء سوى الرفع وهو بدل من قولهم غير علم نافع، يرفع غير، فلما سمع جار الله منه البيتين قال له لقد جئت شيئاً إدًّا.

قال ياقوت: حدثني صدر الأفاضل قـال كتـب إلى الصـوفي المعـروف بالصواب يسألني عن قول حسان رضي الله عنه:

فمــن يجهــو رســـول الله منكـــم   ويمدحــــه وينصـــره ســــواء

وقولهم إن فيه ثلاثة عشر مرفوعاً فأجبته:

أفدي إماما وميـض البرق منصرع   من خلف خاطره الوقاد حين خطـا
يبغي الصواب لدينا مـن مبـاحثـه   وما دري أن ما يعدو الصواب خطا

الذي يحضرني في هذا البيت من المرفوعات اثنا عشر.

فمنها قوله: فمن يجهو فيها ثلاث مرفـوعـات المبتـدأ والفعـل المضـارع والضمير المستكن.

ومنها: المبتدأ المقدر في قوله ويمدحه والمعنى ومن يمدحه، فيكون هنا على حسب المثال الأول ثلاث مرفوعات أيضاً.

ومنها: المرفوعان في قوله وينصره، أحدهما الفعل المضارع والثاني الضمير المستكن فيه.

ومنها: المرفوعات الأربعة في قوله سواء، اثنان من حيث إنه في مقام الخبرين للمبتدأين، واثنان آخران من حيث إن في كل واحد ضميراً راجعاً إلى المبتدأ.

فهذا يا سيدي جهد المقل وغير مرجو قطع المدى من الكل ـ انتهى.

قال الصلاح الصفدي بعد حكايته بل المرفوعات ثلاثة عشر والباقي المبتدأ

المحذوف المعطوف على قوله (من) في الأول من قوله فمن يهجو أي ومن يمدحه ومن ينصره، لأنه قدر أن في يهجو ثلاث مرفوعات وكذا في ويمدحه، وتحكم في قوله إن في ينصره مرفوعين والصورة واحدة في الثلاث انتهى.

مناظرات ذكرها
أبو بكر الزبيدي في طبقات النحاة

قال المازني كنت بحضرة الواثق يوما فقلت لابن قادم كيف تقول نفقتك ديناراً أصلح من درهم فقال دينار بالرفع، قلت فكيف تقول ضربتك زيدا خير لك بنصب زيدا، فطالبته بالفرق بينهما فانقطع، وكان ابن السكيت حاضراً فقال الواثق يوما فقلت لابن قادم كيف تقول نفقتك ديناراً أصلح من درهم فقال دينار بالرفع، قلت فكيف تقول ضربتك زيدا خير لك بنصب زيدا، فطالبته بالفرق بينهما فانقطع، وكان ابن السكيت حاضراً فقال الواثق سله عن مسئلة، فقلت له ما وزن نكتل من الفعل فقال نفعل، فقال الواثق غلطت، ثم قال لي فسره فقلت له نكتل تقديره نفتعل وأصله نكتيل فانقلبت الياء ألفا لفتحة ما قبلها فصار لفظها نكتال فأسكنت اللام للجزم، لأنه جواب الأمر، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فقال الواثق هذا الجواب لا جوابك يا يعقوب، فلما خرجنا قال لي ابن السكيت ما حملك على هذا وبيني وبينك المودة الخالصة فقلت، والله ما أردت تخطئتك ولم أظن أنه يعزب عنك.

قال وقال المازني: حضرت يوما عند الواثق فقال يا مازني هات مسئلة وكان عنده نحاة الكوفة، فقلت ما تقولون في قوله تعالى ﴿وما كانت أمك بغيا﴾ [1] لم لم يقل بغية وهي صفة لمؤنث: فأجابوا بجوابات غير مرضية،

(١) سورة مريم: اية ٢٨.

فقال الواثق هات ما عندك! فقلت لو كانت بغي على تقدير فعيل بمعنى فاعل لحقتها الهاء مثل كريمة وظريفة، وإنما تحذف الهاء إذا كانت في معنى مفعول نحو امرأة قتيل وكف خضيب، وبغي ههنا ليس بفعيل إنما هو فعول، وفعول لا تلحقه الهاء في وصف التأنيث نحو امرأة شكور وبئر شطون إذا كانت بعيدة الرشاء، وتقدير بغي بغوى قلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء فصارت يا ثقيلة نحو سيدو ميت فاستحسن الجواب.

ما ذكره أبو الطيب اللغوي
في مراتب النحويين من مسائل

أخبرنا علي بن محمد الخداشي، قال بلغنا أن مغنية غنت بحضرة الواثق بالله:

أظليـــم إن مصـابكـم رجــلا   أهــدي السـلام تحيـــة ظلــم

فرد عليها الواثق وقال إن مصابكم رجل، فأعادت رجلا، فأعاد الرد عليها، فقالت لقنني هذا أعلم أهل زمانه، قال، ومن هو قالت المازني، فقال عليّ به فأشخص إليه فلما مثل بين يديه قال ما اسبك يا مازني قال بكر يا أمير المؤمنين قال أحسنت، كيف تروي أظليم البيت فقال إن مصابكم رجلا، قال فأين خبر إن قال قوله ظلم ومعنى مصابكم إصابتكم، قال صدقت.

قال أبو الطيب: وقد شجر بين محمد بن عبدالملك الزيات وأحمد بن أبي دؤاد في هذا البيت الذي غلط فيه الواثق فقال محمد إن مصابكم رجلا وقال أحمد رجل فسألا عنه يعقوب بن السكيت فحكم لأحمد بن أبي دؤاد عصبية لا جهلا، فأخبرونا عن ثعلب قال لقيت يعقوب فعاتبته في هذا عتابا ممضاً، فقال لي اسمع عذري، جاءني رسول ابن أبي دؤاد فمضيت إليه فلما رآني بش بي وقربني ورفعني وأحفى في المسئلة عن أخباري، ثم قال لي يا أبا يوسف مالي

أرى الكسوة ناقصة، يا غلام دستا كاملا من كسوتي، فأحضر فقال كيسا فيه مائتا دينار، ثم قال لي أراكب قلت لا بل راجل فقال حماري الفلاني بسرجه ولجامه فأحضر، قال تسلم الجميع إلى غلام أبي يوسف فشكرت له ذلك، ثم قال لي يا أبا يوسف أنشدت هذا البيت أظلوم إن مصابكم رجل، فقال الوزير إنما هو رجلا بالنصب وقد تراضينا بك، فقلت القول ما قلت، فخرجت من عنده فإذا رسول محمد بن عبدالملك فقال أجب الوزير فلما دخلت إليه بدرني وأنا واقف فقال يا يعقوب أليس الرواية أظلوم إن مصابكم رجلا فقلت لا بل رجل، فقال أغرب، قال يعقوب فكيف كنت ترى لي أن أقول؟!

انتهى ـ بعون الله ـ الجزء الثالث من كتاب.

الأشباه والنظائر في النحو

ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الرابع وأوله (في المسائل) لابن السيد البطليوسي أعان الله على إتمامه.

فهرس

الجزء الثالث
من كتاب
الاشباه والنظائر النحوية